ق٤٤
ق٦٩
ق١٩٧
عقص

الجامعة الاردنية
كلية الاقتصاد والعلوم الادارية
قسم الاقتصاد والاحصاء

مجرد

الكفاءة والعدالة في الاقتصاد الاسلامي :
مدخل اسلامي لاقتصاديات الرفاه

اعتنى ٨٦٦٨
٨
٢٧٢٤

جمال حسن الحمصي

باشراف
الدكتور محمود سالم عساده

قدمت هذه الدراسة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم الادارية في الجامعة الاردنية سنة ١٤١٠ هـ / ١٩٨٩ م

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الاهـــــــداء

الـــى امـــي وابـــــي ...

الـــى الباحثين عن الحقيقة الاقتصاديـــة .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

شكـــــــر وتقديـــــــــــر

بعـــد الانتهـــاء من كتابـــة هذه الدراسة يسـرني ان اتقدم بعميـــق شكـــرى وتقديـــرى الى استـاذى المشـرف الدكتـور محمـود سالـم شحـادة علـــى توجيهاتـــه ونصائحـــه القيمـــة التي اسداهـا لي ، والـتي لولاهـا لمـا خرجـــت هـــذه الدراســة بصورتهـا الحاليـة

جمـال الحمصـي

ذو القعـــدة / ١٤٠٩ هـ

تمـــــــوز / ١٩٨٩ م

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

" إنْ يتّبعون الاّ الظنّ وماتهوى الانفس "

(الآية ٢٣ من سورة النجم)

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

محتويـــات الدراســـة

البيـــان	الصفحة
الاهـــداء	ب
شكـــر وتقديـــر	ج
محتويـــات الدراســـة	هـ
المقدمـــة	١
الفصـل الاول : اقتصاديات الرفاه ـ مفهومه ومنهجيته وافتراضاتـــه	٦
١ ـ ١ عالم القيم وعالم الحقائق	٦
١ ـ ٢ فلسفة الاخلاق واقتصاديات الرفاه	١٢
١ ـ ٣ مفهوم اقتصاديات الرفاه ومنهجيته	١٧
١ ـ ٤ تقييم علمي واسلامي لافتراضات المدخـــل الباريتي (الغربي) لاقتصاديات الرفاه	٢٢
١ ـ ٤ ـ ١ مبدأ الاهتمام بالنتيجة	٢٦
١ ـ ٤ ـ ٢ مبدأ سيادة تفضيلات الافراد	٣٦
١ ـ ٤ ـ ٣ اعتبار التفضيلات " معطاة " و "فطرية "	٤٦
١ ـ ٤ ـ ٤ النظرية الاقتصادية للاختيار	٥٠
١ ـ ٤ ـ ٥ استقلال دوال الرفاه الخاصة بالافراد	٦٥
١ ـ ٤ ـ ٦ ثبات الرفاهية غير الاقتصادية	٧٠
١ ـ ٥ البد الاخلاقية في الاقتصاد الاسلامـــي : حقيقـة ام يوتوبيـــا ؟	٧٢
الفصل الثاني : الكفاءة الاقتصادية بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الاسلامـي	٨٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

البيـــــان	الصفحـــة
٢ ـ ١ مقدمـــــة .	٨٠
٢ ـ ٢ مفـهوم الكفاءة الاقتصادية وارتباطه بالقيم	٨٧
٢ ـ ٣ آليات التنسيق الاقتصـــادى	٩٥
٢ ـ ٤ نظرية الفشـــل السوقـــي	٩٨
٢ ـ ٤ ـ ١ وجود قوى احتكاريـــة	١٠٣
٢ ـ ٤ ـ ٢ وجود ظاهرة تزايد الغلة مع الحجـم	١١٠
٢ ـ ٤ ـ ٣ وجود آثار خارجية تكنولوجيـــة	١١٧
٢ ـ ٤ ـ ٤ وجود سلـع عامـــة	١٢٧
٢ ـ ٤ ـ ٥ وجود فشل سوقي مرتبط بظروف عدم التأكد	١٣٩
٢ ـ ٤ ـ ٦ وجود تأثير سلبي لتفضيلات الجيل الحالـي على رفاهية الاجيال القادمـــة	١٥٩
٢ ـ ٥ نظريـــة الفشل الحكومـــي	١٦١
٢ ـ ٥ ـ ١ اثر الاهمال العقلاني	١٦٤
٢ ـ ٥ ـ ٢ مشكلة جماعات المصالح الخاصـــة	١٦٧
٢ ـ ٥ ـ ٣ مشكلة عدم الدقة في تمثيل تفضيلات الافراد	١٦٨
٢ ـ ٥ ـ ٤ مشكلة السياسات قصيرة النظر	١٦٩
٢ ـ ٥ ـ ٥ مشكلة تدني الكفاءة الانتاجية والادارية للمؤسسات العامـة	١٧١
٢ ـ ٥ ـ ٦ مشكلة تناقض تفضيلات الافراد	١٧٣
٢ ـ ٦ الكفاءة الجماعية ونموذج معضلة السجنـــاء	١٧٦
٢ ـ ٦ ـ ١ نموذج معضلة السجنـــاء	١٧٦
٢ ـ ٦ ـ ٢ مفـهوم الكفاءة الجماعية وآليات التوصل اليها	١٨١
الفصل الثالث : الاختيار الاقتصادى الجماعي ـ تحليل مقارن	١٨٧
٣ ـ ١ مقدمـــــة	١٨٧
٣ ـ ٢ معايير الاختيار (او التحسن) الجماعي في التنظيـــم الاقتصادى الغربـــي	١٨٩

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

البيـــــان	الصفحـــه
٣ ـ ٣ نظرية استحالـــة آرو .	١٩٧
٣ ـ ٤ معايير الاختيار (او التحسن) الجماعي في التنظيم الاقتصادى الاسلامـي	٢٠٠
الفصل الرابع : تطبيقـــات ونتائـــج	٢٠٦
٤ ـ ١ التطبيقـــات	٢٠٦
٤ ـ ١ ـ ١ الحريـــة : قيمـة مطلقـــة ؟	٢٠٧
٤ ـ ١ ـ ٢ نقائص الديمقراطيـــة .	٢١١
٤ ـ ١ ـ ٣ الضبط الاجتماعي والنظام الاجتماعـي العـام	٢١٩
٤ ـ ٢ النتائـــج .	٢٢٤
مراجع البحث	
المراجع العربية	٢٣١
المراجع الاجنبية	٢٣٣

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

مقدمـــــــــــة

تزايد الاهتمام في العقدين الأخيرين بتوظيف المعرفة العلمية والبحث التجريبي في صنع السياسة العامة واتخاذ القرار الحكومي العقلاني ، وقد تجلى هذا الاهتمام بتطوير مايعرف بعلوم السياسة " policy sciences " .

يمكن النظر الى اقتصاديات الرفاه " welfare economics " بصفتها فرعا من فروع علوم السياسة ، بل هي اكثرها أصالة ودقة وتطورا ، اذ انها تمثل جهود اجيال من الاقتصاديين في مجال بناء نظرية متكاملة للسياسة الاقتصادية. الا ان هذه الميزة لاتجعلها علما خاليا أو متحررا من القيم " value - free science "،لان صنع السياسة " policy making " يستلزم بالضرورة تدخل الاحكام والمسلمات القيمية " value judgments or premises " أى تلك الاحكام والمسلمات التي لايمكن اخضاعها للاختبارات التجريبية او/والمنطقية لتحديد مدى صوابها من خطئها . كل مايستطيع حقل اقتصاديات الرفاه ان تفعله هو ان تجعل هذه المسلمات صريحة وان تحدد ما اذا كانت" مبررة "ضمن نظام قيمي معين .

فاقتصاديات الرفاه ـ او علم الاختيار " science of choice " كما يسميه البعض ـ هي نظرية اخلاقية او معيارية تهدف الى (١) تحديد المقصود بالوضع الاقتصادى الامثل"economic optimum "وكيفية التوصل الى هذا الوضع . (٢) ايجاد اسس او معايير للاختيار او المفاضلة بين الاوضاع الاقتصادية البديلة . ولكي تقوم اقتصاديات الرفاه بهذين الدورين لابد ان تستند الى مجموعة من المسلمات القيمية " value premises"والمسلمات الواقعية " factual premises "التي تختلف باختلاف المنظور الفلسفي او الديني او السياسي للمقيّم " appraiser " . ان بامكان المرء ان يتصور العديد من المداخل او النظريات البديلة لاقتصاديات الرفاه ، كل منها تستند الى مجموعة مختلفة من المسلمات القيمية والواقعية ، ولكل منها مجموعة متباينة من التوصيات والنتائج والمضامين المرتبطة بالسياسة العامة اوالسياسة الاقتصادية

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الجزئيـــة "microeconomic policy" . فيمكن على سبيل المثال تصور مدخل ماركسي لاقتصاديات الرفاه ومدخل ليبرالي لاقتصاديات الرفاه ومدخل بوذي لاقتصاديات الرفاه ومدخل مسيحي لاقتصاديات الرفاه ومدخل اسلامي لاقتصاديات الرفـــاه .

علينا ان نتذكر دوما ان المدخل الغربي (او الباريتي " Paretian " نسبة الى الاقتصادى باريتـو " Pareto ") السائد لاقتصاديات الرفاه ليـــس نظرية عامة في اقتصاديات الرفاه ، وانما هو مدخل خاص قائم على مجموعـــة مـــن المسلمات الاخلاقية والواقعية التي تعكس الايديولوجيا او الفلسفة الغربية ، وهي بالتأكيد مسلمات قابلة للنقاش . فاقتصاديات الرفاه الذى يُدرّس حاليا في الغـرب وفي الدول النامية ليس نظرية" علميـة " او" موضوعية" او "عقلانيـــة " للرفـــاه الاقتصادى ، وانما نظرية اخلاقية او معيارية قائمة على مجموعة متحيـــــزة مـــن المسلمات والافتراضات القيمية والواقعية ، يمكن اجمالها بما يلي : -

١ - مذهب الاهتمام بالنتيجة " Consequentialism " (ويسمـــى احيانا بالمذهب النفعي " Utilitarianism ") .

٢ - مبدأ سيادة تفضيلات الفرد (او المذهب الفردي"Individualism ")

٣ - اعتبار التفضيلات الخاصة بالافراد امر "معطى" و "فطرى "وثابـــت .

٤ - النظرية الاقتصادية للاختيار (او نظرية الاختيـــــار العقـــلانـــي " Rational Choice Theory ") .

٥ - استقلال دوال الرفـــاه الخاصـــة بالافـــراد .

٦ - ثبات الرفاهيـــة غير الاقتصاديـــة .

ان اهمية هذا البحث تتلخص في كونه محاولة جادة تهدف الى " اسلمـــة " اقتصاديات الرفاه او علم السياسة الاقتصادية ، اى بلورة نظرية اسلامية للرفـــاه الاقتصادى (او الرفاه الانساني) ، لها مسلماتها وتوصياتها المتميزة عن تلـــك التي للنظرية الغربية او الباريتية ، الامر الذى يُمكّن متخذي القرار فـــــي المجتمعات العربية والاسلامية من صياغة السياسات العامة والقرارات الاقتصاديـــة الحكومية بما يتناسب مع نظام القيم الاسلامي " islamic value system ".

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

كما ان للبحث اهمية في رفد المكتبة الاقتصادية العربية باطار تحليلي منظم حول مفهوم اقتصاديات الرفاه ومنهجيته ومسلماته ونظرياته وتطبيقاته ، علما بأن هذه المكتبة تفتقر الى مثل هذه الدراسات المرتبطة بعلوم السياسة .

يتألف البحث من اربعة فصول ، فيما يلي عرض موجز لمحتويات واهداف كل منهـــا .

يناقش الفصل الاول قضايا وافتراضات اقتصاديات الرفاه ، من حيث مفهوم هذا العلم الاخلاقي وهدفه ومنهجيته وعلاقته بعلم الاقتصاد الايجابي " positive economics " ، كما يبحث في طبيعة العلاقة التي تربط بين اقتصاديات الرفاه وبين فلسفة الاخلاق " moral philosophy " . ونخصص جزءا كبيرا من هذا الفصل لعرض وتقييم وتفنيد المسلمات او الافتراضات القيمية والواقعية التي تستند اليها النظرية الغربية او الباريتية لاقتصاديات الرفاه ، حيث سيتم التقييم والتفنيد من وجهتي النظر الاسلامية والعلمية ، اما الهدف من وراء ذلك فهو:(١) اثبات نسبية وعدم موضوعية التوصيات والنتائج المتأتية من هذا المدخل . (٢) بلورة المسلمات القيمية والواقعية التي يمكن ان يستند اليها المدخل الاسلامي لاقتصاديات الرفاه والتي يجب ان تُستقى من مصادر التشريع الاسلامي (القرآن والسنة النبوية والاجماع والقياس والمصالح المرسلة ..) ومن اصول الفقه الاسلامي وحقائق العلوم الاجتماعية والسلوكية . وينتهي هذا الفصل باجابة مفصلة على التساؤل التالي : هل السلوك الاخلاقي والايثاري في التنظيم الاقتصادى الاسلامي حقيقة ام يوتوبيا " utopia " ؟ وما هي الشروط والظروف الموضوعية التي تتوفر في هذا التنظيم والتي تجعل من التزام الفرد المسلم بمصلحة الجماعة امرا واقعا مسلما بـــه ؟ .

ويهدف الفصل الثاني الذى يشكل الموضوع الرئيسى للدراسة الى اثبات حاجة التنظيمات الاقتصادية المعاصرة الملحة الى السلوك الايثارى والدوافع الاخلاقية لكي تحقق هدف الكفاءة الاقتصادية ، وسيتم ذلك من خلال عرض ثلاث نظريات او نماذج هي : نظرية الفشل السوقي " market failure theory "

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ونظرية الفشل الحكومي " government failure theory " ونموذج معضلة السجناء " prisoners' dilemma model " . النظرية الاولى تنتمي الى اقتصاديات الرفاه ، اما النظرية الثانية فتنتمي الى اقتصاديات الاختيار العام او الحكومي " public choice economics "، ويتعلق النموذج الثالث بما يعرف بنظرية المباريات " game theory " .

تنص نظرية الفشل السوقي على ان السلوك الانساني يؤدى الى عدم الكفاءة الاقتصادية " economic inefficiency " الا اذا تحققت مجموعة من الشروط والافتراضات ، هي بعيدة عن الواقع الاقتصادى المعاش حاليا . واستنتاج هذه النظرية يتناقض مع مقولة الانسجام " الطبيعي" للمصالح التي نادى بها " آدم سميث " في نظريته المشهورة والمسماة نظرية اليد الخفية . تلك النظرية التي تزعم ان سعي الفرد لتحقيق مصلحته الانانية يؤدى ، تلقائيا ، الى تحقيق "الصالح العام" .

اما مضمون نظرية الفشل الحكومي فهو الرد على مقولة تفوق الدولة المطلق ، وقدرتها على علاج نقائص السوق وتناقض المصالح . فهذه النظرية تؤكد على ان الفشل السوقي ، او بكلمات اخرى فشل السوق او السلوك الانساني في تحقيق الكفاءة الاقتصادية ، هو شرط ضرورى ولكنه غير كاف لتدخل الدولة . فالقول بان قوى السوق الفعلية خاضعة لنمط معين من انماط الفشل ، لايستلزم بالضرورة قدرة مؤسسات الدولة او السياسة العامة على تصحيح الوضع وعلاج هذا النمط من انماط الفشل .

يلتقي نموذج معضلة السجناء مع نظرية الفشل السوقي في تأكيد حقيقة وجود تناقض بين المصلحة او العقلانية الفردية وبين المصلحة او العقلانية الجماعية ، فهذا النموذج يؤكد على ان السلوك العقلاني على المستوى الجزئي " micro " يؤدى الى نتيجة كلية" macro " غير عقلانية ، وهذا - في الواقع - يفسر كثيرا من المشكلات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية التي تعصف بدول العالم كافة .

الفكرة الاساسية التي يود الباحث ان يبلورها في هذا الفصل تتمثل في

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

اثبات تفوق التنظيم الاقتصادى الاسلامي في مجال تحقيق هدف الكفاءة وذلك من خلال " اليد الاخلاقية "(الدوافع الاخلاقية) التي تتكامل و "اليد الخفية"(قوى السوق) و"اليد المتدخلة "(الدولة) فيانجاز التنسيق الاقتصادى .

اما الفصل الثالث فيدرس موضوع الاختيار الجماعي"collective choice " في التنظيم الاقتصادى الاسلامي والغربي . ففي حين كان التركيز في الفصل الثاني حول مسألة الضبط الاقتصادى " economic control " اى كيفية جعل اهداف اعضاء التنظيم الاقتصادى منسجمة مع هدف الكفاءة الاقتصادية ، فان هذا الفصل يركز على مسألة لاتقل اهمية عن سابقتها ، الا وهي مسألة الاختيار الاقتصادى " economic choice " على المستوى الجماعي ، حيث سنجيب على التساؤل الاساسي التالي : ماهي المعايير الشرعية التي يمكن استخدامها للمفاضلة والاختيار بين الاوضاع الاقتصادية البديلة في التنظيم الاقتصادى الاسلامي ؟ . هل تستند هذه المعايير الى تفضيلات الافراد مثلا ؟ ام الى احكام الشرع ؟ ام الى تفضيلات الحاكم المسلم ؟ ام الى مزيج من هؤلاء ؟ . ولاغراض المقارنة سنتعرض الى معايير الاختيار الجماعي في التنظيم الاقتصادى الغربي .

وسننهي البحث بفصل رابع يتضمن تطبيقات ونتائج . وتهدف التطبيقات الى مناقشة وتحليل قضايا معاصرة ذات اهمية بالغة ترتبط بشكل مباشر او غيرمباشر مع نظام القيم الاسلامي ، هذه القضايا هي (١) الحرية . (٢) الديمقراطية (٣)مسألة النظام الاجتماعي العام " social order " .

اما المنهجية المتبعة في هذا البحث فهي ذات طبيعة متداخلة التخصصات والحقول العلمية"interdisciplinary approach " حيث تضم حقولا مثل : فلسفة الاخلاق والنظرية الاجتماعية ونظرية المباريات ونظرية التبادل الاجتماعي والنظرية الديمقراطية والنظرية العامة للنظم " general systems theory " وعلم النفس الاجتماعي وعلم الاجتماع واقتصاديات الاختيار العام ، اضافة بالطبع الى احدث مفاهيم ونظريات اقتصاديات الرفاه . ولذلك نأمل ان يجد المتخصصون في ميادين النظرية العامة للظم و علوم السياسة او السياسة العامة او تحليل السياسة" policy analysis " او السياسة الاجتماعية " social policy " او نظرية التخطيط في هذا البحث مايهمهم .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

نقطة اخيرة ينبغي الاشارة اليها . مع ان عنوان البحث هو "الكفاءة والعدالة في الاقتصاد الاسلامي : مدخل اسلامي لاقتصاديات الرفاه" الا ان الباحث ارتئى ان يكتفي بجانب من هذا الموضوع الكبير وهو الكفاءة في الاقتصاد الاسلامي ومناقشة الافتراضات والمسلمات الخاصة بالمدخل الغربي لاقتصاديات الرفاه ، وهو بذلك استبعد من النقاش موضوع العدالة في الاقتصاد الاسلامي لكي لاتتجاوز الرسالة - بابقاء هذا الموضوع - حدها القانوني المقرر ، علما بان موضوع العدالة قد تطرق له العديد من الاساتذة والباحثين ، بعكس موضوع الكفاءة والاختيار الجماعي . كان بود الباحث ان يغير عنوان الرسالة لتصبح "اقتصاديات الرفاه - مدخل اسلامي" لكي يعبر العنوان عن المضمون بشكل افضل ، الا ان بعض المعوقات حالت دون اجراء هذا التعديل ، لذا اقتضى التنويه .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصل الاول

اقتصاديات الرفاه : مفهومه ومنهجيته وافتراضاته

١ - ١ عالم القيم وعالم الحقائق

ينبغي على المتصدي لموضوع اقتصاديات الرفاه ان ينتبه ، ومنذ البداية الى اهمية التمييز بين عالمين منفصلين في طبيعتهما ، طالما خلط الناس والعلماء بينهما ، وهما : عالم الحقائق والعبارات الوصفية وعالم القيم والعبارات الاخلاقية . ولفهم طبيعة الاختلاف بين هذين العالمين ، لنأخذ العبارتين التاليتين : -

" ان التحاق المرأة بسوق العمل يزيد من معدل النمو الاقتصادي"

" ان التحاق المرأة بسوق العمل هو امر " جيد good " "

هل هاتان العبارتان متشابهتان من حيث الطبيعة والخصائص ؟ الجواب بالنفي .

ان العبارة الاولى تنتمي الى عالم العبارات الوصفية ، اى عالم العلاقات السببية " causal relationships "التي تأخذ شكل السبب والنتيجة " cause and effect " والتي يمكن تعميمها على الصيغة (س تؤدي الى ص) (X causes Y) . اما العبارة الثانية فهي تنتمي الى عالم القيم ، اى عالم الايديولوجيات والاخلاق والتفضيلات والاهداف ، والعبارات التي تتعلق بهذا العالم يمكن تعميمها على الشكل (س هو امر" جيد" او" سيء") (X is " good " or " bad ") . ويطلق على العبارة الاولى عادة مفهوم حكم واقعي " factual judgment "او عبارة ايجابية " positive statement " اما العبارة الثانية ومثيلاتها فعادة ماتسمى حكما قيميا " value judgment " او عبارة معيارية " normative statement " .

والآن ما هو بالتحديد الفرق بين عالم القيم والاحكام القيمية وعالم الحقائق والاحكام الواقعية ؟ . يمكن تلخيص هذا الفرق بالنقاط التالية [1] : -

---

(١) انظر (Hodgkinson, p. 103 - 106) على سبيل المثال .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١ ـ ان عالم الحقائق ينحصر مجال اهتمامه في معرفة ماقد كان " what was " (كما هو الحال مع علم الآثار على سبيل المثال) او ماهو كائن " what is " (التفسير العلمي) او ماسوف يكون" what will be " (التنبؤ العلمي). اما عالم القيم فان نطاق اهتمامه ومجال عمله هو معرفة مايجب ان يكون عليه الوضع " what should be " .

٢ ـ ان عالم الحقائق هو عالم معطى " given " ، وموضوعي الى حد كبير ، ولايمكننا التحكم فيه . كل مانستطيع عمله عند التفاعل معه هو الاكتشاف ، وهذا يتم من خلال التعليل " reasoning " والبحث العلمي والتجريبي . اما عالم القيم فهو عالم يصنع من قبل الانسان ، اى انه عالم ذاتي (او اجتماعي) يتكون داخل دماغ الفرد (او الجماعة) ويشير الى مفاهيم او افكار حول ماهو مرغوب او مفضل من الاوضاع الانسانية . اننا في عالم القيم لانرفع من اهمية اى فعل " action " او وضع " state " أو تغيير ، لان لاى منها قيمة "طبيعية" او "فطرية" وانما لاننا اعطيناها قيمة من خلال عمليات التنشئة الاجتماعية "socialization " والتطويع الاجتماعي " social conditioning " داخل البناء الاجتماعي ، او من خلال التفاعل الاجتماعي بين أعضاء هذا البناء ومن هنا فان فعلا او قيمة ما قد تكون مرغوبة او مفضلة من قبل فرد او جماعة او مجتمع او حضارة معينة ويصبح نفس الفعل او القيمة امرا مستهجنا او غير مرغوب من قبل فرد او جماعة او مجتمع او حضارة اخرى .

٣ ـ خلافا للحكم الواقعي ، فان الحكم القيمي لايستطيع العقل البشري ان يثبت صوابه او خطأه ، وليس هناك امكانية لاختبارصدق هذا الحكم باللجوء الى المشاهدات او المنطق او الحقائق او الادلة التجريبية " empirical evidence" اما الحكم الواقعي الذى يأخذ صورة العلاقة السببية فيمكن اختباره موضوعيا وعلميا من خلال اللجوء الى المنطق والتجريب .

ان عالم الحقائق هو عالم المنطق والعلم والتفكير والتعليل ويمكن ربط عباراته بكلمات مثل صائب او خاطىء " true or false " اما عالم القيم

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فهو عالم الوجدان والتمنيات والاهداف والتفضيلات ، ويمكن ربط عباراته بكلمات مثل جيد او سيء " good or bad " ، خير او شر" right or wrong " .

ومن هنا فان العبارة" ان التحاق المرأة بسوق العمل يزيد من معدل النمو الاقتصادى" هي عبارة واقعية (او وصفية " descriptive") لانها تتعلق بما هو كائن ، وتربط بين سبب (التحاق المرأة بسوق العمل) وبين نتيجة (يزيد من معدل النمو الاقتصادى) ، ويمكن اختبار صحتها باللجوء الى التفكير المنطقي (الاسلوب الاستنباطي "deduction") والتحليل الاحصائي (الاسلوب الاستقرائي " induction ") وبشكل موضوعي محايد قابل للتوضيح والقبول الاجتماعي .

اما العبارة " ان التحاق المرأة بسوق العمل هو امر جيد" فهي حكم قيمي لايمكن اختبار صحتها من خلال تحكيم العقل البشري ، لانها حكم حول ما " يجب " ان يكون عليه الوضع . انها فكرة موجودة داخل دماغ معتنقها وليس لها وجود موضوعي مستقل عن شخصية ووعي الفرد المؤمن بها وانما جاءت من خلال التنشئة الاجتماعية للفرد ، او من خلال تفاعل الفرد مع بيئته الاجتماعية او الاعلامية او الاسرية ونحوها .

وهنا لابد ان يقفز الى الذهن التساؤل التالي :اليس من الممكن تبرير الحكم القيمي او اضفاء الصبغة "العقلانية " عليه من خلال اللجوء الى التفكير المنطقي او الاحكام الواقعية ؟ او ، بشكل عام ، ماهي بالتحديد طبيعة العلاقة التي تربط بين الحكم القيمي والحكم الواقعي ؟

في الحياة العملية فان الافراد عادة ما يثبتون صحة احكامهم القيمية ويدافعون عنها باللجوء الى المنطق والادلة التجريبية ، لانهم بذلك يجدون التبرير الخارجي لمعتقداتهم وتفضيلاتهم وقيمهم . ولكن هل هذا الاسلوب مقبول ؟

ان هناك اتفاقا عاما بين الفلاسفة والعلماء ومنذ دافيد هيوم على ان كلا من عالم القيم وعالم الحقائق مستقل عن الأخر ، وانه لايمكن اثبات او اختبار او تبرير الحكم القيمي (س هو امر" جيد") من خلال اللجوء الى الاحكام

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الواقعية او الموضوعية او المعرفة التجريبية (Hodgkinson , p. I06)
(Blaug , p. xx) ، (Fitzgerald , p. 206) .

ان اي خلط بين القيم والحقائق او اي افتراض بان القيم يمكن بشكل ما ان تشتق منطقيا من الحقائق يعني الوقوع في شرك ما يعرف بالمغالطة الطبيعية "naturalistic fallacy" . (Hodgkinson, p. I06) .

ولتوضيح هذه الفكرة المهمة ، نعود الى قضية عمل المرأة السوقي (تمييزا له عن عمل المرأة المنزلي) . فحتى اذا اثبتنا بشكل موضوعي ومن خلال التحليل الاستنباطي والاستقرائي ان التحاق المرأة بسوق العمل يزيد من معدل النمو الاقتصادي فان هذا بحد ذاته لا يبرر او يثبت الحكم القيمي القائل بان عمل المرأة السوقي هو امر جيد ، الا اذا اتفقنا على اعتبار النمو الاقتصادي هو الخير الاسمى" supreme good " الذى لايُختلف فيه ، ولكن هذا الامر الاخير متعذر . ذلك ان بامكان الفرد المعارض لهذا العمل ان يجادل بان عمل المرأة السوقي هو امر سيء لانه يزعزع الاستقرار الاسري ويزيد من احتمال حدوث الطلاق وهذه الآثار او النتائج السلبية ـ وحسب رأي هذا الفرد ـ هي اهم من النتائج الايجابية المتمثلة في زيادة الدخل القومي .

هنا تناقض هدف النمو الاقتصادي مع هدف الاستقرار الاسري . لاحظ ان تحديد الاهمية النسبية للهدفين السابقين لا يدخل ضمن اختصاص العلم او المنطق لان هذا الترجيح هو حكم قيمي لايرتبط باى منهما .

لاشك بان المعرفة العلمية والادلة التجريبية تقلل من ثقة الخلاف والجدال ، الا انها ـ نادرا ـ ما تؤدى الى فضهما .

فمثلا يمكن للادلة التجريبية ان تثبت صواب او خطأ الحكم الواقعي القائل بان عمل المرأة السوقي يزيد من معدل النمو الاقتصادى او الحكم الايجابي القائل بان عمل المرأة السوقي يزيد من معدلات الطلاق في المجتمع ، ولكن هذا الاثبات ـ مع انه ضروري ـ نادرا ما يحل الجدل . فحتى اذا اتفقنا على صواب او خطأ هذه الاحكام فان الخلاف حول كون عمل المرأة السوقي امر مرغوب

٣٨٣٣٨٦

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

لاينتهي . الا اذا توصل الفريقان الى حكم واقعي يربط بين عمل المرأة السوقي وبين "الخير اسمى" معين ومتفق عليه .

ولكن المشكلة هي ان لكل فرد او جماعة او مجتمع او حضارة معيارا او خيرا اسمى مختلفا ، فمن الممكن وجود فرد ما يؤمن بان عمل المرأة السوقي هو امر مرغوب لانه شرط ضروري " لتحرر" المرأة وتقوية شخصيتها ومساواتها بالرجل ، بغض النظر عن اى احكام واقعية اخرى ، بينما يعتقد فرد آخر ان العمل نفسه هو امر مطلوب لانه يملك حضانة لرعاية اطفال الامهات العاملات ونحو ذلك .

ان حكما واقعيا مثل "ان خدمات حضانات الاطفال في بلدنا ذات جودة متدنية" يمكن ان يؤدى الى احكام قيمية متباينة . فهذا الحكم قد يعني للفرد ما وجوب التزام المرأة بوظائفها الاسرية وعدم الالتحاق بسوق العمل ، في حين ان الحكم نفسه يعني للمنظمات النسائية التحررية وجوب تحسين خدمات مراكز الاطفال .

في بعض الاحيان ، قد ينظر الى القيم والايديولوجيات على انها حقائق غير قابلة للجدل ، فهذا يحدث اما لاتفاق عموم المجتمع عليها او اذا لم تقابل بنظام قيمي او ايديولوجي معارض (جيارني ولوبرجيه ، ص ٨) . ومن الامثلة على ذلك : اعتبار النمو الاقتصادي شرطا كافيا لتحقيق الرفاه الانساني ، او- بكلمات اخرى - الاعتقاد بان النمو الاقتصادي هو " الخير الاسمى" الذى ترخص في سبيله كافة القيم والاهداف الاخرى ، فعندها تصبح اى قيمة تعزز النمو الاقتصادي هي قيمة " عصرية " حتى ولو اثرت على الرفاهية غير الاقتصادية او العلاقات الاسرية . ومن الامثلة ايضا : النظر الى الحرّية والديمقراطية على انها قيم مطلقة نهائية غير قابلة للجدل ، وكذلك الحال مع المساواة الكاملة بين الرجل والمرأة .

ومع ان القيم لايمكن اشتقاقها بواسطة الحقائق العلمية ، الا انه في حالات معينة قليلة ، فان للحقائق دورا فعالا في حل الخلاف حول القيم . فمثلا اذا كانت القضية المطروحة للنقاش هي : هل نقوم باستخراج النفط في منطقة

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

سياحية ام لا ، واذا ما احتدم الجدال بين مؤيد لهذا الامر لما له من عائد مادي واقتصادي وبين معارض له بسبب الاعتقاد بان سلامة البيئة الطبيعية في هذه المنطقة اكثر اهمية من العائد المادي البحت ، ثم بعد ذلك اظهرت الاختبارات العلمية الجيولوجية انعدام وجود النفط بكميات تجارية ، فان لهذه الحقيقة الاخيرة اثرا حاسما في ازالة الجدل حول هذه القضية ، لانه ليس بالامكان التحدث عن جدوى استخراج النفط ام عدم جدواه مادام ليس هناك نفط ليستخرج . ولكن من المتوقع ان نعود الى الجدال والنقاش اذا اثبتت الاختبارات الجيولوجية وجود كميات اقتصادية من النفط .

والخلاصة ان المغالطة الطبيعية تشير الى اهمية التمييز بين عالم القيم وعالم الحقائق والى عدم امكانية الحصول على توصية حول " مايجب ان يكون عليه الوضع " اعتمادا على معرفتنا "بما هو كائن " . فالعلم لايستطيع ان يختبر او يبرر او يثبت العبارات التي تأخذ الصورة (س هو امر " جيد " او" سيء ") ، وكل نطاقه ينحصر في الجمل (س تسبب او تؤدي الى ص).

وماسبق يدعم المسلمة الرئيسة التي يقوم عليها المدخل الاسلامي لاقتصاديات الرفاه ، وهي القائلة بأن التحسين والتقبيح هما امران شرعيان او نقليان وليسا عقليين . فحيث ان العقل البشري لا يستطيع أن يستقل بادراك الحسن والقبح في الافعال والاوضاع والتغيرات وفي الاهداف والقيم والتفضيلات فان تسوية النزاع حول الاحكام القيمية يتم بالرجوع الى النصوص الشرعية (القرآن والسنة) او بالقياس عليها او بادراك مقاصدها العامة ، وليس الى الادلة العقلية او التجريبية ، عملا بقوله تعالى : " فان تنازعتم في شيء فردوه الى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر " (النساء ، ٥٩).[١]

---

(١) قد يقول قائل هنا : وما دور العقل والعلم في الحياة الانسانية او الاسلامية اذن ؟ نقول : ان دورهما – باتفاق الغالبية العظمى من فلاسفة وعلماء الغرب – يتمثل في كونهما اداة مسخرة لتحقيق اهداف " معطاة " ، هي في الحياة الاسلامية(الاهداف والقيم والمقاصد الشرعية) .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١ ـ ٢ فلسفة الاخلاق واقتصاديات الرفاه .

ذكرنا ـ سالفا ـ ان العلم والمنطق والمعرفة التجريبية لاتدعي القدرة على الاجابة على الاسئلة الاخلاقية من امثال : هل س فعل او وضع "جيد "ام "سيء " " جميل" ام " قبيح " ، "خير "ام " شر " ؟ .

وفي الواقع فان الاسئلة السابقة هي مجال خصب لامر آخر غير العلم يعرف بفلسفة الاخلاق " moral philosophy "او النظرية الاخلاقية " ethical theory " او علم الاخلاق " ethics " .

استطيع ان اعرف فلسفة الاخلاق بانها محاولة انسانية جدلية لتحديد ماهية الوضع الانساني الامثل " human optimum " ، او ما تعارف الفلاسفة على تسميته بـ " الخير الاسمى "

" summum bonum or supreme good "

وقد اختلف الفلاسفة في ماهية هذا الوضع الانساني الامثل او الخير الاسمى . فهناك من يرى ان التقدم او التطور " evolution or progress " هو المؤدى تلقائيا الى هذا الوضع ، آخرون يرون في الانسجام مع الطبيعة " harmony with nature " هو الخير الاسمى ، فئة ثالثة ترى ان الوصول الى " الوضع الانساني الامثل " يكون عن طريق احترام الحياة" regard for life " (Alisjahbana , p. 7) .

الا ان ما ترتاح اليه النفس وما يجمع عليه كثير من الفلاسفة والعقلاء هو في اعتبار الوضع الانساني الامثل هو ذلك الوضع الذي يحقق الرفاهية او السعادة الانسانية القصوى . بكلمات اخرى فان مايطمح الانسان الى تحقيقه انما هو الرفاه الانساني " human welfare " .

ولكن ما العلاقة التي تربط بين فلسفة الاخلاق وبين اقتصاديات الرفاه ؟ يمكن النظر الى اقتصاديات الرفاه على انه حقل اقتصادي اخلاقي ، وفرع متخصص من فروع فلسفة الاخلاق او علم الاقتصاد ، يحاول تحديد ماهية الوضع الاقتصادي الامثل "economic optimum " وكيفية التوصل الى هذا الوضع ،وذلك بهدف تحقيق

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الرفاهية الاقتصادية " economic welfare " القصوى للجنس البشري .

ومن هنا يمكن للمرء ان يتصور وجود فروع فلسفية اخلاقية متعددة كل منها يحاول تحديد " الوضع الامثل " الخاص به . فهناك مثلا " وضع اسري امثل " ، " وضع سياسي امثل " ، "وضع اجتماعي امثل " وماشابه . ومع ان هدف اقتصاديات الرفاه ينحصر في تحديد " الوضع الاقتصادي الامثل" وكيفية الاقتراب منه ، الا ان منهجيته وتحليلاته وفرضياته المحددة والمتطورة ، يمكن تعميمها في مجالات اخرى غير اقتصادية .

وقبل ان ننتقل الى الموضوع التالي نود ان نؤكد على نقطتين هما : -

١ - ان هناك نزعة لدى كثير من الاقتصاديين الغربيين لجعل الرفاه الانساني امرا متطابقا مع الرفاه الاقتصادي ، وليس ادل على هذه النزعة من الميل الى اعتبار متوسط الدخل الفردى معيارا لمستوى المعيشة او جودة الحياة اوالرفاه .

ويجب ان نؤكد منذ البداية على ان هذا امر غير مقبول ، فهناك فرق شاسع بين الرفاه الانساني والرفاه الاقتصادى وبين الوضع الانساني الامثل والوضع الاقتصادى الامثل . فالرفاه الاقتصادى هو جزء بسيط ، وربما بسيط جدا ، من الرفاه الانساني .

وقد تنبه بعض علماء الاقتصاد في الآونة الاخيرة الى هذه الحقيقة ، فالنمو الاقتصادي او حتى التنمية الاقتصادية هي امر آخر غير " التنمية " او "التنمية الشاملة " (Todaro , p.98) (كرم ، ص ٢٧ - ٢٩) ، والثروة هي امر آخر غير الرفاه (Mayor , p.3) .

وفي هذا الشأن يذكر احد المتخصصين في اقتصاديات الرفاه وهو سكيتوفسكي : -

" ان القياس الكمي الاقتصادى " economic quantification " هو امر جذاب ومفيد ، الا انه يجب الا يحملنا على التعليق على قياس الكميات او ما هو قابل للقياس اكثر مما يستحق . ان الدخل القومي هو على احسن حال مقياس للرفاه الاقتصادى . والرفاه الاقتصادى هو جزء صغير جدا ، ودائما مؤشر هزيل

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدا ، للرفاه الانساني " (Scitovsky , p. I45) .

ان الرفاهية الانسانية يمكن ان تشمل بالاضافة الى الرفاهية الاقتصادية كلا من الرفاهية الروحية والرفاهية الاسرية والرفاهية الاجتماعية والرفاهية السياسية والرفاهية النفسية والرفاهية البيئية . وفيما يلي تعريف مقترح لكل من انواع او مسببات الرفاه : -

الرفاهية الروحية : هي تلك الرفاهية الناتجة عن الاتصال مع قوة خفية عظمى ، هي الله سبحانه .

الرفاهية الاجتماعية : هي تلك الرفاهية الناتجة عن التفاعل الاجتماعي "السوي" بين افراد المجتمع الانساني(١) .

الرفاهية الاسرية : هي تلك الناتجة عن التفاعل الاجتماعي "السوي" بين اعضاء الاسرة الواحدة(٢) .

الرفاهية السياسية : هي تلك الرفاهية الناتجة عن توزع السلطة بين اكبر عدد ممكن من افراد المجتمع .

الرفاهية النفسية : هي تلك الرفاهية الناتجة عن توفر الصحة العقلية والجسدية والانفعالية في شخصية الفرد ، مع وجود ظروف تحقيق الذات " self - actualization " واستغلال كافة طاقات الانسان الكامنة .

---

(١) في ادبيات اقتصاديات الرفاه فان "الرفاه الاجتماعي" او "الرفاهية الاجتماعية" " social welfare " هو مفهوم شائع ، ويقصد به عادة رفاهية المجتمع ككل (Pearce , p. 409) . الا ان هذا المعنى مضلل وغير دقيق ، لان معنى كلمة "اجتماعي" هو مالّه ارتباط بالعلاقات المتبادلة بين بني البشر (Fairchild , p. 275) وبالتالي فان الرفاهية الاجتماعية هي تلك الرفاهية الناتجة عن العلاقات الانسانية داخل المجتمع ، وهي امر آخر غير رفاهية المجتمع او مافضلنا تسميته بالرفاهية الانسانية . باختصار فان الرفاهية الاجتماعية هي جزء من الرفاهية الانسانية او رفاهية المجتمع الكلية .

(٢) لمفهوم التفاعل الاجتماعي " social interaction " معنى دقيق في علم النفس الاجتماعي ، انظر (مرعي وبلقيس ، ص ٤٦) على سبيل المثال .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الرفاهية البيئية : هي تلك الرفاهية الناتجة عن تفاعل الانسان مع بيئته الطبيعية النقية . (المناظر الطبيعية الخلابة ، انعدام تلوث البيئة وتحو ذلك) .

اما الرفاهية الاقتصادية : فهي تلك الرفاهية الناتجة عن استهلاك السلع والخدمات الاقتصادية (Pearce , p.I24) .

قد يقول قائل ان مفهوم الرفاه الاقتصادى او عملية تقسيم الرفاه هو امر غير مقبول ، لان الرفاه (او السعادة) متغير غير قابل للتجزئة . لقد واجه منظرو اقتصاديات الرفاه هذه المشكلة ، وكان جوابهم عليها يتمثل في القول بان الرفاه الانساني (البعض سيطلق عليها الرفاهية الشاملة او المجتمعية او العامة) هو متغير مركب له العديد من الاسباب ، ومن هنا عندما نتحدث عن الرفاه الاقتصادي مثلا ، فاننا نعني بذلك الاسباب الاقتصادية للرفاه " economic causes of welfare " ، اى تلك الناتجة عن استهلاك السلع والخدمات الاقتصادية (Little , p. 6) . (Radomysler , p. 93-94) .

لابد من الاعتراف بان مكونات او مسببات الرفاه الانساني هي مترابطة متداخلة ، فمستوى دخل الاسرة يؤثر ـ مثلا ـ في نوعية العلاقات الاسرية (الرفاهية الاسرية) ، الا ان التخصص العلمي يقتضي افتراض استقلال هذه المكونات ،وسنعود الى هذه النقطة لاحقا .

٢ ـ ذكرنا ـ سالفا ـ ان " الوضع الانساني الامثل " هو ذلك الذى يحقق الرفاهية الانسانية القصوى ، وعليه سنعتبر اى اجراء او فعل " action " او وضع " state " او تغير " change " يحقق او يزيد من الرفاه الانساني هو فعل او وضع او تغير " جيد " او " مرغوب " بشكل موضوعي ، وليس مجرد حكم قيمي شخصي . فالرفاه الانساني هو " الخير الموضوعي الاسمى " ، وهو كذلك " الارضية العامة للتقييم " .

لاشك ان هناك امكانية واسعة وربما حتمية لعدم اتفاقنا على ما اذا كان فعل او تغير ما يؤدي او يزيد من الرفاه ، ولاشك ان هناك احتمالا

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

مؤكـــــدا لوجود خلاف حول ماهيـــة المعيار الموضوعي للرفاه ، الا ان هـــــذا بحد ذاته لايلغي الفكرة القائلة بان الرفاه هو الخير الموضوعي الاسمى الذى نسعى اليه جميعـــــا .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١ - ٣ مفهوم اقتصاديات الرفاه ومنهجيته .

في علم الاقتصاد ، هناك تمييز بين علم الاقتصاد الايجابي " positive economics " وعلم الاقتصاد المعياري " normative economics " . فغي حين ان الاول يُعنى بعملية التفسير والتنبؤ بالسلوك الاقتصادي للنظام الاقتصادى ووحداته المختلفة فان علم الاقتصاد المعياري يُعنى بتقييم هذا السلوك وتحسينه . بكلمات اخرى ، فان علم الاقتصاد الايجابي يبحث في "ماهو كائن" او " ماقد كان "(التاريخ الاقتصادي) او " ماسيكون "، في حين ان علم الاقتصاد المعياري يهتم " بما يجب ان يكون عليه الوضع الاقتصادي "، ومن هنا فان العلم الاخير يرتبط ارتباطا وثيقا بالاحكام القيمية وبالاهداف .

اما العلاقة التي تربط بين العلمين فيمكن تلخيصها كما يلي : - ان علم الاقتصاد الايجابي هو شرط ضروري لعلم الاقتصاد المعياري ، والاخير يتضمن - اضافة الى التحليل الاقتصادي الايجابي - بعض الاحكام القيمية حول الاهداف الاقتصادية المرغوبة (Pearce, p. 317) . فعلم الاقتصاد الايجابي تنحصر وظيفته في تحديد العلاقات السببية التي تنتمي الى عالم الحقائق وتأخذ الصيغة :-

" اذا طبقنا السياسة س فان النتيجة هي ص "

ولكن معرفتنا بالعلاقة السببية السابقة لايكفي لكي نتخذ قرارا معياريا او اخلاقيا يوصي باتخاذ السياسة " س " او يعتبرها امرا "جيدا" ، ذلك ان الامر الاخير يحتاج الى حكم قيمي بان النتيجة " ص " هي امر " جيد ". عندما يتورط الاقتصادي في عبارات مثل هذه الاخيرة فانه يتحدث عن علم الاقتصاد المعياري (Dolan , P.14) . لاحظ ان التحليل المعيارى لابد وان يستند الى اساس ايجابي او علمي ، لانه لايمكن التوصية بسياسة ما ، الا اذا علمنا مسبقا ان هذه السياسة تؤدى الى نتيجة مرغوبة معينة (Mishan , p. 22).

يمكن القول بان اقتصاديات الرفاه هو مصطلح مرادف لعلم الاقتصاد المعيارى ، او بشكل ادق لعلم الاقتصاد الجزئي المعيارى " normative microeconomics " (Greenwald , p. 961) . وعليه فان اقتصاديات

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الرفاه يرتبط بالكيفية التي " يجب " ان تخصص فيها الموارد الاقتصادية النادرة بين استخداماتها البديلة والمتنافسة وبالكيفية التي " يجب " بها توزيع الدخول . (وفي المقابل يمكن النظر الى علم الاقتصاد الكلي المعياري على انه علم اخلاقي يحاول تحديد الاهمية النسبية للاهداف الاقتصادية الكلية مثل هدف العمالة الكاملة والاستقرار السعري والنمو الاقتصادى وما شابه) .

فاقتصاديات الرفاه يبحث في الكيفية التي "يجب " ان تنظم بها الحياة الاقتصادية : اى ماهي السلع والخدمات التي " يجب " ان تنتج ؟ كيف " يجب " ان تنتج هذه السلع والخدمات ؟ ومن قبل من ؟ كيف " يجب " ان توزع ملكية عناصر الانتاج ؟ واخيرا كيف "يجب " ان توزع السلع والخدمات على افراد المجتمع ؟ (Greenwald, p. 708) . والهدف النهائي من هذه الاسئلة المعيارية التي ترتبط بتخصيص الموارد وتوزيع الدخول انما هو استقصاء " maximizing " الرفاه الاقتصادى في المجتمع .

بكلمات اخرى فان حقل اقتصاديات الرفاه ينظر الى تخصيص الموارد " allocation of resources " وتوزيع السلع والخدمات ، ويتساءل :

١ ـ هل هناك وضع اقتصادى امثل " economic optimum " ؟

٢ ـ اذا كان هناك وضع اقتصادى امثل ولكن من المتعذر الوصول اليه ، هل بعض الاوضاع الاقتصادية " economic states " افضل من غيرها ؟ وكيف نعلم ان اى تغير اقتصادى " economic change " (نتيجة للتدخل الحكومي مثلا) سيزيد من الرفاه الاقتصادى ام سيخفض منه ؟ بكلمات اخرى هل هذا التغير الاقتصادى من وضع الى آخر يمثل تحسنا " improvement " ام تردیا " deterioration " في الوضع او الرفاه الاقتصادى ؟

ومن هنا يتبين لنا ان هدف اقتصاديات الرفاه هو تقييم الاوضاع الاقتصادية البديلة ، حيث يعرف الوضع الاقتصادي بانه ترتيب معين للنشاطات الاقتصادية وللموارد الخاصة بالاقتصاد . ومن هنا جاء ارتباط هذا الحقل او الفرع الاقتصادى بالسياسة الاقتصادية والتدخل الحكومي والتوصيات الاقتصادية ، اذ انه

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

يحاول تحسين الوضع الاقتصادى على امل الوصول الى الحالة الاقتصادية المثلى .

هناك في الواقع العديد من التعاريف لاقتصاديات الرفاه ، فمثلا تعرفه كوتسويانس " Koutsoyiannis " بانه ذلك العلم الذى "يهتم بتقييم الاوضاع الاقتصادية البديلة من وجهة نظر رفاهية المجتمع" (p. 524) ، اما ميشان " Mishan " فانه يعرفه بانه " دراسة المعايير اللازمة لترتيب الاوضاع الاقتصادية البديلة على مقياس الافضل والاسوأ on the scale of better or worse " (p. 3) . ميلر "Miller" يعرف هذا الفرع بقوله انه " ذلك الجزء من علم الاقتصاد الذى يفسر كيفية تحديد التخصيص الاجتماعي الكفي للموارد وكيفية التوصل الى هذا التخصيص الكفي "(p. 435) .

ونعرف اقتصاديات الرفاه بقولنا انه " ذلك العلم الاخلاقي الذى يهتم بتقييم وترتيب الاوضاع الاقتصادية البديلة على مقياس الرفاه الاقتصادي وذلك باستخدام معايير اهمها الكفاءة (حجم الرفاه الاقتصادى) والعدالة (توزيع الرفاه الاقتصادى) ، مستندا في ذلك الى مجموعة من الاحكام القيمية والواقعية ".

بعد ان تحدثنا عن مفهوم اقتصاديات الرفاه وهدفه ، نأتي الآن الى مسألة المنهجية " methodology " المتبعة في هذا العلم الاخلاقي(١) .

ان المنهجية المتبعة في علم الاقتصاد الايجابي تبدأ بتحديد مجموعة من التعريفات والافتراضات حول الظاهرة المدروسة ، وبعد القيام بعملية الاستنتاج المنطقي "logical deduction " نخلص الى مجموعة من النتائج او التنبؤات القابلة للاختبار . اما معيار صحة او قبول النظرية الايجابية او العلمية فهو القدرة التنبؤية " predictive power " ، فالنظرية التي تدلي بخلاصات او تنبؤات تنسجم مع الادلة التجريبية والمشاهدات العملية تعتبر نظرية سليمة ومقبولة ، اما النظرية التي تتعارض خلاصاتها مع الواقع فترفض او يتم تعديل

---

(١) سنعتمد على كل من (Mishan , p.22-24) و (Graaff,p. 2-4) .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

افتراضاتهـــــا .

ان المنهجية الخاصة باقتصاديات الرفاه (او باي نظرية معياريـــة) لاتختلف عن المنهجية السالفة للتحليل الايجابي ، الا في عنصر جوهرى واحد : ففي حين ان خلاصات ونتائج التحليل الايجابي يمكن اختبارها ومعرفة صوابها من خطئها (لانه يمكن اختبار الاحكام الواقعية التي تأخذ شكل السبب والنتيجة) فـــــان خلاصات وتوصيات التحليل المعياري لايمكن اختبارها تجريبيا ، اذ انه من المستحيل اختبار عبارات مثل : " ان التغير الاقتصادى(س)يزيد من الرفاه الاقتصادى " ، " الوضع الاقتصادى (ص) يجعـــل افـــراد المجتمـــع بوضع افضـــل مقارنـــة بالوضع(ع) " ، " النتيجة ص هي امر مرغوب " وماشابه . اما السبب في ذلـــك فهو يعود الى ان الرفاه الاقتصادى ـ او الرفاه الانساني بشكل عام ـ هو متغيـــر غير قابل للقياس الكمي او المقارنة ، ولان القيمة الاخلاقية (اى هل هو " جيـد " ام "ســـيء ") لاى تغير او فعل او وضع اقتصادي ، تختلف باختلاف الافرادوالمجتمعات والفلسفات ، انها مسألة اخلاقية وليست مسألة واقعية يمكن حلها بالرجوع الـــى المشاهدات او الادلة التجريبية .

واذا ما علمنا بانه لايمكن اختبار نتائج النظرية المعيارية مباشـــرة بواسطة العقل البشري ، ما هو معيار صحة هذا النمط من النظريـــات ؟ .

ان المعيار الوحيد والعملي لاختبار خلاصات النظريات المعيارية او الاخلاقية ، ومنها اقتصاديات الرفاه ، هو التأكد مـــن صحـــة وواقعية افتراضاتها. فاذا كانت وسيلة اختبار النظريات الوضعية او الايجابية هي في اختبار نتائجهـــا (دون الحاجة الى الانهماك في مسألة صحة افتراضاتها) فان اداة اختبـــــار النظريات المعيارية (اقتصاديات الرفاه) انما هي في اختبار والتأكد من صحـــة الافتراضات الخاصة بها ، سواء كانت هذه الافتراضات واقعية " factual " او اخلاقيـــة " ethical " .

ولكن كيف نختبر واقعية وصحة الافتراضات الخاصة باقتصاديات الرفاه ؟ كما يشير الى ذلك الاقتصادى جـــراف " Graaff " فان هناك اسلوبين لاختبـــار

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

افتراضات ومسلمات اقتصاديات الرفاه (P. 3 - 4) : -

الطريقة الاولى تتلخص في تعداد هذه الافتراضات ومن ثم تقييمها الواحد تلو الاخر . فالمسلمات الواقعية يتم اختبارها من خلال اللجوء الى المنطق والادلة التجريبية والمشاهدات ومعطيات العلوم الاجتماعية والسلوكية الحديثة ، أما المسلمات القيمية فليس هناك من امكانية لتبريرها او اختبارها بشكل علمي مطلق من خلال اللجوء الى الاستنتاج المنطقي او الادلة التجريبية ، وكل ما يستطيع المحلل عمله في هذا الشأن يتمثل في مناقشة مضامين هذه المسلمات وتحليل نتائجها ، فالاختبار النهائي والحاسم لهذه المسلمات لايتم الا من خلال معرفة مدى توافق هذه الاحكام القيمية مع النظام القيمي السائد والمقبول اجتماعيا ضمن بيئة انسانية معينة .

اما الطريقة الثانية التي يشير اليها جراف " Graaff " فهي تتلخص في تقييم الافتراضات والمسلمات ، ولكن من بعد تاريخي . حيث يتم البحث عن دواعي ومبررات القبول الضمني لمختلف المسلمات الواقعية والقيمية ، عبر مختلف الازمنة والعهود ، وذلك بهدف تنقيح هذه الافتراضات ومعرفة مواقع التحيز الايديولوجي فيها .

فعلى سبيل المثال كان هناك اعتقاد سائد في القرن التاسع عشر مفاده ان تفضيلات ورغبات الافراد هي امور " فطرية " او " وراثية " تولد مع الشخص ، وتبع ذلك ايمان بقدسية تفضيلات الفرد وحرمتها (الافتراض الثاني من افتراضات المدخل الباريتي لاقتصاديات الرفاه) ، ولكن علم النفس وعلم الاجتماع المعاصرين ، اثبتا ان معظم تفضيلات الفرد هي محصلة للمجتمع او الثقافة التي يعيش ضمنها مما كان له دور فعال في ازالة قدر كبير من حرمة تفضيلات الفرد وقدسيتها (Thurow, p. 59) وفي رسالتنا هذه سنميل الى اتباع الطريقة الاولى ، دون التطرق الى البعد التاريخي للمسلمات .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١ ـ ٤ تقييم علمي واسلامي لافتراضات المدخل الباريتي لاقتصاديات الرفاه .

ذكرنا ـ سابقا ـ ان اقتصاديات الرفاه ، باعتبارها نظرية معيارية لابد ان تستند الى مجموعة من الافتراضات او المسلمات ، سواء كانت مسلمات اخلاقية ام واقعية ، وذلك بهدف المقارنة والمفاضلة بين الاوضاع الاقتصادية البديلة .

وما نود ان نؤكد عليه هنا ان المدخل الغربي او الباريتي لاقتصاديات الرفاه هو ليس "نظرية عامة " لاقتصاديات الرفاه ، وانما هو مدخل خاص قائم على مجموعة من الاحكام القيمية والواقعية التي لاتنطبق على كل زمان ومكان ، وهي بالتأكيد احكام ومسلمات قابلة للجدل ، وليست باي حال من الاحوال حقائق كونية او مطلقة ، انها ـ في الواقع ـ افتراضات تعكس في مجملها الثقافة والايديولوجية الغربية .

ومن هنا يمكن للمرء ان يتصور وجود مداخل عديدة لاقتصاديات الرفاه كل منها يعتمد على نسق محدد من المسلمات ، وكل منها له نتائجه وتوصياته الخاصة والمتباينة ، فما يعتبر تغيرا اقتصاديا " جيدا "بالنسبة لمدخل ما يمكن ان يصبح وبصورة " مشروعة " تغيرا "سيئا "يقلل من الرفاه الاقتصادي. وما يعتبر " وضعا اقتصاديا امثل " بالنسبة لمدخل ما يمكن ان يصبح غير ذلك بالنسبة لمدخل آخر .

ولهذا فمن الممكن للمرء ان يتصور وجود مدخل ماركسي لاقتصاديات الرفاه ، ومدخل بوذي لاقتصاديات الرفاه ، ومدخل ليبرالي لاقتصاديات الرفاه (١) ومدخل اسلامي لاقتصاديات الرفاه . فليس هناك مايمكن تسميته المدخل " العلمي " او " الموضوعي " لاقتصاديات الرفاه ، لان التحليل المعيارى او تحليل الرفاه " Welfare analysis " لابد وان يستند الى بعض الاحكام القيمية غير القابلة للاختبار العلمي او الموضوعي (٢) (Little , p. 78 - 80) .

---

(١) انظر (Peacock and Rowly , I975) كمثال على هذا المدخل .

(٢) اذا تقبل المرء الفكرة القائلة بان الاحكام الاخلاقية الاسلامية هي بمثابة " معيار موضوعي للرفاه " ، لانها من عند الله ، فانه يمكن اعتبار المدخل الاسلامي مدخلا علميا .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ان المدخل الغربي (الباريتي) لاقتصاديات الرفاه ، قائم على الافتراضات والمسلمات التالية : ـ

١ ـ مبدأ الاهتمام بالنتيجة " Consequentialism "

(ويسمى أيضا بالمذهب النفعي " Utilitarianism ") .

ويقصد بهذا المذهب ان القيمة الاخلاقية لاى فعل " action " او وضع " state " او تغير " change " ، تتحدد فقط عن طريق الرجوع الى "نتائج" هذا الفعل او الوضع او التغير .

فمثلا الفعل " الجيد " هو الذى له نتيجة "جيدة" . والوضع " السيء" هو ذلك الذى يتبعه نتيجة " سيئة " (Heathfield , p. I24) (Quirk , p. 227) .

٢ ـ مبدأ سيادة تفضيلات الفرد(١)

" Sovereignty of individual's preferences " .

فعند تحديد جودة " goodness " النتائج (وبالتالي الافعال) وقيمتها الاخلاقية فان المعيار الوحيد لهذا التحديد انما هو تفضيلات الفرد وليس اى شيء آخر . فالفرد ـ حسب هذا المبدأ ـ هو المقيم الافضل والوحيد لمصلحته او رفاهيته .

فاذا كان الفرد يفضل الوضع الاقتصادى (س)على الوضع الاقتصادى(ص)فانه "بوضع افضل better - off " عند الوضع الاول مقارنة بالثاني ، او ان رفاهيته الاقتصادية هي اكبر عند(س)مقارنة بـ(ص). وما ينطبق على الفرد ينطبق على الجماعة او المجتمع . فاذا كان " المجتمع " يفضل الوضع (س)على(ص)، فهو " احسن حالا " عند (س)مقارنة بـ(ص)، وليس هناك مصلحة عامة " public interest " او خير مشترك " common good " مستقل عن مجموع تفضيلات الافراد الشخصية (Lancaster,p.298) (Mishan , p. 8) (Greenwald, p.7o8 , 96I) (Marshall , p.I7) (Quirk , p. 227).

---

(١) يطلق على هذا المبدأ عادة : مبدأ سيادة المستهلك ولكن هذا ينقصه الدقة ومن الافضل ان نعمم المبدأليشمل الفرد ، سواءكان مستهلكاام منتجاام عاملا ام موردا ام وسيطا وماشابه .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٣ ـ اعتبار التفضيلات "معطـــاة " وفطريـــة .

ينظر اقتصاديات الرفاه الى تفضيلات الفرد باعتبارها افكارا بدائيـــة " primitive notions " او مفاهيم اساسية " basic concepts "، بمعـــنى انه ينظر اليها على انها " معطـــاة " وثابتة وفطرية ، لايمكن البحث عـــن مصدرها وهي غير قابلة للتغيير او التعديل او التلاعب . ومن هنا لايتطرق المدخـل الباريتي لاقتصاديات الرفاه الى مسألة تشكيل التفضيلات"preferences formation ".

(Dasgupta and Pearce , p. 22) (Boulding , I973 , p. 94)

٤ ـ النظريـة الاقتصادية للاختيار او السلوك الانساني :

ان الفرد يتصرف تبعا لتفضيلاته (الفطرية) ، ولذلك فان سلوكـــه او اختياراته " choices " تكشف عن تفضيلاته (وبالتالي تكشف عن رفاهيتـــه حسب الافتراض الثاني) . (Lancaster, p. 298) .

٥ ـ استقـــلال دوال الرفاه الخاصة بالافراد

Independence of welfare functions

ويسمى احيانا بالمذهب الاناني " egoism "، ويقصد بذلك ان رفاهيـــة او تفضيلات اى فرد لاتعتمد على افعال او رفاهية او تفضيلات شخص آخر ، فكل فـــرد يهتم بشؤونه ومصالحه ورفاهيته فحســب .

(Hay and Morris, p. 542) (Boulding, I973, p. 94)

٦ ـ ثبات الرفاهية غير الاقتصادية .

بمعنى ان المدخل الباريتي لاقتصاديات الرفاه قائم على افتراض ثبـــات العوامل الاخرى"ceteris paribus " وعدم تأثير التغيرات الاقتصادية علـــى الرفاهية غير الاقتصادية . فهذه الاخيرة هي متغير خارجي"exogenous variable " اى متغير يؤثر في الرفاهية الاقتصادية ولا يتأثر بها ، فالرفاهية غيـــر الاقتصادية ليست من اختصاص اقتصاديات الرفاه وهي لا تتأثر سلبيا بالاوضاع او التغيرات الاقتصادية البديلة . فاقتصاديات الرفاه لايهدف الى تقييم " الاوضـــاع الانسانية البديلة "وانما الى المفاضلة بين "الاوضاع الاقتصادية البديلـــة "

(Graaff, p. 5 - 6) .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ان الافتراضات السابقة هي مزيج من الاحكام الواقعية والقيمية . فالافتراضات (١) و (٢) هي احكام قيمية . في حين ان البقية هي احكام واقعية ولكن يمكن ـ نظرا لصعوبة اختبارها بدقة ـ ان تصبح ذات مضمون ايديولوجي ، او ان تستغل لتبرير قيم او اتجاهات فكرية معينة .

لقد أشرنا في السابق الى ان صحة الخلاصات والنتائج والتوصيات الخاصة بالمدخل الغربي لاقتصاديات الرفاه تعتمد بشكل كلي على صحة الافتراضات والمسلمات الخاصة بهذا المدخل ، ومن هنا تظهر اهمية تقييم هذه المسلمات من منظور اسلامي علمي كخطوة تمهيدية لبلورة المدخل الاسلامي لاقتصاديات الرفاه وكاجراء ضروري لتقييم تنبؤات المدخل الغربي لهذا الحقل الاخلاقي . لنأخذ كل افتراض على حدة ونناقشه منطقيا واسلاميا .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١ ـ ٤ ـ ١ مبـــدأ الاهتمـــام بالنتيجـــة

يعتبر مذهب الاهتمام بالنتيجة اتجاها فلسفيا يعبر عن حكم قيمي ، وهو يشكل مدخلا اخلاقيا لتقييم الافعال " actions " يمكن موازاتـــه بمدخل اخلاقي آخر يعرف بمذهب الواجب " deontology " او المذهب الشكلـــي " formalism " في فلسفـــة الاخـــلاق .

فهناك على ساحة النظرية الاخلاقية مدرستان فلسفيتان لتقييم الافعـــال: المدرسة الاولى هي مذهب الاهتمام بالنتيجة او المذهب النفعي الذى يرى ان نتائج الفعل (اى ، عموما ، ماتدره من منفعـــة " utility " او مسرّة " pleasure " فوق الالم " pain ") هي المقيم الوحيد لجودة هذا الفعل ومدى اخلاقيته .

اما المدرسة الاخرى فهي ترى ان الافعال والتصرفات هي " جيـــدة " او " سيئـــة " ، " خيـــر " او "شـــر " بشكل مستقل عن نتائجها . ومن هنـــا فان المذهب الشكلي يرى في الواجب " duty " والالتزام " commitment " اساسا لتقييم الافعال . فالخير والشر في الافعال ـ حسب هذا المذهب ـ هما امـــران اخلاقيان اساسيان ومطلقان ولا يعتمدان على نتائج هذه الافعال (Degeorge,p.64).

ولتقييم هذيـــن المذهبين ، يحسن بنا اولا توضيح مضامين وابعاد كـــل منهما ، وسنفعل ذلك من خلال عرض الامثلة التاليـــة : ـ

١ ـ لنفترض ان هناك مجمعا صناعيا يحوى الف مصنع وان العمليـــة الانتاجية الخاصة بكل مصنع تنتج مخلفات صناعية تلوث البيئة الطبيعية المحيطـــة ، نفترض ان بامكان اى من هذه المصانع شراء التجهيزات والادوات اللازمة لجعل النشاط الانتاجي الخاص بكل مصنع نشاطا غير ملوث للبيئة ، الامر الذى يستلزم ، بالطبـــع تكلفة فردية حقيقيـــة .

امام هذه الحالة التطبيقية فان المذهب الشكلي يرى ان الفعل الاخلاقـــي الذى يجب على كل مصنـــع الالتزام به ، يتمثل في الامتناع عن تلويث البيئـــة لان هذا يشكل مبدءا اخلاقيا مطلقـــا ، ولانه من واجـــب كل مصنـــع شـــراء الادوات الكفيلة بتحقيق النقاء البيئي دون الحاجة الى الرجوع الى نتائج هـــذا الفعـــل .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

اما المذهب النفعي فهو يرى ان شراء التجهيزات الكفيلة بتحقيق النقاء البيئي من قبل اى مصنع هو امر " جيد "فقط اذا تبعه نتائج "جيدة " . حيث ان صاحب كل مصنع لايملك معلومات مؤكدة تفيد بامتناع الآخرين عن التلويث وحيث انه لايثق باخلاقياتهم (ولماذا يثق ؟) فانه مضطر الى الاعتقاد بان فعل شراء ادوات منع التلوث هوسلوك " سيء " ، لانه لن يحدث فرقا يذكر في مجال الحفاظ على البيئة (لن يكون له نتيجة "مرغوبة ") . بكلمات اخرى فان المذهب القائل بالاهتمام بالنتيجة يستطيع ان يبرر امتناع اى من المصانع عن شراء التجهيزات المكلفة ، هذا التبرير يستند الى ان حجم التلوث الذى يسببه اى من المصانع الالف هو حجم ضئيل مقارنة بالحجم الكلي للتلوث في المجتمع وبالتالي فان قيام مصنع ما بشراء التجهيزات اللازمة والتزامه بالمسؤولية الاجتماعية او " المصلحة العامة " لن يحدث فرقا يذكر في المحصلة او النتيجة النهائية . وحيث ان القيمة الاخلاقية لأى فعل تنحصر في جودة نتائجه ، فان هناك مبررا لعدم شراء تجهيزات منع التلوث من قبل اى مصنع ، اذا ما اعتقد اصحابه ان المصانع الأخرى لن تقدم على شراء مثل هذه التجهيزات .

المذهب الشكلي يرفض الجدال السابق نهائيا ويرى ان منفعة السلوك او الفعل الاخلاقي يجب ان تكون مستقلة عن سلوكيات او افعال الأخرين (Glover و p. I29) وان للفعل الاخلاقي قيمة او اشباعا ذاتيا او جوهريا " intrinsical value " لايرتبط بنتائج هذا الفعل(Dyck و p. 68) وان الامتناع عن التلوث هو فعل " جيد " بشكل مطلق ودون الحاجة الى ربطه بآثاره ونتائجه .

٢ ـ يرى المذهب الشكلي ان " قول الصدق " هو فعل اخلاقي " جيد " بشكل مطلق ودون الحاجة الى اى تبرير خارجي بخصوص اثار ونتائج هذا الفعل . في حين ان المذهب النفعي يمكن ان يبرر بعض انواع الكذب اذا كانت له نتائج جيدة (Glover و p. I32) ، مثال ذلك: اذا علم شخص ما ان قوله الصدق في موضع معين يؤدى الى حدوث نزاع بين صديقين له ، فان قول الصدق هو فعل " سيء " في هذه الحالة .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٣ ـ من المعروف ان قدرة اى فرد في المجتمع الديمقراطي على تحديد نتيجة الانتخابات هي قدرة ضئيلة ، وتقل هذه القدرة كلما زاد عدد الناخبين . ومن هنا يعلم اى فرد مشارك في التصويت ، ان احتمال ان تؤدى مشاركته الى فوز المرشح او الحزب الذى يفضله ، هو احتمال ضئيل .

الآن وحسب هذه المعطيات : ما رأى المذهب الشكلي والمذهب النفعي في فعل التصويت ، هل هو " جيد " ام " سيء " ؟

اذا ما قبلنا الحكم القيمي القائل بان الديمقراطية هي امر "جيد" فان المذهب الشكلي يرى ان فعل التصويت هو فعل " مرغوب " بغض النظر عن نتائجه المتمثلة في فوز المرشح المطلوب ، لان لفعل التصويت قيمة ذاتية واخلاقية مستقلة عن نتائج هذا الفعل ، ولانه من " واجب " كل فرد المشاركة في العملية الانتخابية .

المذهب النفعي الذى يرتكز على حسابات المنافع والتكاليف يرى ان هناك مبررا لعدم مشاركة الفرد في الانتخابات ، مادام العائد الخارجي " extrinsic " من هذه المشاركة يقل عن التكلفة المرتبطة بها .

بعد ان اشرنا الى بعض الامثلة نأتي الان الى التقييم المنطقي والاخلاقي لكل مذهب ، ولنبدأ بالتقييم العقلي .

يميل المذهب النفعي الى تقييم الافعال عن طريق اعمال العقل او التعليل " reasoning " ، وحساب النتائج المترتبة على كل فعل على حدة ، دون الالتزام باى قواعد اخلاقية مسبقة ، في حين ان المذهب الشكلي أميَلُ الى " المحظورات المطلقة " والى الالتزام بقواعد اخلاقية عامة يتوقع من كل فرد الامتثال بها ، وبشكل مستقل عن النتائج او التعليل .

ويمكن القول ان المذهب النفعي يعاني من الانتقادات والعيوب التالية : ـ

١ ـ اذا ما ترك امر تحديد القيمة الاخلاقية لأى فعل الى حساب الفرد لنتائج هذا الفعل وآثاره ، فانه من المتوقع ان يتحيز الافراد الى مصالحهم الخاصة دون

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

اخذ المسؤولية الاجتماعية و " الصالح العام " بعين الاعتبار الامر الذى يؤدى الى نتائج جماعية سيئة لكل الافراد ، ويهدد النظام او الاستقرار الاجتماعي (Sartorius , p. I , 52) (Downie , p. 37) (Glover , p.I42) حيث سينتشر التلوث الصناعي (المثال الاول) وتتدهور الديمقراطية (المثال الثالث) ، لان النتيجة " الجيدة " لفعل فرد ما لا تعتمد فقط على تصرف هذا الفرد ، وانما على تصرف " اللاعبين الآخرين " ، وحيث ان كل فرد لايثق بان الأخرين سيشاركون في "الجهد الجماعي " فانه من المتوقع الا يلتزم معظم اللاعبين بالمصلحة العامة (١) .

٢ – هناك غموض واضح في مفهوم " النتيجة الجيدة " التي يقوم عليها المذهب النفعي ، لان هذا المفهوم يتضمن حكما قيميا غير قابل للاختبار العلمي. فما يعتبر نتيجة " جيدة " من قبل فرد او مجتمع ما ، يمكن ان لايكون كذلك بالنسبة لفرد او مجتمع آخر .

٣ – ان الافراد لايمتلكون من الطاقات والقدرات مايكفي لحساب نتائج كافة افعالهم ، ذلك ان تجربة ومعرفة اى فرد هي تجربة او معرفة محدودة ،وبالتالي فان الافراد لايستطيعون تقدير النتائج الخاصة بافعالهم ، ناهيك عن نتائج الافعال الخاصة بافراد المجتمع ككل . وحتى اذا كانت لديهم الاستطاعة لتقدير نتائج افعالهم ، فانه لايتوفر لديهم دوما الوقت الكافي لعمل ذلك قبل التصرف. فالافراد – دوما وابدا – عليهم ان يقرروا ما هو "خير "وما هو "شر" بشكل فوري ، ولكن حساب النتائج يستغرق وقتا . كما انه يتوجب الا ننسى ان القواعد الاخلاقية المطلقة قد تكونت نتيجة لتراكم حكمة البشر حول نتائج الافعال وبالتالي فمن الممكن ان تشكل قواعد مثلى للسلوك (Downie , p. 36) .

---

(١) سنعود الى هذه " المعضلات الجماعية " عند دراسة موضوع نظرية السلع العامة " public goods theory " وموضوع الكفاءة الجماعية " collective efficiency " .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٤ ـ ان مذهب الاهتمام بالنتيجة يتجاهل اهمية القيم المشتركة والمطلقة في تحقيق الرفاهية الاجتماعية . ذلك ان "عرى الود والصداقة والتجاذب تقوى بين الطرفين اللذين تربطهما مواقف او اتجاهات او افكار او اراء متشابهة " (مرعي وبلقيس ، ص ٥٩) ، ولكن الامر الاخير متعذر في حالة تطبيق الافراد للمذهب النفعي .

٥ ـ ان تطبيق مبدأ الاهتمام بالنتيجة له اثار سيئة على وحدة الشخصية الانسانية وسلامتها "personal integrity" لانه لا يدلي بمعايير اخلاقية " norms " ثابتة تشكل اطارا مرجعيا لاختيارات الفرد ووعيه الشخصي (Glover , p. I38) (Alisjahbana, p. 232) .

اصحاب المذهب النفعي يردون على ذلك ويقولون : ان المذهب الشكلي يعاني من عيب جوهري رئيسي يتمثل في ان استبعاد اللجوء الى نتائج الفعل عند تقييمه يعني استبعاد اى محاولة لتبرير هذا الفعل " منطقيا " ، وبالتالي اللجوء الى مصادر التبرير "غير المنطقية " مثل الدين والسلطة والحدس "intuition" . والمشكلة في مصادر التبرير هذه ـ يستكمل اصحاب المذهب النفعي ـ وخصوصا الدين منها ، انها غير واضحة وغامضة وتمتاز بالتناقض في قواعدها وبنودها وهي ـ والحالة هذه ـ اعتباطية ويمكن ان تجر الى التعصب والجمود والصراع الاجتماعي والقضاء على الحرية الفردية ، لاسيما وانها تدلي بمحظورات مطلقة وشاملة غير قابلة للجدل او الاستثناء .

لايفوتنا ان نؤكد هنا ، اننا نقيم المذهب النفعي والمذهب الشكلي تقييما معياريا وليس ايجابيا ، بكلمات اخرى نحن نتساءل هل يجب ان نقيم الافعال والاوضاع اعتمادا على النتائج ام بشكل مستقل عنها ، ولا نتساءل هل يقيم الافراد التصرفات والاوضاع اعتمادا على الآثار ام بشكل لايرتبط بها .

للوهلة الاولى قد يعتقد المرء ان المذهب النفعي هو اكثر "عقلانية" من المذهب الشكلي ، لانه يرتكز على دعامة العقل والمنطق والحرية الفردية بعكس الثاني . هنا لابد من التنويه الى ان العلم والعقل الانساني ـ كما اكدنا

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ذلك سابقا ـ لايستطيعان تبرير العبارات القيمية بشكل موضوعي مطلق ، وبالتالي فان العقل لايستطيع ان يحدد ما اذا كان الفعل س هو مبرر ام غير مبرر او النتيجة ص هي امر جيد ام سيء ، الا بمعيار متحيز . ومن جهة اخرى فان المذهب الشكلي او مذهب الواجب ـ اذا ما احسن تطبيقه ـ هو اكثر ملاءمة فيما يتعلق بوظيفة الضبط والتعاون الاجتماعيين وتنسيق جهود الافراد بما يحقق النتائج الجماعية المطلوبة ، لان هذا المذهب يرتكز على مبادىء وقواعد اخلاقية عامة يتوقع من كل فرد الالتزام بها . ومن هنا فاذا ما قصد بالعقلانية تحقيق التنسيق والنظام والتعاون بين افراد المجتمع فان المذهب الشكلي اكثر عقلانية من المذهب النفعي الذى يرتكز على التحديد الشخصي لنتائج الاعمال . واذا ماقصد بالعقلانية تحقيق التماسك في الشخصية وتحقيق الرفاهية الاجتماعية حسب تعريفنا السابق لها (انظر ص ١٤) ، فان المذهب الشكلي هو كذلك أكثر "عقلانية" من نظيره .

المشكلة الرئيسية في مذهب الواجب انه يتضمن قدرا من المخاطر العالية بكلمات اخرى فان هذا المذهب يمكن ان يساء استغلاله ويصبح وسيلة للتعصب والجمود وربما وسيلة للاستبداد . فمن هو ذلك الشخص او الهيئة التي يناط بها مسؤولية تحديد المبادىء العامة و القواعد الاخلاقية المطلقة والمثلى التي يجب ان تطبق جماعيا ، والتي من المفترض ان تحقق "المصلحة العامة" ؟ . هذا من ناحية ، ومن ناحية اخرى فان هناك حالات معينة يجب ان ينظر فيها الى نتائج الفعل وليس مجرد الاهتمام بالتطبيق الشكلي للفعل الاخلاقي . فحسب المثال الثاني الذى سلف ذكره فان المنطق العام قد يقتضي الكذب ، لان في ذلك منفعة تفوق التكلفة الا وهي الاصلاح بين الناس . بكلمات اخرى فان بيئة ومحيط الفعل يجب ان يؤخذان بعين الاعتبار في بعض الحالات على الاقل ـ عند تقييم هذا الفعل ، فهناك حالات استثنائية مرغوبة للقواعد الاخلاقية المطلقة . من هو المنوط بتحديد هذه الحالات الاستثنائية المرغوبة ، وكيف يتم ذلك ؟ . لا اجابة من قبل المذهب الشكلي على هذه الاسئلة نأتي الآن الى التقييم الاسلامي للمذهب النفعي والمذهب الشكلي .

ان المدخل الاسلامي لاقتصاديات الرفاه يرى انه : ـ

١ ـ اذا كان هناك نص شرعي قطعي الدلالة والثبوت غير قابل للتخصيص او التقييد يوجب فعلا او يحرم عملا فان النظرية الاسلامية للرفاه ترى ان المذهب الاصلح لتقييم

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الافعال هو المذهب الشكلي ، عملا بقوله تعالى : ـ

'' وما كان لمؤمن ولا مؤمنة اذا قضى الله ورسوله امرا ان يكون لهم الخيرة من امرهم '' (الاحزاب ، ٣٦) .

والحالة الوحيدة المستثناة من هذه القاعدة العامة والتي يجوز فيها الخروج ـ مؤقتا ـ عن النص قطعي الدلالة والثبوت : ان تكون هناك مصلحة ضرورية قطعية كلية في اهمال النص ، عملا بالقاعدة الشرعية '' الضروريات تبيح المحظورات '' .

٢ ـ اذا كان الفعل مباحا ، سواء كانت الاباحة بالنص الشرعي او بالاباحة الاصلية فان النظرية الاسلامية للرفاه ترى ان المذهب الاصلح لتقييم الافعال هو المذهب النفعي .

٣ ـ اذا كان هناك نص شرعي ظني الدلالة والثبوت او ظني احدهما فان النظرية الاسلامية للرفاه ترى ان المذهب الاصلح لتقييم الافعال هو المذهب التعددي او الاجتهادي ، حيث يُعطى الفقهاء والافراد المؤهلين حرية الاجتهاد في تفسير النص وترجيحه مع غيره من النصوص او في ادراك مدى ثبوته ، ولكن هذا الاجتهاد لا يعني ان للعقل البشري حق التشريع والتحسين والتقبيح ، وانما يعني ان للعقل دور في فهم المراد من النص وترجيح احد معنييه او معانيه ودور في تخصيص هذا النص او تقييده بغيره من النصوص والقواعد الشرعية .

ذكرنا ـ سابقا ـ ان تطبيق المذهب الشكلي يرافقه مشكلات اهمها مشكلة عدم وضوح القواعد الاخلاقية ومشكلة التناقض بين القواعد الاخلاقية ومشكلة الاستثناء من القاعدة الاخلاقية . ولكن كيف يتعامل الاسلام مع هذه المشكلات :

فيما يتعلق بالمشكلة الاولى فانه يتوجب على فقهاء الامة ان يبذلوا كل مافي وسعهم لتفسير النصوص الشرعية ومعرفة المقصود منها بالضبط (١) ،

---

(١) يجب ان لايغيب على البال ان النصوص الشرعية التي تتناول قضية العقيدة والمسائل التشريعية الجوهرية هي في مجملها نصوص قطعية الدلالة ، لقوله تعالى :'' هو الذى انزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن أُم الكتاب واخر متشابهات '' (آل عمران ٧) ، ومعنى أم الكتاب : اصل الكتاب .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ونشـــر ذلك بين اكبـــر عدد ممكن من الافراد . كما ينبغي القضاء على مصـــادر احتكار تفسيـــر هذه النصـــوص . ومن جانب آخـــر فان على الامة الاسلامية ان تشكـــل مجامع فقهيـــة لاصدار الحكم الشرعـــي المستنيـــر والواضح والصريح تجاه كل مسألة او قضية مستجـــدة وذلك بـــهدف مواجهـــة متطلبات ومستجدات الواقع المتغير والتكيـــف معها . حيث يعمـــد فقهـــاء الامـــة المستنيرون داخل هذه المجامع الفقهية الـــى التشاور وتبادل الآراء ومن ثم الخروج بحكم شرعي واحـــد وصريح تجاه كل قضيـــة مستجدة . ان هذا الاسلوب (الحواري والجماعي) يرد على مزاعم الاقتصـــــادي كينيث آرو "K . Arrow" (I963 , p. I) من ان القواعد الدينيـــة المقدسة تؤدي ، في الاوضاع الديناميكية المتحركة ، الى الاستبـــداد .

فيما يتعلق بالمشكلة الثانية ، فانه من الممكن ان نثبت ان نظـــام القيم الاسلامي يتميز بسمة التناسق الداخلي " internal consistency " بين قيمه ، الامر الذى يجعل منها قيما غير متناقضة اذا ما اخذت بشمولية .

اما فيما يرتبط بمشكلة الاستثناء في تطبيق القواعد الاخلاقيـــــة الاسلامية فقد فصّل فيها الشرع الاسلامي بشكل يزيل الالتباس . فمثلا اعتبر الاســـلام ان " الكـــذب " هو فعـــل " ســـيء " بشكل مطلق ، ومع ذلك فهـــو اشار صراحة الى بعض الاستثناءات على هذه القاعدة الاخلاقية هي (١) كـذب الزوج على زوجتـــه (٢) كـــذب المسلمين على الاعداء (في حالة الحرب) (٣) الكذب للاصلاح بيـــــن المسلمين . ففي هذه الاحوال الاستثنائية فقط ، فان نظام القيم الاسلامي ينظر الـــى الكذب على انه فعـــل " مبـــاح " . وكذلك الحال مع شرب الخمر عند الخوف مـــن الموت عطشـــا ، او الافطار عند توفر مبيحات الافطار في رمضان ، او النطـــق بالكفـــر مع ايمان القلب عند الاضطـــرار ونحو ذلك . فكل هذه الاستثنـــاءات داخلـــة ضمـــن نطـــاق الشرع الاسلامي ، تحت ما يسمى بـــ " الرخصة " (خلاف ، ص ١٢١) .

وكمثال عملي على ماسبق ، نقول ان الشريعة الاسلامية تنظر الـــى " الزنـــا " على انه فعـــل " ســـيء " او " محـــرم " بشكل مطلق ، وبغـــض النظـــر عن آثـــاره ونتائجـــه الفرديـــة ، وبغض النظر عما اذا كان بســـبب

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الامراض الجنسية او الاطفال غير الشرعيين في حالة فردية معينة ، ام لايسبب ذلك ، لان القاعدة الاخلاقية الاسلامية التي تنهى عن فعل الزنا هي قاعدة ربانية ولابد ان في اتباعها مصلحة عامة للمجتمع وبالتالي للفرد ، سواءادرك الفرد هذه المصلحة ام لا . وهي قاعدة اخلاقية صريحة لا تقبل الجدل او الاستثناء ، كما انها قاعدة متناسقة مع غيرها من القواعد الاخلاقية والاحكام الشرعية التي تحث على الزواج وتيسره وتجعل من بيت الزوجية مكانا لتحقيق السكن واشباع الحاجات الجنسية والعاطفية ، بحيث انه لامبرر او عذر لدى اى فرد في اقتراف جريمة الزنا او التعدى على هذه القاعدة الاخلاقية . ولعل من سماحة الاسلام ومراعاته للضعف الانساني انه اخذ ظروف التعدى على القاعدة الاخلاقية الاسلامية بعين الاعتبار ، فمثلا نلاحظ ان عقوبة الزاني المحصن تزيد عن عقوبة الزاني غير المحصن ، كما ان حد السرقة لايطبق اذا ما اختلت الظروف الاقتصادية لسبب او لآخر عملا بالحديث النبوى : " ادرأوا الحدود بالشبهات " (.الترمذي).

نأتي الآن الى مزايا المدخل الاسلامي لتقييم الافعال والاوضاع : ـ

(١) لعله من نافلة القول ان نؤكد ان القيم والقواعد والمعايير الاسلامية الصادرة عن ادلة شرعية قطعية الدلالة والثبوت هي بمثابة قواعد مثلى للسلوك والاختيار ، لانها ليست من ابتكار فرد او جماعة ، وانما من عند الله عز وجل وبالتالي فان تطبيق هذه القيم يحقق للفرد حاجاته " الحقيقية " او"الموضوعية " ويحقق للمجتمع الخير المشترك " common good " .

(٢) ان المدخل الاسلامي لتقييم الافعال يجمع بين مزايا المذهب الشكلي ومزايا المذهب النفعي و في الوقت نفسه يحاول ان يتفادى مساوئ كل مذهب منهما. فهو ـ اى المدخل الاسلامي ـ يحقق التنسيق والنظام الاجتماعي ويؤمن تماسك الشخصية الانسانية ووحدة مبادئها ، ويعطي الرفاهية الاجتماعية ما تستحقه من عناية ، وقبل ذلك فانه يضمن تحقيق الرفاهية الانسانيةلان القواعد الاخلاقية الاسلامية هي قواعد مثلى بشكل موضوعي . وفي الوقت نفسه فان هذا المدخل ينجز التناسق الداخلي للقيم ويأخذ مشكلة الاستثناء في اتباع القواعد بعين الاعتبار

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وكما اشرنا فان لجهد الفقهاء دورا اساسيا في توضيح النصوص والادلة الشرعية وفي تفسيرها ، واصدار الاحكام الشرعية ونشرها ، بشكل يزيل البلبلة والتناقض والتعصب والصراع والاستبداد ، تلك الامور التي يمكن ان تنجم عن اللجوء الى المدخل الشكلي لتقييم الافعال .

(٣) ان هذا المدخل يجمع بين ثبات القيم والقواعد الاخلاقية الاساسية وبين مرونة القيم والقواعد الفرعية . فنظام القيم الاسلامي ثابت في الاصول والاساسيات[1]، مرن وتعددي " pluralistic " في الفروع والجزئيات التي تستند الى الدليل الظني (وليس ادل على ذلك من وجود عدة مذاهب فقهية) . وهو كذلك لايهمل دور النتائج والمنطق في تقييم الافعال المباحة او تلك التي لم يصدر فيها نص . ويجب ان لاننسى ان النظرية الاسلامية لتقييم الافعال تعطي الحرية الانسانية منزلة تليق بها ، حين تؤكد على ان الاصل في الافعال هو الاباحة .

---

(١) سنرى لاحقا اهمية ثبات القيم الاساسية للمجتمع الاسلامي في تحقيق الضبط والنظام الاجتماعي العام.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١ ـ ٤ ـ ٢ مبـــدأ سيـادة تفضيـلات الفـــرد

اشرنا ـ سابقا ـ ان تحديد القيمة الاخلاقية لأى فعل او وضع او تغير ما هو امر لايمكن معرفته ـ موضوعيا ـ بالرجوع الى الحقائق العلمية او الاحكـــام الواقعية او الادلة التجريبية او المنطق ، ومن هنا لابد من وجود " معيـار " مـا لتحديد " جـودة " الافعال او الاوضاع او النتائج . النظرية الباريتيـــة للرفـــاه ترى ان هذا المعيار انما هو تفضيلات الافراد ورغباتهم .

فمبدأ سيادة تفضيلات الفرد يشير الى ان القيمة الاخلاقية لاى فعـــل او تغيـر او وضع ما ، تتحدد بالرجوع الى تفضيلات الافراد وليس اى شيء آخـــر بتاتـــا . فعن طريق معرفة هذه التفضيلات ندرك " الخيـر الاسمى " او " الوضـــع الاقتصادي الامثـــل " او " النتائج الجيـــدة " او "الاهداف المرغوبـة " ونحوها. فاذا كان الفرد يفضل الوضع الاقتصادي (س) على الوضع الاقتصـادي (ص) فانه " بوضـع افضـل better - off " عنـد (س) مقارنة بـ (ص)، او ان رفاهيته (الاقتصادية) هي اكبر عنـد (س) مقارنة بـ (ص) . لان الفر د ـ حسب هذا المبدأ ـ هو المقيم الافضل والوحيـد لمصلحته او رفاهيته

" The individual is the sole and best judge of his interest or welfare "

ومن هنا فان مبدأ سيادة تفضيلات الفرد يستبعد ان تقوم جهة مـــا (مثل الحكومة او حاكم مستبد او حزب سياسي او فيلسوف او اقلية او اغلبيـــة او قيم دينية او عادات اجتماعية ونحوها) بتحديد متى يكون الفـــرد بوضع افضل . فالمبدأ المذكور يرتكز على حكم قيمي مفاده : ان تفضيلات الافراد يجب ان تؤخذ بعين الاعتبار

" individual preferences should count " وان تحقيق هـذه التفضيلات على ارض الواقع هو امر "جيـد" (Dasgupta and Pearce , p. I9).

ان مبدأ سيادة تفضيلات الفرد ينظر الى المجتمع على انه مكون مـــن مجموع اعضائه فقط ، فليس هناك مفـــهوم عضوي " organic concept "

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

للمجتمع ، يرى هذا المجتمع بانه اكبر من او مستقل عن مجموع اعضائه او افراده، وليس هناك "مصلحة عامة public interest " او "خير مشترك common good " مستقل عن مجموع تفضيلات الافراد المكونين للمجتمع .

ان الحكم القيمي ـ غير القابل للاختبار العلمي ـ الذى يرتكز عليه مبدأ سيادة تفضيلات الفرد ، عادة ما يدافع عنه بحجج اهمها : ـ

١ ـ ان الفرد عموما هو كائن "عقلاني rational " ، بمعنى انه اذا كانت لديه المعلومات الكافية ، فانه قادر على الاختيار بين البدائل بشكل ينسجم ومصلحته الخاصة او منفعته الشخصية . وللعقلانية " rationality " في في النظرية الاقتصادية وفي اقتصاديات الرفاه معنى محدد ، الا وهو " التصرف تبعا للتفضيلات " او " الاختيار المتسق consistent مع التفضيلات " (Rothenberg, I966,p. 233) . فالعقلانية في اقتصاديات الرفاه تعني ان الفرد في مواجهة بدائل عديدة ، قادر على ترتيب هذه البدائل تبعا لما تدره من اشباع او منفعة ، اى تبعا لسلم تفضيلاته ، ومن ثم اختيار البديل الاكثر منفعة او تفضيلا ، والتصرف تبعا لذلك . وبالتالي وحسب هذا النموذج الافتراضي للانسان ، فان الفرد ـ اذا ماترك وشأنه ـ يحصل دوما على اعلى مستوى من المنفعة او الاشباع ، ضمن القيود المفروضة على اختياراته (وهي ، في سوق السلع ، الدخل النقدي واسعار السلع) .

٢ ـ ان تقييم الفرد لمصلحته مع انه تقييم غير كامل ، الا انه من المتوقع ان يكون اقرب الى الكمال من اى مراقب خارجي " outsider " . فالفرد حسب هذه الحجة مع انه في بعض الاحيان لايعرف ماذا يريد تماما ، فانه اعلم بذلك من اى فرد آخر . وكذلك فمع انه لايرى نتائج اختياراته الا بشكل غير كامل ، الا انه يراها بشكل افضل من غيره ، فكون الفرد لا يعلم اين مصلحته في بعض الظروف والحالات ، هذا لايعني بحد ذاته ان هناك من يعلمها بشكل افضل .

(Rothenberg , I966 , p. 240) (Mishan , p. IO) (Friedman , p. 28)

بعد ان عرضنا لمضمون الافتراض الثاني والحجج التي تقدم لصالحه

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

نأتي الى التقييم العلمي والاسلامي لهذا الافتراض . سوف ندع مناقشة وتقييم النموذج العقلاني للانسان - الحجة الاولى لصالح مبدأسيادة تفضيلات الفرد - لما بعد ، لان هذا النموذج هو في الواقع يشكل الافتراض الرابع من افتراضات المدخل الباريتي لاقتصاديات الرفاه . وسنركز جهدنا الآن لمناقشة الحجة الثانية المستخدمة " لتبرير " الحكم القيمي القائل بان الفرد هو افضل مقيم لمصلحته .

ان للحجة المذكورة - ولاشك - كثيرا من جوانب المنطق والاغراء اذ انها تؤكد على حقيقة كون الفرد اعلم بحاجاته واذواقه وظروفه من اى جهة خارجية لاتتصل ولاترتبط باحاسيسه وميوله وجهازه العصبي ، ومع ذلك فان هذه الحجة تعاني من عدة عيوب .

هناك - اولا - مسألة عدم النضج العقلي . فقليل منا من يدعي ان الاطفال هم اعلم بمصلحتهم من اباءهم او امهاتهم ، ولاشك بان المرأة بعاطفتها الجياشة هي اقرب الى جانب المشاعر والتأثيرات العاطفية منها الى جانب المنطق والعقل . ثم هناك مسألة الاهواء في النفس البشرية ، فليس هناك من عاقل يدعي بان تناول المخدرات والادمان عليها هو فعل منطقي ، ولاشك ان معظم الافراد سيعترفون بان شرب الكحول هو امر " سيء " حتى ولو كانوا يتعاطونها وتنطبق هذه المقولة على التدخين ايضا .

واضافة الى قضايا عدم النضج العقلي والاهواء ، فان مبدأ سيادة تفضيلات الفرد يتناسى قضية النظام الاجتماعي " social order " . فما قد يعتبر ذا نتيجة " جيدة " لفرد ما ، يمكن ان يصبح ذا نتيجة " سيئة " بالنسبة للمجتمع . فالمبدأ المذكور يتناسى قضية الآثار الخارجية " externalities " الناجمة عن سلوك الفرد غير المنضبط ، او يفترض عدم وجودها ، وهذا امر غير واقعي . فلتفضيلات كثير من الافراد تكلفة اجتماعية " social cost " يتحملها المجتمع او البيئة المحيطة ، وليس من المنطقي الافتراض بان دوال الرفاهية للافراد مستقلة عن بعضها البعض (الافتراض الخامس من افتراضات المدخل الباريتي لاقتصاديات الرفاه) . فمثلا من المؤكد ان

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الادمان على الكحول من قبل رب عائلة ما ، يؤثر سلبيا على رفاهية زوجته واطفاله ويهدد الاستقرار الاسرى والوضع الاقتصادى لعائلته ، ويجب الا ننسى دور عادة شرب الكحول في انتشار الجرائم وحوادث السير . مثال آخر : ان الفتاة الجميلة التي تظهر مفاتنها امام الرجال من غير محارمها (الاجانب عنها) ، من المرجح ان تؤثر سلبيا في الرفاهية الاسرية لهؤلاء، لما يسببه ظهورها امامهم ما يعرف في علم النفس بالقلق او عدم الانسجام المعرفي " cognitive dissonance " ، هذا القلق الذى ينجم عن وجود مميزات جمالية لدى هذه الانثى ، لا تتوفر لدى زوجاتهم . ان هذا المثال هو نموذج لطائفة واسعة من الآثار الخارجية غير الملموسة والتي تؤثر في حقوق السكينة " amenity right " لدى الافراد . وليس من قبيل المبالغة اذا قلنا ان لمعظم تصرفاتنا تأثيرا خارجيا ، سواء كان تأثيرا ماديا محسوسا ام نفسيا غيرمحسوس . ان مجرد رؤيتك لفرد ما ، يمارس عملا او قيمة لاتؤمن بها يجعلك تشعر بالاستياء والقلق المعرفي .

لقد حاول بعض الاقتصاديين الغربيين التطرق الى مفهوم " التفضيلات غير العقلانية " او " الفشل في اختيار الفرد " ، وتم ذلك في ثلاثة ميادين هي : -

١ - السلع الضارة " Merit bads " .

السلع الضارة هي تلك التي يُعتقد انه يتوجب عدم تشجيع استهلاكها لان الفرد ، وبسبب الجهل او عدم المعرفة الكاملة ، غير قادر على معرفة او تحديد حجم المضرة " disutility " التي تنتج عن استهلاكها[1] (Pearce , p. 282) ومن هنا فان وجود مثل هذه السلع يستلزم تدخل الدولة في تفضيلات الافراد وتعديلها (Blaug, p. II5).(Head , p. 249).

---

(١) ويقابل هذا المصطلح ، مايعرف بـ "السلع المفيدة " merit goods وهي تلك السلع التي يعتقد انه يتوجب تشجيع استهلاكها .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

اما الاسباب التي تؤدى الى استهلاك مثل هذه السلع ، فانها يمكن تصنيفها الى فئتين (Head , p. 218 - 220 , p. 248 - 252) : -

(١) الجهل او عدم التأكد " Ignorance or Uncertainty "

وهذه تنشأ بسبب عدم توافر المعلومات الكافية لدى الفرد بخصوص "جودة " السلع او البدائل او الافعال ونتائجها المحتملة .

(٢) عدم العقلانية " Irrationality " .

فحتى اذا كان لدى الفرد معلومات كاملة حول البدائل والسلع المتاحة ، فانه قد يقوم باختيارات ، قد يعتبرها مراقب خارجي انها " غير عقلانية " او" رديئة " او " مناقضة لمصالح الفرد الحقيقية " . بكلمات اخرى فان هناك امكانية لوجود اختيارات غير صائبة لدى الفرد ، بعيدا عن مشكلة عدم توفر المعلومات . مثال ذلك استهلاك المخدرات او الادمان على التدخين على الرغم من علم الفرد الكامل بآثارهما السيئة [1] . وغني عن التفصيل ان وجود السلع الضارة يؤدى الى حصول فجوة بين تفضيلات واختيارات الفرد وبين مصلحته " الحقيقية " ، ولكن المشكلة التي وقع فيها الاقتصاديون الغربيون هي : من هو المؤهل لتحديد هذه السلع او الافعال غير المرغوبة ؟ وماهو معيار الفصل بين السلع الضارة والسلع غير الضارة ؟ (Pearce , p. 282) (Campagna , p. 12) .

ان القول بان الفعل او السلعة " س "، هو فعل او سلعة ضارة يعتبر حكما قيميا شخصيا لايمكن اثباته علميا .

٢ ـ قضية التفضيل الزمني " Time preference " .

يعتقد كثير من الاقتصاديين الغربيين ان هناك نوعا من " عدم العقلانية " في الاختيار الفردى يتمثل في تفضيل المنفعة او الاستهلاك او الدخل الحالي على المنفعة او الاستهلاك او الدخل المستقبلي ، حتى ولو كان

---

(١) يمكن القول ان عدم العقلانية في هذا الاطار ، هي امر موازٍ لما يطلق عليه القرآن الكريم " هوى النفس " .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الاخيـــر امرا مؤكـد الحدوث في المستقبـل (Head, p. 220) .

وقد عرف روذنبيرغ " Rothenburg " التفضيل الزمني او فقدان الصبـــر " impatience " بانه وضع يتصرف فيه الفرد بشكل يحقق له التفضيـــلات (او المصالح) قصيرة الاجل ، ولكنه يؤثـر سلبيا في تفضيلاته (او مصالحـــه) طويلة الاجـل (Stilwell , p. 97) . ان وجود مثل هذه السمة في القـــرار الانساني يؤدى الى اتخاذ قرارات عبر الزمن " intertemporal " ليست فـــي مصلحة الفرد الشخصية ، ناهيـك عن مصلحة الاجيال القادمة (Stilwell, p. 97) ومن هنا فان للتفضيل الزمني اثرا في جعل اختيارات الفرد متحيزة نحو البدائـل التي تدلي بمنفعة حاضرة وان كانت تؤدى الى تكاليف مستقبلية عالية ، وبعيـــدا عن البدائل او الافعال التي تولد تكلفة حاضـرة ولكنها تؤدي الى منافع مستقبلية عاليـــة .

٣ ـ قضية او نموذج معضلة السّجنـاء " Prisoners' dilemma model "

هنـاك الكثير من الاوضاع الاجتماعية التي تتسم بمايلي : (١) الفـــرد (اللاعب) يملك تفضيلا شخصيا يعكس مصلحته الذاتية الضيقة فحسب (٢) اذا مـــا اتخـذ كل فـرد (لاعـب) قراره اعتمادا على هذا التفضيل الشخصي ، فان النتيجة الاجمالية لـهذه المباراة "game "هي ان يصبح جميع اللاعبين بوضع اسوأ ، مقارنـة بالوضع الذى يلتزم فيه كل فرد منهم بـ "الصالح العام " او الخيـر المشتـرك " common good ". مثل هذه الاوضاع تعرف بـ "معضلـة السجناء " ، وتتميـــز بوجـود تناقض بين تفضيلات الفرد الشخصية وبين مصلحته ، او بين مصلحة الفـــرد ومصلحة الجماعيـة . وسـوف نتناول نموذج معضلة السجنـاء بالتفصيل لاحقـا .

في الميادين الثلاثة السابقة (السلع الضارة ، التفضيل الزمـــني اوضاع معضلـة السجنـاء) فان الاقتصاديين الغربيين يعتقدون بان الفرد ليـــس هو المقيم الافضل لمصلحتـه ، وبالتالي يرون بوجود نوع من التدخل الحكومـــي لتعديل اختيارات الفرد . من الناحية الاخلاقية البحته ، وبغض النظر عن مـــدى علمية الحجـج التي تذكر لصالحـه ، فان مبـدأ سيادة تفضيلات الفرد لايمكـــن

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تبريـــره بشكل مطلق دون اللجـــوء الى الاحكام القيمية ، ذلك لأن الربط بيـــــن تفضيلات الفرد وبين مصلحته او رفاهيته هو في النهاية حكم قيمي شخصي ، وهنـــاك من الناحية المنطقية الكثير من المعايير التي يمكن ان تستخدم لتحديد متى يكون الفرد"بوضـع افضـل " مثل اللجوء الى تفضيلات نخبـة او اغلبية الشعب او العادات والتقاليد او تفضيلات حاكم مستبد ونحوها . كما ان هناك فرقا بيـــن الحكم القائل بان الفرد يفضـل الوضـع " س " على " ص " وبين الحكـــم القائل بان الفرد هو "بوضـع افضل " عنـد " س " مقارنة بـ "ص" . فالاول هو حكم واقعي يتعلق بما هو كائن والثاني هو حكم قيمي يتعلق بما يجب ان يكـون عليه الوضع . فقد يفضل المرء سلعة او فعلا "رديئا" ، وقد تكون تفضيلاتـــه الشخصية " غيـر عقلانيـة " بمعيـار او بآخـر .

فالمسألة بمجملها مسألة اخلاقية او معيارية ، تحاول تحديد المعيـار لجودة النتائج او الافعال او الاوضاع . فالمذهب الابوي" paternalism " مثـلا يرى ان معيار جودة الافعال او الاوضاع هو تفضيلات "الحكومة " او الحاكم المستبد لان "الحكومـة "او الحاكم او الحزب حسب هذا المذهب هو اعلم بمصلحة الفـرد من نفســه .

على اى حـال ، وبغض النظـر عن عوامل الاغراء او الضعف التي ترتبـط بالحجة الثانية التي تقدم لتبرير مبـدأ سيـادة تفضيلات الفرد ، فان هنـــاك مبررا اسلاميا ومنطقيا لرفض "بعـض "تفضيـلات الفرد الشخصية واعتبارها غيـر ممثله لمصلحته او رفاهيته الحقيقية ، هذا المبرر ينطلق من الحقيقة القائلـة بان الله هو اعلم بمصلحة الفرد من نفسه ومن كافة خلقـه . وفي هذا الشـــأن يقول تعالى : "الايعلم من خلق وهو اللطيف الخبير " (الملك ، ١٤) ويقـــول سبحانه : "وعســى ان تكرهوا شيئا وهو خير لكم وعسى ان تحبوا شيئا وهو شـــر لكم والله يعلم وانتم لاتعلمون " (البقرة ، ٢١٦) . وبكلمات اوضح ، فـــان المدخل الاسلامي لاقتصاديات الرفاه يرى ان معيار تحديد جودة الافعال او الاوضـاع او التغيرات هو معيار مزدوج يعتمـد علـى : -

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أ ـ تفضيلات الفرد الشخصية ، وهذا يكون في مجال الافعال المباحة ، والاصل في الافعال والتصرفات هو الاباحة .

ب ـ "تفضيلات الشرع " او "تفضيلات اخلاقية " تسمو فوق تفضيلات الفرد الشخصية وهذا يكون في مجال الافعال المحرمة او الواجبة او المندوبة او المكروهة .

وبالطبع فان هذه التفضيلات الاخلاقية " ethical preferences " (تعبير ابتكره هارسانى (Harsanyi , 1955)) التي يتوقع من الفرد المسلم ان يلتزم بها ، هي مستمدة من مصادر التشريع الاسلامي ، وهي ماتسمى في الفقه الاسلامي بالاحكام الشرعية ، وماتسمى في النظرية الاخلاقية بالقواعد الاخلاقية .

والآن نأتي الى مميزات هذا المبدأ من مبادىء المدخل الاسلامي لاقتصاديات الرفاه : ـ

١ ـ انه يدلي للفرد والمجتمع نظرية معيارية او اخلاقية للتفضيلات ، اى نظرية توضح لنا ماهية التفضيلات "الجيدة " التي يؤدى اشباعها الى زيادة الرفاه وماهية التفضيلات" السيئة " التي يؤدي اشباعها الى تخفيض الرفاه . ان النظرية المعيارية الاسلامية للتفضيلات هي ثروة للانسانية لاتقدر بثمن ، لان العلم لا يستطيع ان يحدد لنا ماهية التفضيلات "المرغوبة " وماهية التفضيلات" غير المرغوبة " (Buchanan , 1983, P. 66) ومع ان العادات والتقاليد في المجتمعات المستقرة تدلي بتفضيلات ومحظورات اخلاقية ، الا انه لاسبيل لاثبات تفوقها او صحتها بشكل مطلق ، كما انه لاسبيل لاثبات تفوق تفضيلات الاغلبية اوالاقلية او الفلاسفة او الحكام المستبدين . اذ ان لكل واحد من هؤلاء، في الثقافة الواحدة وضمن ثقافات متباينة ، تقييما غير موضوعي ومتحيزا للتفضيلات " الجيدة " (Peck , P. 284) .

كما ان النظرية الاسلامية للتفضيلات ترضي طموح الانسان الهادف الى تهذيب اذواقه وتفضيلاته ، اذ انه وكما يؤكد فرانك نايت"F . Knight" : " ان مايريده المرء دوما هو ان يكون لديه تفضيلات افضل "(Buchanan , 1983, p.66)

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وعليه يمكن اعتبار التفضيلات الاخلاقية الاسلامية (الاحكام الشرعية الاسلامية) بمثابة الاطار المرجعي الذى يشكل المانع امام التفضيلات "الرديئة" التي تسبب التعاسة الانسانية وتعكس اهواء الفرد ، دون مصلحته او تفضيلاته "الحقيقية" ، الامر الذى يهذب النفس البشرية ويصقل ويضبط رغباتها الجامحة او السيئة .

٢ ـ ان النظرية الاسلامية للتفضيلات ، والتي يتوجب على الفقه الاسلامي تكوينها وتنقيتها ، تقي المجتمع من تفضيلات الافراد الشخصية التي تعكس مصالحهم الذاتية والضيقة دون المصالح والاهداف المشتركة . و لذلك لانستبعد ان يقول فرد ما في المجتمعات غير الاسلامية : (ان المخدرات هي امر "جيد" ، لاني بائع لها) او (ان الانتهازية هي امر "مرغوب" لانها تزيدني ثراءا) او (ان الخيانة الزوجية هي امر "مفضل" لانها تزيد من مستوى اشباعي) او (ان السرقة هي امر "جيد" ، فانا لص) وماشابه .

فالتفضيلات الشخصية للافراد لاتتضمن اى قوة اخلاقية او التزام جماعي وبالتالي فهي لاتعكس "الصالح العام" . اما التفضيلات الاخلاقية فهي تتضمن عدم الشخصية "impersonality" او التجرد "impartiality" لانها مستقلة عن اهواء الافراد ومصالحهم الشخصية (Pattanaik , p. I59) . ومن هنا فان مدخل التفضيلات الاخلاقية يعتبر اكثر فعالية في مجال تحقيق وظيفة الضبط الاجتماعي ، لاسيما في اوضاع اجتماعية مثل "معضلة السجناء" .

٣ ـ ان المعيار الاسلامي لتقييم الافعال والنتائج يجمع بين ميزتي الحرية والرفاه . فهو يترك للفرد حرية الاختيار في المجال المباح وهو مجال فسيح خصب لان الاصل في الامور الاباحة ، ولكنه يضبط هذه الحرية عندما تتناقض مع هدف اسمى هو الرفاه الفردى او المجتمعي .ان الحرية ـ في نظام القيم الاسلامي ـ هي ليست "الخير الاسمى" الذى ترخص في سبيله كافة القيم الاخرى ، وانما هي وسيلة او اداة لغاية اسمى هي الرفاه . فالحرية اذا لم تقيد بامور مثل الاتزان

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

والالتزام بالمسؤولية الاجتماعية ، ادت الى التعاسة على المستوى الفردي (وهذا يتم في حالة قيام الفرد باشباع حاجات او تفضيلات سيئة (Boulding, I973,p.98)) والى الفوضى على المستوى الجماعي (كما هو الحال مع اوضاع معضلة السجناء).

ومن هنا فان الحرية التي تؤدى الى التعاسة البشرية هي "قيد" امام طموح الانسان الاسمى .

وخلاصة الموضوع ان المدخل الاسلامي لاقتصاديات الرفاه لايقبل مبدأ سيادة تفضيلات الفرد على علاته ودون تحفظ ، كما انه لايرفضه بشكل كلي . وانما يؤمن بضرورة وجود تفضيلات اخلاقية للفرد ـ لاترتبط بالضرورة بتفضيلاته الشخصية المتحيزة ـ في بعض الافعال والبدائل ، كما انه يؤمن كذلك بوجود مصلحة عامة ـ في بعض الحالات ـ مستقلة عن مجموع مصالح وتفضيلات الافراد غير المهذبة .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١ ـ ٤ ـ ٣ اعتبار التفضيلات " معطـــاة " وفطريـــة .

الافتراض الثالث الخاص بالمدخل الباريتي او الغربي لاقتصاديات الرفاه يتعلق بتكوين التفضيلات . فهذا المدخل يأخذ تفضيلات الافراد ـ والتي يفترض فيها ان تعكس الرفاه ـ كامر معطى وثابت ، ويميل الى افتراض كونها فطرية وراثيـــة خلقت مع الانسان ، وليس للبيئة الخارجية دورفي تشكيلها او تعديلها .

اولا : ان التفضيلات غير ثابتة . ان اقتصاديات الرفاه (وبالذات النظريـــة الاقتصادية للاختيار ، التي سنشرح مضمونها بعد قليل) تفترض ان لدى كل فـــرد ترتيبا واحدا للبدائل ، يعكس كل ما يحتاجه للاختيار بين هذه البدائل . ان هـذا تبسيط مخل بالواقع فنحن نعدل تفضيلاتنا تبعا للفرص المتاحة لدينا ، فـــاذا وجدنا اننا لانستطيع الحصول على شـيء ما ، فاننا نقرر عدم رغبتنا فيـــه (Boulding , I973, p.94) . كما ان المرء يمكن ان يتصور العديد مـــن التفضيلات للفعل او البديل نفســه .

فاذا ما اخذنا الفرد بصفته وحدة مستقلة عن البيئة المحيطة فان هناك على الاقل نوعين من التفضيلات : تفضيلات تعكس ارادة الفرد وقواه المنطقية غيـر المتأثرة بالهوى ، وتفضيلات تعكس ميوله وعواطفه واهواءه الشخصية . فتقييـــم البدائل والافعال اذن يتم على مستويين : مستوى يرتبط بالعواطف والاهواء ومستوى يرتبط بالارادة والمنطق والواجب (Boulding , I973 , p. 94) .

واذا اخذنا الفرد بصفته نظاما مفتوحا وغير مستقل عن بيئتـــه الاجتماعية ، فان للفرد ايضا نوعين من التفضيلات : تفضيلات للفرد باعتباره وحدة جزئية صغيرة بالنسبة للتنظيم الاجتماعي ، لاتستطيع التأثير فيه ، وهنا يأخـــذ الفرد تفضيلات الآخرين كامر معطى لايمكنه التحكم بها ، وتفضيلات للفرد باعتبـاره جزءا من تنظيم اجتماعي اكبـــر ، يتصل بهـــذا النظـــام مـــن خلال عقـــد اجتماعي معيـــن(١) .

---

(١) العقد الاجتماعي" social contract " هو مصطلح شائع في الفلسفة السياسيـــة ولكنه اصبح يستخدم ايضا في ادبيات علم الاقتصاد ، ويشير الى اتفاق مجمع عليه =

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ان هذه الشيزوفرانيا او الانفصال في تفضيلات الفرد باعتباره وحدة جزئية تهتم بمصلحته فقط في مقابل تفضيلاته التي تعكس طبيعته الاجتماعية المتعاونة هي الفكرة المتضمنة في مايعرف بمتناقضة الانفصال " isolation paradox " والتي تؤكد على ان الفرد من المتوقع ان يقوم بالتعاون اذا ماعلم ان الآخرين سوف يتعاونون ايضا ، ولكنه لن يقوم به اذا ماتوقع انه سيكون الفرد الاخلاقي الوحيد ضمن المجموعة (Koslowski , p.47) ، ومن هنا فان الفرد يمكن ان يتبنى ادوارا وتفضيلات متباينة في مواقف مختلفة .

مما سبق نجد ان التفضيلات الخاصة بالافراد ليست ثابتة وانما هي قابلة للتعديل من خلال (١) تهذيب وصقل الجانب المنطقي في الشخصية الانسانية (٢) ربط تفضيلات الفرد بتفضيلات الآخرين ضمن اتفاق جماعي معين (٣) تغيير الفرص المتاحة لديه او توفير معلومات اضافية له ، او اقناعه بوسائل شتى .

= بين افراد المجتمع حول المبادئ التي تحكم سير هذا المجتمع (اى" قواعد اللعبة ") حيث يعمد كل فرد الى التخلي عن جزء من حريته الشخصية مقابل الحصول على تنظيم اجتماعي متعاون ومنظم .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ثانيـــا : التفضيـــلات غيـــر فطريـة او وراثيـــة .

ان الجزء الوراثي او الجينـــي من تفضيلات واذواق الانسان هو جـــزء يسير جـــدا مقارنة بالجزء البيئي (Boulding, I970 , p. II9) ، فالبيئـــة الحضارية والاجتماعية والاقتصادية والاسرية والاعلامية والتربوية والدينية هـــي المحدد الرئيسي لتفضيلات الفرد واتجاهاتـــــــــه (Oskamp , p. I20) (Hebding and Glick , p. 48) .

فالفرد منذ طفولتـه ، ومن خلال عمليات التنشئة الاجتماعيـــــــــة " socialization " ، يتم استدخال او زرع قيم ومعايير معينة فيـــــــــه " internalization of values and norms "، ذلك انه "من اهم وظائـــف التنشئة الاجتماعية نقل المعايير الاخلاقية للطفل وتدعيمها وتعزيز السلوك الحميد. على الرغم من اختلاف القيم الاخلاقية من مجتمع لأخر ، الا ان جميع المجتمعات لديها معايير للصواب والخطأ وعلى الطفل ان يتعلم هذه القواعد او تلك المعاييـــر ويتوقع منه ان يشعر بالذنب اذا انتهك هذه القواعد ، وكيف يشعر بالرضا عندمـا ينجح في الامتثال لهـا " (العيسوى ، ص ٢٢٢) .

واضافة الى التنشئة الاجتماعية اثناء فترة الطفولة ، فان لجماعـــة الرفـاق " peer group " في المدرسة والحي ، وكذلك للجماعات المرجعيـة (١) " reference groups " دورا في تشكيل التفضيلات وتكوين الاتجاهات . كمـا يجب ان لاننسى تأثير وسائل الاعلام والاتجاهات الاجتماعية والرأى العام وتوقعـــات الجماعة في سلوك الفرد واختياراته ورغباته . ذلك ان الفرد عادة لايستطيع ان يحدد ماهية الفعل "الجيـــد " من " السيء " بشكل مستقل عن رأى الأخرين ، وانمـا من خلال تفاعل الأراء والتوقعات بخصوص الافعال "الجيدة " والافعال " السيئة " (٢).

---

(١) يستخدم مصطلح " الجماعة المرجعية " للاشارة الى الجماعة الاجتماعية الـــتي يشعر فيها الفرد بالتوحد ويطمع ان يربط نفسه بها، ويستمد منها الفرد معاييره وقيمه واتجاهاته (محمـــد ، ص ٣٩٩) .

(٢) حـــول هذه النقطـــة انظـــر (Koslowski , p.43) (Hodgson , p. 30)

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وعليه فان للتفاعل الاجتماعي وآليات التطويع الثقافي تأثيرا حاسما في تشكيل تفضيلات ورغبات الفرد واحكامه القيمية .

ان للحقيقة القائلة بان تفضيلات الافراد هي ، في مجملها ، نتيجة للبيئة الاجتماعية المحيطة ، او انها قابلة للخلق والتعديل ابعادا ومضامين مهمة جدا في مجال تقييم مبدأ سيادة تفضيلات الفرد ، وفي مجال ادراك مدى حرية الفرد في الاختيار في المجتمعات الرأسمالية . فقبول هذه الحقيقة يعني الاعتراف بان مايفضله ويختاره الفرد في الاقتصاديات الليبرالية انما هو في الواقع مايفضله ويختاره النسق الاجتماعي المحيط . فاذا كان هذا النسق " system " يتضمن مؤسسات" institutions " وقيما ومعايير "جيدة" فان تفضيلات الفرد ستكون كذلك ، والعكس صحيح .

ان الفرد اثناء طفولته لايملك الا ان يكون متلقيا للميراث الاجتماعي والقيمي ، دون ان يكون له ادنى دور في الاختيار والتقييم (Plamenatz, p.I5I-I52) وعليه فان السيادة المزعومة لتفضيلات الفرد هي سيادة جزئية او شبه وهمية ، اذ انها تخفي من ورائها تأثير البيئة الاسرية والتربوية والاعلامية والدينية والثقافية في تشكيل تفضيلات الافراد . وعليه ايضا فانه لايمكن اعتبار التفضيلات الدينية بمثابة تدخل ابوي او استبدادي في حرية الفرد واختياراته ، لاننا وكما يقول ماكس شيلر " Max Sheler " : "نحن كلنا نؤمن اما بالله او بالاوثان " ، فعندما يبتعد دور الدين في تشكيل التفضيلات تظهر قوى اخرى تشكل هذه التفضيلات ، اى تظهر اوثان او الهة مزيفة عوضا عن الدين الحقيقي (Koslowski , p. 5I) .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١ ـ ٤ ـ ٤ النظرية الاقتصادية للاختيار

النظرية الاقتصادية للاختيار (وتسمى كذلك نظرية الاختيار العقلاني " rational choice "او مبدأ السلوك الاستقصائي " maximization behavior " او نظرية الرجل الاقتصادي " economic man ") هي نظرية وصفية تحاول تفسير سلوك الانسان واختياراته والتنبؤ بها . وبالرغم من كونها نظرية وصفية او واقعية يمكن اختبار صحتها من خلال اللجوء الى التجريب ، الا ان منطقها النظري المغري وصعوبة تعميم نتائج الاختبارات التجريبية التي تجرى لها ، يمكن ان يوحيا بمضامين اخلاقية متحيزة فيما يتعلق بطبيعة الفرد ، ومقدار الحرية التي يتوجب ان يملكها .

فالمفكرون الغربيون ، وبعد ان اهملوا الدين كاكبر مصدر للقيم ، وجدوا في تفضيلات الافراد الحل " الذكي " لمشكلة القيم ، ولاضفاء الضبغة التقديسية على سلوك الفرد واختياراته ، داخل السوق او خارجه ، عمدوا الى ايجاد نظرية تربط بين تفضيلات الفرد من ناحية وبين سلوكه واختياراته من ناحية اخرى . فحسب ادعاء النظرية الاقتصادية للاختيار ، فان الفرد يتصرف دوما بشكل منسجم مع تفضيلاته (اى انه " عقلاني ") والتي يفترض فيها ان تعكس مصلحته او رفاهيته .

سنستعرض اولا مضمون هذه النظرية ، ثم نطرح الانتقادات الموجهة اليها ، لندرك في النهاية ما اذا كانت هذه النظرية هي نظرية عامة للسلوك والاختيار الانساني ، ام انها نظرية خاصة .

النظرية الاقتصادية للاختيار قائمة على اعتبار الفرد كائنا " عقلانيا " يدرك تماما مايريده ، ويحيط علما بكافة البدائل والخيارات المتاحة لديه ، ونتائج هذه البدائل والخيارات على رفاهيته او مصلحته ، ومن ثم فهو قادر على الاختيار الذكي بين البدائل بما يحقق مصلحته او تفضيلاته الشخصية . فالعقلانية ـ حسب المفهوم الاقتصادى ـ تعني ان الفرد قادر على

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ترتيب البدائل حسب ماتدره من منفعة ، فهو في مواجهة اى زوج من البدائل مثل (أ و ب) ، اما ان يفضل أ على ب (او العكس) او ان يعتبر كلا من (أ) و (ب) سواء ، ومن ثم فان الفرد بعد هذا الترتيب المنطقي يعمد الى الاختيار والتصرف. فاذا كان الفرد يفضل البديل (أ) على (ب) ، وعمد الى اختيار (ب) بدلا من (أ) فانه يعتبر حسب النظرية الاقتصادية فردا "غير عقلاني" ، لان" العقلانية " في المفهوم الاقتصادى الغربي – هي " الاختيار المتسق او المنسجم مع التفضيلات " (Rothenberg, I966,p. 233) .

ويفترض في التفضيلات "العقلانية " ان تكون متعدية " transitive " بمعنى انه اذا كان الفرد يفضل الوضع الاقتصادى (او الانساني) أ على ب ،ويفضل الوضع ب على جـ ، فانه يجب ان يفضل الوضع أ على جـ (Randall , p. 39). كما يفترض في عملية الاختيار ان تتم ضمن بيئة نادرة ، وعليه فان الفرد يفضل ويختار ضمن مجموعة من القيود .

اما الهدف الرئيسي من عملية ترتيب البدائل والمفاضلة بينها فهو يتمثل في استقصاء المنفعة " maximizing utility " او المصلحة الخاصة، فحسب النظرية الاقتصادية للاختيار فان الفرد عندما يختار البديل او الفعل او الوضع أ ، ويرفض البديل او الفعل او الوضع ب ، فان هذا يعني ان مصلحة الفرد الشخصية من المتوقع ان تتحقق بشكل أفضل عند أ مقارنة بـ ب (Sen, I983 , p. I04) .

وينبغي التمييز بدقة بين النظرية الاقتصادية للاختيار (ان الفرد يختار بين البدائل بشكل متسق مع تقييمه الخاص لمصلحته الذاتية) وبين مبدأ سيادة تفضيلات الفرد (ان الفرد هو المقيم الافضل والوحيد لمصلحته او رفاهيته الذاتية) . فالنظرية الاولى هي نظرية علمية وصفية (حكم واقعي) حول السلوك الانساني ويمكن – بشكل او بآخر – اختبارها علميا ضمن بيئة معينة . اما مبدأ سيادة تفضيلات الفرد فهو حكم قيمي لايمكن اثباته او اختباره بالرجوع الى الادلة التجريبية . وكما يقول احد الاقتصاديين فانه من المنطقي جدا ان نقبل

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

نظرية السلوك العقلاني على اساس انسجامها مع الادلة التجريبية في حين نرفض المبدأ المذكور انطلاقا من ارضية اخلاقية او دينية (Quirk, p. 59). ان المرء يجب ان يؤكد على الفكرة الاخيرة ، لانه من الممكن ان تستغل نظرية الاختيار العقلاني لترويج وتزويق فكرة قداسة اختيارات الفرد ، على اساس ان الفرد " عقلاني "وقادر على الاختيار المنسجم مع تفضيلاته ، وبالتالي ينبغي ان يترك وشأنه . ان كل ما تفترضه النظرية الاقتصادية للاختيار انما هو ان الفرد يسلك ويتصرف بشكل متسق مع تفضيلاته ، ولكنها لا تتعرض من قريب او بعيد لجودة التفضيلات نفسها وبالتالي فهي لاتتضمن اى ابعاد اخلاقية حول ما اذا كانت اختيارات الفرد" مرغوبة" او"غير مرغوبة ".

نأتي الى الانتقادات التي تتعرض لها النظرية قيد البحث ، وسنبدأ بذكر انتقاد ينقصه الدقة : ـ

١ ـ هناك من الاقتصاديين الوضعيين ، وكذلك الاسلاميين ، من ينتقد نظرية السلوك العقلاني (نظرية سلوك المستهلك) على اساس وعظي ـ اخلاقي . فهؤلاء يرون ان النظرية السابقة تعزز من اهمية الحوافز المادية لدى الفرد ، ودورها في اختياراته وسلوكه ، وبالتالي فهي تعكس صورة مشوهة للانسان ، الذى يُفترض ان يكون ـ حسب هذه النظرية ـ رجلا "اقتصاديا " ، يهدف الى تحقيق او استقصاء مصلحته الذاتية دون الاهتمام بالآخرين ، او يقارن بين المنافع والتكاليف النقدية فحسب دون اخذ العوامل الجمالية او العاطفية بعين الاعتبار . هنا يجب التأكيد على عدم دقة هذا الانتقاد . ذلك ان النظرية الاقتصادية للاختيار والتي تؤكد على ان الفرد يهدف الى استقصاء المصلحة او المنفعة الشخصية ، لاتعرف "المصلحة الشخصية" فقط بالرجوع الى المنافع والتكاليف النقدية ، ذلك ان مفهوم النظرية الاقتصادية الجزئية للمصلحة الذاتية اوسع من ذلك بكثير . فكل ماهو مرغوب ومفضل من قبل الفرد هو في مصلحته الذاتية " self - interest " (Quirk , p. 4) ، وبالتالي اذا كان الفرد يفضل اعطاء نصف دخله الى الفقراء بدلا من شراء الكماليات ، وتصرف تبعا لذلك التفضيل ، فانه يسلك وفق

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

نظرية السلوك العقلاني ويحقق اقصى "منفعة شخصية" (Lipsey , p.I67) (Friedman , p. 64) . وبالتالي فان نظرية السلوك العقلاني لاتستبعد الايثار في النفس الانسانية . فالسلوك المنسجم مع المصلحة الذاتية يتطلب فقط ان تكون النتائج المتوقعة من كل فعل او قرار مفضلة من قبل الفرد او متخذ القرار على النتائج المتوقعة من الافعال او القرارات البديلة المتاحة لديه (Quirk , p.4) دون الربط بين المصلحة الذاتية واى نمط محدد من انماط الاشباع او المنفعة. فكلمة "الاقتصادي" في مفهوم "الرجل الاقتصادي" لاتشير الى نمط مادي من انماط اشباع الحاجات ، وانما الى سمة " عقلانية " لاكتساب اى نمط من الاشباع ، سواء كان اقتصاديا ام اجتماعيا ام روحيا .

ان نظرية السلوك العقلاني لاتستبعد الدوافع الايثارية ، بل تعتبرها داخلة في النظرية ، ولكنها مع ذلك لاتتوقع من معظم او جميع الفاعلين الاقتصاديين في النظام الرأسمالي - ان يكونوا ملائكة او ذوى نزعة ايثارية بحتة ،لان النظرية الاقتصادية للاختيار هي نظرية وصفية واقعية تبحث في ماهو كائن ، وليس مايجب ان يكون عليه الوضع الاقتصادي .

فخلاصة ماتؤكد عليه هذه النظرية ان لهيكل الحوافز ، سواء كانت نقدية ام غير ذلك ، دورا رئيسيا في تحديد سلوك الفرد (Quirk , p. I) .

نأتي الآن الى الانتقادات المقبولة ضد هذه النظرية .

٢ - ان الفرد عموما ليس له تفضيلات محددة سلفا او ثابتة ، فهو يعدل تفضيلاته تبعا للفرص المتاحة لديه (Boulding , I973 , p. 94) ، كما انه في كثير من الاحيان لايعرف ماذا يريد بالتحديد او ماهو سلم تفضيلاته ، فهو بدلا من ان يشبع تفضيلاته الحالية يقوم بخلق تفضيلات ورغبات جديدة (Reynolds , p. 68).

ان الكائن الحي او الانسان لا يوجه نفسه نحو تحقيق اهداف او غايات محددة ثابتة وانما يتبنى انماطا من السلوك تساعده على تجنب اوضاع معينة غير مرغوبة (Morgan , p. 66). ان حقل الطب او العلاج النفسي " psychotherapy " قائم اساسا على افتراض وجود صراع او تناقض جوهرى بين الغايات الشعورية

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

او الواعية وبين الغايات غير الشعورية " unconscious " . ومن هنا فان المدى الذى تحقق فيه اختيارات فرد ما المصالح والرغبات "الحقيقية" لهذا الفرد ، هو سؤال شائك وعويص (Rothenberg, I968, p. 330) .

٣ـ تفترض النظرية ان الاختيار لايتم الا عن طريق حساب النتائج والمنافع والتكاليف اى بعد تفكير متعمق في البدائل المتاحة . ولكن هذا الافتراض يستبعد كثيرا من الافعال التي تتخذ بشكل عشوائي (اضطراب في الشخصية) او عفوى (مثال: استجابة الام لنداء طفلها) او قسرى (الوسواس او الادمان) او روتيني (تكوين العادة) او نتيجة لمؤثرات او منبهات "stimuli "خارجية او للتنشئة الاجتماعية اثناء فترة الطفولة او لدوافع لاشعورية وماشابه .

٤ ـ تميل النظرية الى افتراض ان الفرد تتوافر لديه معلومات كافية حول جميع البدائل الممكنة ، وبشكل يؤهله لتقييم هذه البدائل ومعرفة نتائجها المتوقعة. ان هذا الافتراض غير واقعي ، خصوصا في عصرنا الحاضر ، حيث هناك الكثير من البدائل والافعال والسلع والخدمات المعقدة التي لايمكن تحديد خصائصها او نتائجها مسبقا . ثم انه يجب الا ننسى دور "صناعة الاعلان والاعلام" في تقديم المعلومات المضللة او غير الدقيقة .

وكمثال واضح على عدم قدرة الفرد العادى على تقييم البدائل : قرار الفرد باتباع فلسفة او ايديولوجية ما . لاشك ان الفرد هنا غير قادر بالتأكيد على معرفة عيوب ومحاسن مختلف المذاهب ، ومن ثم فهولا يؤمن باحدها ـ بالضرورة ـ نتيجة لبحث وتمحيص وتقييم ، وانما بسبب التنشئة الاجتماعية او الاسرية او الاعلامية او التربوية . وهذا ينطبق ايضا على كل الافعال والبدائل التي يحتاج تقييمها الى كثير من الجهد والوقت ، وجمع للمعلومات ومعالجتها .

لقد اعترف علماء الاقتصاد في الأونة الاخيرة بعدم واقعية هذا الافتراض ومن هنا جاء مصطلح العقلانية المحدودة او المقيدة " bounded rationality " الذى يؤكد على اهمية القيود المعرفية " cognitive limits " على العقلانية ودور السياسة العامة في توفير المعلومات (Friedman , p. 222 - 225)،

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

لان "المعلومات الكاملة" هي ليست بأى حال من الاحوال سلعة حرة " free good " او سلعة بلا مقابل ، ومن هنا نجد ان الافراد عادة مايختارون كثيرا من البدائل والافعال ، دون ان يدركوا نتائجها الكاملة ، وانما تم الاختيار بشكل متحيز نحو المنافع الشخصية الأنية او قصيرة الاجل ، او بشكل ينسجم مع العرف او التقليد السائد .

وحتى في حالة توفر بعض المعلومات حول بعض القضايا او الافعال او البدائل او السلع ، فان علم النفس المعرفي " cognitive psychology " اثبت ان الافراد عادة مايستبعدون المعلومات التي لاتتفق مع معتقداتهم الرئيسية ، او يلفقون التفسيرات لازالة اى عدم انسجام معرفي لديهم (Dow and Earl , p.I73) كما ان ظاهرة عدم التأكد بخصوص نتائج الافعال والقرارات هي اكثر انتشارا في اوضاع المباريات " game situations " حيث يعتمد نتيجة القرار الذى يتخذ من قبل فرد ما ، ليس على قراره او اختياره فحسب ، وانما على قرارات واختيارات الأخرين .

ومن هنا يذكر هربرت سايمون "Simon " ان الافراد غير قادرين على الاختيار بشكل متسق (عقلاني) حتى في مواجهة التعقيد او عدم التأكد المعتدل (Williams , p. 355) .

٥ ـ ان مفهوم العقلانية في النظرية الاقتصادية للاختيار ، يرتبط بتنفيذ الغايات او التفضيلات ، وليس بالغايات او التفضيلات ذاتها (Rothenberg, I966, p.234) ومن هنا جاء التعريف الاقتصادى للعقلانية : الاختيار المتسق مع التفضيلات .ولكن هذا المفهوم يفترض ان التفضيلات نفسها عقلانية او حكيمة . اذ انه من الواضح ان الاشباع " العقلاني " للتفضيلات او الرغبات " غير العقلانية " انما يزيد من التعاسة . وباختصار ، فان مفهوم العقلانية في نظرية السلوك العقلاني هو عقلانية الوسيلة وليس عقلانية الغاية . وبالتأكيد فان الاخيرة اهم من الاولى ـ على الاقل من ناحية اخلاقية .

٦ ـ اثبتت الادلة التجريبية في بعض الاختبارات ، ان الافراد يمكن ان يعبّروا

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

عن تفضيلات غير متعدية ، على عكس ما تفترضه النظريـــة .

(Friedman , p. 224) (Rothenberg , I966 , p. 233 - 234) .

٧ ـ التعريف الاقتصادى للعقلانية هو تعريف متحيـز قيميا نحو المذهب الفردى " individualism " او الليبرالي ، ومن الممكن تقديم تعريفات "مشروعـــة legitimate " موازيـة للمفهوم نفســه . فمثلا هنـاك من يرى ان عقلانيـة الفعل تتحقق مادامت غاياته ، ووسائل تحقيق هذه الغايات ، عناصر تقرها الثقافـة العامة . ومن ثم يكتسب الفعل "عقلانية" اذا كان محكوما بثقافة النظـــام ومتوافقا معها (ليلة ، ص ١٧٦) لان في ذلك دعما لهذا النظام وتحقيقـــا للتنسيق الاجتماعي فيـــه .

٨ ـ نظرية السلوك العقلاني تمتاز بانها تبسيط مخل بالواقع ، فهي تعطي الفـــرد ترتيبا محددا واحدا ومعطى للتفضيلات ، بحيث انه اذا كان يفضل الوضع (س)علـــى(ص) فانه كذلك دائما وابدا ، ودون وجود معايير مختلفة لتقييم الوضعين (س) و (ص)، تجعل من الوضع (س)مفضلا على(ص)بمعيـــار ما ، في حين يكون الوضع (ص)مفضلا على(س)بمعيـــار آخـــر .

٩ ـ ان احد الانتقادات الرئيسية التي يمكن ذكرها ضد النظرية الاقتصاديـــــة للسلوك ، والتي عادة مايغفلها الاقتصاديون ولكن يعيبها علماء الاجتمـــــاع والانثربولوجيـا ، ان هذه النظرية ذات نزعة فردية " individualistic " تحاول ان تفسر السلوك الانساني للفرد بالرجوع الى العوامل او المحـــــددات الداخلية للسلوك (التفضيلات الشخصية ، المنطق الفردى ، نمط الشخصيـــة ..) وتهمل او تقلل من شأن العوامل او المحددات الخارجية للسلوك (النسق الايديولوجي والاجتماعي ،القيم والمعايير والاتجاهـات الاجتماعيـة ، الرأى العام ، سلـــوك الأخرين وتوقعاتهم ، البناء الاجتماعي ومؤسساته الاسرية والاعلامية والتربويـــة والدينية والثقافيـة ، ..)

وحسب هذا المدخل الفردي او الجزئي او الذرّي " atomism " فان المجتمع يتألف من مجموع افراده فقط ، وليس هناك اثر للنظام الاجتماعي علـى

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

سلـــوك الفرد واختياراته (١). وقبل الاسهاب في هذه النقطة لابد من التأكيد علـى ضرورة التفريـــق بين الحكم المعياري والحكم الواقعي في هذه المسألة . فهنـاك من الفلاسفة الغربيين من يرى انه " يتوجب " ان يكون للفرد الحرية الكاملة فـي اختياراته وآرائه وتفضيلاته المستقلة ، دون ان يكون للبيئة المحيطة اى تأثيـر او قيد ، ولكن هل هذا الامر متاح عمليا وواقعيا ؟ . اى هل بامكان الفـــرد ان يتخلص من تأثير البناء الاجتماعي ؟. النظرية الاقتصادية للاختيار تميل الـــى الاجابة على السؤال السابق بالايجاب ، فهذه النظرية ترى ان المجتمع يتكون مـــن مجموع اعضاءه فحسب ، وليس للاول اى تأثير على الفرد . بكلمات اوضح فان هـــذه النظرية الذرية تهمل النظر الى المجتمع باعتباره نظاما او نسقا " system " تتفاعل فيه الاجزاء او الافراد ، ويؤثر كل منهم في الأخر .

ان اجابة نظرية السلوك العقلاني على التساؤل السابق هي اجابـــة خاطئة ، ذلك انه وكما اشار دوزنبري "J.Duesenberry" ، فان الفرق بيـــن علمي الاقتصاد والاجتماع هو ان الاول يبحث في السبب الذى يجعل الافراد يقومـــون بالاختيار في حين ان الثاني يبحث في السبب الذى يجعل الافراد غير قادرين علـــى الاختيـــار (Sawhill , p. I34) ، اى ان للتطويع الاجتماعي وللمعاييـــر والتوقعات الاجتماعية تأثيرا كبيرا ، وربما حاسما ، على اختيارات الفرد وسلوكه. وكما اكدنا سابقا ، فان الفرد وحده لايستطيع ان يدرك ، فطريا او عقليا ، ماهية الفعل "الصائب" من "الخاطئ" ، وانما تتشكل الاحكام الاخلاقية للفرد من خـــلال تفاعله مع الأخرين فـــي اطار ثقافـــي اخـــلاقي معيـــــن (Brough and Naka , p. 89) لاسيما في فترة طفولته حيث يكون مستقبـــــلا للميراث الاخـــلاقي الســـائـــد .

---

(١) ينسجم منظور النظرية الاقتصادية للاختيار مع المذهـــب الاختـــزالـــي " reductionism " الذى يرى ان " الكل " او المجتمع يمكن ان يدرس من خـــلال التعرّف على اجزائه فحسب ، ويسمى احيانا بالمذهب الفـــردي المنهجـــــي " methodological individualism " .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ان هناك اتجاها علميا في العلوم الاجتماعية الحديثة لرفض المدخل الذرّي لدراسة سلوك الفرد واختياراته واعتبار المدخل الشمولي " holism " او الوظيفي " functionalism " او العضوي " organicism " او الهيكلي " structuralism " هو المدخل الافضل ، هذا الاتجاه يمكن تقصيه في الحقول التالية :-

أ - النظرية العامة للنظم "General Systems Theory ".

ترتكز هذه النظرية الحديثة على مفهوم "النسق " في دراستها للعلاقة بين الكل " whole " والجزء " part " . ويمكن تعريف النسق او النظام بانه "مجموعة من الاجزاء او المركبات التي تتفاعل مع بعضها البعض وتتصرف بشكل متداخل ، وتتشارك في حدود عامة تفصلها عن بيئتها المحيطة "(Bozeman, p.105) وهناك مبادىء عامة للنظرية السابقة تحاول ان تفسر طبيعة العلاقة بين الجزء والكل ، هذه المبادىء هي (Van Gigch , p. 49) :

١ - ان " الكل " هو اكثر من مجرد مجموع "الاجزاء " .

٢ - ان " الكل " يحدد طبيعة " الجزء " .

٣ - ان الاجزاء لايمكن ان تدرس بمعزل عن الكل .

٤ - ان الاجزاء متداخلة ومعتمدة على بعضها البعض بشكل ديناميكي حركي .

وبالتالي وحسب مدخل النظم " systems approach " ، فان سلوك الفرد او الجزء لايمكن تفسيره بشكل مستقل عن طبيعة المجتمع او الكل . ومن الافضل تفسير سلوك الفرد بالرجوع الى النظام الاجتماعي بدلا من تفسير سلوك النظام الاجتماعي بالرجوع الى سلوك الفرد (Hodgson , p. 40)، لان النظام الاجتماعي هو اسبق واقوى من الفرد .

النظرية الاقتصادية للاختيار ترى انه لتفسير الفعل الاقتصادي(أو غير الاقتصادي) للفرد ، فما علينا الا الرجوع الى العوامل الداخلية الطوعية المحددة للسلوك ، واذا ما اردنا تفسير سلوك المجتمع ككل فاننا نقوم بتجميع سلوكيات الافراد ، وهي بذلك تنكر تأثير العوامل البيئية على سلوك الفرد ، وتنكر تداخل

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

افعـــال الافراد وتصرفاتهم .

لقد سبق ان نوهنا باثر البيئة الثقافية والاجتماعية في تكويـــن تفضيلات الافراد واذواقهم منذ طفولتهم حتى مماتهم ، وبالتالي فان موقف النظرية الاقتصادية للاختيار هو موقف لايحسد عليه ، ونزعتها الفردية عفا عليها الزمـــن. لاحد ينكر ان للعوامل او المحددات الداخلية اثرا في تشكيل سلوك الفرد ، ولكن من الخطـأ الادعاء بان سلوك الفرد هو دالة وحيدة او رئيسية في تفضيلاتـــه الشخصية ، ذلك ان للبناء الاجتماعي ومؤسساته المختلفة تاثيرا حاسما علىاختيارات الفرد . ولتوضيح ذلك نضرب الامثلة التالية : -

١ - لاشك بان جزءا لايستهان به من قطاع المرأة يحبذ ويفضل مبدأ التخصص الاســـرى على مبدأ الالتحاق بسوق العمل ، بكلمات اخرى فان هناك نسبة من النساء يفضلـــن الالتزام بالطفل والمنزل بعد الزواج ، ولايفضلن الجمع بين العمل المنزلي والعمل السوقي ومن المتوقع ان يفضلن الدخول في كليات جامعية لها ارتباط بالاهتمامـــات السابقة - الطفل ، المنزل ، الاسرة . ولكن اذا كان النظام التربوى لايحوى مثـــل هذه الكليات ، فان النتيجة الحتمية هي ان يلتحق مثل هؤلاء النسوة بكليـــات لاتتفق ورغباتهم ، وربما يتبع ذلك ، الاضطرار الـــى دخول ميدان العمل السوقـــي تحت اغراء زيادة دخل الاسرة " ومستوى معيشتها " ، لان تعليمهن غير المنزلـــي جعل من الالتزام بمبدأ التخصص الاسري ، التزاما يمتاز بارتفاع تكلفة الفرصـــة البديلة " opportunity cost " ، والا فما الفائدة من الشهادة الجامعيـــة اذا لم يلتحقن بسوق العمـــل ؟.

٢ - ان للافراد حاجات ورغبات اساسية او بيولوجية اهمها الغذاء والجنس ، وعندما يقصر التنظيم الاجتماعي عن سد هذه الحاجات لدى الافراد فانهم سيجدون فـــي الانحراف الاجتماعي عن قيم ومعايير هذا التنظيم ، الوسيلة المغرية والوحيـــدة لسد هذه الحاجات الاساسية . وهذا ينطبقبشكل مؤكد على الافراد الذين لم يُربـــوا في فترة طفولتهم ، على القيم الاخلاقية بشكل مناسب . في هذه الحالة الفـــرد لاينحرف لأن تفضيلاته منحرفة ، وانما بسبب عدم قدرة البناء الاجتماعي على ســـد

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

حاجاته . فالفتاة التي لاتتوقع ان تجد زوجا ، بسبب ارتفاع نسبة " العنوسة " لدى الرجال مثلا ، من المحتمل ان تنحرف عن قيم الأداب والحياء التي فطرت عليها والشاب الذى يجد في قيم الانتهازية والانحراف السبيل الوحيد للحصول على الدخل الكافي ، فانه ينجرف في تيار الجريمة (١) .

ان هناك كثيرا من الامثلة التي تؤكد على ان الفرد محكوم في كثير من تصرفاته واختياراته بالعوامل الخارجية وليس بالتفضيل الشخصي .

ب ـ النظرية الثانية التي تؤكد على اهمية المدخل الشمولي او العضوى في تفسير سلوك الفرد هي نظرية المباريات " game theory " . تؤكد هذه النظرية على حقيقة تداخل مصالح وقرارات وافعال الافراد ، بحيث ان النتيجة النهائية لقرار اى فرد تتأثر الى حد كبير بقرارات وافعال " اللاعبين الأخرين " . هنا يحاول الفرد ان يتوقع سلوك الاخرين وعلى ضوء هذا التوقع يختار الاستراتيجية او القرار المناسب . يجب ان نلاحظ انه في مثل هذه الاوضاع المتسمة بالاعتماد المتبادل " interdependence " فان تفضيلات المرء تتأثر الى حد كبير بالبيئة المحيطة فهو مثلا قد يفضل اتخاذ قرار التعاون ، اذا توقع ان الأخرين سيتخذون نفس القرار ولكنه سيحجم عن ذلك اذا كان المحيط الاجتماعي مشوبا بالشك وعدم الثقة . واذا ما عدنا الى الهيكل الدافعي " motivational structure " الذى يواجهه الفرد تجاه "المشكلة الاخلاقية" والذى يتلخص بـ" لماذا اتبنى (انا) المعايير الاخلاقية المفيدة للنظام ، اذا لم يكن بالامكان جعل النظام صالحا لي على اساس المعايير الاخلاقية ... (٢)، تبين لنا ضعف القوة التفسيرية لنظرية السلوك

---

(١) هناك في علم الاجتماع وعلم الجريمة اتجاه حديث لمعالجة مشكلة الاجرام، يعرف بالدفاع الاجتماعي ، يرى ان حل مشكلة الجريمة لايكون الا بمعرفة العوامل والبيئة المحفزة للظاهرة الجرمية ، وليس على سبيل المثال باقامة السجون وايقاع العقوبة. فهذا الاتجاه يرى ان المجرم "منساق "الى الجريمة بتأثر تلك العوامل ، وليس مختارا .

(٢) انظر ص ٨٥ ـ ٨٦ من الرسالة .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

العقلاني . فالنظام او البيئة غير الاخلاقية تحفز وتشجع السلوك غير الاخلاقي والنظام او المحيط الاخلاقي يعزز من الاختيار الاخلاقي(١) .

ج ـ من الاتجاهات او المدارس الشائعة في الفكر الاجتماعي المعاصر والتي تؤكد على تأثير البناء الاجتماعي في سلوك وتفضيلات الافراد ما يعرف بـ "البنائية الوظيفية structural functionalism "(٢) .

١٠ ـ الانتقاد الرئيسي الأخر والذى نادرا ما يعترف به الاقتصاديون هو ان النظرية الاقتصادية للاختيار لاتأخذ عامل الواجب " duty " والالتزام الاخلاقي والقيمة الذاتية للفعل الاخلاقي عند دراسة الاختيار الانساني . اذانه وكما اشار لبنستين " Leibenstein " فان "الافراد يتصرفون بالطريقة التي تروق لهم او يتصرفون بالطريقة التي يرونها ملزمة ، او يقومون بعمل توفيق بين الامرين " (p. 74) .

النظرية الاقتصادية للاختيار تقوم على اساس التفضيلات الشخصية ، وليس هذا فحسب ، بل انها تميل الى جانب المذهب النفعي ، حيث يتم تقييم الافعال بالرجوع الى النتائج فحسب (Sen, 1983 , p. 104) .

ولكن ، هل كافة اختيارات الفرد وسلوكه قائمة على اساس التفضيلات الشخصية ؟ هل كل اختيارات الافراد ترتكز الى مبدأ استقصاء المنفعة الشخصية ؟ هل كافة الافعال التي يقوم بها الفرد تقيم وفقا لنتائجها فحسب ، دون ان يكون للفعل نفسه قيمة ذاتية مستقلة عن النتيجة ؟

ان هناك كثيرا من الشواهد التي تؤكد ان هناك انماطا من السلوك الانساني ، منتشرة بالذات خارج السوق والعلاقات الاقتصادية ، لاتعكس بالضرورة التفضيلات الشخصية او استقصاء المنفعة ، ولاترتكز على المذهب النفعي . هذه

---

(١) اثبتت الدراسات التجريبية ان السلوك الاخلاقي يتأثر بالاوضاع "situations" اكثر من تأثره بالشخصية " personality " وبشكل كبير . انظر (Davis and Aroskar, p. 23) .

(٢) للاطلاع على افكار هذه المدرسة ، انظر (محمد ، ص : ٤٤٣ ـ ٤٨١) .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

امثلـــــة منهـــا : -

١ - عندما يقوم فرد ما بالعناية بجدته بدلا من الذهاب الى السينما لرؤية فلم نادر ، هل يمكن تفسير هذا السلوك بواسطة النظرية الاقتصادية للاختيار ؟

٢ - عندما يقدم شخص ما على التصويت في الانتخابات ، مع علمه بان فعله هذا لن يؤثر في النتيجة النهائية للانتخاب ، هل يحقق عندها اكبر منفعة ذاتيـــــة ممكنـــــة ؟

ان الامثلة السابقة تصور حالات واقعية ، وليست حالات معيارية تتحـــدث عما يجب ان يكون عليه الوضـــع ، اى حالات تحدث على ارض الواقع ويمكن ملاحظتهـا. لنأخذ المثال الاول ونناقشه ، مع انه قد يكون هناك من الافراد من يجد فـــــي العناية بجدته والتخلي عن مشاهدة الفلم النادر أمـــرا مفضـــلا ، الا انه مـــن المؤكد ان بعض الاشخاص لايفضل القيام بذلك ، ولكن الواجب والالتزام بالقواعـــد الاخلاقية هو مايفسر هذا السلـــوك .

فيما يتعلق بالمثال الثاني فقد اثبتت الوقائع ان نسبة معينـــــة (كبيرة ام ضئيلة) تقدم على التصويت والمشاركة في الانتخابات . النظريـــــة الاقتصادية تتنبأ بان "المنافع " الشخصية المستمدة من التصويت والتي تتمثـــل في فوز المرشح المرغوب ، هي اقل من "تكاليف "هذا السلوك ، والتي تتضمـــن البحث عن المرشح الذى يعكس التفضيلات وتكلفة الانتقال الى مكان الانتخابـــات وماشابـــه . وبالتالي فانه من المتوقع الا يقدم الفرد " العقلاني" - الذى يؤمن بالمذهب النفعي - على التصويت ، لانه يعلم ان ذلك لن يؤثر بشكل حاسم في نتيجة الانتخابات . ولكن الواقع يشير الى ان هناك فئة من الناس تقدم على التصويـــت. اذن هناك عيب في القدرة التنبؤية للنظرية الاقتصادية للاختيار . ان التفسيـــر الذى قدمه علماء الاقتصاد والاجتماع لهذه الظاهرة يتمثل في ان الفرد عندمـــا يقدم على التصويـــت فانه يفعل ذلك شعورا منه بالواجب او الرغبة في التعبيـــر عن الذات او بسبب العادة (Hodgson , P.40) وليس نتيجة "للتفكيـــر" في المنافع والتكاليف الناتجة عن هذا الفعل . بكلمات اخرى فان لفعل التصويـــت

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

منفعة او قيمة ذاتية مستقلة عن نتيجة هذا الفعل ، والمتمثلة في فوز المرشح المرغوب(Frohock , p.II0) (Gwartney and Stroup, I980a, p. 423).

من المفيد ان نلاحظ اننا هنا نقيم كلا من المذهب الشكلي والمذهب النفعي ولكن من منظور وصفي واقعي ، وليس من منظور اخلاقي معيارى . بكلمات اخرى نحن نتساءل : هل يقدم الفرد على الفعل لانه يعتقد ان له قيمة ذاتية ، ام لان له نتيجة جيدة ؟

مما سبق نجد ان ادخال عنصر الالتزام والواجب والقيمة الذاتية للفعل يحدّ من القدرة التنبؤية للنظرية الاقتصادية للاختيار ، ويجعل منها نظرية غير عامة للسلوك الانساني . وفي الواقع فان الاقتصاديين عموما يعترفون بان نظرية السلوك العقلاني هي ذات قدرة تفسيرية محدودة في المجالات غير الاقتصادية مثل الاسرة والعلاقات بين الافراد في التنظيمات غير الاقتصادية (Quirk , p. 5).

١١ ـ من الناحية الفلسفية البحتة فان نظرية السلوك العقلاني تفترض مجموعة من الافتراضات الفلسفية مثل حرية الارادة " free will " وحرية الاختيار وعقلانية الفرد ، ولكن هناك من الفلاسفة امثال شوبنهور " Schopenhauer " وبرجسون " Bergson " ونيتشه من سخر من الاعتقاد القائل بان الانسان آلة عاقلة مفكرة ، مؤكدين بان الانسان ماهو الا حزمة من الدوافع .... وبان الغريزة والطاقة والدافع هي التي تحرك الانسان ، وقد تأثرت البشرية بالسلطة والاسطورة والاكذوبة اكثر مما تأثرت بالعقل والحجة (رايلي ، ص ٢٦٦)[١]. وهناك من الفلاسفة وعلماء النفس ، امثال سكنر " Skinner " من رأى ان العوامل الخارجية البيئية هي المؤثر النهائي في سلوك الفرد ، لان العالم ـ حسب رأيه ـ لايسير حسب رغبة الفرد ، وانما رغبة الفرد تسير حسب مايريده العالم (p. 206) وهذا مايعرف بالمذهب الحتمي " Determinism "[٢].

---

(١) يتفق كثير من علماء السياسة والاجتماع على وجود ظاهرة الجماهير غير العقلانية " irrationality of masses " .

(٢) حول الخلاف الفلسفي بين المذهب القائل بحتمية الاختيار الانساني والمذهب الفلسفي القائل بوجود حرية الاختيار ، انظر على سبيل المثال (Downie , p. 62 - 69) (Titus , p. I8I - I96) .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

مما سبق نجد ان ادعاء نظرية الاختيار العقلاني والقائل بان سلوك الفرد واختياراته هما انعكاس لتفضيلاته يعاني من عيوب وانتقادات جوهرية ، فالفرد يتصرف - في كثير من الاحيان - بشكل لايعبر عن تفضيلاته . وهذا له مضامينه في مجال تقييم مبدأ سيادة تفضيلات الفرد ، اذ ان اعترافنا بان الفرد يختار ويتصرف في كثير من الاحيان بشكل غير منسجم مع مفهومه الخاص لمصلحته الذاتية يقلل من ايماننا بصحة المبدأ الاخلاقي المذكور .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١ ـ ٤ ـ ٥ استقلال دوال الرفاه الخاصة بالافراد .

المدخل الغربي (الباريتي) لاقتصاديات الرفاه يفترض ان هناك استقلالا بين دوال الرفاه الخاصة بالافراد . ولهذا الافتراض بعدان او شقان هما :

(١) ان الفرد لا "يُعنى" الا بمستوى رفاهيته (٢) ان الفرد لا "يؤثر" الا بمستوى رفاهيته . وفيما يلي تفصيل كل منهما : ـ

(١) ينظر المدخل الغربي لاقتصاديات الرفاه الى الفرد على انه رجل اناني لايهتم الا بمستوى رفاهيته ومصلحته الذاتية ، ولايكترث برفاهية الآخرين وافعالهم ومصالحهم وتفضيلاتهم . ان هذا الافتراض يعكس النزعة الفردية المتأصلة في الفكر الغربي ، ذلك ان علماء الاجتماع يؤكدون على رغبة الفرد في الاتصال مع الآخرين وفي اقامة العلاقات الودية معهم ، وفي تبادل المشاعر والآمال والآلام، وهذا ما اطلق عليه ماسلو " Maslow " مفهوم الحاجات الاجتماعية " social needs " للفرد (Maslow , I970) . ان الفرد يسعى دوما الى الحصول على القبول او الاستحسان الاجتماعي ويحاول دوما ان يلتزم بمعايير الجماعة وقيمها واتجاهاتها وتفضيلاتها (زهران ، ص ١١٦) وبالتالي فان رفاهية الفرد هي متغير تابع لسلوك الآخرين وتفضيلاتهم ، ومن التحيز الايديولوجي الادعاء بان الفرد لايكترث سوى بسعادته ومصلحته .فالانانية او عدم الاكتراث برفاهية الآخرين هي بمثابة نقطة على مقياس نزعة الفرد الى الخير او الشر ، وبالتالي فهي امر نادر جدا (Boulding , I973 , p. 94). قد نكون غير مكترثين احيانا لوضع من لانعرفهم او لايربطنا بهم علاقة من اى نوع ولكن ما ان يدخل الافراد في اى نوع من الارتباط او التفاعل الاجتماعي ، فان التداخل بين مستويات الرفاه هو امر مرجح .

(٢) يفترض المدخل الغربي لاقتصاديات الرفاه ان الفرد ـ اثناء تحقيقه لمصلحته او تفضيلاته ـ لايؤثر في مستوى رفاهية الآخرين ، سلبا او ايجابا فهو بتعبير نظرية النظم " systems theory " نظام مغلق " closed system " لايؤثر او يتأثر بالبيئة المحيطة ، لان هناك

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

استقـــلالا بين دوال الرفاه (الاقتصادى) الخاصـة بافراد المجتمع .

وهذا الافتراض يتضمن او يعني عدم الاعتراف بوجود مايعرف بالآثـــار الخارجيـــة " externalities " ، سواء كانت ايجابية ام سلبيـــة. ويقال عن فعل ما بانه يؤدى الى " آثار خارجية ايجابية " اذا ما ادى الـــى تكوين منافع للبيئة المحيطة ، دون ان يقابل هذا الفعل بتعويض . وكذلك يقـــال عن تصرف او قرار ما بانه يؤدى الى " اثار خارجية سلبية " اذا ما جر الـــى تكاليف تتحملها البيئة المحيطة ، دون ان يقابل هذا التصرف بعقاب . ومن هنـــا فان وجود الآثار الخارجية في النظام الاقتصادى او الاجتماعي يعني وجود اعتمـــاد متبادل " interdependence " بين دوال الرفاه الخاصة بالافراد .

ومن انماط الآثار الخارجية المشهورة في النظرية الاقتصادية مايعـــرف بـ " الآثار الخارجية الاستهلاكية " ، تلك الآثار التي تؤكد على فكرة ان الاشبـــاع او المنفعة التي يكتسبها فرد ما من الاستهلاك تعتمد على مستويات وانماط الاستهلاك التي يحققها الآخـــرون .

نأتي الآن الى التقييم العلمي لهذا الافتراض . من الواضح ان القـــول بان افعال وقرارات الفرد لاتؤثـر في مصالح ورفاهية الآخرين هو عار عن الصحـــة لان الواقع الذى نعيش يتميز بالتداخل الكبير والاعتماد المتبادل المتزايد بيـــن قرارات ورفاهية الافراد ويدعم ذلك معطيات كل من نظرية المباريات والنظريـــة العامة للنظم وفكرة الآثار الخارجية . وعليه فان نشاطات الفرد واختياراتـــه (الاستهلاكية او غيرها) لابد ان تؤثـر في رفاهية الآخرين .

وفي الحياة العملية فان هناك كثيرا من الشواهد التي تؤكد على حقيقة التداخل بين دوال الرفاه الخاصة بالافراد ، واليك الامثلة التاليـــة :

١ ـ ان قيام فرد ما بالتدخين في مطعم او حافلة نقل يؤثر سلبيا على رفاهيـــة الآخريـــن .

٢ ـ ان قيام بعض الافراد بتغيير سياراتهم كل عام او بشراء سيارات فارهـــة او حديثـــة ، يؤدى الى تقليل رفاهية اصحاب السيارات غير الفارهة او القديمـــة نسبيـــا .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٣ ـ ان قيام شخص ما بتصرف يتنافي مع القيم والمعايير الاخلاقية التي يؤمن بها فرد آخر ، يجعل هذا الاخير بوضع أسوأ .

٤ ـ ان قيام فرد ما بتحسين الحالة الميكانيكية لسيارته يزيد من امان الآخرين لان ذلك سوف يقلل من احتمال حدوث خلل ميكانيكي يفضي الى حادث سير دموي .

٥ ـ ان قيام الاباء بتنشئة اطفالهم تنشئة سليمة من كافة النواحي الاخلاقية والعاطفية والجسدية والعقلية يؤدي الى مد التنظيم الاجتماعي باعضاء ملتزمين ومنتجين .

٦ ـ ان تكوين انماط استهلاكية تَرَفِيّة لدى فئات الدخل العالي في مجتمع ما يؤدي الى رغبة الفئات الاخرى في تقليد هذا النمط .

٧ ـ ان الاتصال الجنسي بين الرجل والمرأة خارج نطاق الزواج يؤدي ، على المستوى الجماعي وفي الاجل الطويل ، الى انتشار الامراض الجنسية وآخرها مرض الايدز .

٨ ـ ان وجود قيمة الحسد في النسق الاجتماعي يعني ان تحسين اوضاع او رفاهية شخص ما ، لابد وان يؤدي الى الاساءة الى اوضاع او رفاهية الآخرين .

٩ ـ ان حق المرأة في بقاء زوجها وفيا لها يستلزم وجود واجب على النساء الاخريات بالابتعاد عن اساليب الاغراء .

ولكن ماهي مضامين الحقيقة القائلة بان هناك تداخلا او اعتمادا متبادلا بين رفاهية الافراد ؟ ان الاعتراف بهذه الحقيقة يحدّ من قبولنا لمبدأ سيادة تفضيلات الفرد ، لانه يجعلنا غير واثقين ما اذا كان التصرف او الاختيار الفردي الذي يسعى الى الرفاهية او المصلحة الشخصية سوف يؤدي الى زيادة الرفاهية او المصلحة الجماعية ، او انه لن يؤثر بها سلبيا .

(Stilwell , p. 24) (Graaff , p. 170) ، لان وجود الآثار الخارجية السلبية يعني وجود تناقض او انفصال بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع فما قد يعتبر فعلا " جيدا " بالنسبة للفرد يصبح مع وجود الآثار الخارجية السلبية فعلا " سيئا " من وجهة نظر المجتمع .

بعد ان قيمنا الافتراض قيد البحث من الناحية المنطقية ، نأتي الآن الى

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

التقييم الاسلامي . ان قبول الفرضية القائلة باستقلال دوال الرفاه الخاصة بالافراد يعني قبول فرضية ان المجتمع يتألف من مجموع افراده فقط (النظرة الذرّية " atomistic " الى المجتمع) ، ومع ان الافتراض الاخير هو مسلمة واقعية يمكن اختبارها - الى حد ما - باللجوء الى الادلة المنطقية اوالتجريبية الا ان للفلسفة والايديولوجيا والتفضيلات الشخصية الخاصة بالمنظّر دورا في تشكيل هذا الافتراض او في تسهيل قبوله او رفضه ، لان التنظير " theorizing " في موضوع العلاقة بين الفرد والمجتمع يتأثر الى حد كبير بالصورة الذهنية " mental image " او النظرية الايديولوجية التي يعتنقها المنظّر في اقتصاديات الرفاه . فالقائل بالمذهب الفردي أو الليبرالي من المؤكد ان يملك صورة ذهنية حول طبيعة المجتمع تختلف عن تصور القائل بالمذهب الجماعي " collectivism " او الشمولي " Holism " او العضوي " organicism " . فالاول يرى ان المجتمع ليس اكثر من مجموع افراده وليس للنسق الاجتماعي اى تأثير على تفضيلات واختيارات الفرد . اما الثاني فيرى في المجتمع كيانا عضويا مستقلا عن مجموع الاجزاء او على الاقل ، اكبر من مجموعها ، ويعزو ذلك الى وجود نوع من التداخل بين تفضيلات واختيارات الاعضاء .

ان المدخل الاسلامي لاقتصاديات الرفاه يرى ان النظرة العضوية او الشمولية للمجتمع هي اكثر صحة وقبولا من النظرة الذرية او الفردية، وضعيا واخلاقيا . فهذا المدخل يرى ان المجتمع من الناحية الوصفية او الواقعية (ماهو كائن) هو اكبر من مجرد مجموع افراده ، كما ان هذا المدخل يؤمن بان المجتمع المثالي (ماينبغي إن يكون) يجب ان يكون أكبر من مجرد مجموع افراده . ذلك ان القيم الاسلامية تؤكد على حقيقة ان المجتمع هو بمثابة نسق " system " يتفاعل فيه الاعضاء او الاجزاء ، ويؤثر كل منهم في الأخر . ومن هنا فان المدخل الاسلامي لاقتصاديات الرفاه يرفض المنظور الذري او الفردي في دراسة المجتمع ، ويرفض كذلك فكرة كون "المصلحة العامة" هي مجموع مصالح الافراد فحسب . اما الادلة الشرعية التي تؤكد على حقيقة عضوية المجتمع ، وعلى تداخل مصالح واختيارات افراده فهي كثيرة ، نذكر منهامايلي :-

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ـ قولـــه تعالى : "واتقوا فتنة لا تصيبنَّ الذين ظلموا منكم خاصـــــــة " (الانفـــال ، ٢٥) .

ـ عن النعمان بن بشير رضي الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلـــم : " مثـــل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم مثل الجسد اذا اشتكى منـه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى " . متفق عليه .

ـ قوله تعالى : " انما المؤمنون اخـــوة " (الحجـرات ، ١٠) .

ـ عن ابي موسى رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلـــم : " المؤمن للمؤمن كالبنيان يشدُّ بعضه بعضـــا " وشبك بين اصابعه . متفـــــق عليـــه .

ـ عن النعمان بن بشير رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قـــال : " مثـــل القائم في حدود الله والواقع فيها كمثل قوم استهموا على سفينـــــة فصار بعضهم اعلاها وبعضهم اسفلها وكان الذين في اسفلها اذا استقوا من المـــاء مروا على من فوقهم فقالوا : لو انا خرقنا في نصيبنا خرقا ولم نؤذ من فوقنـــا فان تركوهم وما ارادوا هلكوا جميعا وان اخذوا على ايديهم نجوا ونجوا جميعا " رواه البخـــارى .

ـ عن انس رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " لايؤمن احدكم حتى يحب لاخيـــه مايحب لنفســـه " . متفق عليـــه .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١ - ٤ - ٦ ثبات الرفاهية غير الاقتصادية

يفترض المدخل الباريتي لاقتصاديات الرفاه ان التغيرات الاقتصادية لاتؤثر سلبيا في " الرفاهية غير الاقتصادية " وان كلا من الرفاهية الاقتصادية والرفاهية الانسانية تسيران باتجاه واحد .

فقد افترض بيجو " Pigou " في كتابه اقتصاديات الرفاه " The Economics of Welfare " ان التغيرات في الرفاهية الاقتصادية تعبّر عن تغيرات في الرفاهية الانسانية في الاتجاه نفسه ، ان لم يكن بالقدر نفسه (Abramovitz , p. 3) واستند في ذلك الى حكم احتمالي " judgement of probabitity " يدعي بان التغيرات في الرفاهية الاقتصادية تؤدى الى تغيرات موازية في الرفاهية الانسانية ، الا اذا ثبت العكس . الا ان مثل هذا الحكم الاحتمالي وكما يشير بذلك جراف " Graaff " (p.6) ليس من السهل قبوله لانه عندما لانعلم شيئا فاننا لا نعلم شيئا ، وبالتالي فليس هناك حجة في الادعاء بان هناك من المعلومات مايكفي لاصدار مثل هذا الحكم الاحتمالي .

ان اعتبار الرفاهية غير الاقتصادية متغير خارجي يؤثر في المتغيرات الاقتصادية ولا يتأثر بها ، هو امر لايمكن تقبله بسهولة ، ومن الناحية النظرية فانه يمكن للمرء ان يتصور ما للتصنيع والنمو الاقتصادى والتمدن من تأثير سلبي في الرفاهية الاجتماعية والاسرية والبيئية نتيجة لتفشي الروح الفردية وانعدام الاستقرار الاسرى واستفحال مشكلات تلوث البيئة . فافتراض ثبات الرفاهية غير الاقتصادية هو امر لايمكن قبوله مسبقا " A priori " ، وعليه فانه ليس من الامر المبرر ان نقوم باجراء استنتاج حول التغيرات في الرفاهية الانسانية من خلال معرفتنا باتجاه التغيرات في الرفاهية الاقتصادية (Sturmey and Pearce , p. 72) ، واكثر مايمكن القول بشأن الدفاع عن هذا الافتراض هو انه يعكس تقسيم العمل والتخصص بين علم الاقتصاد والعلوم الاجتماعية الاخرى (Abramovitz , p. 3) .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

نتيجة عامة : ان استعراض الافتراضات والمسلمات القيمية والواقعية التي يستند اليها المدخل الغربي لاقتصاديات الرفاه يوصلنا الى نتيجة عامة مفادها تركيز هذه الافتراضات على حرية الفرد ومصلحته واستقلاله وذكائه ، فهو - اولا - ليس عليه ان يلتزم بواجب اجتماعي او قاعدة اخلاقية مطلقة ، بل عليه ان يسعى لتحقيق مصلحته الخاصة فحسب ، وهو - ثانيا - ادرى بمصلحته الذاتية من اى جهة اخرى ، وهو - ثالثا - يتصرف ويختار بشكل منسجم مع مفهومه الخاص للمصلحة الذاتية ، وهو - رابعا - يملك مصالح وتفضيلات فطرية و ثابتة ليس للبناء الاجتماعي دور في تشكيلها ، ثم هو - اخيرا - لايؤثر سلبيا في مصالح الآخرين ولايكترث بهم . ان معطيات فلسفة الاخلاق والعلوم الاجتماعية والسلوكية الحديثة تتحدى كافة هذه المسلمات والادعاءات المتحيزة نحو المذهب النفعي والفردي والعقلاني والاناني . في الفصل التالي سوف نفنّد النظرية الغربية القائلة بان سعي الفرد لتحقيق مصلحته الذاتية يؤدي ، بصورة تلقائية ، الى تحقيق المصلحة العامة .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١ ـ ٥ البد الاخلاقية في الاقتصاد الاسلامي : حقيقة ام يوتوبيا ؟

ان احد الاهداف الرئيسية لهذا البحث يتمثل في توضيح اهمية ودور "البد الاخلاقية"في تحقيق الكفاءة الاقتصادية ، وسنفترض خلال البحث ان التنظيم الاقتصادي الاسلامي يتميز بخاصية الاخلاقية " morality " ، اى التزام السلوك والقرار الاقتصادى الفردي بالمصلحة العامة والمسؤولية الاجتماعية ـ حسب التعريف الاسلامي لكل من المفهوميين السابقين .

هنا لابد من وقفة متفكرة عند واقعية هذا الافتراض ، فاذا قلنا ان الفرد في الاقتصاد الاسلامي يلتزم بالمعايير والاخلاق الاسلامية ـ التي تحث على التعاون والصدق والايثار ـ أنفترض افتراضا مثاليا غير قابل للتطبيق العملي ؟ بكلمات اخرى ، هل البد الاخلاقية في الاقتصاد الاسلامي حقيقة ام يوتوبيا ؟

ان الادلة الشرعية التي تحث على الايثار والتعاون والالتزام بالاهداف الجماعية في كل من القرآن الكريم والسنة النبوية كثيرة ، نذكر منها مايلي : ـ

١ ـ انما المؤمنون اخوة (الحجرات ، ١٠) .

٢ ـ ويؤثرون على انفسهم ولو كان بهم خصاصة (الحشر ، ٩) .

٣ ـ وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان (المائدة ، ٢)

٤ ـ والذين في اموالهم حق معلوم للسائل والمحروم (المعارج ، ٢٤) .

٥ ـ مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم كمثل الجسد اذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى (البخارى ومسلم) .

٦ ـ لايؤمن احدكم حتى يحب لاخيه مايحب لنفسه (البخارى ومسلم) .

٧ ـ ان الاشعريين اذا ارملوا في الغزو او قل طعام عيالهم في المدينة ، حملوا ما كان عندهم في ثوب واحد ثم اقتسموه بينهم في اناء واحد ، فهم مني وانا منهم (البخارى ومسلم) .

٨ ـ ايما اهل عرصة اصبح فيهم امرؤ جائع فقد برئت منهم ذمة الله (الحاكم)

٩ ـ ليس بمؤمن من بات شبعان وجاره جائع الى جنبه وهو يعلم (الطبراني والبيهقي) .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

والنصوص الشرعية التى تحرم الاضرار بالأخرين وتنكر السعي الفـــــردى لتحقيق المصلحة الانانية على حساب المصلحة العامة كثيرة ، نذكر منهـــا :

١ ـ ولا تاكلوا اموالكم بينكم بالباطل (البقرة ، ١٨٨) .

٢ ـ ويل للمطففين ، الذين اذا اكتالوا على الناس يستوفون واذا كالوهـــــم او وزنوهم يخسرون ، الا يظن اولئك انهم مبعوثون (المطففين ، ١ ـ ٥) .

٣ ـ لا ضـــرر ولا ضـــرار (ابن ماجـــة) .

٤ ـ المسلم اخو المسلم لايظلمـــه ولا يسلمـــه (البخـــارى) .

٥ ـ من غشنا فليس منـــا (مسلم والترمـــزى) .

٦ ـ لعن الله الراشي والمرتشي والرائش الذى يمشي بينهما (احمد والترمزى) .

٧ ـ من دخل في شيء من اسعار المسلمين ليغليه عليهم كان حقا على الله ان يقعده بعظـم من النـــار يـــوم القيامـــة (احمـــد) .

٨ ـ الجالب مرزوق والمحتكـــر ملعـــون (مسلم) .

٩ ـ من احتكر حكرة يريد ان يغلي بها على المسلمين فهو خاطىء (مسلم وابو داود والتـــرمزى) .

١٠ـ كل المسلم على المسلم حرام ، دمه وماله وعرضـــه (البخارى ومسلم) .

أما الايات والاحاديث النبوية التي تحث على الوفاء بالوعد والعهد وتنفيـذ شروط التعاقـــد فهـــي كثيـــرة ، نذكـــر منهـــا : ـ

١ ـ يا ايها الذين امنوا اوفوا بالعقود (المائدة ، ١) .

٢ ـ والذين هم لاماناتهم و عهودهم راعـــون (المؤمنون ، ٨) .

٣ ـ وأوفوا بالعهد ، ان العهد كان مسؤولا (الاسراء ، ٣٤) .

٤ ـ لاايمان لمن لا امانة له ولا دين لمن لاعهد له (احمـــد) .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٥ ـ ثلاثة انا خصمهم يوم القيامة ومن كنت خصمه خصمته : رجل اعطى بي ثم غدر ورجل باع حرا فأكل ثمنه ورجل استأجر اجيرا فلم يوفه حقه (البخاري) .

٦ ـ التاجر الامين الصدوق المسلم مع الشهداء يوم القيامة (ابن ماجة والحاكم) .

ان التساؤل الذى يطرح نفسه : ماهي آليات ضمان تنفيذ هذه الادلة والنصوص الشرعية ؟ . يهدف هذا المبحث الى الاجابة على هذا السؤال ، حيث سنقوم أولا بشرح موقف الفلسفة الاجتماعية من موضوع اخلاقية الانسان وطبيعته في هذا المجال . بعد ذلك نبين الظروف والعوامل الموضوعية التي تجعل من التعاون والالتزام الجماعي الوضع الطبيعي للحياة الاقتصادية الاسلامية .

يقول ادجورث " F . Edgeworth " في كتابه علم النفس الرياضي " Mathematical Psychics " ان المبدأ الاول في علم الاقتصاد يتمثل في افتراض ان كل فرد يسعى فقط لتحقيق مصلحته الخاصة ، دون الاهتمام بمصالح الأخرين . وفي الواقع فان طبيعة النظرية الاقتصادية الغربية قد تأثرت كثيرا بهذه المسلمة الاساسية . ومع ان ادجورث اعترف بان هناك جزءا ساميا من الطبيعة البشرية يفوق او يعلو على هذا المبدأ ، الا انه

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

اعتقد ان الاعتبارات الاخلاقية لايمكن ان تحكم سلوك الفرد في مجالات التبادل الاقتصادى والحرب (Sen , I983 , p. 84 - 85) .

ان مسألة الطبيعة الفطرية للانسان هي مسألة فلسفية تناولها المفكرون والفلاسفة الاجتماعيون ، وفي تاريخ الفكر الاجتماعي يمكن للمرء ان يجد اتجاهين احدهما متفائل والأخر متشائم (Downie , p. 32) .

الاتجاه التفاؤلي لطبيعة البشر يرى ان الجنس البشرى ميال بطبعه الى الخير والايثار ومساعدة الأخرين ، ومع ان اصحاب هذا الاتجاه يعترفون بان الافراد هم في الواقع المعاش انانيون في تصرفاتهم وتفضيلاتهم ، لكنهم لا يعزون هذا الى الطبيعة الاصلية لهؤلاء الافراد وانما الى الظروف والمؤسسات الاجتماعية التي تحيط بهم والتي تتمثل في الضغوط والاغراءات الاقتصادية او التربية المفسدة او القيم التي تعزل الافراد عن بعضهم . بكلمات اخرى ، فان هذا النموذج لطبيعة الانسان يرى انه اذا ما حرر الافراد من تأثير النظام الاجتماعي المفسد فان النتيجة هي ان يظهر بريق الايثار والحب في النفس الانسانية . فالبناء الاجتماعي حسب هذا النموذج هو الذى يفسد او يعطل الطبيعة الخيرة للانسان ، والطبيعة البشرية لاتفتقر الى تحسين وانما الظروف الاجتماعية الرديئة هي التي تتطلب تغييرا .

اما الاتجاه التشاؤمي فهو يرى ان الطبيعة البشرية هي انانية بالفطرة والاصل ، فمع ان الافراد يتصرفون بشكل ايثارى او غير اناني في كثير من الاحيان ، الا ان هذا السلوك الاخلاقي ـ عند القائلين بهذا الاتجاه ـ هو مجرد قناع يخفي وراءه انانية لايمكن علاجها .

قد يكون من المنطق القول بان كلا من المدخلين السابقين لطبيعة الانسان يمثل مبالغة او اتجاها متطرفا (Downie , p. 32) . كما ان المرء يستطيع ان يفترض ان الجشع والاهتمام بالذات هما من العوامل الثابتة في التاريخ البشرى ، الا ان مدى هذا الجشع والانانية يتغير بتغير التنظيم الاجتماعي[1] (Pinker , p. 2I2) . فمع ان الانانية هي نزعة قوية لدى الانسان ، الا انها نزعة قابلة للتهذيب والتربية لاسيما وان لدى افراد الجنس

---

(١) انظر الصفحات (٤٦ ـ ٤٩) من هذا البحث .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

البشرى حاجات اجتماعية متمثلة في الحب والود والارتباط مع الأخرين ولديهم كذلك قدرة هائلة على التوحد مع آلام ومسرات الأخرين .

نأتي الآن الى العوامل والظروف الموضوعية المتوفرة في النظام الاقتصادى الاسلامي والتي تشجع وتعزز من السلوك الاخلاقي والايثارى وتجعل من اليد الاخلاقية حقيقة وليس خيالا .

١ ـ استدخال او زرع معايير شخصية " personal norms " في الافراد خصوصا في مرحلة الطفولة ، تحث على الايثار ومساعدة الأخرين .

ان اهم اداة لايجاد السلوك الاخلاقي والتعاوني في اى تنظيم انساني هي ان تستدخل " internalize " او تزرع القيم والمعايير الايثارية والتعاونية في الفرد ، اثناء فترة الطفولة بشكل خاص ، بحيث انه يتصرف بشكل منضبط اجتماعيا ، ليس من اجل المكاسب المادية او الاستحسان الاجتماعي وانما لان في هذا التصرف يكمن احترامه لنفسه ، ولشعوره بالسعادة لانه يقوم بما هو صحيح " what is right " (Derlega and Grzelak , p. 386) .

فمن خلال آليات التنشئة الاجتماعية والثقافية ومن خلال التربية الاسرية والاعلامية والتعليمية والدينية ، فان الفرد يتمسك بمعايير الايثار والتعاون ويعتبرها معايير شخصية ويجد في تطبيقها منفعة ذاتية مستقلة عن النتائج الخارجية ، كما يجد في عدم تطبيقها عقوبة نفسية .. "

(Derlega and Grzelak , p. 329) (العيسوى ، ص ٢٢٢) .

ان مصدر المعايير الشخصية في الاقتصاد الاسلامي يكمن في الشريعة الاسلامية ، اما التنظيمات الاقتصادية الوضعية فهي لاتملك مصادر متفقا عليها وثابتة للمعايير الاخلاقية الشخصية .

٢ ـ وجود معايير اجتماعية " social norms " محددة وواضحة. يمكن تعريف المعايير الاجتماعية بانها مقاييس او قواعد مرجعية للسلوك الاجتماعي النموذجي او المثالي ، وعليه فهي انماط متوقعة من السلوك ، او توقعات الجماعة ، المدعومة بالعقوبات والمنافع الاجتماعية (الاستهجان والاستحسان

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الاجتماعـــي) .

ان وجود معايير اجتماعية محددة ومتفقا عليها ، تحث على التعـــــاون والمساهمة في انجاز الاهداف الجماعية ، يوفر في المحيط الاجتماعي نوعا من الثقة وقابلية التنبـــؤ " predictability " بخصوص السلوك التعاوني للآخريـــن كما ان وجود هذه المعايير يهيء مجالا لتطبيق الضغط الاجتماعي وتوقعـــــات الـــدور "role expectations " حيث يُعطى لكل فرد في الجماعة دورا اجتماعيا يتوقع منه اداؤه في المواقف الاجتماعية المختلفة وبشكل يحقق في النهاية التنسيق والتعاون الاجتماعي .

ان المعايير الاجتماعية تحفز السلوك الاخلاقي او الايثاري او التعاونـــي لا لانها توفـــر نـــوع من الثقـــة والـضمـــــان بان الأخرين سيشاركون في الجهـــد الجماعي فحسب ، وانما ايضا لان عدم الانصياع لهذه المعايير يستلزم التخلي عـــن القبول او الاستحسان الاجتماعي " social approval " الذى يسعى الفـــرد دوما للحصول عليه ويضحي بكثير من رغباته الشخصية في سبيل اكتساب هذا القبـــول من الجماعة التي ينتمي اليهـــا(١).

وغني عن التفصيل ان في المجتمع الاسلامي معايير اجتماعية محددة ومتفقا عليها حول كثير من المسائل ، الامر الذى يفتقر اليه المجتمع الوضعي . ولاشـــك بان للدولة في المجتمع الاسلامي ، ومن خلال مؤسساتها الاعلامية والتربوية والثقافية دورا في نشر المعايير الاجتماعية الاسلاميـــة .

٣ ـ الالتزام الديـــني والمعايير الدينيـــة .

---

(١) حول اهمية المعايير الاجتماعية وتوقعات الدور في تحقيق التعاون والتنسيـــق الاجتماعي في فلسفة الاخلاق (Sartorius , p. 69 - 80) ، وفي علم النفـــس الاجتماعي (زهران ، ص ١٢٠ ـ ١٢٢) ، في نظرية المباريات (Schelling,1979,P.91-92) واخيرا في نظرية التبادل الاجتماعي (Chadwick - Jones, p. 3I9 - 32I) (Heath , p. 67 - 7I) .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

يعتبر الدين ـ بحد ذاته ـ اداة فعالة في مجال انجاز التكامل والتضامن الاجتماعي . فالخوف من عقاب الله والرغبة في الحصول على ثوابه او جنته لهما اثرهما الفعال في تعديل آلية اتخاذ القرار لدى الفرد ، وبما يجعل اختيارات الفرد اقرب الى المصلحة المشتركة (١) .

فالفيلسوف المشهور سجويك " Sidgwick " يرى أن المذهب الانساني " egoism " والمذهب النفعي " utilitarianism " هما مبدآن لايمكن ان يجتمعا الا بواسطة الدين (Sen , 1982 , p. 85). بكلمات اخرى يريد هذا الفيلسوف ان يقول لنا ان الاهتمام بمصلحة الذات والاهتمام بمصالح الأخرين هما مبدآن لايمكن ان يتوافقا الا من خلال الدين .

ويؤكد ارجيل " Argyle " في كتابه "علم النفس الاجتماعي الديني " ان الدين يساهم في تحقيق الاستقرار الاجتماعي ، وايجاد تكيف افضل للنظام الاجتماعي برمته (p. 203) .

ويقول الاقتصادى "هيرش" في كتابه "القيود الاجتماعية للنمو الاقتصادى" : " يحدث الايمان الديني عند تبنيه اثرا ملائما بصفته رادعا شخصيا اذ انه يؤمن المكافآت والعقوبات مباشرة حسب حسن اداء الفرد لالتزاماته الاجتماعية ونادرا ما يمكن بِتَرَوٍ استنباط دافع اكثر فعالية للسلوك التعاوني " (ص ٢٤٢) .

وفي ميدان السلوك التنظيمي " organizational behavior " نجد ان البانيز وفان فليت " Albanese and Van Fleet " يؤكدان على اهمية ودور الدين والقيم الدينية في تشجيع السلوك الاخلاقي في الجماعات (p. 447) .

---

(١) ناقش د . انس الزرقا في مقالة معروفة له (١٩٧٨) اثر الثواب والعقاب الأخروى في السلوك الاستهلاكي للفرد المسلم ، وبالذات دورهما في الحد من اختيارات الترف والاسراف من ناحية ، والزهد والكسل الاعجمي من ناحية اخرى .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ان المعايير الدينية تأخذ دورها في حفز السلوك الاخلاقي من خلال ادخال عنصر الواجب والالتزام في اختيارات الفرد . وفي حين ان المعايير الشخصية هي انماط متوقعة من السلوك مدعومة بالمنافع والتكاليف النفسية (احترام الذات وتأنيبها) والمعايير الاجتماعية هي انماط متوقعة من السلوك مدعومة بالمنافع والتكاليف الاجتماعية (الاستحسان والاستهجان الاجتماعي) فان المعايير الدينية هي انماط متوقعة من السلوك مدعومة بالمنافع والتكاليف الأخروية (ثواب الله وعقابه)[1] .

فكرة مهمة ينبغي الحرص على تذكرها : يمكن النظر الى المعايير الشخصية المستدخلة في افراد مجتمع ما ، وكذلك الى المعايير الاجتماعية والدينية المتفق عليها ، على انها تمثل آلية للضبط الاجتماعي تحقق اجراءا جماعيا " collective action " ضروريا لانجاز اهداف وتفضيلات الفرد التي لايستطيع انجازها وحده . فمثلا المعيار الاجتماعي القائل بتحريم تلويث البيئة الطبيعية هو بمثابة اجراء جماعي يعطي نتائج جيدة للفرد الاخلاقي الممتنع عن التلويث ويحقق هدف الفرد المتمثل في سلامة البيئة ، لانه يخلق نوعا من التوقعات او الثقة بخصوص التزام كل فرد في المجتمع بدوره في الحفاظ على سلامة البيئة .

---

(١) وعلى نفس المنوال فان المعايير القانونية " legal norms " هي انماط متوقعة من السلوك مدعومة بسلطة القانون .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصـــل الثانـــي

الكفـــاءة الاقتصادية بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الاسلامـــي

٢ ـ ١ مقدمـــــة .

في معرض الدفاع عن الرأسمالية امام الذين يدينوها لاعتمادها علـى الانانية ، يؤكد دومار " E. Domar " (p.486) ان تسيير النظام الاقتصـادى باستخدام دافع الاهتمام بالمصلحة الذاتية هو امر "جيـد " وفعال ،لان الانانيـة والجشع والاهتمام بالذات هي دوافع متوفرة وغزيرة في النفس الانسانية ، وليـس هناك نقص او عجز فيها ، بعكس الحال مع الدوافع الانسانية السامية او العليـا كالحب والايثار والواجب . بكلمات اخرى ، يريد " دومار " ان يقول لنـا :اذا اراد اى مجتمع او تنظيم انساني تحقيق " التنمية " باكبر سرعة وقوة ممكنة ، فمـا عليه الا ان يستخدم محرك الانانية الفردية والحرية الاقتصادية ، عندها ستنطلـق المسيرة التنموية بسلاسـة وقوة . بعد ذلك يؤكد" دومار " مستندا في ذلك الـى مقولة " آدم سميث" حول اليد الخفية ، ان السعي الفردي لتحقيق السـعايـات الانانية (ضمن عدد من الشروط والقيود) يمكن ان يؤدي الى التخصيص الامثـل للموارد والى قدر جيد من الحرية الشخصية ، لان الانانية لاتحتاج الى الاكراه لكـي تحفز السلوك الانساني .(وللامانة نقول ان "دومار" اعترف بان تسيير الاقتصـاد بواسطة الطمع الذاتي يؤدى الى الفشل في تطوير قوى محركة ذات نوعية اسمى ،والى المعاناة من نقص هذه القوى في الحياة الاجتماعية والسياسية) .

هذه هي بايجاز المبادىء الاساسية للايديولوجية الرأسماليـة او الغربيـة : ـ

١ ـ " التنميـة " هي زيادة الانتاج او تحقيق معدلات اعلى من النمو الاقتصادى .

٢ ـ الدافع الفردي الانساني هو اقوى واوفر الدوافع الانانية .

٣ ـ هناك انسجام "طبيعـي" بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة ، يعـزى الى يد خفيـة " invisible hand " او قوى السوق او التنافـس .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ان تطور حقل اقتصاديات الرفاه ممثلا في نظرية الفشل السوقي ادى الى القاء مزيد من الشكوك حول صحة الافتراض او المبدأ الثالث للفلسفة الرأسمالية (مبدأ الانسجام الطبيعي للمصالح) .

فنظرية اليد الخفية (١) ، تلك النظرية التي تدعي ان السلوك الانساني التنافسي (ضمن عدد من الشروط والقيود) يؤدي الى تحقيق الكفاءة الاقتصادية او " الصالح العام " او المنفعة الاجتماعية القصوى ، اصبحت الآن موضع انتقاد شديد من قبل نظرية اخرى ، تعرف بنظرية الفشل السوقي . ذلك ان الشروط والقيود الضرورية واللازمة لكي تؤدي الانانية الى الكفاءة ، والتي تمر عليها نظرية اليد الخفية مرورا سريعا او تعتبرها امرا يسير التحقيق ، هي من الاهمية بمكان بحيث انها تقلب استنتاج النظرية رأسا على عقب ، وبحيث يمكن صياغتها كما يلي : " ان السلوك الانساني يؤدي في اكثر او معظم الحالات الى عدم الكفاءة الاقتصادية الا اذا تحققت مجموعة من الشروط والافتراضات هي بعيدة عن الواقع الاقتصادي المعاش حاليا " ، وهذا هو في الواقع مضمون نظرية الفشل السوقي ، اي فشل السوق او السلوك الاقتصادي اللامركزي الانساني في تحقيق الكفاءة او وضع باريتو الامثل " Pareto optimum " .

فاليد الخفية او قوى السوق ، في وقتنا الحاضر ، تعاني من العديد من النقائص " imperfections " سميت بعوامل الفشل السوقي ، مثل القوى الاحتكارية والآثار الخارجية " externalities " وعدم التأكد " uncertainty " ، وهذه العوامل تجعل من آلية السوق غير قادرة على تحقيق الكفاءة او الانسجام بين مصلحة الفرد الاقتصادية ومصلحة المجتمع الاقتصادية .. .

تخلى كثير من الاقتصاديين المعاصرين عن مذاجة مبدأ اليد الخفية

---

(١) وتسمى كذلك النظرية الاساسية لاقتصاديات الرفاه

" basic theorem of welfare economics "

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الا ان بعضهم لايزال يعتقد ان عوامل الفشل السوقي يمكن علاجها وتصحيحها باستخدام ادوات السياسة العامة : الفعاليات المالية " fiscal activities " (الضرائب والاعانات) والتنظيم القانوني " regulation " . فعندما تفشل السوق يأتي دور الدولة ، فيعود الانسجام والتوافق بين نشاط الفرد الانانـــي والمصلحة العامـــة .

ان التقدم في المعرفة الاقتصادية ، وبالذات في مجال اقتصاديـــات الاختيار العام او الحكومي (نظريـــة الفشـــل الحكـومي) ، قد تحدى الاعتقـــاد الاخير والقى مزيدا من الشكوك حول صحته . فالقول بان قوى السوق الفعلية خاضعة لنوع من الفشل السوقي عندما تقارن مع قوى السوق المثالية ، هذا القول بحـــد ذاته لايعني ان التدخل الحكومي قادر بالضرورة على ان يفعل افضل مما قامت بـــه قوى السوق الفعلية ، ولايثبت ان بامكان السياسة العامة القيام بترتيبات افضـل او علاج هذا الفشل السوقي . فقدرة القطاع العام على تصحيح الفشل السوقي وتحقيق الكفاءة (او وضع باريتو الامثل) هو سؤال منفصل يمكن الاجابة عليه عن طريق استقصاء ودراسة السلوك الفعلي للقطاع العام . بل ان هناك من العوامل المسبقة مايجعلنا نميل الى الاعتقاد بان تدخل الحكومة في قوى السوق يمكن ان يزيـــد الاوضاع الاقتصادية سوءا بدلا من ان يعالجها ، وهذا هو مضمون ما يعرف بنظريـــة الفشل الحكومي .

الفكرة الاساسية التي يود الباحث ان يؤكد عليها هي ان المعطيـــات الحديثة لكل من حقل اقتصاديات الرفاه (نظرية الفشل السوقي) وحقل اقتصاديات الاختيار العام (نظرية الفشل الحكومي) تؤكد على وجود فشل مزدوج في الاقتصـاد الوضعي المختلط في مجال تحقيق هدف الكفاءة الاقتصادية [1] ، احدهما على مستـوى القطاع الخاص وقوى السوق سمي بالفشل السوقي وآخر على مستوى القطـاع العـام

---

(١) هذا ، في الواقع ، ينطبق على اهداف اخرى مثل العمالة الكاملة واستقـــرار الاسعار ، خصوصا بعد فشل التوصيات الاقتصادية الكينزية في علاج الـــــدورات الاقتصادية وعدم الاستقرار الاقتصادي المتفشي في الاقتصاديات الغربيـــة .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

والسياسة العامة سمي بالفشل الحكومي .

ولكن ، وكما يقول جامز بوشانان " J.Buchanan " في كتابه حدود الحرية " Limits Of Liberty " : "اذا فشلت كل من الاسواق والحكومات ، ماهو البديل التنظيمي ؟ " (1975 , p.174) ، وهل كُتب على الجنس البشرى ان يحيا بعيدا عن هذه الكفاءة الاقتصادية ؟ . هل هناك في النظام الاقتصادى الاسلامي آلية تستبعد فشل اليد الخفية والسياسة العامة ؟

ان مايميز الاقتصاد الاسلامي عن الانظمة الاقتصادية الوضعية هو في وجود " الدافع الاخلاقي " او " اليد الاخلاقية" كعامل مؤثر في السلوك الاقتصادى للافراد ، وبما يعالج التناقض بين المصلحة الفردية والمصلحة العامة . فالتنظيم الاقتصادى الاسلامي يستخدم ثلاث آليات لتخصيص الموارد واتخاذ القرارات الاقتصادية هي : -

أ - آلية السوق او التنافس ، وهو ماسماه آدم سميث بـ " اليد الخفية " .

ب - آلية التدخل الحكومي ، وهو مانفضل ان نسميه بـ "اليد المتدخلة " .

ج - آلية السلوك الاخلاقي او الايثارى ، وهو مانسميه بـ "اليد الاخلاقية " .واعني باليد الاخلاقية هنا : انماط السلوك والدوافع السامية مثل الايثار والمشاركة والتعاون والمحبة والالتزام بمصالح الأخرين والتعاطف معهم ومماثلة .

وعليه يمكن القول بان الاقتصاد الاسلامي هو اقتصاد اخلاقي مختلط يجمع بين التبادل " exchange " والاكراه " coercion " والعطاء " grant " وهو بذلك لا يعتمد على اقوى واوفر الدوافع الانسانية فحسب ، ولايكتفي بالاخذ بالقانون والسلطة للحد من طغيان الدافع الفردى على مصلحة الجماعة ، وانما يضم اليهما اسمى وارقى الدوافع البشرية ، الا وهي دوافع الايثار والمحبة والمشاركة .

ان آلية السوق او التبادل او التنافس تمتاز - عن آلية التدخل الحكومي او الاكراه - في انها تؤمن للفرد الاستقلال والحرية الى حد كبير لانها قائمة على السلوك الاختيارى والتعاون الطوعي واللامركزية في اتخاذ القرارات الاقتصادية ، الامر الذى يحد من السلطة الاقتصادية الخاصة بالدولة . كما ان من مزايا آلية السوق انها تستخدم "التنافس "اداة لضبط السلوك الانساني ومنعه من الاستغلال

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

بالاضافة الى انها توظف قوة دافع الاهتمام بالمصلحة الذاتية في زيادة الانتاجية والكفاءة . ومع ذلك فان آلية السوق تعاني من العديد من المثالب ، اهمها : -

١ - انها غالبا ماتطور شخصية فردية انانية مادية ، لاتهتم الا باشباع حاجاتها الذاتية الآنية ، وتسعى الى تحقيق مصالحها على حساب الأخرين ، مما يؤدى الى كثير من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والاسرية ، ويحول دون قدرة الفرد على تلبية حاجاته الاجتماعية حسب تعريف ماسلو " Maslow " لهذه الحاجات (اى حاجات المودة والمحبة والارتباط مع الأخرين والتعاون معهم ...).

٢ - انها تعطي الحرية والاستقلال فقط لمن يملك المال او القدرة على العمل والانتاج ، في حين تحرم الفقراء والضعفاء ، بكلمات اخرى فان جهاز الاسعار اذا ماترك دون ضابط اخلاقي او قانوني ، يولد في العادة اوضاعا انسانية بعيدة عن العدالة الاقتصادية واحترام النفس البشرية .

٣ - ان آلية السوق ، في عصرنا الحاضر بالذات ، تعاني من تشوهات ونقائص عديدة تسمى عوامل الفشل السوقي ، تجعل من الانانية امرا متناقضا مع الكفاءة الاقتصادية وتؤدى الى استغلال الفرد للجماعة .

اما آلية السلطة او الاكراه فهي ، نظريا ، تسعى الى تسوية النزاعات ، وحل التناقض بين مصالح الافراد عن طريق التنظيم القانوني والحفز المالي (الضرائب والاعانات) ، وبتعبير فني ادق ، تسعى الى علاج عوامل الفشل السوقي . ولكن هذه الآلية ، وكما سنرى في سياق البحث ، تعاني من العديد من النقائص او عوامل الفشل عند التطبيق العملي مما يجعلها آلية غير فاعلة في مجال تحقيق الضبط الاقتصادى " economic control " للفاعلين

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الاقتصاديين " economic actors " .

ان آلية العطاء او السلوك الاخلاقي هي ، في الواقع ، المهرب الوحيد من نقائص السوق والاكراه . فهي ـ اولا ـ تنسق نشاطات واهداف الفاعلين الاقتصاديين وتضبط سلوكهم بشكل يدعم هدف الكفاءة الاقتصادية ويعالج عوامل الفشل السوقي . وهي ـ ثانيا ـ تكون شخصية انسانية اسمى تطلعا ، تسعى الى تحقيق مصالح الأخرين كما تسعى الى تحقيق مصالحها ، وتؤمن باهمية الايثار والتعاون في تأمين الحاجات الاجتماعية للفرد ، حسب تعريف عالم النفس " ماسلو " لهذه الحاجات . وهي ـ ثالثا ـ الضمان الامثل لتحقيق العدالة الاقتصادية .

ان احد الاهداف الرئيسية لهذا البحث يتلخص في تحديد وشرح الدور الكبير الذى يمكن للبد الاخلاقية عمله في مجال تحقيق هدف الكفاءة الاقتصادية في التنظيم الاقتصادى الاسلامي . ولكي ندرك بشكل مبدئي اهمية السلوك الاخلاقي في تحقيق الكفاءة الاقتصادية ، فان علينا ان نتساءل عن نتيجة المباراة الاقتصادية " economic game " ، عندما يسعى كل لاعب فيها (المستهلك ، المنتج الممول ، المستثمر ، العامل ، الموظف الحكومي ، المدير للشركة المساهمة العامة ، التاجر ، الوسيط ، المستورد ، المصدر ، الدافع للضريبة ، المهني ،..) الى تحقيق اقصى منفعة ذاتية ، دون اخذ المسؤولية الاجتماعية والصالح العام بعين الاعتبار ؟ . ان نتيجة هذه المباراة هي ان يصبح جميع اللاعبين بوضع اسوأ ، مقارنة بالوضع التعاوني . وهذا مايعرف بمعضلة السجناء " prisoners' dilemma " في نظرية المباريات" game theory ".

ونموذج معضلة السجناء يقدم دليلا على وجود تناقض بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة ، في كثير من الحالات ، على عكس ما افترضه آدم سميث ودعاة المذهب الليبرالي ، كما ان النموذج السابق يشير وبصورة مثيرة الى حالة الاخفاق التي ينالها جميع اللاعبين ، عندما يسعى كل منهم الى استقصاء " maximizing " المنفعة او المصلحة الذاتية فحسب . فكل لاعب في اوضاع معضلة السجناء

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

يتساءل : -

" لماذا اتبنى (انا) المعايير الاخلاقية المفيدة للنظام ، اذا لم يكن بالامكان جعل النظام صالحا لي على اساس المعايير الاخلاقية ؟. صحيح انه يقال ان النظام (عندئذ) يعمل بنجاح بالنسبة الى البشر ككل بالمقارنة مع البدائل ، لكنني لست البشر ككل ، فانا لست سوى نفسي ، واذا لم يكن بالامكان اقامة الدليل على ان هذا النظام يمنحني نصيبا عادلا من العملة الوحيدة التي يتداولها - اى المنفعة المادية - فليس بامكان هذا النظام ان يطلب اليّ اسداء خدمات اخلاقية لسه " (هيرش ، ص ٢٢٩) .

ونتيجة هذه " المشكلة الاخلاقية " التي تعاني منها الانظمة الاقتصادية الوضعية هي ان يقع الجميع في " مصيدة اجتماعية social trap " لا يستطيعون الفكاك منها ، الا بالعودة الى اليد الاخلاقية .

اشرنا - سابقا - الى ان احد الاهداف الرئيسية لاقتصاديات الرفاه يتمثل في تحديد المقصود بـ "الوضع الاقتصادى الامثل " ، اى ذلك الوضع الذى يحقق الرفاهية الاقتصادية القصوى . وذكرنا كذلك ان ما نقصده بالوضع الاقتصادى الامثل يمكن ان يختلف من نظرية معينة لاقتصاديات الرفاه الى اخرى ، ومع ذلك فان المرء يستطيع ان يعمم فيقول ان "الوضع الاقتصادى الامثل" هو ذلك الذى يحقق كلا من الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاقتصادية ، فأى من الهدفين السابقين هو شرط ضرورى ولكنه غير كاف لاستقصاء الرفاهية الاقتصادية ، ولضمان انجاز الرفاهية الاقتصادية القصوى لابد من تحقيق كليهما .

سنبحث في هذا الفصل موضوع الكفاءة الاقتصادية باعتبارها شرطا ضروريا لتحقيق "الوضع الاقتصادى الامثل" ، مع التركيز على دور اليد الاخلاقية في انجاز هذا الهدف .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢ ـ ٢ مفهوم الكفاءة الاقتصادية وارتباطه بالقيم .

يمكن للمرء ان يتصور انواعا من الكفاءة مثل الكفاءة الاسرية الكفاءة الاجتماعية ، الكفاءة السياسية وغيرها ، اما مايهمنا هنا فهو الكفاءة الاقتصادية ، اى تلك التي ترتبط بالسلع والخدمات " الاقتصادية " ومع ان المفهوم العام للكفاءة في اقتصاديات الرفاه والذى يسمى الكفاءة الباريتية " Pareto efficiency " يمكن تعميمه على كافة انواع الكفاءة سواء كانت اقتصادية ام غير اقتصادية ، الا اننا في هذا البحث سنطبق مفهوم الكفاءة الباريتية في الميدان الاقتصادى فحسب . في مراجع علم الاقتصاد وعندما يذكر مفهوم " الكفاءة " دون ان يلحق بوصف ما ، فانه عادة مايقصد به " الكفاءة الاقتصادية " .

تعتبر الكفاءة الاقتصادية احد المعايير الرئيسية لتقييم الاوضاع (والانظمة) الاقتصادية البديلة ، كما انها تصنف ضمن المتغيرات المفسرة " explanatory variables " الرئيسة داخل دالة الرفاه الاقتصادى الخاصة باى تنظيم اقتصادى . ولكن ماذا نعني بالكفاءة الاقتصادية (او الكفاءة كما يسميها الكثيرون) ؟ وهل يمكن لهذا المفهوم ان يتجرد من القيم ؟

في اللغة العامة فان مفهوم الكفاءة يرتبط بعدة معان ، فالبعض عندما يتحدث عن الكفاءة فانه يقصد بذلك " القيام بالعمل بشكل جيد " دون ان يستفسر ما اذا كان هذا العمل يستحق الجهد ام لا ويعني آخرون بالكفاءة " الانتاج الاقصى " او بلغة اكثر دقة : " الانتاج الاقصى من مستوى معين من المدخلات " او " استدناء minimizing التكاليف لمستوى معين من الانتاج " (Randall , p. 100 - 101) يعرف دولان " Dolan " مفهوم الكفاءة بقوله انها " خاصية الانتاج او التصرف باقل مستوى ممكن من النفقات والضياع waste والجهد " (P. 15) . وفي علوم السياسة " policy sciences " فان الكفاءة تعرف على انها

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

" استقصاء maximizing الانجاز الكلي للهدف "

(Pollitt and others , p. 292).ولكي نوضح البعد الاخلاقي او الفلسفي لمفهوم الكفاءة (الاقتصادية) نقول ان هذا التعبير لابد وان يقاس او يربط بنتيجة "مرغوبة" معينة لكي يكون ذا معنى . فعندما نقول مثلا : لقد حققنا الكفاءة القصوى ، لابد ان يخطر في ذهن الذكي التساؤل التالي : كفاءة قصوى ، باى "معيار" ؟ . في المدخل الغربي او الباريتي لاقتصاديات الرفاه فان هذا المعيار او هذه النتيجة المرغوبة هي اشباع تفضيلات الافراد (Sturmey and Pearce , p. 64) . فتحقيق تفضيلات الافراد هو المقياس او الحكم القيمي الذى يبرهن على التخصيص الكفي للموارد " efficient allocation " وليس اى شيء آخر . وعلى هذا الاساس فان المفهوم الغربي للكفاءة يرتكز على مبدأ سيادة تفضيلات الفرد(Thurow , p. 59) مانود ان نؤكد عليه هو انه ليس هناك تعريف "علمي" او "موضوعي" للكفاءة او الكفاءة الاقتصادية ، فما يعتبر استخدام او تخصيص كفيّ " efficient " للموارد بمعيار ما يمكن ان يصبح استخدام غير كفيّ بمعيار او حكم قيمي آخر . وقد يكون هناك من يرى ان الاستخدام الكفيّ للموارد هو ذلك الذى يحقق تفضيلات الحكومة او الدكتاتور او الحزب ، او عادات وتقاليد المجتمع او قواعد اخلاقية معينة . واذا ما عدنا الى تعريف علوم السياسة لهدف الكفاءة ـ استقصاء الانجاز الكلي للهدف ـ تأكد لنا ايضا ان مفهوم الكفاءة لايمكن ان يكون مستقلا عن الاحكام القيمية ، ذلك ان هذا التعريف يركز على اختيار الاداة المثلى لتحقيق هدف"معطى" دون ان يتطرق الى المضمون الاخلاقي للهدف نفسه ، اى دون التطرق الى ما اذا كان الهدف نفسه مرغوبا ام لا .

الآن نأتي الى شرح المعنى العام للكفاءة في اقتصاديات الرفاه . ففي هذا الحقل فان لمفهوم الكفاءة معنى شاملا لكل التعاريف السابقة . فالكفاءة الاقتصادية في اقتصاديات الرفاه هي معيار لتقييم اداء التنظيم الاقتصادى بمجمله وبمختلف نشاطاته ، سواء كانت انتاجية ام استهلاكية ام تبادلية . حيث يقال عن

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وضع اقتصادى ما او تخصيص معين للموارد بانه يحقق الكفاءة الاقتصادية (وتسمى كذلك الكفاءة الباريتية " Pareto efficiency " او وضع باريتو الامثل " Pareto optimum " او امثلية باريتو " Pareto optimality ") اذا كان من غير الممكن (عن طريق اعادة تخصيص الموارد) جعل بعض الافراد احسن حالا " better - off " ، الا عن طريق جعل آخرين اسوأ حالا "worse - off ". وبشكل معكوس ، وربما اكثر وضوحا ، فانه يقال عن وضع اقتصادى ما بانه " لا " يحقق الكفاءة الاقتصادية اذا كان بالامكان (عن طريق اعادة ترتيب الامور) تحسين الرفاهية الاقتصادية لبعض الافراد ، دون ان يؤدى ذلك الى الاساءة الى رفاهية الأخرين الاقتصادية . ففي الحالة الاخيرة فان هناك مجالا لتحسين الوضع او النظام ككل ، ولذلك سمي هذا الوضع بانه "غير كفيّ " . اما اذا استنفدنا جميع الترتيبات والطرق التي يمكن بواسطتها تحسين اوضاع بعض الافراد ، دون الاساءة للأخرين ، فاننا بذلك نكون قد وصلنا الى الكفاءة الباريتية او "وضع باريتو الامثل " حيث لامجال لفرص ومجالات التحسين .

ويطلق مفهوم التحسن الباريتي " Pareto - improvement " على ذلك التغير (الاقتصادي) الذى يجعل على الاقل احد الافراد احسن حالا دون ان يسيء الى الأخرين . ومن هنا ـ وحسب المدخل الباريتي لاقتصاديات الرفاه ـ فانه يقال عن تغير اقتصادى ما (نتيجة للتدخل الحكومي مثلا) بانه تغير "جيد"، اى يمكن التوصيه به ، فقط اذا كان يحسن من رفاهية بعض الافراد ، دون ان يجعل آخرين اسوأ حالا .

وللربط بين مفهوم " وضع باريتو الامثل " الذى يصف "وضعا " اقتصاديا ما وبين مفهوم " التحسن الباريتي " الذى يصف "تغيرا" من وضع الى آخر نقول ان " وضع باريتو الامثل " هو ذلك الوضع الذى لايمكن اجراء تحسينات باريتية عليه ، اى ذلك الوضع الذى لايمكن تحسين اوضاع بعض الافراد ، دون الاساءة الى آخرين . ولتوضيح مفهوم "التحسن الباريتي" نذكر المثال التالي : ان فرض ضرائب على دخول الاغنياء بهدف تحويل جزء منها الى الفقراء ، هذا الامر لا يحقق

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تحسنا باريتيا لانه يجعل الفقراء احسن حالا ولكن عن طريق الاساءة الى اوضاع الاغنياء، اى بكلمات اخرى لايجعل الفقراء احسن حالا ، الا عن طريق جعل الاغنياء اسوأ حالا . في حين ان قيام الاغنياء بالتصدق على الفقراء بشكل طوعي او بدافع ايثاري يحقق تحسنا باريتيا ، لانه يجعل كلا من المعطي (الغني) والآخذ (الفقير) بوضع افضل ، وتزداد رفاهية كل منهما ، لااحدهما على حساب الأخر .

اما السبل الاقتصادية التي يمكن بواسطتها تحسين اوضاع بعض الافراد دون الاساءة للأخرين ، فهي (Awh ,p. 431) : -

أ - اعادة تخصيص المدخلات " inputs " بين مختلف المنتجين بما يؤدى الى زيادة المخرجات " outputs " من بعض السلع دون تخفيضها من سلع اخرى .

ب - اعادة توزيع المخرجات المتاحة بين مختلف المستهلكين .

ج - تغيير تركيبة " composition " المخرجات ، اى انتاج مزيد من سلعة ما ، وتخفيض الكميات المنتجة من سلعة اخرى ، بما ينسجم وتفضيلات المستهلكين .

هناك من الاقتصاديين الغربيين من يرى في الكفاءة الباريتية او وضع باريتو الامثل مفهوما علميا غير قابل للنقاش او الجدل ، الا انه ينبغي التأكيد على عدم صحة هذا الادعاء ، للاسباب التالية : -

أ - هناك العديد من الطرق المقبولة أوالمشروعة التي يمكن بواسطتها تعريف مصطلحات" احسن حالا " ، " اسوأ حالا " . فالمدخل الباريتي او الغربي لاقتصاديات الرفاه ينظر الى تفضيلات الفرد على اساس انها المعيار الذى يحدد متى يكون هذا الفرد أحسن حالا او اسوأ حالا (مبدأ سيادة تفضيلات الفرد).الا انه من الواضح ان هذا هو بديل من بد ائل منطقية عدة يمكن بواسطتها جعل مفاهيم "احسن حالا" و "اسوأ حالا" مفاهيم عملية او اجرائية (Friedman, p.27) مثل تفضيلات دكتاتور او الاغلبية او الاقلية او العادات او الاحكام الشرعية الاسلامية .

ب - يفترض مفهوم وضع باريتو الامثل استقلال دوال الرفاهية الاقتصادية الخاصة بالافراد ، حيث لايؤدى تحسين اوضاع بعض الافراد الى الاساءة الى الأخرين

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

كما هو الحال في حالة وجود الحسد في النظام الاقتصادي او الاجتماعي الوضعي وبالطبع فان هذا الافتراض غير واقعي (Boulding , I970 , p. I26)

جـ - يتحيز التعريف السابق للكفاءة الاقتصادية او الباريتية الى الوضع الراهن " status quo " ويتخذ منه موقفا ايجابيا باعتباره امرا جيدا (Marshall , p. I0) ولتوضيح هذه النقطة نضرب الامثلة التالية : -

١ - ان استخدام الضرائب بهدف اعادة توزيع الدخل والثروة ، لايؤدى الى تحسين اوضاع الفقراء ، الا عن طريق الاساءة الى اوضاع الاغنياء ، وبالتالي فان الوضع الراهن لتوزيع الدخل والثروة هو وضع امثل او كفيّ بالمفهوم الباريتي، ولكن هل الاصل ان يبقي الغني غنيا والفقير فقيرا ؟ .

٢ - ان استرجاع فلسطين من ايدى اليهود المغتصبين ، لايؤدى الى تحسين اوضاع الشعب الفلسطيني الاعن طريق الاساءة الى الشعب اليهودى ، وبالتالي فان وضع الاحتلال يحقق امثلية باريتو . ولكن هل الاصل ان تكون فلسطين في ايدى اليهود ؟ .

ومن هنا فان مفهوم الكفاءة الباريتية هو مفهوم قيمي يتضمن توزيعا ضمنيا للحقوق ، ويعتبر الوضع الراهن وضعا مرغوبا ، اذا كان التغير المقترح يؤدى الى تحسين اوضاع بعض الافراد على حساب أخرين . وعليه ايضا فان "وضع باريتو الامثل" ليس وضعا مجردا من القيم " value - free " لان قبوله يعني قبول هيكل الحقوق " structure of right " السائد باعتباره هيكلا "امثل" (Kamarck , p. I3I) .

د - ويتصل بالنقطة الاخيرة ، ان وضع باريتو الامثل ، او الوضع الاقتصادى الذى يحقق الكفاءة الباريتية ، لايضمن تحقيق الرفاه الاقتصادى الاقصى ، لان الرفاه الاقتصادى هو دالة في (او يعتمد على) كل من الكفاءة الاقتصادية (حجم الرفاه الاقتصادى) والعدالة الاقتصادية (توزيع الرفاه الاقتصادى) ، وعليه فان الكفاءة الباريتية هي شرط ضرورى ولكنه غير كاف لاستقصاء الرفاه الاقتصادى (Awh , p. 43I) . فلكي نضمن ان" وضع باريتو الامثل " يحقق الرفاه

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الاقتصادى الاقصى ، يجب ان يكون توزيع الدخل والثروة في هذا الوضع توزيعا عادلا او "امثل" من الناحية الاجتماعية او الاخلاقية . ان "وضع باريتو الامثل" يمكن ان يتحقق في مجتمع ما ، على الرغم من ان معظم افراده يعيشون في فقر مدقع (Hardwick and others, p. 253) (Quirk , p. 230) .

هـ ـ هناك بعض الحالات او الاوضاع التي تتحقق فيها امثلية باريتو ، ولكن لايمكن قبولها من ناحية اخلاقية، الاقتصادى ميشان " Mishan " يضرب مثالا على ذلك. فعندما يتفق صاحب متجر مع عصابة من الاشرار على الامتناع عن تكسير نوافذ المتجر مقابل مبلغ دورى ، فان كلا من صاحب المتجر والعصابة يكون بوضع افضل بالمفهوم الباريتي نتيجة لهذا التبادل ، ولكن هذا الوضع لايمكن ان يكون مقبولا من ناحية اخلاقية (Stilwell , p. 25) .

وكما ان القيمة الاخلاقية لاى " وضع اقتصادي" بما في ذلك "وضع باريتو الامثل " هي مسألة قيمية ، فان القيمة الاخلاقية لأى " تغير اقتصادى" هي ايضا مسألة قيمية لايمكن حلها بالرجوع الى المشاهدات او الحقائق او الفعالية الذهنية . وعليه فان مفهوم "التحسن الباريتي " هو ايضا مفهوم قيمي يعتمد على فلسفة الاخلاق وليس على العلم والمنطق ، للاسباب التالية : ـ

أ ـ قد يكون هناك من البشر من يرفض التغير الاقتصادى الذى يجعل احد او بعض الاغنياء احسن حالا ، دون ان يسيء الى الفقراء ، لانه يعتقد ان التغير الاقتصادى " الجيد " هو ذلك الذى يحسن من اوضاع ذوى الدخل المتدني ، وليس ذوى الدخل المرتفع ، او ذلك الذى يقلل من الفجوة بين الفقراء والاغنياء ولايزيدها . ومن هنا فان معيار التحسن الباريتي يفترض ان التوزيع السائد للدخل والثروة هو توزيع "عادل" او "جيد" .

ب ـ يرتكز مفهوم التحسن الباريتي على مبدأ سيادة تفضيلات الفرد ، فهو يؤكد على ان التغير الاقتصادى " الجيد" هو ذلك الذى "يفضله" بعض الافراد على الاقل ، ولايكترث به آخرون . وغني عن التفصيل ان المبدأ السابق لايخرج عن كونه حكما قيميا غير قابل للاختبار العلمي .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ج ـ يفترض معيار التحسن الباريتي استقلال دوال الرفاهية الاقتصادية الخاصة بالافراد ، بمعنى انه يفترض ان منفعة شخص ما لاتتأثر بمنفعة فرد آخر . ولكن على سبيل المثال ، اذا كانت منفعة فرد ما تدخل في دالة المنفعة الخاصة بي بحيث اني اشعر بالاكتئاب عندما تزداد منفعته مقابل منفعتي ، او اصبح اكثر سعادة عندما تنخفض منفعته مقارنة بمنفعتي ، فان معيار التحسن الباريتي يصبح بلا جدوى . وفي مثل هذه الاحوال فان التغير الاقتصادى يصبح مرغوبا فقط اذا زادت رفاهية او منفعة كل فرد بحيث تترك المراكز النسبية لرفاهية الافراد ثابتة (Hay and Morris , p. 542) . وباختصار فان المعيار المذكور يستبعد وجود صفة الحسد في النظام الاقتصادى .

د ـ لايستطيع هذا المعيار تقييم التغيرات الاقتصادية التي تحسن من رفاهية بعض الافراد على حساب رفاهية الأخرين ، وبالتالي فانه لايستطيع التعامل مع مشكلة تناقض التفضيلات " conflict of preferences " . فاذا كان فرد ما يفضل الوضع (س)على(ص)، وآخر يفضل الوضع (ص)على(س)، فان معيار التحسن الباريتي لايستطيع ان يحدد ماهية التغير الاقتصادى " الامثل" ، هل هو من(س)الى(ص)، ام من(ص)الى(س)؟ وحيث ان معظم التغيرات في السياسة الاقتصادية " policy changes " تتضمن منافع لبعض الافراد وتؤذى آخرين ، فان مجال تطبيق هذا المعيار على ارض الواقع هو مجال ضيق للغاية (Koutsoyiannis , p. 526) .

هل الحديث السابق حول عيوب كل من وضع باريتو الامثل ومعيار التحسن الباريتي يجعلهما بلا فائدة ؟ . اذا ما تقبل المرء افتراضات المدخل الباريتي لاقتصاديات الرفاه ، فان مفهوم " وضع باريتو الامثل " يشكل قيمة لايمكن نكرانها، اذ انه يحدد الظروف او الاوضاع التي تعتبر مرضية " pathological " بشكل واضح في الاقتصاد . فاذا كان هناك بعض الترتيبات او السياسات التي يمكن تطبيقها عمليا ، والتي تجعل بعض الافراد احسن حالا ولا تسيء الى الأخرين ، فانه من الواضح ان النظام ليس امثل . واذا كانت ديناميكية النظام تمنع بوضوح اى اتجاه نحو " وضع باريتو الامثل " او تخلق اى تحركات بعيدة عنه ، فان هناك دليلا صارخا

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

على ان ديناميكية هذا النظام مرضية تتطلب علاجا (Boulding , 1973 , p. 93) كما ان مفهوم التحسن الباريتي يشكل خطوة نحو معرفة التغيرات "الجيدة" او "المرغوبة" في النظام الاجتماعي . فهذا أحد المتخصصين في نظرية النظم " systems theory " ، وهي احد الحقول العلمية الحديثة والمتقدمة ، يشير الى ان مفهوم "التحسن" هو مفهوم غامض وغير معرّف بدقة (Van Gigch , p. 258). ومن هنا يمكن القول بان المدخل الاسلامي لاقتصاديات الرفاه يقبل كلا من مفهوم "وضع باريتو الامثل" ومعيار التحسن الباريتي ، ولكن ضمن الانتقادات والتعديلات على الافتراضات والاحكام القيمية والواقعية التي يستندان اليها (والتي تم تفصيلها في الفصل الاول) ، كما ان لنسق القيم الاسلامي دورا في تحديد "هيكل الحقوق" التي يأخذها مفهوم "وضع باريتو الامثل" كامر "معطى" ، فمثلا من الواضح ان النظام السابق يعطي وزنا مهما لهدف العدالة التوزيعية " distributive justice " ، وبالتالي فهو لايرضى بالوضع الاقتصادى الذى يحقق امثلية باريتو ، الا انه لايحقق الضمان الاقتصادي لكافة افراد المجتمع .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢ ـ ٣ آليـــات التنسيق الاقتصـــادي

بعد ان شرحنا مفهوم الكفاءة الاقتصادية او الباريتية ، ومضامينـــه الاخلاقية ، والانتقادات التي يمكن ان تذكر عليه ، فان الطريق مفتوح امامنـــا للتساؤل التالي : ـ

هل يحقق النظام الاقتصادى الاسلامي هدف الكفاءة الاقتصادية بشكل افضـل من الانظمة الاقتصادية الأخرى ؟ ان المتبقي من هذا الفصل هو للاجابة على هـــذا السؤال الاساسي .

ينبغي ـ اولا ـ ان نؤكد على حقيقة ، وهي ان تحقيق هدف الكفـــاءة الباريتية ، او التوصل الى "وضع باريتو الامثل " يستلزم وجود نوع من التنسيق الاقتصادى " economic coordination " بين قرارات ونشاطات مختلـــف الوحدات الاقتصادية الجزئية في النظام الاقتصادى ، والتنسيق الاقتصادى يستلـــزم بدوره وجود آليات للضبط الاقتصادى " economic control " (ويسمى كذلك الضبط الاجتماعي " social control " في ادبيات علم الاجتماع) تهدف الى جعل اهداف الوحدات الاقتصادية الجزئية متطابقة ، وبشكل يصب في النهاية في هدف الكفاءة او التخصيص الامثل للموارد (هدف النظام الاقتصادى بمجمله). ومن هنا فان وظيفة الضبط الاقتصادى هي جعل اهداف اعضاء التنظيم الاقتصادى متطابقة مع الهدف الرئيسي لهذا التنظيم ، والذى هو الكفاءة الاقتصاديـــة[1] .

لقد ركز علماء الاقتصاد ـ تاريخيا ـ على آليتين للضبط الاقتصادى هما : (١) آلية التنافس او السوق (٢) آلية التدخل الحكومي . الآلية الاولى يطلـــق عليها الاقتصاديون ، ومنذ عهد آدم سميث ، اصطلاح اليد الخفية "invisible hand" ونطلق على الآليـــة الثانية تعبير "اليد المتدخلة" .

وفي الواقع فان هناك اشكالا متعددة للتدخل الحكومي اهمها (أ) الانتاج

---

(١) تنبع وظيفة الضبط الاقتصادى ـ اساسا ـ من حقيقة الندرة النسبية في الموارد الاقتصادية في مقابل الرغبات الانسانية المتزايدة ، الامر الذى يولد عنصر الصراع " conflict " في الحياة الاقتصادية . ومن هنا فان الندرة تقتضي كلا من الاختيـــار "chioce" والضبـــط "control" .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

العام او الحكومي (التأميم) (ب) التنظيم القانوني (ج) النشاط المالي (الضرائب والاعلانات) (د) توفير المعلومات . تعتبر "اليد الخفية" او قوى السوق الحرة اكثر آليات الضبط الاقتصادى لامركزية . اما "اليد المتدخلة" فهي تتدرج من المركزية الكاملة (الانتاج الحكومي) الى المركزية المخففة (توفير المعلومات) .

لقد اثبت التحليل الاقتصادى الحديث في كل من حقلي اقتصاديات الرفاه واقتصاديات الاختيار العام ، ان لكل من اليد الخفية واليد المتدخلة جوانب فشل مزمنة ، اطلق على الاول مصطلح الفشل السوقي وعلى الثاني تعبير الفشل الحكومي فاى من اليد الخفية واليد المتدخلة هي شرط غير كاف لتحقيق "وضع باريتو الامثل" او انجاز التخصيص الامثل (الكفي) للموارد . امام هذا الواقع عمدت الاقتصاديات الوضعية (الغربية منها على وجه الخصوص) الى الجمع بين السوق والدولة ، ضمن اطار مايعرف بالاقتصاد المختلط "mixed economy" في محاولة للتغطية على فشل كل منها . وبشكل اكثر دقة ، فان الاقتصاديات الغربية حاولت ان تغطي على الفشل السوقي باستخدام اليد المتدخلة ، فحينما يفشل السوق يأتي دور الدولة . اما الاقتصاديات الاشتراكية فهي تسعى الآن الى التغطية على الفشل الحكومي باستخدام اليد الخفية ، في محاولة منها لحل مشكلات التسيب البيروقراطي ونقص المعلومات والحوافز ،وتحت ما يعرف بسياسة " البيروسترويكا " .

الفكرة المركزية التي يجب ان نؤكد عليها تتمثل في ان محاولات سد نقائص احدى اليدين باليد الاخرى باءت بالفشل ، ذلك اننا في الواقع امام مشكلة " الفشل المزدوج " . وباختصار فان الفكر الاقتصادى الحديث يوصلنا الى نتيجة مفادها ان الاقتصاديات الوضعية او الغربية (١) غير قادرة عمليا على تحقيق

---

(١) سنهمل في هذا البحث مسألة تحقيق الكفاءة الاقتصادية في الانظمة الاشتراكية علما بان معظم الاقتصاديين يؤمنون بان الاقتصاديات الاشتراكية هي ابعد عن هدف الكفاءة من الاقتصاديات الغربية ، والاسباب معروفة .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

" وضع باريتو الامثل " بسبب عجز آليات الضبط الاقتصادى المتاحة .

ا ن مايميز التنظيم الاقتصادى الاسلامي عن غيره ، هو في وجود اليد الاخلاقية التي تعتبر احدى الآليات الفعالة لتحقيق التنسيق والضبط الاقتصادى ،والتي تساهم ـ كما سنثبت ذلك لاحقا ـ في انجاز هدف الكفاءة الاقتصادية .

ونقصد باليد الاخلاقية : المعايير الشخصية والاجتماعية والدينية (الاسلامية) التي تحث على التعاون والايثار والالتزام الجماعي ، ومع اننا نهدف اساسا ـ الى شرح الدور الايجابي الكبير الذى يمكن للمعايير السالفة ان تلعبه في مجال تحقيق هدف الكفاءة الاقتصادية ، الا اننا سنتطرق ـ في بعض الاحيان ـ الى بيان دور المعايير القانونية الاسلامية " islamic legal norms " كالزكاة وتحريم الفائدة في انجاز الهدف نفسه . وتتميز المعايير القانونية عن المعايير الشخصية والاجتماعية والدينية في انها مدعومة بسلطة القانون .

ان الاجابة التفصيلية على التساؤل التالي : لماذا يحتاج التنظيم الاقتصادي المعاصر الى اليد الاخلاقية لتحقيق التخصيص الامثل للموارد ؟ سوف تتم من خلال عرض ثلاثة نظريات او نماذج رئيسية هي (١) نظرية الفشل السوقي . (٢)نظرية الفشل الحكومي (٣) نموذج معضلة السجناء. النظرية الاولى تنتمي الى اقتصاديات الرفاه ، النظرية الثانية تنتمي الى اقتصاديات الاختيار العام او الحكومي واخيرا فان النموذج الثالث يرتبط بما يعرف بنظرية المباريات .

/

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢ ـ ٤ نظريـــة الفشـــل السوقـــي

استطاع المتخصصون في اقتصاديات الرفاه ونظرية التوازن العـــام " general equilibrium theory " ان يثبتوا ان نظام الاسعـــار اللامركزي التنافسي الكامل ، ضمن عدد من الشروط الفنية ومن تصحيحات الضرائـــب والمعونـات " tax - subsidy corrections "، يحقق الكفاءة الباريتيـــة او التخصيص الامثل للموارد ، ودون الحاجة الى اى عنصر اخلاقي او ايثارى فـــي النشاط الاقتصادى (Phelps , p. 5) حيث يؤدى اهتمام الفرد بمصلحتـه الخاصة الى تحقيق "المصلحـة العامـة " ، وهذا مايعرف بـ "النظرية الاساسية لاقتصاديات الرفاه"او نظرية اليد الخفية. يجب ان نلاحظ ان هذه النظرية تؤكـد على امثلية " optimality " هيكل المنافسة الكاملة وليس قوى الســـوق او الاقتصاد السوقي بشكل عام ، اذ ان قوى السوق الفعلية او الموجودة علـــى أرض الواقع هي بعيدة عن ظروف التنافس الكامـــل .

ان العيب القاتل في النظرية الاساسية لاقتصاديات الرفاه ، هو ذلـــك الافتراض الكلاسيكي المحدث والقائل بانعدام تكاليف المعاملات "transactions costs " ويقصـــد بتكاليف المعاملات : تكلفة البحث عن المبادل وتكلفة التفاوض والتعاقد معه وتكلفة دعم وتنفيذ شروط عقد التبـــادل " enforcing contract " . ويعتبر البند الاخير من تكاليف المعاملات (ضمـــان تنفيذ شروط التعاقد) اكثر البنود اهمية (Quirk , p. I2) .

مانريد التأكيد عليه هو انه في اللحظة التي نعترف فيها بعدم صحـــة او واقعية الافتراض السابق ، فان للسلوك الاخلاقي والايثارى دورا اكيدا في تحقيق "وضع باريتو الامثل " ، حتى في ظروف المنافسة الكاملة . اما تفسير ذلك فهـــو راجع الى العلاقة التي تربط بين السلوك الاخلاقي وبين تكاليف المعاملات من ناحيـة والى العلاقة التي تربط بين تكاليف المعاملات والكفاءة الاقتصادية من ناحية اخرى. فالسلوك الاخلاقي والايـــثـــارى يـــخفـــض مـن تكاليف المعاملات ، وتخفيض تكاليف المعاملات يدعم هدف الكفاءة الاقتصادية . لنأخذ كل علاقة على حدة ونحلـــــل

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

معطياتها . ولنبدأ بالعلاقة بين الالتزام الاخلاقي وحجم تكاليف المعاملات .

من الواضح ان قيم الامانة والصدق وعامل الثقة بالأخرين " trust " كل هذه الامور تخفض من تكاليف المعاملات ، خصوصا تكاليف التفاوض والتعاقد وتكلفة دعم وتنفيذ شروط عقد التبادل الاقتصادى ، وهذا بدوره لابد وان يتبعه بالضرورة زيادة في عدد المعاملات او التبادلات الاقتصادية .

ولكن كيف يؤدى تخفيض تكاليف المعاملات الى تحقيق هدف الكفاءة الاقتصادية ؟ .

ان ذلك يتأتي من الحقيقة القائلة بأن "وضع باريتو الامثل " انما يتحقق من خلال زيادة عمليات التبادل (Winch , p. I95)، فاى اجراءات او قيم ار مؤسسات اجتماعية تسهل وظيفة وعمليات التبادل (اى تسهل وتيسر عمل السوق) فانها بدورها تحقق وتدعم الكفاءة الباريتية او الاقتصادية . وعليه فان اى اطار مؤسسي او اخلاقي يقلل من تكاليف المعاملات ، فهو يعمل ، من خلال تسهيل التبادل ، على تحقيق هدف الكفاءة الاقتصادية .

ان اهمية تكاليف المعاملات في دعم او اعاقة كفاءة النظام الاقتصادى يجب ان لا يستهان بها ، فالاقتصادى كينيث آرو " K . Arrow " يعرف تكاليف المعاملات بانها تكاليف "ادارة النظام الاقتصادى " وانها تلك التكاليف "التي تعوق وفي بعض الاحيان تحول كليا دون انشاء الاسواق" (Burrows and VeLjanovski , p. 40) . كما ان تكاليف المعاملات ـ كما سنرى لاحقا ـ هي السبب الكامن وراء الفشل السوقي (Breeden and Toumanoff , p. I67) ، اى فشل السوق في القيام بوظائفها على النحو الذى يحقق "وضع باريتو الامثل " او الكفاءة الاقتصادية . ويرتبط بالامر الاخير الفكرة القائلة بان تكاليف المعاملات هي من الاهمية بمكان بحيث انها كثيرا ما تحول دون قيام المعاملات او التبادلات . فعندما تكون تكاليف المعاملات المتوقعة اعلى من النفع الناتج عن التبادل ، فان عملية التبادل لاتتم (Breeden and Toumanoff , p. I64) ، الامر الذى ينعكس سلبيا على الكفاءة او

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

النمو الاقتصادى .

لقد شبه الاقتصادى ستجلر " G . Stigler " دور تكاليف المعاملات في اعاقة النشاط او الحياة الاقتصادية بدور الاحتكاك " friction " في اعاقة حركة الاجسام في العالم المادى (Breeden and Toumanoff , p. I65 - I66).

مما سبق نجد ان هناك شرطين اساسيين لجعل " اليد الخفية " او قوى السوق تحقق امثلية باريتو ، هما : -

أ - وجود حالة من المنافسة الكاملة .

ب - انعدام وجود تكاليف المعاملات .

عندها لاتحتاج قوى السوق الى اى قوى اخلاقية ، حيث تنسجم المصلحة الاقتصادية للفرد مع المصلحة الاقتصادية للمجتمع(١) .

نظرية او مدخل الفشل السوقي هو اطار تحليلي يحاول الاقتراب من الواقع، فقوى السوق الفعلية هي ابعد ماتكون عن التنافس الكامل ، ومن التبسيط المخل افتراض ان تكاليف المعاملات تساوى صفرا في الحياة الاقتصادية العملية .

تنص نظرية الفشل السوقي على ان هناك مجموعة من العوامل التي اذا توافرت في "اليد الخفية" فان هذه الاخيرة تفشل في الوصول الى الكفاءة الباريتية(٢) ، هذه العوامل يمكن تلخيصها بما يلي : -

١ - وجود قوى احتكارية (عدم وجود ظروف المنافسة الكاملة) .

٢ - وجود ظاهرة تزايد الغلة مع الحجم .

٣ - وجود اثار خارجية تكنولوجية .

---

(١) قلنا "المصلحة الاقتصادية " وليس " المصلحة " عموما ، لان السعي الى المصلحة الخاصة في المجالات او المعاملات غير السوقية ، لايؤدى بالضرورة الى "المصلحة العامة" .

(٢) ينبغي التنويه الى ان كلمة "الفشل" في مفهوم "الفشل السوقي" لاتعني ان قوى السوق لم او لن تنجز اى شيء جيد ، وانما تعني ان جهاز الاسعار فشل في الوصول الى " وضع باريتو الامثل " (Lipsey , p. 467)

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٤ ـ وجود سلع عامة .

٥ ـ وجود فشل سوقي مرتبط بظروف عدم التأكد .

٦ ـ وجود تاثير سلبي لتفضيلات الجيل الحالي على رفاهية الاجيال القادمة .

" اليد الخفية" في الاقتصاديات الرأسمالية تحوى كافة عوامل الفشل السوقي المذكورة ، وبالتالي فهي قاصرة عن الوصول بالنظام الاقتصادى الراسمالي الى الكفاءة الاقتصادية ، او بكلمات اخرى ، قاصرة عن تحقيق الضبط الاقتصادى والمواءمة بين المصلحة الاقتصادية للفرد والمصلحة الاقتصادية للمجتمع بشكل مناسب .

مما سبق نجد ان السلوك الاقتصادى الفردي الانساني لايؤدى الى تحقيق " وضع باريتو الامثل " .ويجب ان نتذكر ان الوضع السابق لايؤدى بالضرورة الى الرفاه الاقتصادى الاقصى ، اما بسبب عدم تحقيق العدالة الاقتصادية او بسبب عدم قبول المسلمات القيمية والواقعية التي يبنى عليها هذا المفهوم . واذا ماتذكرنا ايضا الفجوة الكبيرة التي تفصل بين الرفاه الاقتصادي والرفاه الانساني ، تبين لنا مدى ضعف "اليد الخفية" في تحقيق الرفاه الانساني الاقصى .

بعد ان شرحنا الانتقادات التي تتعرض لها " النظرية الاساسية لاقتصاديات الرفاه " والتي ادت الى ظهور مدخل اونظرية الفشل السوقي ، ناتي الى تفصيل الدور الكبير الذى يمكن ان تلعبه " اليد الاخلاقية " في علاج عوامل الفشل السوقي وتحقيق التنسيق الاقتصادى ،وقبل ان نستطرد في ذلك نود ان نؤكد على نقطة في غاية الاهمية .

في الماضي ، وبالتحديد قبل عام ١٩٦٩ ، كان الاعتقاد السائد لدى المتخصصين في اقتصاديات الرفاه ، ان اى فشل في قوى السوق يعيق وصول الاقتصاد السوقي او الحر الى "وضع باريتو الامثل " يمكن ان يعالج بالضرورة باستخدام " اليد المتدخلة " . فحسب هذه النظرة ، فان الفشل السوقي هو شرط ضرورى وكاف للتدخل الحكومي ، لان هذا التدخل سوف ينجح بالضرورة في علاج مافشلت السوق في تحقيقه . كما لاحظ ديمستز " Demsetz " في مقالة مشهورة له (I969)

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ان القول بان قوى السوق الفعلية خاضعة لنوع من الفشل السوقي عندما تقارن مع قوى السوق المثالية لايعني او يستلزم ان التدخل الحكومي قادر بالضرورة ان يفعل افضل مما انجزته قوى السوق الفعلية ، ولا يثبت ان بامكان " اليد المتدخلة " القيام بترتيبات افضل بالضرورة او تحسين الوضع الاقتصادى (Layard and Walters , p. 22 , 384) . فالفشل السوقي هو شرط ضرورى ولكن غير كاف للتدخل الحكومي . وقبل ان يبرر هذا التدخل لابد ان نتوقع وجود عائد اجتماعي صاف متبق ، يأخذ بعين الاعتبار كافة تكاليف المعاملات التي يستلزمها التدخل الحكومي ويأخذ بعين الاعتبار التكاليف الاجتماعية الناجمة عن النزعات والميول المتأصلة في المؤسسات البيروقراطية او الحكومية ، والتي تتمثل في البحث عن السلطة والجاه وميول الفساد الادارى (Mishan , p. 48I). فقدرة السياسة العامة على علاج الفشل السوقي وتحقيق "وضع باريتو الامثل" هو سؤال منفصل يمكن الاجابة عليه فقط عن طريق استقصاء ودراسة السلوك الفعلي للقطاع العام . وكما سنرى لاحقا ، فان الواقع المجرب يؤكد على عدم قدرة اليد المتدخلة على علاج الفشل السوقي او نقائص"اليد الخفية" ، بل ان لليد الاولى جوانب فشل خاصة بها ، سنطلع عليها عند عرضنا لنظرية الفشل الحكومي . بكلمات اخرى ، فان التدخل الحكومي من المحتمل ان يزيد الوضع الاقتصادى سوءا ، بدلا من ان يحسنه . وللجدال السابق دوره الحاسم في اظهار اهمية "اليد الاخلاقية" في الاقتصاد الاسلامي في علاج مافشلت "اليد المتدخلة" في علاجه .

لنأخذ كل عامل من عوامل الفشل السوقي ، ونرى ماذا يمكن لليد المتدخلة ان تفعله ، وماذا يمكن لليد الاخلاقية ان تفعله .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢ - ٤ - ١ وجـــود قـــوى احتكاريـــــة

او بتعبير آخر عدم وجـــود ظروف المنافسة الكاملة . من المعروف ان علـــى الاقتصاد السوقي ان ينجز وظائفه المتمثلة في : ماذا ننتج ؟ كيف ننتج ؟ ولمـــن ننتج ؟ . وللقيام بهذه الوظائف بشكل يحقق الكفاءة ، لابد ان يكون هناك نوع من التنسيق الاقتصادي بين مختلف الوحدات الاقتصادية ، ولكن كيف يتم هذا التنسيـــق اذا ماعلمنا ان اهداف الوحدات الاقتصادية الجزئية متعارضة ، جزئيا او كليـــا ؟، وماهي الآلية التي تكفل ايجاد نوع من الانسجام بين المصلحة الاقتصادية للفرد والمصلحة الاقتصادية للمجتمع في الاقتصاد السوقي ؟ . هذه الآلية هي " التنافس ".

فوجود ظروف المنافسة الكاملة في قوى السوق يعني ان هناك عددا كبيرا من البائعين والمشترين المستقلين بما يضمن عدم قدرة اى بائع او مشتر علـــى التاثير فرديا في ظروف السوق والسعر السائد فيه بشكل يخدم اغراضه الخاصة .

وبشكل اكثر تفصيلا ، فان سوق المنافسة الكاملة يفترض مايلي : -

١ - ان السلعة متجانسة وليس هناك تمايز في السلعة يحفز المشترى علـــى تبني "ماركـــة " معينة بالذات ، دون غيرها .

٢ - وجود عدد كبير من البائعين والمشترين ، كل منهم آخذ للسعـــــر " price - taker " وليس واضعا لـــه " price - maker " .

٣ - هناك حرية للدخول والخروج من السوق واليها من قبل البائعين والمشترين وهناك قابلية للتحرك الحر " mobility " فيما يتعلق بالموارد .

٤ - جميع البائعين والمشترين يملكون معلومات كاملة بخصوص الاسعار الحالية والمستقبليـــة ، وكذلـــك بخصوص جودة السلع وتكلفتها ، واماكن المنتجيـــن .

٥ - ليس هناك اتفاق " collusion " ضمني او صريح ، سواء بيـــن البائعين او المشترين ، مثل "الكارتل" او جمعيات حماية المستهلك او نقابـات العمل وماشابـــه .

٦ - عدم وجود تكاليف نقل للمشترى ، في سعيه لأى من المنتجين ، لان وجـــود مثل هذه التكاليف يجعل الفرد يقبل على الشراء من منتج بعينه ليس بسبب انخفاض

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

سعره ،او جـــودة سلعته ، وانما بسبب قربه من المشترى وابتعاد الأخرين عنـه .

من الملاحظ ان شروط المنافسة الكاملة ، المذكورة سابقا ، تنطبق علـى كل من سوق السلع وسوق العمل وسوق راس المال ونحوه . فمثلا لكي يمتاز سوق العمـل بالتنافس الكامل لابد ان يكون العمل متجانسا ، وان يكون العامل آخذا للاجر وليس صانعا له ، وهناك فرص متساوية لدخول سوق العمل بعيدا عن قيم المحسوبية ومـــا شابـــه ، ولابد ايضا من توفر معلومات كاملة او كافية حول الاجور وفرص العمـــل المتاحة ، كما يفترض في سوق العمل التنافسي عدم وجود نقابات العمـــــال او قوانين الحد الادنى للاجور ، وكذلك وجود قدرة لدى العامل او المنتج (المنظم) لتغيير وظيفته او مستخدمه دون نفقات او عوائـق .

في ظل الشروط السابقة ، واذا افترضنا ـ ايضا ـ انعدام تكاليـــف المعاملات التي تسبب عوامل الفشل السوقي المتبقية ، فان الفرد لايمكن ان يخـدم مصلحته الخاصة الاقتصادية الا عن طريق خدمة المصلحة العامة الاقتصاديـة .

ولكن هل هذه الشروط متوفرة على ارض الواقع ؟ من الواضح انها ليســت كذلك . فالسلع او الخدمات في الاسواق الفعلية متمايزة اما بالجودة او المظهـر او الدعاية المكثفة ، سواء كان هذا التمايز في الخصائص فعليا او وهميا . كمـا ان المنتجين في معظم الحالات لديهم القدرة على التحكم في السعر ـ جزئيا علـى الاقل ـ بسبب قلة المنتجـين او البائعين للسلعة واحتكارهم لها . كمـــا ان هناك كثيرا من الصناعات التي تتميز بوجود قيود امام الدخول اليها ، سواء كان ذلك بسبب وجود متطلبات رأسمالية اولية كبيرة او بسبب وجود وفورات الحجـــم الكبير لدى المنشآت القائمة مما يؤهلها الى تخفيض السعر الى مستوى يمنع دخـول منتجين جـدد ، او بسبب وجود حقوق امتياز الانتاج " patent rights " تمنع الأخرين من الدخول الى السوق . كما ان المعلومات الكاملة هي ابعد مـــن ان تكون متوفرة ، خصوصا في مجال السلع المعمرة ، او تلك التي لاتشترى بانتظام .

ولايستبعد المرء وجود اتفاق او تواطؤ بين المنتجين على عدم تخفيـض السعر او الحد من العرض ، واخيرا فان وجود تكاليف نقل مرتفعة سوف يولـــد

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

احتكارات محلية " local monopoly " ، وهو امر شائع في ظل التوسع العمراني والمدني الكبير .

ان كل ماسبق من ظروف يؤدى الى وجود مايعرف بالسلطة الاحتكارية " monopoly power " والتي توفر فرصا للاستغلال الاقتصادى وتجعل من الانانية امرا متناقضا مع الكفاءة الاقتصادية .

ومن الناحية السيكولوجية او النفسية فان نظرية سلوك المستهلك في حقل التسويق ، تؤكد على ان المشترى يقوم دوما بايجاد نوع من الروتين في مجال الشراء ، بهدف تخفيض مستوى التعقيد في قرار الشراء ، وهذا مايعرف بـ سيكولوجية التبسيط " psychology of simplification " . ان هذه السيكولوجية تجعل المشترى يفكر ويتأنى قبل ان يقوم بتغيير البائع او المنتج (وهذا مايعرف بسيكولوجية التعقيد psychology of complication) لانه بهذا الاستبدال انما يقوم بتعقيد عملية الشراء ومايستلزم ذلك من تكاليف بحث عن منتجين او بائعين أخرين وتكاليف نفسية ناجمة عن تغيير الروتين . ومن هنا فان المشترى عادة ما يتقبل حدا معينا من ارتفاع السعر او تدني الجودة قبل ان يلجأ الى سيكولوجية التعقيد ، وهذا بالطبع يتناقض والمنافسة الكاملة . فهنا اصبحت التكاليف النفسية وتكاليف البحث شبيهة بتكلفة النقل من حيث توليدها للسلطة الاحتكارية . ان هذا الجدال ذاته ينطبق على المنتج الذى يتردد في ان يستبدل موظفا بموظف كسول لديه ، لان هذا يستلزم تكاليف بحث وتعيين وتدريب اضافية .

من ناحية اخرى ، فان التنافس في النظرية الاقتصادية يستبعد قدرة منتج منافس على التفوق على اقرانه من خلال وسائل لاترتبط بالكفاءة الانتاجية. مثال ذلك فان منافسا ما قد ينجح في صناعة ما ليس بسبب ارتفاع كفاءته الانتاجية ، وانما بسبب تطوير ارتباطات عمل مع الأخرين تؤهله للحصول على معاملة مفضلة في مجال التمويل وتوريد المواد الخام والحصول على المعلومات السوقية . بل انه من الممكن لهذا المنافس الحصول على معاملة مفضلة من قبل مؤسسات الدولة اذا كان يملك الارتباطات والعلاقات التي تمكنه من ذلك (Mcnulty,p. 308 - 309)

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

مما سبق نجد ان شروط وافتراضات المنافسة الكاملة غير متوفرة في قوى السوق الفعلية او الواقعية ، الامر الذى يحول دون وصول الاقتصاد السوقي الى " وضع باريتو الامثل " ، ويشكل عاملا من عوامل فشل السوق .

ان ماتستطيع "اليد المتدخلة" عمله ازاء هذا الوضع الاحتكارى يتلخص في مايعرف بالسياسة التنافسية " competition (or anti – trust) policy " تلك السياسة التي تهدف الى استخدام التدخل الحكومي لخلق ظروف او شروط المنافسة الكاملة قدر الامكان (Frey , p. 62) لاسيما في اسواق احتكار القلة . فمع ان اسواق المنافسة الاحتكارية (مثل معظم تجارة التجزئة) لاتؤدى الى مشكلات عسيرة في مجال استغلال المستهلك ، الا ان هذا غير صحيح بالنسبة لاحتكار القلة " oligopoly " (Wonnacott and Wonnacott , p. 494).

ويمكن تلخيص دور السياسة التنافسية في هذا المجال بامور اهمها :

(١) تشجيع منتجين جدد على دخول السوق عن طريق ازالة العوائق المالية والقانونية واعطاء حوافز مالية من خلال تقديم المعونات وتخفيض الضرائب وماشابه .

(٢) انشاء مشاريع حكومية او عامة لكي تنافس المشاريع الخاصة في السوق .

(٣) منع الاتفاق بين المنشآت في صناعة ما على تثبيت الاسعار او الحد من العرض .

(٤) منع منشأة ما من الاستيلاء على اخرى " take – over " بشكل " غير قانوني " اذا ما ادى ذلك الى تخفيض التنافس بشكل كبير .

(٥) منع كافة انواع الاندماج " mergers " بين المنشآت وبما يؤدى الى السلطة الاحتكارية وسيطرة منشأة كبيرة واحدة على السوق .

(٦) تكوين عدد من الهيئات المنظمة " regulatory agencies " بهدف ضبط اسعار المنشآت في اسواق احتكار القلة (Frey , p. 70) (Wonnacott and Wonnacott , p. 494) .

مع ان السياسة التنافسية يمكن انتقلل من حدة مشكلة السلطة

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الاحتكاريـــة ، الا ان هناك العديد من الصعوبات الماثلة عند التطبيق العملـــي ، لاجراءات هذه السياسة ، اهمها (Wonnacott and Wonnacott , p. 494-497):

١ ـ مع ان المنشآت المحتكرة الكبيرة عادة ما يرافقها مخاطر تتمثل في قدرتهـــا على استغلال المستهلك من خلال التسعير الاحتكاري ، الا انه من الممكن ان يرافـــق وجود مثل هذه المنشآت مزايا تتمثل في وفورات الحجم الكبير او الانخفاض فـــي التكلفة المتوسطة ، وما قد يتبع ذلك من انخفاض في السعر . ومن هنا فقد تكـــون السياسة التنافسية التي تهدف الى تجزئة السوق في غير صالح المستهلك في بعـــض الاحيان ، لانها تعمد على ايجاد العديد من المنشآت الصغيرة ، كل منهـــا ذات تكلفة متوسطة عالية ، وبالتالي ذات سعر عال . اما السبب فهو ـ بالطبع ـ انعدام وجود وفورات الحجم الكبير لديهـــا .

٢ ـ متى يكون التنافس "غير عادل" ؟.

لكي تقوم اليد المتدخلة بحماية التنافس "الشريف" الذي من شأنـــه حماية المستهلك ، فان هناك صعوبات جمة في معرفة متى يبدأ التنافس "العادل" ومتى ينتهي . فالتنافس الذي يؤدي الى خروج عدد قليل من المنشآت ذات الكفـــاءة الانتاجية المتدنية ، فيه الكثير من الحسنات . ولكن ماذا اذا ادى التنافس الى خروج معظم المنشآت من السوق ، ليتبقى عدد محدود جدا من المنشآت المحتكـــرة ؟ ان السؤال الاساسي هو : كيف يمكن للحكومة ان تنظم التنافس بحيث تحمي المنشـــآت من التنافس "غير العادل" ، دون حمايتها من التنافس "العادل" او"الصحي" في وقـــت واحـــد ؟ .

٣ ـ ما الذي يشكل اتفاقـــا ؟ .

اذا كان التنافس "غير العادل" من الصعب تعريفه ، فالحالكذلـــك مع الاتفاق . بالطبع هناك حالات استثنائية يمكن معرفتها ، ولكن ماذا اذا قامـــت المنشآت بتقليد بعضها في السعر اتباعا لمبدأ "مجاراة السعر السوقي" ، هـــل يمكن ان نجرمها على ذلك ؟ . يجب ان لا ننسى ان المنتج في سوق المنافسة ايضـــا

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

يبيع حسب السعر الجاري او السوقي ، باختصار ، فان تشابه الاسعار لايشبت بالضرورة وجود اتفاق ، ولكن كيف نميز هذا الوضع عن وضع الاتفاق الفعلي .

من النقاط الثلاثة السابقة ، ليس غريبا ان نقول ان قليلا من الاقتصاديين الغربيين راض عن دور " اليد المتدخلة " بصفتها منشطا ومحفزا للتنافس وهناك من يرى بان السياسة التنافسية قد "حمت" المستهلكين من الاسعار " المنخفضة " في حين حمت المنتجين من المنافسين الجدد (Gwartney and Stroup , I980 a , p. 69) .

بعد ان شرحنا العامل الاول من عوامل الفشل السوقي ، واكدنا على ضعف اليد المتدخلة في علاج هذا الفشل ، نأتي الآن الى توضيح الدور الايجابي الذى يمكن ان تلعبه " اليد الاخلاقية " في هذا المجال ، ونضع ذلك في النقاط التالية :

١ - ان اليد الاخلاقية لاتساعد على ظهور السلوك الاستغلالي للمحتكر ، من امثال رفع السعر او الحد من العرض ، لان كل ذلك يتنافى مع القواعد الاخلاقية الاسلامية من حيث النهي عن الاحتكار . ففي السنة النبوية الكثير من الادلة الشرعية التي تحرم السلوك الاحتكارى وتذمه ، منها : -

- قوله عليه الصلاة والسلام : "من دخل في شيء من اسعار المسلمين ليغليه عليهم كان حقا على الله ان يقعده بِعظَم من النار يوم القيامة" (احمد)

- وقال صلى الله عليه وسلم : "من احتكر حكرة يريد ان يغلي بها على المسلمين فهو خاطىء" (مسلم والترمذى وابو داوود)

- وقال عليه الصلاة والسلام : " الجالب مرزوق والمحتكر ملعون" (مسلم)

٢ - ان السلوك الاخلاقي يحول دون وجود الاتفاقات المفرضة بين المنشآت ،لان هذا يعتبر من قبيل التعاون على الاثم والعدوان ، وهو امر منهي عنه لقوله تعالى في كتابه الكريم : "وتعاونوا على البر والتقوى ولاتعاونوا على الاثم والعدوان " (المائدة ، ٢) .

٣ - ان للسلوك الايثارى دورا في منع عمليات الاستيلاء على المنشآت الأخرى من خلال الممارسات غير القانونية او الاخلاقية .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٤ ـ ان الدافع الاخلاقي يحول دون قيام المنشآت الاسلامية بتقديم معلومات مضللة الى المستهلك ، والتي تهدف الى ايحاء المستهلك بتميز السلعة .

٥ ـ ان للسلوك الاخلاقي اهمية في تخفيض تكاليف الانتاج وتحسين الجودة والانتاجية ، حتى في ظروف لاتتسم بالمنافسة الكاملة ، لان الاداء الوظيفي العالي والاتقان في العمل وعدم اهدار الموارد هي قيم مطلوبة لذاتها في الاقتصاد الاسلامي بغض النظر عن وجود دافع التنافس او عدمه .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢ - ٤ - ٢ وجـــود ظاهرة تزايد الغلة مع الحجـــم .

ذكرنا - سابقا - ان الألية التي تستطيع من خلالها السوق انجاز الكفاءة والضبط الاقتصادى هي في كون جميع الوحدات الاقتصادية الجزئية آخذة للسعر وليست واضعة له ، ولكن اذا كانت هـــناك ظاهرة تزايد الغلة مع الحجم " increasing returns to scale " في دالة الانتاج فان هذه الألية تـــزول،لأن وجود هذه الظاهرة يعني ان زيادة جميع مدخلات الانتاج " inputs " بنسبة ما يؤدى الى زيادة المخرجات بنسبة اكبر ، وهذا يتضمن ان التكلفة المتوسطـــة للمخرجات تنخفض كلما زاد حجم الانتاج ، مما يجعل المنشآت الكبيرة (التي تمتاز بوفورات الحجم الكبير ، اى بانخفاض التكلفة المتوسطة الاجل) قادرة دوما علـــى القضاء على المنشآت الصغيرة . ومن هنا فان وجود ظاهرة تزايد الغلة مع الحجـــم يؤدى الى حالة الاحتكار الكامل (سيادة منتج واحد) او احتكار القلة ، ويصبـــح الاقتصاد بالتالي غير تنافسي . في مثل هذه الاوضاع فان المحتكرين يستغلـــــون الجمهـــور عن طريق وضع سعر اعلى من السعر الامثل او التنافســـي . (Layard and Walters , p. 22 - 23) .

وتعتبر حالة الاحتكار الطبيعي " natural monopoly " مثلا واضحا على تزايد الغلة مع الحجم ، ومن الامثلة على هذا النوع من الاحتكار : الطاقة الكهربائية وخدمات الهاتف والمياه . فالصناعة التي تتميز بالاحتكـــار الطبيعي هي تلك الصناعة التي تنخفض فيها التكلفة المتوسطة طويلة الاجل باستمرار خلال المدى من الانتاج اللازم لاشباع الطلب . في هذه الحالة فان التكاليف الكلية يمكن تقليلها عن طريق السماح لمنتج واحد بخدمة كافة السوق . وفي مثل هـــذه الاوضاع فان ظروف التنافس اما من الصعب او المستحيل تحقيقها ، او انها تـــؤدى الى عدم كفاءة انتاجية ، لان ذلك يعني وجود منشآت ذات طاقة فائضة وتكلفـــة مرتفعة ،وازدواجية في اقامة منشآت ذات تكاليف ثابتة مرتفعة . وبالتالي فـــان " السياسة التنافسية " ليست هي الحل لمعضلة الاحتكار الطبيعـــي .

ان الاحتكار الطبيعي يعتبر مشكلة ، لان الكفاءة الانتاجية يمكـــن

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ان تعزز عن طريق تقييد عدد المنشآت الى واحد (او عدد محدود جدا) ولكن هـذا بدوره سوف يفتح الباب امام السلطة الاحتكارية المتمثلة في التحكم في السعـر او العرض ، ومن الواضح ان هناك " فشلا سوقيا " في هذه الحالـة .

ولكن ، هل حققت" اليد المتدخلة" نجاحا في مجال التعامل مع هـذا النمط من الفشل السوقي ؟ .

ان مشكلة الاحتكار الطبيعي او مشكلة تزايد الغلة مع الحجم يمكـن ان تحل من قبل القطاع العام (وفي ظل المعرفة المتاحة حاليا) باحد اسلوبيـن هما : ـ (أ) التنظيم القانوني " regulation " (ب) التأميـم " nationalization " (Layard and Walters , p. 23) . ففي الاسلوب الثاني فان القطاع العام هو الذى يتولى الانتاج بشكل كامل . اما فـي الاسلوب الاول فان دور هذا القطاع يقتصر على انشاء لجنة منظمة " regulatory commission " للاحتكار الطبيعي الخاص ، هدفها ضبط التكاليف والاسعار والارباح وجودة الانتاج ، اى الوصول الى النتائج التي يمكن ان تتحقـق تلقائيا في هيكل المنافسة الكاملة من حيث تقليل التكاليف وتحديد مستوى الانتاج عند تساوى السعر مع التكلفة الحدية وتحقيق معدل عائد" طبيعي "على راس المال (Reynolds , p. 205) . لنأخذ كل اسلوب بديل ، ونكتشف عيوبـه .

(أ) التنظيـم القانونـي .

هل يستطيع التنظيم القانوني او الحكومي ان يحسن من الكفـاءة الاقتصادية ، وان يعيد التطابق بين المصلحة الذاتية للمحتكر الطبيعي والمصلحة العامـة ؟ . نظريا ومن الناحية المثالية فان الاجابة على هذا التساؤل يمكـن ان تكون بالايجاب . فاللجنة المنظمة لديها من السلطة مايمكنها من فـرض تعليماتها على المحتكر الطبيعي وضبط سلوكه الاقتصادى بشكل يحقق "وضع باريتـو الامثـل " ، الا ان الواقع العملي هو اكثر تعقيدا من ذلك بكثير.ان تحليـل الحوافز الاقتصادية لكل من اللجنة المنظمة والمحتكر الطبيعي ينبئنا بـان التنظيم القانوني هو ابعد من ان يكون مثاليا ، للاسباب التاليـة : ـ

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١ ـ قلـــة المعلومات " Lack of information " .

ان قدرة اللجنة المنظمة على ضبط سلوك المحتكر الطبيعي ، من حيـــث تحقيقه لمعدل عائد " طبيعي " او "عادل" لراس المال ، يعتمد بشكل كبير علـــى قدرتها على الحصول على المعلومات الدقيقة والكافية بخصوص تكاليف الانتاج ومستوى الطلب المتوقع على سلعة المحتكر الطبيعي ، وحيث ان جمع هذه المعلومات هو امـر ليس بالسهل ، فان فعالية اللجنة المنظمة في زيادة الكفاءة الاقتصادية هو امـــر قابل للنقـــاش .

٢ ـ نقل التكاليـــف " Cost shifting " .

ليس لدى المحتكر حافز فقط لاخفاء ارباحه ، بل ان لديه حافزا لعـــــدم الاهتمام بمستوى تكاليفه ، في حالة خضوعه للتنظيم القانوني . اما السبب في ذلك فهو عائد الى انه من المفترض ان يحقق معدلا "طبيعيا " او" عادلا " من الارباح بغض النظر عن مستوى التكاليف ، وهذا المعدل تحدده اللجنة المنظمة .

وحيث ان التخفيض المتعمد للتكاليف لن يزيد هذا المعدل ، وحيـــث ان زيادة التكاليف لن تخفضه ، فانه ليس لدى المحتكر اى حافز لتحسين الكفـــــاءة الانتاجية وتدنية التكاليف . بل ان لديه حافزا لزيادة تكاليفه عن طريق المصاريف الادارية والكمالية ورفـــع اجور العمال وعمل كل ما من شأنه زيادة منفعة المحتكر ولو على حساب زيادة التكاليف الكلية ، لانه في النهاية سيضاف الى حجم التكاليـف ـ مهما بلغ ـ مستوى معين من الايرادات ، يحقق للمنشأة معدل عائد "طبيعي " (Gwartney and Stroup, I980a,p. I84) . هنا قد تقوم اللجنة المنظمة بضبط تكاليف المحتكر ، ولكن هذا سيواجه مشكلة قلة المعلومات وارتفاع تكاليـف المعامـــلات .

٣ ـ تأثيـــر التضخـــم .

ان التنظيم القانوني القائم على " معدل العائد الطبيعي " من المتوقع ان يجر الى مشكلات في فترات التضخم او ارتفاع الاسعار . فاذا كانت تكاليـــــف خدمات العمل والموارد الخام تزيد مع زيادة بقية الاسعار ، فان معدل العائـــــد

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الطبيعي من المتوقع ان ينخفض اذا كان يستند الى ارقام تكاليف السنة السابقة الامر الذى يقتضي اعادة النظر في معدل العائد الطبيعي وسعر المنتَج كل عام من قبل اللجنة المنظمة . (Gwartney and Stroup , I980a, p. I85) .

٤ ـ مشكلة الأسر " Capture problem " .

من المحتمل ان تقوم الشركة المحتكرة ذات الموارد الضخمة باستمالة اعضاء اللجنة المنظمة ، اما ماليا (عن طريق الرشوة) او وظيفيا (عن طريق الحصول على وظيفة في الشركة بعد التقاعد الحكومي) ، وهذا ما يعرف بمشكلة الاسر ، اى اسر المحتكر للجنة المنظمة . وقد لخص احد الكتاب هذه المشكلة الاخلاقية بقوله : ـ

" انه من الصعب دوما تحديد من يضبط من " !

" It is often hard to tell who is regulating whom "!

(Reynolds , p. 205)

٥ ـ ضبط الجودة .

ان قيام اللجنة بتحديد الاسعار او المعدل الطبيعي للارباح ، من شأنه الا يعطي المنشأة الخاضعة للتنظيم حافزا لتحسين الجودة ، مما يستلزم ان تقوم اللجنة بضبط الجودة ايضا ، الامر الذى يؤدى الى تكاليف المعاملات .

٦ ـ اثر المصالح الخاصة " Special interest effect " .

ان من التبسيط المخل افتراض ان المحتكر لن يقدم على اى اجراء من شانه التاثير في اللجنة المنظمة . فهو يستطيع عن طريق التأثير السياسي والمعارف من اهل السياسة ، ان يوجه قرارات السياسة العامة بشكل يحد من قدرة اللجنة المنظمة على ضبط سلوكه .

وقد يقول قائل : واين مصالح المستهلك في السياسة العامة ؟

نرد على ذلك بالقول ان المستهلك العادي من غير المتوقع ان يستثمر وقته وموارده وصوته لضمان كون اللجنة المنظمة تعكس مصالحه ، اضافة الى ان مصالح المستهلكين موزعة وغير منظمة ، الامر الذى يعطي المحتكر الطبيعي ميزة

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

استغـــلال جماعات المصالح الخاصة للتأثير على اللجنة المنظمة (Gwartney and Stroup , I980a , p. I86) .

٧ ـ ان للتنظيم القانوني تكلفة عالية يجب اخذها بعين الاعتبار عند تقييم هذا الاسلوب . فحسب تقدير مقبول عام ١٩٧٨ ، فان تكلفة هذا النمط من التدخـــل الحكومي في الولايات المتحدة الامريكية بلغ (٧و٩٦) بليون دولار (Dolan , p. 248) .

(ب) التأميـــــم .

للوهلـــة الاولى ، قد يعتقد البعض ان الانتاج الحكومي لابد ان يتفـــوق على التنظيم القانوني في مجال حل مشكلة تزايد الغلة مع الحجم . اذ ان الحكومة أبتكرت في الاصل لتحقيق "المصلحة العامة" ، وبالتالي فان موظفي الحكومة مـــن المتوقع ادارة الاحتكار الطبيعي بشكل يدعم الكفاءة الاقتصادية . هذه هي النظرة المثالية للامور ، ولكن الواقع ينبؤ بغير ذلك . اذ انه وكما يؤكد احـــــد الاقتصاديين فانه "من السهل صياغة واعداد القواعد التي يجب ان تدار بهـــا المشاريع العامة ، الا ان ضمان تنفيذ هذه القواعد هو امر آخر ، اذ انها تصبح مؤسسات لها اهدافها وطموحاتها الادارية الخاصة" (Hay and Morris,p.586)

ان المؤسسات والمشاريع العامة هي مثال على ظاهرة انفصال الملكيـــة عن الادارة . فالمالكون لهذه المؤسسات هم دافعو الضرائب ، اما الذين يديـــرون هذه المؤسسات فهم موظفو الحكومة . ومع ان افراد الشعب لديهم مصلحة مباشرة في ارتفاع مستوى انجاز المشروعات العامة ، باعتبارهـــم المستهلكين لمخرجاتهـــا والممولين النهائيين لها من خلال نظام الضرائب ، الا ان موظفي هذه المؤسســـات ليس لديهم هذا الدافع او المصلحة ، بل على العكس من ذلك فان للجهـــــاز البيروقراطي دافعا لاستقصاء " maximizing " منفعتهم او مصلحتهـــم الخاصة . وقد يقول قائل : واين دور رقابة الشعب على انجاز المشاريع والمؤسسات والاجهزة الحكومية ؟ . الجواب ان نظام الرقابة على هذه المؤسسات ضعيف وغيـــر

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فعال ، وهذا يعود الى تشتت ملكية هذه المؤسسات على عدد كبير من المالكين او افراد الشعب ، كل منهم لايملك الحافز او المعلومات لضبط القرارات الادارية الخاصة بالمشاريع العامة . فالتكلفة الشخصية التي يتحملها اى فرد من الشعب والناجمة عن الجهد المبذول في سبيل الرقابة على هذه المؤسسات ومحاسبتها ، هي اكبر بكثير من المنافع الشخصية الناتجة عن هذا الجهد ، وحيث ان كل فرد يواجه الدافع نفسه ، فان النتيجة هي ان يصبح مديرو المؤسسات العامة قادرين على تسيير هذه المؤسسات - جزئيا على الاقل - بما يخدم مصلحتهم الخاصة ، لاسيما وانهم يعملون ضمن بيئة احتكارية[1] (Gwartney and Stroup, I980a , p. I87 - I88) (Millward and others , p. 2I7)

مما سبق نجد ان وجود الفشل السوقي المتمثل في مشكلة تزايد الغلة مع الحجم ، هذا بحد ذاته لم يستتبع " نجاحا حكوميا " في علاج المشكلة نفسها ، ذلك ان الفشل مزدوج . ولكن ما هو دور اليد الاخلاقية في علاج هذا النقص ؟ . في حالة لجوء الاقتصاد الاسلامي الى اسلوب التنظيم القانوني ، فان للسلوك الاخلاقي دورا اكيدا في ضبط قرارات المحتكر الطبيعي ، وجعله اكثر تعاونا مع اللجنة المنظمة ، وذلك من حيث الحد من التبذير والضياع في استغلال الموارد ، وتقليل التكاليف وزيادة الكفاءة التشغيلية وتحسين الجودة وتقديم المعلومات الصحيحة لاعضاء اللجنة . كما ان لليد الاخلاقية اهمية في جعل اللجنة المنظمة اكثر امانة في سلوكها تجاه المحتكر ، من حيث عدم الوقوع في أسره او التهاون في تطبيق التعليمات الرسمية . اما اذا لجأ الاقتصاد الاسلامي الى بديل التأميم فان لليد الاخلاقية دورا مزدوجا في حل مشكلة الاحتكار الطبيعي ، احدهما ينصب في مجال الانضباط الذاتي للادارة العامة وموظفي الحكومة ، وثانيهما ينصب في مجال دور المواطن العادى في مراقبة سير المؤسسات العامة وحثها على تحسين خدماتها من خلال وسائل الاعلام والاتصال الشخصي ، لاسيما وان المستهلك المسلم يرى ان من واجبه القيام بذلك بغض النظر عن المنافع الشخصية .

اما بخصوص اى من الاسلوبين (التنظيم القانوني والتأميم) يلجأ

---

(١) وهذا هو في الواقع المبرر او الاساس المنطقي لما يعرف بالتخاصية Privatization (التحول الى القطاع الخاص) حيث يتم تحويل مؤسسات وشركات القطاع العام الى القطاع الخاص لرفع كفاءتها الانتاجية.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الاقتصاد الاسلامي الى تطبيقه ، فان هذا لايمكن تحديده مسبقا ، علما بانه ليس هناك اتفاق حول الفعالية النسبية للتأميم والتنظيم في النظرية الاقتصادية الجزئية .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢ ـ ٤ ـ ٣ وجـــود آثـــار خارجيـــة تكنولوجيـــة .

من عوامـــل الفشل السوقي ، التي تجعل من تحقيق تفضيلات الافراد امـرا متناقضا مع الكفاءة الاقتصادية ، وجـود أثار خارجيـة تكنولوجيـــة .

يتأتى الاثر الخارجـي " externality "عندما يؤثر قـــــرار او نشاط او فعل احد المنتجيـن او المستهلكين او الفاعلين الاقتصاديين " economic actors " ، بشكل سلبي او ايجابي ، على غيره من المنتجيـــن او المستهلكين او الفاعلين الاقتصاديين . وبتعبير آخر فان الأثار الخارجية تنتج عن فشـــــــل التكاليف الخاصة في التساوى مع التكاليف الاجتماعية او فشل المنافع الخاصة في التساوى مع المنافع الاجتماعية ، الامر الذى يؤدى الى وجود فشل سوقي يؤثر سلبيا في الكفاءة الباريتية ، وبشكل اكثر دقة فان العبارة الاخيرة تنطبق على نـــوع محدد من الأثار الخارجيـــة .

ذلك انه يمكن تقسيم الأثار الخارجية الى نوعيـن : ـ

أ ـ الأثار الخارجية التكنولوجيـة : وهي تلك التي تنتج عندما يـؤثر قرار فاعل اقتصادى ما ، بشكل مباشر ، في دالة المنفعة او الانتاج او الرفاه الخاصة بفاعلين آخريـــن .

ب ـ الأثار الخارجيـة المالية " pecuniary externalities "

وهي تلك الأثار التي تنتج عندما يؤثر قرار فاعل اقتصادى ، بشكل غير مباشـــــر ومن خلال آلية السوق او الاسعار ، في دالة المنفعة او الانتاج او الرفاه الخاصة بالوحدات الاقتصادية الاخـــرى .

ومن الممكن ان نثبت ان النوع الثاني من الأثار الخارجية لا يؤدى الـى " عدم الكفاءة " او سوء تخصيص الموارد ، في حين ان النوع الاول يحدث ذلـــك (Layard and Walters , p . 23) .

من ناحية ثانية ، فانه يمكن تقسيم الأثار الخارجية الى ثلاث فئـــات (Layard and Walters , p. 25) : ـ

١ ـ تأثير استهلاك شخص ما على منفعة آخر (مثال : استهلاكي من سلعة كمالية

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

يجعلك تشعر بالحسد) .

٢ ـ تأثير انتاج شخص ما على منفعة آخر (مثال : دخان مصنعي يؤثر سلبيا في جو حديقتك) .

٣ ـ تأثير انتاج شخص ما على انتاج آخر (مثال : اقامة مصنعي يزيد من الطلب على المواد الخام التي تنتجها) .

ان وجود شرط المنافسة الكاملة وشرط انعدام تزايد الغلة مع الحجم يضمن كون كل فاعل اقتصادي آخذا للسعر وليس واضعا له ، ولكن لكي يحقق الاقتصاد " وضع باريتو الامثل " ، فان السعر المأخوذ نفسه يجب ايضا ان يكون " صحيحا " او يعكس تكلفة الفرصة الاجتماعية ، وهذا يتحقق عند انعدام الأثار الخارجية التكنولوجية . ففي حالة وجود مثل هذه الأثار فان الاسعار توفر معلومات (اشارات) مضللة لتحركات الموارد ولتحقيق التخصيص الامثل لهذه الموارد . (Koutsoyiannis , p. 542) ، حيث لاتعكس هذه الاسعار تكلفة الفرصة المضاعة الاجتماعية " social opportunity cost " . بكلمات اخرى فان وجود الأثار الخارجية التكنولوجية يجعل قوى السوق التنافسية تفشل في اعطاء المستهلكين والمنتجين الاشارات " الصحيحة " ، حيث يميل السوق الى التقليل من تخصيص الموارد " underallocate " لانتاج السلع التي ترتبط بأثار خارجية ايجابية (اى بمنافع خارجية) وايضا يميل الى الافراط في تخصيص " overallocate " الموارد لانتاج السلع التي تحدث اثارا خارجية سلبية (او تكاليف خارجية) للبيئة المحيطة (Gwartney and Stroup , I980a , p. 70 - 7I)

والأن كيف يمكن علاج هذا العامل المهم من عوامل الفشل السوقي او فشل تفضيلات الافراد ؟ . (لاحظ ان مشكلات اجتماعية عديدة مثل حوادث السير والجريمة والعنف الاسري ، هي امثلة واقعية على الأثار الخارجية التكنولوجية السلبية) .

قبل ان نتطرق الى الدور الذى تستطيع اليد المتدخلة ان تلعبه في علاج هذا النوع من تناقض المصالح ، ينبغي ـ اولا ـ ان نتساءل عن امكانية وجود بعض الاساليب التي تجعل السوق نفسه قادرا على حل هذا النوع من المشكلات . ضمن

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

عدد من الافتراضات فان اليد الخفية قادرة على حل مشكلة الآثار الخارجية التكنولوجية ، وهذا ما سنطلق عليه اصطلاح "الحل التفاوضي" ، اما على مستوى اليد المتدخلة فان الحلول المطروحة للمشكلة نفسها هي : (١) حل الضرائب والاعانات (٢) حل التنظيم القانوني . لنأخذ كل حل بديل ونرى نقائصه وعيوبه ، لنكتشف في النهاية الحاجة الملحة الى اليد الاخلاقية لعلاج هذا النوع من انواع الفشل السوقي .

١ ـ الحل التفاوضي " Bargaining Solution "

حسب نظرية كوس " Coase's Theorem " فان قوى السوق قادرة على التعامل مع مشكلة الآثار الخارجية التكنولوجية ، بحيث ان هذه الاخيرة لاتحدث سوء تخصيص للموارد ، اذا ما تحققت الشروط التالية : (أ) ليس هناك تكاليف معاملات (ب) حقوق الملكية معرفة بدقة . فضمن هذه الافتراضات او الشروط فان كلا من المستهلك والمنتج للآثار الخارجية لديه حافز سوقي للتفاوض والمساومة في تبادل مفيد للطرفين ، وذلك بهدف استدخال " internalization " الاثر الخارجي والقضاء عليه (Pearce , p. 67) ولتوضيح هذه النظرية [1] نفترض ان هناك مصنعا ما " ينتج "مزيدا من الدخان الملوث للبيئة كلما انتج مزيدا من السلع . ولنفترض ان هذا الدخان لايسبب فقط الى نقاء الجو ، وانما يعمل كذلك على تخفيض ريع المباني في البيئة المحيطة بهذا المصنع . سنهمل الاثر الخارجي المتمثل في الاساءة الى نقاء البيئة ، وسنركز على اثر الدخان في ريع المنازل .

اذا كانت هذه المنازل مملوكة من قبل مالك المصنع ، فانه بالطبع ليس هناك مشكلة اثار خارجية ولايؤثر هذا الدخان في تخصيص الموارد . ففي مثل هذه الحالة فان تلك الآثار تكون قد "استدخلت" حيث يقوم صاحب المصنع بانتاج الكمية المثلى من الدخان ، تلك الكمية التي تساوي بين العائد الحدي الناجم

---

(١) رجعنا هنا الى (Layard and Walters , p. I89 - I93) .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

عن انتاج السلعة وبين التكلفة الحدية الناجمة عن خسارة ريع المنازل . ولكن لنأخذ الحالة التي يكون فيها مالك المصنع هو غير الطرف المالك للمنازل المحيطة ولنفترض ان جميع المنازل مملوكة من قبل شخص واحد . ان الحقيقة القائلة بان مالك المصنع يستطيع ان ينتج ما يشاء من الدخان لاتعني ان مالك المنازل لايستطيع ان يفعل شيئا سوى الجلوس والمعاناة ، فهو يستطيع ان يتفاوض مع مالك المصنع ليقوم هذا الاخير بانتاج قدر اقل من التلوث . فمالك المنازل راغب في الدفع مقابل تخفيض التلوث طالما كانت الزيادة الحدية في الريع ـ نتيجة لتخفيض مستوى التلوث ـ تزيد عن الدفعة النقدية الاخيرة التي يقدمها . ومالك المصنع بدوره يوافق على استلام مدفوعات مقابل انتاج قدر اقل من التلوث طالما ان ارباحه تقل بمقدار اقل من مقبوضات صاحب المنازل . ومن هنا فان نتيجة التفاوض هي ان يقل انتاج المصنع من التلوث الى النقطة التي تتساوى فيها الزيادة الحدية في الريع مع التخفيض الحدي الموازي في الارباح . وعليه ايضا فانه ليس هناك من سبب يدعونا الى الاعتقاد بان قوى السوق لن تتوصل الى التوليفة " combination " المثلى من انتاج المصنع ومستوى التلوث . ولكن صحة هذه النتيجة الاخيرة ، وكذلك صحة نظرية كوس " Coase " ، تعتمد اساسا على واقعية افتراضاتها ، والتي تتمثل في انعدام تكاليف المعاملات وكون حقوق الملكية معرفة بشكل دقيق . من الواضح ان هذه الافتراضات غير واقعية ، فتكاليف المعاملات لايصح ان نفترض انها معدومة ، فهي تكاليف حقيقية وتستلزم موارد نادرة تتمثل في مصاريف جمع الفرقاء المعنيين والتفاوض فيما بينهم ودعم وضمان تنفيذ شرط الاتفاق . واذا كانت هذه المصاريف عالية بشكل كبير ، فان ذلك سوف يمنع اجراء اى تفاوض او اتفاق ، كان من الممكن ان يدر منافع ايجابية في غيبة تكاليف المعاملات هذه .

ومن المتوقع ان تزداد تكاليف المعاملات مع زيادة عدد المعنيين بمشكلة الاثر الخارجي . فعندما يكون هناك العديد من مالكي المصانع والعديد من مالكي المنازل في مثالنا السابق ، فان ايا من اصحاب المنازل او المصانع لايستطيع ان يتفاوض بانفراد ، مما يستدعي وجود نوع من العمل او الاجراء الجماعي " collective action " ، ومزيد من تكاليف المعاملات ، ولتوضيح هذه

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفكرة الاخيرة نفترض ان هناك العديد من مالكي المنازل في مقابل مالك واحد للمصنع . في هذه الحالة فان كلا من اصحاب المنازل لايستطيع وحده ان يتفاوض في حقه في منع التلوث ، والترتيبات التعاقدية يجب ان تتم من خلال نوع من الاجراء الجماعي من قبل مالكي المنازل . في مثل هذا الوضع فان كل فرد من هؤلاء مطالب بالمساهمة في الدفع لصاحب المصنع لضمان تخفيض حجم التلوث ، ولكن اذا تفحصنا الحافز الذى يواجهه اى من مالكي المنازل ، نجد انه ليس لديه حافز او باعث لاظهار تفضيلاته بحجم اقل من التلوث ، وهذا يمكن تفسيره برغبة كل مالك في ان يساهم بمقدار اقل من الموارد والوقت والجهد في مثل هذا الاجراء الجماعي ، على امل ان يقوم غيره من الملاك الذين يمكن ان يكونوا قد تأذوا بشكل كبير في التلوث ، بالدفع وضمان القيام بالعقد او الاتفاق مع صاحب المصنع . بكلمات اخرى ، فان لدى كل صاحب منزل حافزا لكي يكون راكبا بالمجان " free rider " اى راغبا في الاستفادة من منفعة التعاقد مع صاحب المصنع دون ان يساهم بدفع نصيبه من المال والجهد والوقت في ايجاد مثل هذا التعاقد . من الواضح ان في ظل ظروف الملكية المنتشرة للمنازل فان مشكلة الراكب بالمجان سوف تميل الى جعل مستوى التلوث اكبر من اللازم ، مع انه بالامكان جعل بعض الافراد احسن حالا دون الاساءة الى رفاهية الأخرين ، عن طريق ايجاد نوع من الاتفاق الجماعي . وحتى لو لم يكن هناك تكاليف معاملات ، فانه لازال هناك مشكلة تحديد حقوق الملكية وتعريفها . ففي مثالنا المذكور افترضنا ان لصاحب المصنع الحق المسبق في تلويث البيئة ، ولكن هذا الامر قد يكون غير مقبول من قبل مالكي المنازل وبالتالي فهم يتوقعون من المصنع ان يمتنع عن التلويث دون اى مقابل او تعويض لان الهواء النقي هو حق اصلي لهم ـ او هذا ما يعتقدونه .

مما سبق نجد ان التكلفة المرتفعة للتفاوض ووجود مشكلة الراكب بالمجان يجعل من" اليد الخفية " غير كفية في التعامل مع مشكلة الأثار الخارجية ، خاصة في حالة الجماعات الكبيرة . كما ان الحل التفاوضي يعاني من عيب قاتل ينطبق حتى على الجماعات الصغيرة ، هذا العيب يتمثل في ارتفاع تكاليف

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

دعم وتنفيذ شروط التعاقد . ذلك ان هناك امكانية للخداع وفسخ شروط العقد من قبل اى من الاطراف . ففي مثالنا المذكور وحتى اذا كانت مشكلة الاثر الخارجي مقتصرة على مالك واحد للمنازل ومالك واحد للمصنع ، فان هناك امكانية لقيام مالك المصنع بانتاج المزيد من الدخان او التلوث ليس كمنتج ثانوى ، وانما بشكل متعمد لكي يزيد من المبالغ المقبوضة من قبل مالك المنازل .

٢ ـ حل الضرائب والمعونات " Tax - subsidy solution "

اقترح الاقتصادى بيجو " Pigou " فرض ضريبة " موجبة " على منتج الأثار الخارجية السلبية وفرض ضريبة سالبة (او تقديم اعانة نقدية) على منتج الأثار الخارجية الايجابية ، كعلاج حكومي لمشكلة الأثار الخارجية . ان هذا الحل يعاني من عدة عيوب اهمها : ـ

أ ـ ان فرض الضرائب وتقديم المعونات يستلزم وجود جهاز اداري ، ومن الممكن ان يرافق النشاط الحكومي المالي تكلفة معاملات تزيد عن تكلفة المعاملات في حالة التفاوض الخاص . ومن هنا فان التدخل الحكومي امر غير كفي .

ب ـ ان القطاع العام لايملك المعلومات الكاملة او الكافية لتحديد الحجم الامثل للضريبة او المعونة ، التي من المفترض ان تحقق " وضع باريتو الامثل " . ولكي ندرك بعض الصعوبات العملية امام فرض ضريبة على فعل التلوث مثلا ، علينا ان نعلم ان مستوى التلوث ليس من السهل قياسه بدقة ، مع العلم ان هذا القياس الدقيق هو امر ضرورى لتقدير الضريبة المناسبة . كما انه قد تصادف صعوبات في ضبط سلوك مفتشي التلوث وعدم تواطئهم مع المنشآت الملوثة للبيئة ، فمن يدرى اذا كانت تقديرات المفتش هي اقل من مستوى التلوث الفعلي ؟ (Friedman , p. 574 - 575) .

يكفي المرء ان يتذكر مآسي حوادث السير وتكلفتها الانسانية والمادية الباهظة لكي يدرك ا ن حل الضرائب (المخالفات المرورية) هو حل غير كامل وملىء بالنقائص .

٣ ـ حل التنظيم القانوني " Regulation solution "

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

هنا تقوم الحكومة بايجاد انظمة وقوانين وتعليمات ، تمنع فيهـــا السيارات مثلا من استخدام بنزين رديء الصنف ملوث للبيئة او تجبر فيها المصانع على تركيب مصاف على المداخن او تمنع التدخين في وسائل النقل العامة او تجبر التاجر على الالتزام بسعر محدد وماشابه . ان حل التنظيم القانوني يعاني مـــن عيـــوب اهمهـــا : .

أ ـ انه غير صالح لبعض انواع الأثار الخارجية التكنولوجية ، لعل اهمهـــا الأثار الخارجية النفسية ، وكذلك تلك التي تحدث ضمن نطاق الاسرة (المشكـــلات الاسريـــة) .

ب ـ انه لم يحقق نجاحا باهرا في مجال الأثار الخارجية المادية ، ولعـــل ارتفاع معدلات الجرائم وحوادث السير والانحراف السلوكي ، دليل شاهد على ذلك . ثم يجب الا ننسى ان مشكلة التلوث لم تحل بشكل جذري ضمن هذا الاطـــار . اما السبب في هذا "الفشل القانوني" فهو يعزى الى عوامل اهمها : خضوع القانون وتنفيـــذه الى تكاليف المعاملات ، والنزعات البيروقراطية المتأصلة في مؤسسات تنفيـــذ القانون مثل الروتين والفساد والاهمـــال .

ج ـ انه يتضمن تكلفة تتمثل في تكلفة التدخل الحكومي ، وهذا بدوره يجعـل المستوى الامثل لعلاج الأثار الخارجية غير كاف لازالتها تماما . فالاقتصاديون ،على سبيل المثال ، يدركون ان المستوى الامثل للتلوث او للنقاء البيئي هو عندمـــا تتساوى المنافع الحدية من النقاء مع التكلفة الحدية لتوفير هذا النقاء، وهذا لايستلزم دائما القضاء الكامل على مشكلة التلوث ، كما قد يعتقد للوهلة الاولـــى (Greenwald , p. 358) .

والأن ، وبعد ان استعرضنا الحلول البديلة لمشكلة الأثار الخارجية في كل من اليد الخفية واليد المتدخلة ، وتبين لنا وجود فشل مزدوج في علاج هـــذه المشكلة ، احدهما على مستوى قوى السوق والأخر على مستوى السياسة العامة ، ماهو دور اليد الاخلاقية في الوقاية من بروز هذه المشكلة من ناحية ، وفي علاجها مـــن ناحيـــة اخـــرى ؟

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

بادىء ذي بـــدء ، فانه يجب التنويه الى ان مشكلة الأثار الخارجيـــة تظهر ليس فقط عندما يكون هناك تجاور او تداخل بين دوال المنفعة او الانتاج، بل بسبب عدم وجود المؤسسات والآليات التي تضمن جعل الافراد يتحملون التكاليـــف الناتجة عن تصرفاتهم ويعوضون عن المنافع الناتجة عن اعمالهم (Layard and Walters , p. I89) وعليه فان الأثار الخارجية هي ليست مشكلـــة حتميـــة ، لان التجاور او التداخل هو شرط ضروري ولكنه غير كاف لبروز هذه المشكلة .

ان دور اليد الاخلاقية الاسلامية في الوقاية من مشكلة الأثار الخارجيـــة التكنولوجية السلبية هو امر بدهي . ذلك ان القيم الاسلامية والادلة الشرعيـــة تؤكد على ضرورة عدم الاعتداء على حقوق الأخرين وممتلكاتهم . اما النصوص الشرعية التي تبين هذه الحقيقة فهي كثيرة ، نذكر منها : -

- قوله عليه الصلاة والسلام "لاضرر ولاضـرار" (ابن ماجـة)
- عن عبدالله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما عن النبي صلى اللـــه عليه وسلم قـــال : "المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويديه" (متفق عليه)
- قوله صلى الله عليه وسلم : "المسلم اخو المسلم لايظلمه ولايسلمـــه" (البخاري)
- قوله عليه الصلاة والسلام : "كل المسلم على المسلم حرام ، دمـــــه وماله وعرضـــه" (البخاري ومسلـــم) .

من جانب آخر فان المعايير الاسلامية لم تقتصر على تنظيم العلاقـــات الاقتصادية او المادية للافراد ، بل نظمت كذلك مسألة العلاقات الاجتماعية ودعـــت الى حماية الحقوق المعنوية او النفسية للافراد وذلك عندما نهت عن الغيبـــة والنميمة والكذب والاستهزاء والتنابز بالالقاب وماشابه . كما ان للدافع الاخلاقـــي الاسلامي دوره الاكيد في معالجة مشكلة حقوق الملكية في مجال الموارد العامـــة " common property resources " . فهذه الموارد مثل الانهار والبحار والهواء ، تمتاز بانها لايملكها فرد او جهة بعينها ، وبالتالي فانه ليس لهـــا سوق او سعر . وحيث انه لايمكن تسعيرها ولايملكها احد ، فان الافراد - في الاقتصاد

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

غير الاخلاقي ـ سيفرطون في استهلاكها . في الاقتصاد الاسلامي فان للموارد العامة الطبيعية تعريفا محددا لحقوق الملكية ، هذا التعريف قائم على اساس ان الموارد السابقة هي بالاصل لله الذى خلقها ، وما الانسان الا مستخلف فيها ليشبع حاجاته ويعمر الارض ، وبالتالي فان كل فرد في التنظيم الاقتصادى الاسلامي مسؤول عن رعايتها وعدم اساءة استغلالها بشكل يضر بالاجيال القادمة . وعليه فانه من المتوقع ان تقل حدة مشكلة الأثار الخارجية السلبية في مجال الموارد العامة الطبيعية في الاقتصاد الاسلامي(١) . تحدثنا سابقا عن اهمية البعد الاخلاقية في "الوقاية" من مشكلة الأثار الخارجية التكنولوجية السلبية ونأتي الأن الى تأثير هذه البعد في مجال " العلاج " .

في جانب العلاج فان للبعد الاخلاقية وللمعايير الاخلاقية الاسلامية دورا فعالا في جعل " الحل التفاوضي " اكثر نجاحا في الاقتصاد الاسلامي . فعن طريق تخفيض تكاليف المعاملات ووجود تعريف محدد لحقوق الملكية ، فانه من المتوقع ان تكون نظرية كوس " Coase " اكثر واقعية في التنظيم الاقتصادى الاسلامي .

ويمكن القول ان هناك عاملين اساسيين في الاقتصاد الاسلامي لهما اثرهما في تقليل تكاليف المعاملات وبالتالي نجاح "الحل التفاوضي" ، هما : ـ

١ ـ تشابه الهيكل الدافعي " motivational structure " (الاهداف الطموحات ، القيم ، الاتجاهات ، المعتقدات .. وماشابه) وانماط الشخصية بين الفاعلين الاقتصاديين .

٢ ـ وجود عامل الثقة بالأخرين وتوفر خلق الصدق والالتزام والوفاء(٢).

ان للعامل الاول دوره الاكيد في تقليل تكاليف التفاوض والمساومة والتواصل . في حين ان للعامل الثاني اهميته في تخفيض تكلفة تنفيذ وتعزيز شروط

---

(١) لقد ورد في السنة النبوية انه يتوجب على المسلم عدم الاسراف في استخدام المياه حتى ولو كان يغتسل من ماء جار .

(٢) لايمكن انكار وجود تداخل بين العاملين ، فالاول يعزز ويؤدى الى الثاني .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

التبادل او التعاقد وتقليل مخاطر الدخول في " مشروع مشترك " . لن نخوض في شرح الكيفية التي يدعم بها عامل الثقة بالأخرين في تقليل تكاليف المعاملات ، فقد تم ذلك سابقا . ولكن لنا كلمة حول دور تشابه الهيكل الدافعي ونمط الشخصية في تقليل تكاليف التفاوض . ذلك ان علم النفس الاجتماعي في نظرياته حول " التفاعل الاجتماعي " يؤكد على : " ان نمطا من العلاقة المتوازنة يسود بين شخصين متفاعلين عندما تتشابه اتجاهاتهما او آراؤهما ... وان نمطا من العلاقة المتوترة غير المتوازنة ، ينشأ بين الطرفين ، اذا كان كل منهما يحمل افكارا او اتجاهات متباينة " (مرعي وبلقيس ، ص ٥٤) .

وبالتالي فان : " عرى الود والصداقة والتجاذب تقوى بين الطرفين اللذين تربطهما مواقف او اتجاهات او افكار او اراء متشابهة " (مرعي وبلقيس ، ص ٥٩) . وباختصار فان " التشابه يلعب دورا هاما في تنظيم العلاقات بين الافراد والجماعات ، كما يلعب دورا تعزيزيا في توثيق عرى العلاقات الايجابية " (مرعي وبلقيس ، ص ٦٢) . ومن الواضح ان للتنشئة الاجتماعية الاسلامية ، وغرس او استدخال القيم والاهداف والمعايير الاسلامية ، الدور الفعال في تشابه الشخصيات وتماثل قيمها واتجاهاتها ، وبالتالي تيسير التفاعل الاجتماعي وتقليل تكلفة التفاوض والتوصل الى حل يرضي جميع الاطراف ، الامر الذى يجعل من مشكلة الأثار الخارجية عند مستواها الادنى في الاقتصاد الاسلامي .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢ ـ ٤ ـ ٤ وجـــود سلـــع عامـــة .

من عوامل الفشل السوقي التي تمنع الاقتصاد السوقي البحت (غير الاخلاقي) من الوصول الى "وضع باريتو الامثل" والتي تؤدى الى وجود عدم انسجام او تناقض بين المصلحة الذاتية للفرد والمصلحة العامة للمجتمع : وجود السلـــع العامـــة " public goods " . هذا النمط من السلع يمتاز عن غيره من السلـــع الخاصة " private goods " في انها لايمكن انتاجها او استهلاكها الا بشكل جماعي . ففي حين ان السلع الخاصة ، مثل السلع الاستهلاكية المعروفة ، لايمكـــن استهلاكها الا بصفة فرديـــة فان السلع العامة ، مثل الدفاع والامن والهـــواء النقي والاقتصاد القوى ، لاتستهلك الا بشكل جماعي مشترك .

ويمكن تعريف السلعة العامة بانها تلك السلعة التي اذا ما عُرضـــت لفرد ما ، فانها تصبح متاحة للأخرين وبدون تكلفة اضافية بغض النظر عما اذا كانوا ساهموا في توفيرها ام لا .

اما السلع الخاصة فهي تلك التي تستهلك بصفة فردية ، حيث يـــؤدى استهلاكها من قبل شخص ما الى تقليل المعروض منها للأخرين ولايستطيع استهلاكهـــا الا من يقدم على دفع سعرها .

ان للسلع العامة خصائص اهمها (هيلبرونر ، ص ١٩٤):-

١ ـ عدم التنافس في الاستهلاك " non - rivalness in consumption "

ان استهلاك هذه السلع بواسطة فرد ما لايتعارض مع استهلاك فرد آخر ، اولايقلـــل المعروض منها للأخرين . فمثلا خدمات التنبؤ الجوى يمكن أن تفيد عشرة ملايين مشاهد للتلفزيون كما يمكن ان تفيد مائة فقط ، والهواء النقي يمكن ان ينتعش به فـــرد واحد او مليون فرد . بينما استهلاك السلع الخاصة لايتم بهذه الطريقة ، فالطعـــام والملابس وخدمات الطبيب التي استهلكها ، لايُمكِنُك استهلاكها معـــي .

٢ ـ عدم امكانية الاستبعاد " non - exclusion "

لايمكن استبعاد احد من استخدام او استهلاك السلع العامة ، فمثلا يمكنني ان امنعك من استخدام سيارتي ولكني لااستطيع ان امنعك من استنشاق الهواء النقي حتى ولـــو

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

كنت لاتساهم بتوفير سلعة الهـــواء النقـــي .

٣ ـ الصفة الثالثة والاهم : ان السلع العامة تنتج وتستهلك فقط بناء علـى قرارات جماعية وليست فردية . فاستهلاكي الخاص من التفاح مثلا يعتمد على قـــراري الفردي في ان انفق دخلي او لا انفقه على التفاح ، اما استهلاكي من الهواء النقي فهو يعتمد على قرارات الأخرين ومساهماتهم في البيئة النقية . بكلمات اخرى فـان توفير السلع العامة يقتضي اجراءا جماعيا " collective action " او مشتركا وليس اجراءا فرديـــا .

ولكن لماذا يؤدى وجود السلع العامة الى ظهور تناقض بين المصلحـــة او العقلانية الفردية " individual rationality " وبين المصلحـــة او العقلانية الجماعية " group rationality " ؟ . ان السبب فـــي ذلك يعود الى مايعرف بمشكلة الراكب بالمجان " free - rider problem "

فاذا ما افترضنا ان الفرد يهتم بمصلحته الذاتية فقط ، واذا مـــا تذكرنا انه لايمكن استبعاد غير المشاركين في انتاج السلعة العامة من استهـــلاك هذه السلعة (او على الاقل لايمكن القيام بذلك بتكلفة معقولة ، لان هناك تكلفـــة مرتفعة للاستبعاد " cost of exclusion ") فان الفرد في الاقتصـــاد غير الاخلاقي سوف يحاول ان يخفي تفضيلاته الحقيقية " nonrevealation of preferences " (والتي هي لصالح انتاج السلعة العامة) ويمتنع عـــن المساهمة في توفير السلعة ، على امل ان يقوم الأخرين بتوفيرها ودفع تكلفتهـــا وهو بذلك يتصرف كراكب بالمجان : يريد ان يستفيد من منافع السلعة العامـــة ولكنه لايريد ان يشارك في توفيرها . فاذا كان تفكير جميع الافراد في المجتمع ـ او معظمهم ـ بهذه الطريقة فان النتيجة هي عدم توفر السلعة العامة بتاتـــا او توفرها بشكل محدود او غير امثـــل .

من الملاحظ ، ومما يجب التأكيد عليه ، ان مصلحة المجتمع او الافـــراد ككل تكمن في توفير السلعة العامة ، ولكن " مصلحـــة " كل فرد على حدة هي عـــدم المساهمة في توفير هذه السلعة . ومن هنا جاء التناقض بين الانانية والكفـــاءة

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الاقتصادية . ومن الملاحظ ايضا ان مشكلة اخفاء التفضيلات لاتنطبق على السلع الخاصة ، فاذا كنتُ اريد ان استمتع بمنافع سلعة خاصة فاني أُظهر تفضيلاتي الحقيقية في سوق هذه السلعة من خلال شرائها ، بالكمية المرغوبة ، ودفع ثمنها .

لنعد الآن الى مشكلة الركوب بالمجان ، ونتقصى الظروف والدوافع التي تؤدى الى ظهورها ، ولنأخذ قضية التلوث البيئي كمثال .

ان الفرد في النظام غير الاخلاقي يدرك جيدا ان تصرفاته او مساهمته الخاصة في توفير الهواء النقي لن تحدث فرقا كبيرا في مجال الحفاظ على الهواء نقيا ، فالامر الاخير هوحصيلة تصرفات ومساهمات آلاف او ملايين الافراد . ويدرك كذلك ان بامكانه الاستفادة من مساهمات الأخرين في توفير سلعة الهواء النقي. كما ان الفرد نفسه لايستطيع ان يجزم بان الافراد الأخرين سيقدمون على المشاركة في توفير الهواء النقي ، لكي يقدم على نفس الفعل . واخيرا يدرك هذا الفرد ان المجتمع لايستطيع منعه من استهلاك هذا الهواء ، فلماذا يقدم على دفع نصيبه من تكلفة الهواء النقي ؟ ولماذا يمتنع عن تلويث البيئة ؟ .

وهكذا فمع ان جميع الافراد سيصبحون بوضع افضل اذا ما التزم كل منهم بواجبه في المشاركة في توفير السلعة العامة ، فان هناك حافزا لدى كل فرد (يؤمن بالمذهب الانانى ومذهب الاهتمام بالنتيجة) على حدة للامتناع عن المشاركة والاستفادة من مساهمات الأخرين . ومن هنا ايضا فان سعي الفرد الى تحقيق اى هدف جماعي هو في معظم الحالات فعل غير " عقلاني " بالنسبة للفرد الذى يهتم بمصلحته الخاصة فقط ، لانه في معظم الحالات لن تضمن مشاركته نجاح المشروع او الجهد الجماعي ، كما ان عدم مشاركته لن تضمن فشله (Lively و P. 22).

فبافتراض ان الفرد انانى لايهتم الا بمصلحته الذاتية ، وبافتراض انه لا يجد اى قيمة او منفعة ذاتية من توفير السلعة العامة ، فان ترتيبه الشخصي لكافة البدائل والاستراتيجيات المتاحة لديه ازاء توفير السلع العامة ، هو كما يلي : -

أ - يفضل الفرد اولا ان يساهم غيره في توفير السلعة العامة ، في حين

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

لا يساهم هو باى جهد ، فيستفيد بذلك من جهود الآخرين (اى يصبح راكبا بالمجان)٠

ب ـ يفضل الفرد ثانيا ان يتشارك هو والآخرون في دفع نصيبهم العادل في توفير السلعة العامة ، فيستفيد بذلك الجميع ٠

ج ـ يفضل الفرد بعد ذلك الا يساهم في توفير السلعة العامة ، اذا ما توقع ان الآخرين لن يقدموا على المساهمة ، لئلا يضيع جهده هباء ٠

د ـ اخيرا يفضل الفرد ان يساهم هو في توفير السلعة ، على الرغم من ان الآخرين لايساهمون بذلك (Gwartney and Stroup ، I980a ، p. 4I4)٠

مما سبق نجد ان الفرد المهتم بمصلحته الذاتية فحسب ، والذى يؤمن بمذهب الاهتمام بالنتيجة ، من المتوقع ان يمتنع عن المشاركة في الجهد الجماعي اللازم لتوفير السلعة العامة ، ومن هنا يتبين لنا السبب في عدم قدرة النظام الاقتصادى السوقي ـ غير الاخلاقي ـ على انتاج السلع العامة وبالكمية المثلى ، من خلال آلية السوق وانانية الافراد ٠

قبل ان نأتي الى تفصيل ما يمكن لليد المتدخلة والاخلاقية عمله ازاء هذا الفشل السوقي ، نود ان نستعرض اراء بعض الاقتصاديين الغربيين الذين يعتقدون ان اليد الخفية قادرة على توفير السلع العامة وبالكمية المناسبة من خلال :ـ (١) تحويل السلعة العامة الى سلعة خاصة (٢) الحل التفاوضي في حالة الجماعات الصغيرة ٠

(١) تحويل السلعة العامة الى سلعة خاصة (هيلبرونر ، ص ١٩٥ ـ ١٩٦).

اقترح بعض الاقتصاديين اننا يجب ان نأتي باكبر عدد ممكن من السلع العامة الى مجال السوق عن طريق تجريدها من صفاتها العامة ٠ فنحن نستطيع تقاضي اجور على الدخول الى حدائق المدن بحيث ننشيء خدمات "حدائقية" فقط بقدر استعداد الناس للدفع ، ويمكننا ان نتقاضى ضرائب على استخدام الطرق والشوارع ، وقد نقصر استخدام المحاكم على الذين يؤجرون القضاة والمحلفين ، او ان نطلب من الشرطة ان تتدخل فقط لصالح الذين يرتدون شارة توضح مساهمتهم في ميزانية الشرطة ٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ومع ان مثل هذا التحول للقطاع الخاص " privatization " للسلع العامة قد يرفع من انتاجها او قد يخفضه الى المستوى الذى كنا سنستهلكه لو انهاكانت سلعا خاصة ، ولكن هناك مشكلتين رئيسيتين لهذا "الحل" : -

أ - هناك مصاعب فنية وتنظيمية لا حصر لها في محاولته جعل السلع العامة سلعا خاصة ، فكيف يمكن مثلا تحويل سلعة الهواء النقي الى سلعة خاصة، لايستهلكها الا من يدفع ثمنها ؟ .

ب - ان الفكرة تسيء الى احاسنا بالعدالة ، فلنفترض اننا استطعنا تحويل الدفاع الى سلعة خاصة ، في هذه الحالة سيدافع النظام الدفاعي فقط عن اولئك الذين اشتروا خدماته ، وبافتراض انه كلما دفعت اكثر كلما تمت حمايتك اكثر ، فان القليل من الافراد سيسعدهم رؤية دفاعنا القومي يتحول الى قلعة تحمي الاغنياء .

(٢) الحل التفاوضي في حالة الجماعات الصغيرة .

هناك من يرى ان منطق الركوب بالمجان لاينطبق على "الجماعات الصغيرة " ، وان احتمال توفير السلعة العامة يتناسب عكسيا مع عدد افراد الجماعة التي تريد هذه السلعة (Heath و p. 33 - 34) . اما السبب في ذلك فهو عائد الى العوامل التالية : -

١ - ان مساهمة اى فرد في الجماعة الصغيرة ، تشكل نسبة جوهرية من جهد الجماعة ، وبالتالي فان مساهمته تحدث اثرا ملحوظا في مجال توفير السلعة العامة،الامر الذي يزيد من المنفعة المتوقعة من المشاركة في انتاج السلعة.

٢ - في حالة الجماعات الصغيرة هناك مجال خصب لتطبيق الضغط الاجتماعي على الافراد غير المشاركين ، لاسيما وان سلوكهم او ركوبهم بالمجان يمكن ملاحظته والرد عليه بالاستهجان او عدم القبول الاجتماعي .

٣ - وفي تلك الحالة ايضا هناك مجال لاقناع غير المساهمين والتأثير عليهم اما في حالة الجماعات الكبيرة فان جهد الاقناع لايجدى نفعا .

٤ - ان تكاليف المعاملات او التكاليف التنظيمية" organization costs "

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

هي اقل في حالة الجماعات الصغيرة . فالتفاوض هنا يكون اقل تكلفة كما ان دعم شروط التعاقد يكون ايسر (١).

حسب رأى "الحل التفاوضي" في مجال توفير السلع العامة ، فان الفرد سوف يكون "راكبا بالمجان" فقط اذا ما تأكد له ان الآخرين هم ايضا كذلك ، ولكن هذا الفرد نفسه قد يقبل على المشاركة والتعاون التطوعي في توفير السلعة العامة ، اذا ما لقي بعض الضمانات على ان الآخرين سيتعاونون ايضا . اذن الحل هو في ان يلتقي جميع الافراد المعنيين ويتفاوضوا ويتشاوروا بهدف الوصول الى صيغة عادلة لانتاج السلعة العامة التي يفضل وجودها الجميع .

ولكن ما هي عيوب هذا الحل الوقي لمشكلة السلع العامة : -

أ - انه لاينطبق على المجتمعات او "الجماعات الكبيرة" ، وذلك بسبب وجود مشكلة الركوب بالمجان وارتفاع تكاليف المعاملات .

ب - ان "التعاون التطوعي" لتوفير السلع العامة يستلزم التوصل الى اتفاق يتسم بصفة الاجماع (Pearce , p. 462) وهذا قد يتعسر الوصول اليه .

ج - حتى في حالة الجماعات الصغيرة فان مشكلة الركوب بالمجان ومشكلة ارتفاع تكاليف المعاملات ، لاسيما تكاليف دعم شروط التعاقد ، قد تحول دون التوصل الى صيغة عادلة وعملية لتوفير السلعة العامة .

مما سبق نجد ان اليد الخفية قاصرة عن حل مشكلة الركوب بالمجان من خلال تحويل السلعة العامة الى سلعة خاصة ، او من خلال التفاوض والتعاون التطوعي. تأتي الآن الى مايمكن لليد المتدخلة والسياسة العامة عمله في مجال توفير السلع العامة .

---

(١) لمزيد من التفاصيل حول فكرة عدم انطباق منطق الركوب بالمجان على الجماعات الصغيرة انظر : - (Frohock , p. 94 - 97) (Head , p. 84 - 85) (Olson , I965) (Buchanan , I965) .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ان بامكان القطاع العام ان يعالج مشكلة الركوب بالمجان ، من خلال اللجوء الى آلية القانون او الاكراه ، التي تعتبر شكلا من اشكال الاجراء الجماعي " collective action " . فمثلا تستطيع اليد المتدخلة ان توفر سلعة الأمن من خلال ايجاد وحدات امنية هدفها الحفاظ على النظام ، وتستطيع اليد نفسها ان تحسن من نشاط النظام الاقتصادي من خلال سياساتها المالية والنقدية ،كما ان قوانين الحفاظ على سلامة ونقاء البيئة هي الأخرى تهدف الى توفير سلعة عامة ومنع الركوب بالمجان في مجال حيوي من مجالات الحياة الانسانية (١).

ان منطق " الحل الاكراهي " في توفير السلع العامة يمكن معرفته من خلال استذكار الترتيب الشخصي للبدائل والاستراتيجيات المتاحة لدى الفرد ازاء مواجهته اى سلعة عامة . فالفرد (غير الاخلاقي) عادة مايكون لديه الترتيب التالي : -

أ - هو لايتعاون ، بينما الأخرون يتعاونون (اى يكون راكبا بالمجان) .

ب - الكل يتعاون .

ج - الكل لايتعاون .

د - هو يتعاون او يشارك والأخرون لايتعاونون .

ان الفرد - في النظام غير الاخلاقي - يفضل البديل (أ) على (ب) . ولكن اذا كان تفضيل كافة الافراد على هذا النحو ، فان النتيجة هي ان الكل لا يتعاون (البديل ج) وبالتالي لاتتوفر السلعة العامة التي يريدها الجميع .

ان القانون ، وعن طريق الاكراه المنظم " controlled coercion " يضمن تعاون كافة أفراد المجتمع،أي يؤمن للافراد تحقيق البديل (ب) ، وهو افضل من البديل (ج) الذى يسود في حالة التزام كل فرد بمصلحته الذاتية فحسب. فالفرد لايمانع في ان يُكره على المساهمة في توفير السلعة العامة اذا ما علم ان هذا الاكراه يشمل الجميع - او ما سميناه الاكراه المنظم (Baumol و p. I8I - I82) (Glahe and Lee , p. 5I7) .

---

(١) يدخل ضمن مفهوم الاكراه ،فرض ضريبة على كل مواطن قادر ، لتمويل انتاج السلع العامة .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فالاكراه في حالة السلع العامة هو امر مبرّر ، لانه يوفر للفرد اجراءا جماعيا لا يتوافر في ظروف الحرية الفردية ، كما انه يشكل ضمانا بان " الأخرين " سيقدمون على المشاركة والتعاون ، وان من يمتنع عن المشاركة سيجد عقابا مقابل ذلك، بكلمات اخرى فان القانون يوفر حوافز انتقائية "selective incentives" الامر الذى يعتبر ضروريا لانتاج السلعة العامة ، لانه يعامل المشارك في توفير السلعة العامة بطريقة مختلفة عن غير المشارك . ولكن للحل الاكراهي عيوبا هي :-

أ - ان لاصدار القانون ولتطبيقه الفعال تكلفة معاملات ، وهذه التكاليف تجعل من القانون اداة غير فعالة في مجال توفير السلعة العامة او تحقيق التنسيق والضبط الاقتصادى ، لاسيما في مجال دعم وتنفيذ القانون . لانه لايمكن وضع شرطي مقابل كل فرد لمعرفة ما اذا كان يساهم او لايساهم في توفير السلع العامة التي يرغبها . كما ان القانون عادة مايعالج مظاهر المشكلة ولكنه لايعالج مسبباتها. وحول عدم كفاءة العقاب كوسيلة لتعديل السلوك يشير هومانز " G. Homans " :-

" ان استخدام العقاب هو وسيلة غير كفية لجعل فرد ما يغير سلوكه : فهو قد يؤدى دوره ، الا انه نادرا مايقوم بذلك بشكل جيد " (p. 26) .

اذا ماعلمنا ان جميع الاهداف الاقتصادية والاجتماعية التي يسعى اليها اى مجتمع هي بمثابة سلعة عامة ، تبين لنا مدى ضعف القانون او الاكراه في توفير السلع العامة ، اذ انه من الواضح ان المجتمع المعاصر يعاني من العديد من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية وغيرها ، التي فشل القانون والتدخل الحكومي في علاجها .

ب - ان تطبيق القانون نفسه امر يلازمه بعض الصعوبات اذا ما تذكرنا الطبيعة البيروقراطية للمؤسسات العامة وميولها المزمنة نحو الروتين والتعقيب والفساد الادارى .

ج - ان الانتاج الحكومي للسلع العامة ، بشكل كفي او بالكمية المثلى ، يقتضي تقدير حجم الطلب عليها من قبل الافراد . وحيث ان هناك حافزا لدى كل فرد لاخفاء تفضيلاته او التقليل من كثافتها ، فان تقدير حجم الطلب على السلع العامة

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

امر تحيط به الصعوبات (Reynolds , p. 222 - 223) .

والآن ، وبعد ان رأينا عجز كل من آليات السوق والسياسة العامة عن توفير السلع العامة وبشكل امثل ، نأتي الى دور اليد الاخلاقية في هذا المجال .

لنلخص ـ اولا ـ المشكلة : ان منطق الركوب بالمجان يشير الى ان الافراد " العقلانيين " الذين يهتمون بمصالحهم الخاصة فقط ، لن يتصرفوا بشكل يحقق اهدافهم ومصالحهم المشتركة او الجماعية ، ولتحقيق مثل هذه المصالح والاهداف لابد من وجود حافز انتقائي او منفصل ، اى لابد من وجود نوع من العائد او الثواب للمتعاونين ونوع من العقاب لغير المتعاونين .

ان المعايير الاخلاقية الشخصية والاجتماعية والدينية المتوفرة في التنظيم الاقتصادى الاسلامي لها دور فعال في توفير حوافز انتقائية ، وبالتالي في انتاج السلع العامة والقضاء على مشكلة الركوب بالمجان . فعندما تستدخل المعايير الاسلامية في الفرد ، فانه يجد في التعاون والمساهمة في انتاج السلع العامة منفعة نفسية ، كما يرى ان من واجبه المشاركة في الجهد الجماعي اللازم لانتاج مثل هذه السلع . فزرع هذه المعايير الاخلاقية او السلوكية ، اثناء فترة الطفولة بالذات ، تجعل الفرد المسلم يشعر بالذنب وتأنيب الضمير اذا انتهك هذه المعايير ، وتجعله يشعر بالرضا واحترام الذات عندما يمتثل لها . هذه تشكل المنافع والعقوبات النفسية الداخلية حوافز انتقائية لتوفير السلع العامة (Frohock , p. 98) .

ويسري المنطق نفسه على المعايير الاجتماعية الاسلامية . فعندما يكون هناك توقعات من المجتمع تجاه الفرد بالالتزام بمساهمته في توفير السلع العامة ، فان هذا الامر يزرع الثقة بان "الآخرين" سيقدمون على المساهمة هنا يشكل الاستحسان والاستهجان الاجتماعي حوافز انتقائية ، تزيد من " تكلفة الركوب بالمجان وتزيد من " منفعة " التعاون .

كما ان المنافع والتكاليف الأخروية هي ايضا بمثابة حوافز انتقائية فالذى يقدم على المساهمة في توفير الهواء النقي او الاقتصاد القومي له من الل

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الاجـــر والثواب ، والذى يعمل على تلويث البيئة له من الله العقاب الأخروى . من المفيد ان نؤكد على ان فعالية المعايير الشخصية والدينية ـ والى حد ما الاجتماعية ـ في الحد من مشكلة الركوب بالمجان لا تضعف بزيادة عدد افراد الجماعـــة .

والآن نأتي الى مميزات اليد الاخلاقية في الاقتصاد الاسلامي في مجـــــال التعامـــل مع مشكلة الركـــوب بالمجـــان .

١ ـ لاشك ان للسلوك الاخلاقي والمعايير الاجتماعية اهمية بالغة في تقليـــل تكاليف المعاملات والتكاليف التنظيمية اللازمة لجعل مجموعة من الافراد (وربمـــا المجتمع ككل) يقدمون على المساهمة بشكل جماعي طوعي في توفير السلع العامـــة وهذا بدوره يجعـــل من "الحل التفاوضي" حـــلا ميسرا في الاقتصاد الاسلامـــي .

٢ ـ ان للسلوك التعاوني الاختيارى الذى تدعو اليه المعايير الاخلاقيـــــة الاسلامية منفعة او اشباعا ذاتيا ، لا يتوفر في حالة اقامة التعاون على الاكـراه، وهذا يحدث بالذات اذا ما استدخلت هذه المعايير بشكل جيد في الفرد المسلم مـــن خلال اجهزة التنشئة الاجتماعية كالاسرة والاعلام والمسجد والمدرسة والنادى والحـــي والجامعـــة وماشابـــه .

٣ ـ ان مشكلة الاجراء الجماعي ، او بشكل اوضح مشكلة توفير السلعة العامة يمكن ان تحل ـ كما ذكرنا ـ عن طريق توفير حوافز انتقائية ، اى ثواب للمشاركيـن وعقاب لغير المشاركين (Williams, p. 37I) . ومثال ذلك التأمين الصحي الذى توفره النقابات العمالية للمنتسبين اليها من العمال ، بهدف جعل بديـــــل الركوب بالمجان للعامل اكثر تكلفة واقل منفعة من بديل المشاركة في جهد النقابة الجماعي في حماية حقوق ومكاسب العمال ، وبالتالي حثه او حفزه على الانتســـــاب للنقابات العمالية .

ولكن تكلفة توفير عائد على شكل سلعة خاصة معيارية " standard private good " (حافز نقدى مثلا) تزداد بزيادة عدد المتعاونيـــن كما ان تكلفة توفير العقاب تزداد بزيادة عدد غير المتعاونين (Williams , p. 37I) وبالتالي فان توفير السلع العامة في المجتمعات او الجماعات الكبيرة

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

هو امر باهظ التكاليف ان لم يكن عسير التنفيذ ، لاسيما في حالة فداحة تكاليف المعاملات . هذا في حالة الانظمة غير الاخلاقية ، اما في الاقتصاد الاخلاقي فان المنافع والتكاليف النفسية والاجتماعية والدينية تشكل" سلعة خاصة معيارية " وبتكلفة متدنية مهما زاد عدد افراد الجماعة (١) .

ولابد للباحث من ان يفند رأى اولئك الذين يدعون ان منطق الركوب بالمجان يعتمد على افتراضات قد لاتكون واقعية ، حتى في الاقتصاد الوضعي ، منها على سبيل المثال انعدام وجود وعي اجتماعي وقيم مشتركة وماشابه ، ويؤكد اولئك الباحثون الغربيون ان حضور مشكلة الركوب بالمجان وحدتها ـ في التنظيم غير الاخلاقي ـ هي مسألة تجريبية يمكن حل الجدل حولها بالرجوع الى التجريب وليس الى التنظير ، ويذكرنا هؤلاء ـ عادة ـ ببعض الادلة التجريبية التي تثبت ان مشكلة الركوب بالمجان هي مشكلة غير حادة (٢) . يريدنا هؤلاء ان نقتنع ان مشكلة توفير السلع العامة هي مشكلة غير حادة في الاقتصاد الحر ـ غير الاخلاقي ـ . ليس هناك مجال لتقييم نتائج هذه الادلة التجريبية ومنهجية التوصل اليها ، الا انه يكفي ان اقول ان هذه التجارب اقيمت على مجموعات صغيرة فحسب . هذا من ناحية ، ومن ناحية اخرى ، فانه يكفي ان نعلم ان الهواء النقي والشارع الخالي من الجريمة ومن حوادث السير والغابات التي لاتطولها الحرائق والنمو الاقتصادى واستقرار الاسعار وتوازن ميزان المدفوعات وانخفاض معدل البطالة هي كلها سلع عامة (اهداف جماعية) لكي ندرك ان التنظيم الاقتصادى الوضعي يعاني بحدة من مشكلة الركوب بالمجان .

---

(١) مع ان المنافع والتكاليف الأخروية تعتبر غير مكلفة للمجتمع الاسلامي ، الا ان هذا لاينطبق على المعايير الشخصية والاجتماعية . فتوفير هذه المعايير يحتلزم تكلفة ، ولو متدنية نسبيا ، يتحملها النظام التربوى والاعلامي والاسرى والثقافي ونحوه .

(٢) انظر على سبيل المثال (Schneider and Pommerehne , I98I)

(Derlega and Grzelak , p. 2I0 - 2II) .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الخلاصة : ان نظرية السلع العامة مفيدة جدا ، لانها تدل على ان الاشتراك والتعاون الطوعي في توفير نفع او هدف جماعي ، لايمكن ان نتوقع ان يكون الدافع اليه هو استحسان الهدف الجماعي فحسب ، لان المشاركة الفردية ليست كافية ولاضرورية لضمان تحقيق الهدف الجماعي (هيرش ، ص ٢٤٧) . والحل لمعضلة الركوب بالمجان لايكون الا باجراء جماعي ، وهو في التنظيم الاقتصادى غير الاخلاقي : القانون او الاكراه ، ولكن الآلية الاخيرة غير كفية لانها خاضعة لتكاليف المعاملات. اما في التنظيم الاقتصادى الاخلاقي ، فان المعايير الاخلاقية الشخصية والاجتماعية والدينية تشكل نمطا كفيا من انماط الاجراء الجماعي ، قادرا على توفير السلع العامة وبتكلفة متدنية .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢ ـ ٤ ـ ٥ وجـود فشل سوقي مرتبـط بظروف عدم التأكـد .

يعتبر شرط توفر المعلومات او المعرفة الكاملة ـ وهو احد افتراضات نموذج المنافسة التامة ـ من اكثر الافتراضات او الشروط اهمية ، ولذلك فقد تمت معالجته بتفصيل وبشكل مستقل في مدخل او نظرية الفشل السوقي . ومن جهة اخرى فان هذه الفرضية هي من اكثر فرضيات نموذج المنافسة التامة عدم واقعية، ففي الحياة الاقتصادية العملية فان الاختيارات السوقية ، مثل غيرها من القرارات تتخذ في ظروف تتميز بالمعلومات غير الكاملة . فالمستهلك يتخذ قرار الشراء وهو لايملك معرفة كاملة بجودة السلعة مقارنة بالسلع البديلة او اسعار السلع الاخرى ، او الأثار الجانبية للسلعة او تكلفتها . كما ان المنظم ، مع انه يحاول ان يوظف اكثر العاملين انتاجية وكفاءة فهو يتخذ قرار التعيين ايضا في ظروف تتصف بعدم التأكد . واضافة الى ماسبق ، فان العامل يتخذ قراره بالعمل في منشأة ما ، وهو لايدرك مختلف الوظائف المحتملة وهيكل الاجور الخاص بها .

ففي الحياة العملية فان المعرفة الكاملة باسعار السلع والخدمات وخصائصها وجودتها ليست سلعة حرة " free good " باى حال من الاحوال فالواقع يؤكد وجود تكاليف للبحث والمعلومات يجب دفعها للحصول على هذه السلعة ، وهذا بدوره يجعل الفرد العادى يحجم عن شرائها (Hardwick and others , P .1o4) . ومع وجود التخصص وتقسيم العمل ، ومع التقدم والتعقد التكنولوجي الذى يقذف بكثير من السلع والخدمات الفنية والمعقدة فان مشكلة نقص المعلومات تعتبر مشكلة متزايدة الاهمية (Hodgson , P.73) في مجال تحقيق الكفاءة الباريتية او التخصيص الامثل للموارد .

وكما هو الحال مع بقية عوامل الفشل السوقي ، فان عدم توفر المعلومات الكاملة لدى الفاعل الاقتصادى (المستهلك ، المنظم ، ..) يؤدى الى وجود تناقض وعدم انسجام بين مصلحة الفرد الاقتصادية ومصلحة المجتمع الاقتصادية ، لان نقص المعلومات يهيء مناخا ملائما للاستغلال الاقتصادى وتحقيق المصلحة الذاتية على

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

حســـاب الأخريـــن .

ان مشكلة المستهلك المعلوماتية هي عند مستواها الادنى اذا كانـــــت السلعة المراد شراؤها هي سلعة متكررة الشراء ورخيصة الثمن (Gwartney and Stroup ,1980a,p.415) مثل الصابون او الارز او شفرات الحلاقـــة او الكبريت وماشابه . ففي هذه السلع فان عملية التعلّم " learning process " وطـريـقـــة اواسلوب التجربـة والخطأ كفيلان بحل المشكلة ، وذلك من خلال الاستفادة من تجارب الماضي ، مما يؤدى مع مرور الزمن الى شراء اكثر الاصناف جودة واقلـهـا تكلفة ، حيث لايكون لاسلوب التجربة والخطأ هنا تكلفة باهظة . ولكن هذا الاسلـــوب لايمكن تطبيقه بفعالية على السلع المعمرة " durable goods " او المعقدة او نادرة الشراء مثل السيارة والثلاجة والتلفزيون وخدمات اصلاح هذه السلع والخدمات القانونية والطبية (العمليات الجراحية خصوصا) والهندسية والاستشارية وماشابـــه . هنا عملية التعلم تعتبر غير فعالة ومكلفة .

وينبغي الاشارة الى ان البائع او المنتج في الاقتصاد الوضعي عادة مـا يحجم عن اعطاء او نشر المعلومات الدقيقة عن سلعته ، الا اذا رأى ان من مصلحتـه الشخصية القيام بذلك . فعندما يؤدى منع المعلومات عن المستهلك او تضليله فـــي الوقت الحاضر الى تأثير سلبي على مبيعات المنتِج المستقبلية ، لايمان المستهلـك الحالي انه قد خدع مثلا ، فان المنتِج هنا يملك حافزا شخصيا لتوفير المعلومات الصحيحة . ولكن عندما تكون السلعة او الخدمة معقدة التركيب من الناحية الفنية كما هوالحال مع السلع المعمرة ، وعندما تكون الأثار الجانبية الناجمة عن استهلاك السلعة او الخدمة آثار طويلة الاجل ولايمكن ادراكها فوريا ، فان هناك تناقضـــا بين مصالح المنتجين والمستهلكين (Gwartney and Stroup , 1980a,P.416)

ان مشكلة نقص المعلومات او عدم تماثلها "asymmetric information " بـيـن الافـــــراد أوالفاعلين الاقتصاديين هي مشكلة متزايدة في عصرنا الحاضـــر ويمكن للمرء ان يعدد عشرات المواقف والامثلة التي تسبب فيها هذه المشكلة استغلالا وهضما للحقوق . نذكـــر منها مايلـــي : ـ

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١ ـ كيف يضمن الفرد ان الطعام المقدم في اى مطعم هو خال من الجراثيم والبكتيريا او المواد الخام الرديئة ؟ . فهو بالتأكيد لن يُقدم على اخذ عينة من الطعام وفحصها تحت المجهر .

٢ ـ كيف يستطيع المستهلك ان يميز بين العسل الطبيعي والعسل الصناعي ؟ او بين الحليب الطبيعي والحليب المجفف السائل ؟ او بين البنزين الصافي والبنزين المخلوط بالماء ؟ .

٣ ـ كيف يمكن للفرد العادى ان يضمن امانة الطبيب وصحة خدماته ، مادام هذا الفرد لايملك اى معرفة طبية يمكن بواسطتها تقييم ادائه ؟

٤ ـ كيف يستطيع الفرد ان يعرف ما اذا كانت قطع السيارة او التلفزيون المشتراه هي اصلية ام مقلدة ؟ .

٥ ـ كيف يستطيع الفرد العادى ان يعلم ما اذا كان الدواء الفلاني له اثار جانبية غير صحية ؟ وهل تكفي اختبارات وتحذيرات الشركة الصانعة وحدها ؟ .

٦ ـ كيف يمكن لأى فرد غير متخصص في ميكانيكية السيارات ان يطمئن الى ان الفاتورة الباهظة التي قدمتها الشركة الوكيلة مقابل اصلاح عطب في السيارة هي فاتورة عادلة ام لا ؟

٧ ـ كيف يمكن لمساهم صغير في شركة مساهمة عامة ان يضمن الى ان مدير هذه الشركة يبذل قصارى جهده لتحسين اداء الشركة ؟ .

وفي الواقع فان للمخاطر او عدم التأكد[1] تكلفة حقيقية تتمثل في الفرق بين العائد اوالنتيجة في حالة المعلومات الكاملة والعائد او النتيجة في

---

(١) يميز الاقتصاديون عادة بين عدم التأكد " uncertainty " والمخاطرة "Risk" من حيث ان الاولى يكون فيها احتمال حدوث كل حالة من حالات الطبيعة " state of nature " غير معلوم ، في حين ان هذا الاحتمال يكون معروفا في ظروف المخاطرة . لاتهمنا هذه التفرقة هنا ، اذ سنعامل كلا من المخاطرة وعدم التأكد بصفتهما مصطلحين متماثلين .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

حالة المخاطرة ، وبما ان معظم الافراد متجنبون للمخاطـــر"risk - averter " فان كثيرا من السلع والخدمات والاستثمارات التي يمكن ان تشترى او تنفذ فـــي حالة التأكد التام ، سوف يحجم الافراد عن القيام بها نظرا للمخاطر المتضمنة . ومن هنا فان لقلة المعلومات وانعدام الثقة بالأخرين دورا في تقليل النشـــاط الاقتصادى او الطلب على السلع والخدمات . وهذه الفكرة تنسجم مع القول بـــان للتبادل الاقتصادى تكاليف معاملات قد تؤدى - اذا كانت مرتفعة بشكل كاف - الـــى منع حدوث هذا التبادل ، على الرغم من كونه مفيدا للطرفين .

وحيث ان للمخاطر تكلفة حقيقية على الفرد ، اضافة الى تكلفتهـــا النفسية ، فان الاقتصاديات المعاصرة قد ابتكرت آليات اجتماعية يمكن بواسطتهـا تقليل تكاليف المخاطرة ، اهمها : تجميـع المخاطـر"risk - pooling "ونشر المخاطـر" risk spreading " .فلكي يتم ضبط المخاطـــروالتـحكـــم بهـا والتعامل معها بشكل كـفيّ ، فانه يتوجب ان توزع على اكبر عدد ممكـن مـــن الافراد وذلك بهدف تقليل تكلفتها على الفرد الواحد (Friedman, p. 214) وهذا بالضبط ما تحاول ان تفعله هذه الآليـــات .

ولكي نرى منافع تجميع المخاطر ، لنفترض ان هناك عددا كبيرا مـــن الافراد (ن) ، كل منهم يواجه نفس المخاطر المتوقعة والمتمثلة في تذبذب دخولهم وبطبيعة الحال فان دخل كل من هؤلاء الافراد هو متغير عشوائي random " variable " (ص) بتوزيع معين وذى تباين ومتوسط محددين . وسنفترض ان هـــذا التوزيع متماثل لجميع الافراد ، كما سنفترض ان توزيع الدخل لكل فرد مستقل عـن توزيعه لأى من الأخريـــن .

الآن ، اذا اعتمد كل فرد على دخله الخاص بشكل كامل ، فان هناك مخاطر مرتبطة بذلك تتمثل في ابتعاد او انحراف هذا الدخل عن قيمته المتوقعه اوالمتوسطة ولكن اذا قـام (ن) من الافراد بتجميع دخولهم في صندوق عـام ، واتفقوا علـــى ان يأخذ كل منهم الدخل المتوسط ، فان تباين دخل الفرد الواحد يقل بدرجـــة ملحوظة .

فقبل التعاون وتجميع الدخول ، فان الفرد سوف يستلم دخلا = ص ،

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وبتباين = تباص (= $\sigma_{ص}^{٢}$).

ولكنه بعد التعاون يستلم دخلا = $\frac{ص_{١} + ص_{٢} + \cdots + ص_{ن}}{ن}$ = $\bar{ص}$

وبتباين = تبا ($\frac{ص_{١} + ص_{٢} + \cdots + ص_{ن}}{ن}$) = تبا ($\bar{ص}$) = تبا ($\frac{\Sigma ص}{ن}$)

= $\frac{١}{ن^{٢}}$ تبا Σص = $\frac{\Sigma \text{تباص}}{ن^{٢}}$ = $\frac{\Sigma \sigma_{ص}^{٢}}{ن^{٢}}$ = $\frac{ن\ \sigma_{ص}^{٢}}{ن^{٢}}$ = $\frac{\sigma_{ص}^{٢}}{ن}$ (١)

ومن الواضح ان القيمة الاخيرة تميل الى ان تساوى الصفر كلما كبرت قيمة (ن) او عدد الداخلين في الصندوق المشترك . وهذا هو منطق قانون الاعداد الكبيرة " law of large numbers "الذى ينص على انه " اذا كان هناك (ن) من التوزيعات المتماثلة والمستقلة للدخل ، قد جمعت في صندوق مشترك ، فان تباين الدخل المتوسط يميل الى الصفر ، كلما مالت (ن) الى المالانهاية " (Layard and Walters, p.362).

فتجميع الدخول ، ومن ثم قسمتها على الافراد ، يكفل ايجاد نوع من التقارب بين القيم الفعلية لمستوى دخل الفرد الواحد ، لان انخفاض دخل فرد ما عادة مايوازيه ارتفاع دخول الأخرين ، وبالتالي فان المتوسط الموزع بينهما يبقي مستقرا نسبيا . وهكذا فان القانون الاحصائي للاعداد الكبيرة يبرهن على ان تكلفة المخاطر " cost of risk " للفرد (والتي هي هنا انحراف دخله الفعلي عن قيمة متوسطة) تميل الى الصفر ، وكلما كان عدد الافراد اكبر في التجمع كلما اصبح الفرد الواحد احسن حالا .

ومن الامثلة العملية على تجميع المخاطر : المجتمعات المودودة ونظام الزكاة الاسلامي ، والمنشآت المتجمعة " business mergers " ومؤسسات التأمين .

فعن طريق نقل المخاطر الى مؤسسات التأمين ، حيث يتم تجميعها ، فان

---

(١) من المفيد ان ننوه الى ان تبا أ س = $أ^{٢}$ تبا س وان Σأ = ن أ ، حيث أ : ثابت .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تكلفة المخاطرة تقل ، وكلما كان التجمع للمخاطر اكبر ، كلما قلت تكلفتهـــا فمؤسسات التأمين هي اشبه بالمؤسسات الوسيطة التي تمكن عددا كبيرا من النـــاس من الاتفاق على تقسيم اى خسارة بينهم . ويعتبر مبدأ تنويع الاصول "Diversification" في المحفظة المالية " Portfolio " او تنويع السلع المصدرة من قبل بلـــد ما ، او تنويع المنتجات التي تبيعها منشأة ما ، امثلة حية على مبدأ تجميـــع المخاطر .

اما فيما يتعلق بآلية نشر المخاطر فتحدث عندما يقوم عدد من الافـراد بالتشارك في مخاطر مشروع او وضع معيـن . فعندما تنشر مخاطر مشروع واحد علـــى عدد كبير من الافراد فان تكلفة المخاطرة للفرد الواحد تقرب الصفر (Layard and Waltevs , P. 363) . ومن الامثلة الواضحة على نشر المخاطر: الشركة المساهمة العامة . فعن طريق ماتصدره الشركة من اسهم ، فان كل حامل سهم يتحمل مخاطر قليلة نسبيا مقارنة بمخاطر الشركة الكلية .

وللتمييز بين تجميع المخاطر ونشر المخاطر فانه يمكن القول ان الآلية الاولى هي عباره عن نشر مخاطر عدد من الاحداث (الدخول ، المشاريع ، اســـعـــار الاسهم ، ..) المستقلة والمتماثلة التي يبلغ عددها (ن) على عدد من الافـــراد عددهم (ن) ، في حين ان الآلية الثانية هي عبارة عن نشر مخاطر حدث واحد على عدد من الافراد عددهم (ن) . (Layard and Walters , P. 363) .

لقد ذكرنا في السابق ان وجود فشل سوقي مرتبط بعدم التأكد يحـول دون وصول نظام السوق الـــى وضع باريتو الامثل . ولكن في الواقع فان باستطاعـــة اليد الخفية تحقيق هذا الوضع حتي في ظروف عدم التأكد ولكن بشرط واحد ـ غيـــر متحقق في النظام الاقتصادى الرأسمالي ـ وهو ان يكون بالامكان التأمين ضد جميـــع المخاطر الناجمة عن ظروف عدم التأكد (Layard and Walters, P. 351) ولكن هل هذا الشرط غير متحقق ايضا في النظام الاقتصادى الاسلامي ؟ ام ان للمعايير الاخلاقية والقانونية الاسلامية دورا في جعل هذا الشرط اقرب الى الواقعية ؟ . هذا ما سنفصله بعد قليل . ولكن يجب ان نوضح اولا فشل اليد الخفية واليد المتدخلـــة

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

في القضاء على مشكلة عدم التأكد في الاقتصاد الوضعي المختلط ، وبالتالي فشلها في تحقيق الكفاءة الاقتصادية .

ـ التخصيص الكفي للموارد في ظروف عدم التأكـــد .

استطاع المتخصصون في اقتصاديات الرفاه ان يثبتوا نظريا ، وبواسطة خدعة صغيرة ، قدرة نظام السوق على تحقيق الكفاءة الاقتصادية حتى في ظروف عدم التأكد ، اذا كان في هذا النظام ، آليات للمشاركة في تحمل تكاليف كافة المخاطر او بشكل ادق ، اذا كان في النظام اللامركزي اسواق للسلع الظرفية "contingent commodities" ، واعني بالسلع الظرفية تلك التي تعتمد قيمتها على حـالات الطبيعة المختلفـة .

ولتوضيح الفكرة السابقة نفترض ان هناك سلعة زراعية ما ، يخضـــع انتاجهـا لمخاطر معينة ، وان هناك حالتين محتملتين من حالات الطبيعة ، همـا ان تمطر السماء او لاتمطر . في مثل هذه الظروف المتسمة بعدم التأكد فانه مـن المفضل عدم اعتبار السلعة الزراعية سلعة واحـدة وانما سلعتين : سلعة فـي الحالة الممطرة ، وسلعة اخرى في الحالة غير الممطرة . اما الخدعة التي استخدمها منظرو اقتصاديات الرفاه فتكمن في ان السلعة في ظروف عدم التأكد اصبحت سلعـا ظرفية ، اى سلعا تعتمد قيمتها على حالات الطبيعة المختلفة . وحيث ان هذه السلع الظرفية هي عوامل تدخل في دالة منفعة الفرد ، فانه يمكن القول انه اذا كانـت هناك اسواق لهذه السلع ، فان التخصيص الكفي للموارد سوف يتحقق (Layard and Walters , P.374 - 375) حتى في ظروف عدم التأكـد .

وهكذا استطاع الاقتصاديون الغربيون ان يثبتوا ـ نظريا ـ كفاءة قـوى السوق ، حتى في ظروف عدم التأكد . اما على الصعيد العملي فان الجدال السابـق يعاني من الانتقادات والعيوب التاليـة : ـ

١ ـ ان اسواق السلع الظرفية ، التي تهدف الى جعل الافراد يتشاركون في تحمل تكاليف عدم التأكد ، هي امر نادر على ارض الواقع في الاقتصاديات الغربيـة (Layard and Walters , P. 377) حيث تكاد تقتصر تلك الاسـواق

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

على بعض انواع التأمين (معظم شركات التأمين تدفع نقودا بدلا من السلع ، اذا ما حدث الخطـــر) وعلى عقود المشاركة في المحصول " crop - sharing " او المزارعة . وبما ان وجود مجموعة كاملة من اسواق السلع الظرفية هو شرط ضروري لكي تحقق السوق هدف الكفاءة ، فان هناك فشلا سوقيا يرتبط بظروف عدم التأكد .

٢ ـ يرى الاقتصاديون الغربيون وفي مواجهة الانتقاد السابق انه يمكـــن ان يستبدل باسواق السلع الظرفية ، اسواق المدفوعات النقدية الظرفية ، لجعل قـــوى السوق تحقق وضع باريتو الامثل في ظروف عدم التأكد . (Layard and Walters, P.377) (Hay and Morris, P.581) لاسيما وان اسواق المدفوعات النقدية الظرفية متوفرة في الاقتصاديات الرأسمالية ، ومن الامثلة عليها : اسواق التأمين والاسواق المالية (اسواق الاسهم) . فالفـــــرد المتعامل مع هذه الاسواق يُعطى مبلغا من المال حسب حالات الطبيعة المختلفة . فمثلا اذا حدث حريق في المنزل فان على الشركة المؤمنة واجب التعويض النقدي للفـــرد المؤمن ضد الحريق ، واذا واجهت الشركة المساهمة العامة التي تتداول اسهمها في السوق المالي رواجا في نشاطها وعائداتها ، فان المساهم فيها يحصل على ارباح مقابل اسهمه . ولكن هذا الجدال واجه ايضا عددا من المصاعب ، ذلك ان هنـــاك تحفظات معينة تجاه الادعاء بان اسواق المدفوعات النقدية الظرفية هي بديل كامل لاسواق السلع الظرفيـــة .

٣ ـ حتى لو افترضنا ان اسواق التأمين واسواق الاسهم والسندات هي بديـــل مقبول لاسواق السلع الظرفية كاداة لتوزيع المخاطر وضبطها ، فانه قد وجد بـــان هذه الاسواق تعاني من العديد من عوامل الفشل التي تؤثر سلبيا على هدف الكفاءة الاقتصادية ، اهم هذه العوامـــل : ـ

أ ـ مشكلة المجازفة او الغرر الاخلاقي " Moral hazard problem "

ب ـ مشكلة الاختيار المعاكس " Adverse selection problem "

جـ ـ مشكلة المستخدِم ـ المستخدَم " Principal - agent proplem "

وهي مشكلات ، كما سنرى ، لايمكن حلها حتميا من خلال التدخل الحكومـــي .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

هذا من ناحية ، ومن ناحية اخرى فان اسواق التأمين والاسواق المالية هي ـ كغيرها من الاسواق ـ بعيدة عن وضع المنافسة التامة ، وعليه فان وجود العنصر الاحتكاري فيها لابد ان يؤثر سلبيا على الكفاءة الباريتية . ومن الامثلة على ذلك : ان وجود وفورات الحجم الكبير في شركات التأمين هي نتيجة حتمية لتطبيق قانون الاعداد الكبيرة ، ولكن هذه الوفورات هي عنصر احتكاري في سوق التأمين .

٤ ـ حتى بافتراض ان اسواق التأمين والاسهم لاتعاني من عوامل الفشل السوقي المذكورة سابقا ، فانه من الواضح ان هذه الاسواق لاتقوم بالتأمين ضد جميع المخاطر ، وانما ضد عدد محدود منها (Friedman, P.213) فمثلا لايوجد لدى الاقتصاديات الغربية تأمين ضد التضخم او ضد التلوث البيئي اوضد الجريمة ، كما لايوجد في هذه الانظمة الاقتصادية اسواق للتأمين ضد الفقر او افلاس الشركات وماشابه .

ـ مشكلات في اسواق المدفوعات النقدية الظرفية .

نأتي الآن الى شرح وتفصيل النقائص التي تعاني منها اسواق التأمين واسواق الاسهم (الشركات المساهمة العامة) ، وهي ـ كما اسلفنا ـ مشكلة الضرر الاخلاقي ومشكلة الاختيار المعاكس ومشكلة المستخدِم ـ المستخدَم . ولابد ان نؤكد بداية على ان جميع النقائص او عوامل الفشل السابقة ، ناجمة عن ظاهرة واحدة هي : وجود معلومات غير متماثلة " asymmetric information " بين الفاعلين الاقتصاديين . يبحث موضوع اقتصاديات المعلومات " economics of information " تلك المشكلات الاقتصادية الناتجة عن كون فرد او مجموعة من الافراد (المؤمّنين لدى شركات التأمين ، مدير الشركة المساهمة العامة ، المنتج العامل ، دافع الضريبة ، المؤسسات العامة ، ...) يملكون معلومات أوفر من فرد او مجموعة اخرى (شركات التأمين ، المساهمين في الشركات المساهمة العامة ، المستهلك المنظم ، دائرة الضريبة ، مؤسسات الرقابة المالية العامة ، ...) (Layard and Walters, P. 382). وهذا التمايز او التفاضل في امتلاك المعلومات ، يهيء لبعض الافراد القدرة على استغلال الأخرين في الاقتصاد

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

غيـــر الاخـــلاقي ٠

١ ـ مشكلـــة الغـــرر الاخلاقـــي ٠

في اقتصاديات الرفاه هناك تعريفان للغرر الاخلاقي ، احدهما عام شامل وآخر خاص محدد ٠ اما التعريف العام فيقول ان مشكلة الغرر الاخلاقي تظهر عندمـــا تتلاقي ظروف عدم التأكد مع الحوافز المتعارضة (Williamson, P.84) الا ان هذا التعريف العام عادة مايتم تخصيصه ، وعندها فان مشكلة الغرر الاخلاقـي تظهر عندما يستطيع الفرد المؤمّن له التاثير على التزامات شركة التأمين بواسطة افعال لاتملك هذه الشركة معلومات كاملة بخصوصها (Layard and Walters, P.383) ٠ ومن هنا فان المشكلة قيد البحث عادة ما ترتبط بنقائص سوق التأمين ، وان كان ذلك لايمنع من وجودها في ميادين واسواق اخرى مثل ســوق العمـــل ٠

فالتأمين دوما يغير من الحافز الاقتصادي الذي يواجهه الفرد المؤمـن له ، (Friedman,P.226) فهو يجعل هذا الفرد (ان لم يكـــن ملتزما من الناحية الاخلاقية) اقل اهتماما بتجنب الحوادث الخطرة ، لان تكلفتهـا لن يدفعها هـو ، بل شركة التأمين ٠ فكون الفرد مريضا او نزل بمتجره او مصنعه حريق يمكن ان يعتمد جزئيا على تصرفاته الخاصة ، وليس فقط على حالات الطبيعة او العوامل العشوائية الطبيعية ٠ واذا ما كان هذا الفرد مؤمنا على صحته اومصنعه فانه قد لايكترث كثيرا للحفاظ على صحته او للاهتمام باجراءات السلامة في مصنعه ٠ وهناك نوعان للمشكلة قيد البحث (Layard and Walters,P.383-384):

أولا : ان يكون الحادث المعين هو متغير خارجي ليس للفرد سيطرة عليـــــه بشكله العام (مثال : كوني مريضا) ولكن طبيعة المرض ومداه غير معلوم بالنسبة لشركة التأمين عموما ٠ واذا كانت الشركة قد تكفلت بكافة تكاليف العلاج فـــان السعر الفعال للعناية الطبية بالنسبة للفرد يساوى صفرا ٠ ومن هنا فان هذا الفرد سيسرف في استهلاك هذه الخدمة الطبيه المجانية ، تماما كما يحدث مع استغـــلال

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الموارد الطبيعية المجانية مثل الهواء النقـــي .

ولعلاج هذا النمط من مشكلة الفرر الاخلاقي فان شركات التأمين تستخـدم ـ عادة ـ التأمين المشترك " coinsurance " حيث يجب على الفريق المؤمن له ، ان يدفع نسبة من فاتورة العناية الطبية . كما تلجأ هذه الشركات الى مـا يعرف بالحسم " deduction " حيث تدفع شركة التأمين فقط ما يزيد عن مبلغ ثابت معين من فاتورة العلاج . وهذا الحسم يتطلب من الفرد ان يدفع مبلغـا معينا من المال مقابل الخدمة الطبية ، قبل ان تعمل التغطية التأمينية عملهـا. والهدف من ذلك هو حث الافراد على عدم الاعتماد على هذه التغطية في حالة الامـراض " الصغيرة " . وفي الواقع العملي فان شركات التأمين تعتمد ايضا على الافـراد لكي يعتدلوا في طلباتهم (مثال : عدم البقاء في المستشفى فترة اكثر من اللازم) وعلى الاطباء في تطبيق التقنين غير السعري " nonprice rationing "

وهكذا فان نتيجة اكثر كفاءة ستظهر اذا ماقام جميع الافراد بالتصـرف بشكل معقول ومنضبط ، مقارنة بحالة التصرف بشكل يحقق اكبر رفاهية خاصة وباعتبارهم افرادا منعزلين . لان مثل هذا الاستقصاء الشخصي للمصلحة يتضمن آثارا خارجيـة سلبية . فعندما اطلب قدرا من العناية الطبية اكبر من اللازم ، فاني اجبر شركات التأمين على رفع علاواتها " premiums " على جميع الزبائن . وعليه فان المتعاملين مع شركة التأمين سوف يكونون بوضع افضل اذا ما قام الجميع بتقييد استهلاكهم . وفي الواقع فان هذه المشكلة تظهر سواء كان التأمين من قبل شركة عامة او خاصة . هناك من يجادل في ان نظام التأمين الحكومي هو اكثـر فعالية في مجال تطبيق التقنين غير السعري ، بينما يؤكد آخرون على ميول هذا النظام الى عدم الاستجابة لتفضيلات المستهلكين(١).

---

(١) كما اكدنا سابقا ، فان كون قوى السوق الفعلية خاضعة لنوع ما من انواع الفشل السوقي عندما تقارن مع قوى السوق المثالية ، فان هذا بحد ذاته لايعني ان التدخل الحكومي سوف يحسن من عمل قوى السوق الفعلية ، فهذه قضية منفصلة يمكـن حل الخلاف بشأنها عن طريق ملاحظة السلوك الفعلي للمؤسسات الحكوميـة .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ثانيا : اما النمط الثاني من مشكلة المجازفة الاخلاقية فتظهر عندما تواجه شركة التامين تكلفة محددة أو معلومة اذا ما حدث طارئ، ولكن يستطيع الزبون ان يؤثر في احتمال حدوث الطارئ او الخطر ، دون ان تستطيع الشركة ان تملك معلومات كاملة بخصوص مدى انضباط الفرد في منع حدوث الطارئ. على سبيل المثال ، فان تأميني للسيارة ضد الحوادث يمكن ان يؤثر في مدى جهدي لتجنب تصادم بسيط لسيارتي . هنا الحادث ليس متغيرا خارجيا لااستطيع التحكم فيه ، ولكن التأمين قد غير من الهيكل الدافعي الذي اواجهه . وهذا الامر ايضا يتضمن مشكلة الآثار الخارجية السلبية . فاذا ما كنت اشترى مزيدا من التأمين فاني في الوقت نفسه ازيد من احتمال اصابتي بحادث سير . شركات التأمين هنا ترد على ذلك بزيادة معدلات العلاوة على كل دينار تغطية ، كلما زاد القدر المطلوب من التأمين . ولكن اذا اتفق كل الافراد على عدم جعل حجم التغطية التأمينية تؤثر في سلوكهم ، فان الكل سوف يصبح بوضع افضل ، ولكن تبقى مشكلة الثقة والتأكد من التزام الآخرين .

ويستطيع المرء ان يعدد كثيرا من الامثلة على مشكلة الغرر الاخلاقي : -

١ - ان تأمين الفرد ضد سرقة سيارته يجعله لايهتم باقفال باب السيارة .

٢ - ان التأمين ضد البطالة يجعل العاطل عن العمل غيرمكترث بايجاد فرصة عمل .

٣ - ان وجود ادوات امان متطورة في السيارة الحديثة ادى الى زيادة معدلات حوادث السير ، نظرا لعدم اهتمام السائق بنتائج السرعة الزائدة .

٤ - ان تأمين المزارع ضد مخاطر الطقس والآفات قد يجعله اقل اكتراثا بالعناية بمزرعته من اثار هذه العوامل .

٥ - ان الفرد الذى يملك تأمينا على الحياة ، قد يطور اتجاهات نحو الانتحار اذا كان يشعر بعدم السعادة في حياته ، لكي تنال عائلته مبلغا من المال من شركة التأمين .

٦ - ان التأمين الصحي عادة مايزيد من استهلاك الفرد للخدمات الصحية

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

والطبيـــة (١) .

مما سبق نجد ان التأمين مع انه يقلل من المخاطر وتكاليفها ، الا ان له اثارا جانبية سلبيـــة .

٢ ـ مشكلـــة الاختيار المعاكـــس

تحدث مشكلة الاختيار المعاكس عندما لاتستطيع شركة التأمين التمييـــز بين الافراد ذوى المخاطر العالية ، من ذوى المخاطر المتدنية . الفئة الثانيـــة المرغوبة من قبل شركات التأمين تجد ان العلاوة المتوسطة التي تتلقاها هـــذه الشركات هي عالية مقارنة بما هم مستعدون لدفعه ، ومن هنا فان هؤلاء ســـوف يمتنعون عن شراء التأمين ، في حين يقبل افراد الفئة الاولى على ذلـــك . ان اقتصار الافراد ذوى المخاطر العالية على شراء التأمين ، يحفز الشركة على رفـــع العلاوة التي تتقاضاها ، وهذا بدوره يؤدى الى خروج الافراد ذوى المخاطر المتدنية نسبيا ، مما يرفع من العلاوة ... وهكذا .

ان الشركة تحاول ان تكتشف طرقا لكي يُظهر الافراد ذوو المخاطـــر المتدنية انفسهم عن طريق عرض التأمين المشترك وانظمة الحسم ، ولكن اذا فشلت في ذلك ، فان الافراد ذوى المخاطر العالية هم فقط الذين سيشترون خدمة التأمين، ويصبح الافراد ذوو المخاطر المتدنية بدون غطاء تأميني . واذا ما كان هنـــاك فئات متعددة من المخاطر ، فان المرء يستطيع ان يتخيل اوضاعا يكون فيه ســـوق التأمين مقتصرا على اكثر الفئات مخاطرة (Layard and Walters, P.386)

٣ ـ مشكلة المستخدِم ـ المستخـــدَم .

تأخذ مشكلة المستخدِم ـ المستخدَم اشكالا متعددة ، ولكنها في مجملهـــا تعود الى الحقيقة القائلة بانه من المكلف ، ومن المستحيل احيانا ، استنبـــاط نظام من الرقابة والاشراف يكفل تحقيق اكبر انجاز ممكن من قبل العامل اوالمستخدَم

---

(١) تعاني الولايات المتحدة بحدة من مشكلة الارتفاع الكبير في تكاليف التأميـن الطبي بسبب الغرر الاخلاقي ، انظـر (Friedman, P.226) .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

او حتى يكفل تطابق انجاز العامل مع روح ونص عقد التوظيف .

ومن الامثلة الرئيسية على هذه المشكلة والتي عولجت حديثا في نظرية المنشأة: مشكلة انفصال الملكية عن الادارة في الشركات المساهمة العامة . ففي حين من الواضح أن المساهمين في الشركة العامة يهدفون الى استقصاء أرباح الشركة وانجازها ، فان هدف المدير لهذه الشركة يمكن ان لا يكون كذلك . فحسب النظريات الادارية للمنشأة فان المدير للشركة المساهمة العامة يهدف الى استقصاء دالة للمنفعة الادارية تحتوى على متغيرات مثل : حصة المنشأة في السوق ، وتوسع هيكل الشركة ونموها ، وكل ما من شأنه ان يزيد من راتب المدير وهيبته ويحقق له الضمان . بالطبع فان المديرين لايمكن ان يتناسوا قضية الربح كليا ، فهناك حد ادنى مرض من الارباح ينبغي تحقيقه للمساهمين ، لضمان بقاء الشركة وبقاء مديرها (Hardwick and others, p.160) وحسب رأى النظريات الادارية للمنشأة فان الربح هو بمثابة قيد وليس هدفا ، الامر الذى يؤكد على ان مصالح المساهمين (المالكين) قد لاتتطابق مع مصالح الادارة ، مما يؤدى الى حدوث مشكلة المستخدِم ـ المستخدَم .

ولكن البعض قد يتساءل : واين رقابة الهيئة العامة للمساهمين على تصرفات وانجاز المدير للشركة المساهمة ؟ الا يستطيع المساهمون اثناء اجتماعاتهم السنوية العامة ان ينتخبوا المدير الكفي ويطردوا المدير الفاسد او الكسول وبالتالي يوجهوا الشركة بما يتفق ومصالحهم ؟ . للوهلة الاولى فان المنطق يقتضي ان يفعل المساهمون ذلك ، ولكن التحليل المتعمق يشير الى عكس ذلك فالمساهم الصغير والذى يقيّم افعاله حسب مذهب الاهتمام بالنتيجة ويهتم فقط بمصلحته الذاتية يعلم مسبقا ان صوته وجهده المنفرد لن يؤدى الى تحديد وانتخاب المدير الكفي ، وبالتالي فهو لايملك الحافز الكافي لاكتساب المعلومات اللازمة لتحديد مدى التزام المدير او مجلس الادارة بهدف زيادة الكفاءة والربحية. بكلمات اخرى،فان المساهم الصغير عادة مايكون خاضعا لمنطق الركوب بالمجان ، والنتيجة هي عدم فعالية نظام المراقبة على اداء الادارة العامة للشركة المساهمة العامة (١).

---

(١) لمزيد من التفاصيل حول مشاكل وآليات ضبط سلوك المدير للشركة المساهمة العامة انظر: (Millward and Others , P. 215 - 216) (Williamson, P.142) (Weston and Brigham, P.5).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

هنا التدخل الحكومي يمكن أن يكون مفيدا ، ولكن للنظام البيروقراطي مساوئه وتكلفته ومشكلاته ، خصوصا تلك المرتبطة بتكلفة المعاملات واثر جماعات المصالح الخاصة.

مما سبق نستنتج ان آلية نشر المخاطر ، والتي تعتبر اسواق الاسهم او الشركات المساهمة العامة افضل مثال عليها ، قد رافقها مشكلات معلوماتية وحافزية بخصوص كفاءة ونزاهة ادارة الشركة المساهمة العامة .

اثبتنا فيما سبق ـ عجز اليد الخفية عن التعامل بشكل كفي مع مشكلة عدم التأكد ، وكان ذلك من خلال : ـ

١ ـ عرض مشكلات الغرر الاخلاقي والاختيار المعاكس (في اسواق التأمين) ، ومشكلة المستخدِم ـ والمستخدَم (في الاسواق المالية) .

٢ ـ التأكيد على فكرة قصور الاسواق السابقة عن التأمين ضد جميع المخاطر .

نأتي الآن الى شرح الدور الذي يمكن ان تلعبه اليد المتدخلة في علاج الفشل السوقي المرتبط بعدم التأكد ، ونقائص هذا الدور .

تستطيع السياسة العامة ان تحسن من كفاءة قوى السوق في مجال ضبط المخاطر وتوفير المعلومات من خلال اصدار عدد من الانظمة والقوانين التي تضبط جودة السلع والخدمات . فعن طريق وضع مواصفات معيارية للسلعة او الخدمة وايجاد امتحانات او شروط قبل السماح بممارسة مهنة معينة كالطب او المحاماة فان حدة مشكلة نقص المعلومات تقل الى حد ما . ولكن هناك معوقات امام هذا النوع من التدخل الحكومي ، اهمها : ـ

١ ـ ان للتنظيم القانوني واعداد قوانين المواصفات والتراخيص ودعم تنفيذها تكلفة معاملات ، وهذا بدوره يجعل من التدخل الحكومي امرا مكلفا او غير فعال. فلا يستطيع القطاع العام وضع مفتش للجودة على كل مصنع او متجر او مطعم للتأكد من مطابقة مخرجاته لقانون المواصفات والمقاييس .

٢ ـ ان كون متطلبات الترخيص اللازمة لممارسة اى مهنة قد افادت بشكل يزيد عن تكلفتها ، هو امر مختلف فيه . ففي حين يرى البعض ان هذه المتطلبات تؤدى الى وجود قيود على الدخول الى السوق مما يخلق قوى احتكارية ، يرى آخرون

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ان تكاليف عدم التأكد لمهنة غير منظمة قانونا يمكن ان تكون كبيـــــــــــــرة (Friedman, P.216) .

من جانب آخر يجب الا ننسى ان مشكلة الغرر الاخلاقي ومشكلة الاختيـــــار المعاكس تنطبقان على جميع شركات التأمين ، سواء كانت خاصة ام حكومية ، وبالتالي فان التدخل الحكومي لا يستطيع ان يعالج عدم كفاءة اسواق التأمين الخاصة . هـــل هذا ينطبق كذلك على عدم كفاءة الشركات المساهمة العامة ؟ . من الناحية النظرية فان المرء يستطيع ان يتخيل قيام اليد المتدخلة بتدريب فريق من المفتشيـــــــن المؤهلين لكشف مدى التزام المديرين للشركات المساهمة العامة بمصالح المساهمين الا ان لهذا الاقتراح عيوبه العملية . فالمعلومات غير المتماثلة وتداخل العوامل المفسرة لانجاز الشركة (البيئة الاقتصادية الكلية ، الشركات المنافسة ، والقرارات الداخلية) يجعل من كشف التلاعب باموال المساهمين امرا غير يسير . مما سبق نجد ان هناك فشلا مزدوجا في مجال تحقيق هدف الكفاءة الاقتصادية وضبط المخاطر ، مـــن قبل اليد الخفية واليد المتدخلة . ولكن ، ماذا يمكن ان تفعله اليد الاخلاقيـــة في علاج مشكلة عدم التأكد ؟ .

سنناقش هذا الموضوع من خلال النقاط الاساسية التالية : ـ

أ ـ دور الدافع الاخلاقي او الايثار في علاج مشكلة عدم التأكـد .

ب ـ دور الزكاة ، وبالذات سهم الفقراء والغارمين منها ، في تقليل مخاطر الفقر والاستثمـــار .

جـ ـ دور مبدأ المشاركة في الارباح والخسائر في ضبط المخاطر وتحقيـــــق الكفاءة الاقتصاديـــة .

د ـ دور التأمين التبادلي في علاج مشكلة الغرر الاخلاقي والاختيار المعاكس .

أ ـ دور الايثار وعامل الثقة بالآخرين في علاج مشكلة عدم التأكـــد .

لاشك بان لقيم الايثار والصدق والامانة ومايرافقها من ثقة بالآخريـــــن اهمية في علاج مشكلة عدم التأكد في التنظيم الاقتصادي . ويمكن حصر وتحديد هـــذه الاهميـــة في (١) تقليل تكاليف اكتساب المعلومات اللازمة لاجراء اى تبادل اوتعاقد

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

اقتصادى (٢) الحد من تكاليف ضمان تنفيذ شروط هذا التبادل او التعاقد .

فعندما يكون هناك عدم تماثل في المعلومات بين الفاعلين الاقتصاديين (المستهلك والمنتج ، المنظم والعامل ، المساهمين في الشركة المساهمة العامة ومدير هذه الشركة ...) . وعندما تكون جودة السلعة واسعار السلع البديلة واماكن توفرها غير معلومة للمشترى فان لقيم الامانة والثقة دورا كبيرا في تحسين كفاءة السوق (Phelps, P.6) (Matthews, P.294)وتقليل للقلق ومخاطر الاستغلال او الغش . ومما يزيد من اهمية هذا الدور مايؤول اليه العالم من تخصص متزايد في الاعمال والخدمات ومن تقدم فني وتكنولوجي متسارع الامر الذى يزيد من الاعتماد المتبادل بين افراد النظام الاقتصادى ويؤكد على حاجة الانسان الى عامل الايثار في الحياة الاقتصادية (١). ومن ناحية أخرى فان للصدق والثقة بالأخرين اهمية في تقليل تكاليف ضمان تنفيذشروط ا ى تبادل اوتعاقد اقتصادى ، لاسيما في حالة التعاقدات طويلة الاجل او تلك التي لايمكن تحديد شروطها بدقة ، كما هو الحال مع عقود التوظيف .

ان الادلة الشرعية التي تنهى عن الغش واستغلال جهل المتعاملين في السوق وتؤكد على اهمية الوفاء بشروط العقود كثيرة ، نذكر منها : -

- „من غشنا فليس منا „ (مسلم والترمذى)
- „ ويل للمطففين الذين اذا اكتالوا على الناس يستوفون واذا كالوهم او وزنوهم يخسرون ، الا يظن اولئك انهم مبعوثون „ (المطففين ، ١ - ٥)
- „ لاايمان لمن لاامانة له ، ولادين لمن لاعهد له „ (احمد)
- „ وأوفوا بالعهد ، ان العهد كان مسؤولا „ (الاسراء ، ٣٤)
- „ يا ايها الذين آمنوا أوفوا بالعقود „ (المائدة ، ١)
- „ والذين هم لاماناتهم وعهدهم راعون „ (المؤمنون ، ٨)

---

(١) لم يكتف الاسلام بالتنشئة الاخلاقية للفرد المسلم في مجال حل مشكلة عدم التأكد في الحياة الاقتصادية ، بل كمل ذلك بالتنظيم القانوني ، فأنشأ نظام الحسبة للرقابة على حسن سير الاسواق ولمنع الغبن (بيع السلعة باكثر مما تستحق اوشراؤها باقل مماتساوى) والتدليس (كتمان العيب في السلعة عن المشترى مع علم البائع بهذا العيب) .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ـ " ثلاثة انا خصمهم يوم القيامة ومن كنت خصمه خصمته : رجل اعطى بي ثم غدر ورجل باع حرا فاكل ثمنه ورجل استأجر اجيرا فلم يوفه حقه " (البخاري) .

وغنى عن التفصيل ان للبعد الاخلاقية اهمية في علاج مشكلات الغرر الاخلاقي والاختيار المعاكس ومشكلة المستخدِم ـ المستخدَم . فمثلا للدافع الاخلاقي الاسلامي دور في جعل المدير للشركة المساهمة العامة منضبطا ذاتيا ، كما ان للدافع نفسه اثرا في حفز المساهم الصغير على حضور اجتماعات الهيئة العامة والاهتمام بانجاز ادارة الشركة ، لانه يعتقد انه من واجبه القيام بذلك ، بغض النظر عن التكلفة الشخصية .

ب ـ دور سهم الفقراء والغارمين في تقليل مخاطر الفقر والاستثمار . قلنا ـ سابقا ـ ان ظروف عدم التأكد يمكن الا تحول دون انجاز قوى السوق لوضع باريتو الامثل ، اذا افترضنا انه بالامكان التأمين ضد جميع المخاطر . واشرنا كذلك الى فشل الاقتصاديات الغربية في ايجاد كثير من اسواق التأمين والمشاركة في المخاطر فماذا يمكن لنظام الزكاة عمله في هذا المجال ؟ .

يمكن النظر الى الزكاة على انها نمط متميز من آليات تجميع المخاطر والتأمين ضدها . وهذا النظام يختلف عن انظمة التأمين الوضعية في عامل جوهري : ان جميع افراد المجتمع الاسلامي داخلون في مظلة التأمين الاسلامي بغض النظر عن مستوى دخولهم ، بعكس الحال مع انظمة التأمين التجارية التي تقصر مظلتها على القادرين على دفع قسط التأمين . وبالتالي فان نظام الزكاة هو اقرب الى تحقيق هدف العدالة الاقتصادية ، لاسيما وان مصادر تمويل هذا النظام هي دخول وثروات الاغنياء .

فمن خلال سهم الفقراء فان في نظام الزكاة تأمين شامل ضد " المخاطر الاستهلاكية " ، اى مخاطر التعرض للفقر . كما ان النظام نفسه ، ومن خلال سهم الغارمين ، يتضمن تأمينا شاملا ضد" المخاطر الاستثمارية " ، اى مخاطر تعرض المشروع الانتاجي للافلاس او الخسارة الكبيرة او الفشل نتيجة لاسباب خارجية . ولاشك ان للتأمين الاسلامي ضد مخاطر الفشل الانتاجي اهمية ايجابية كبيرة في

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

اشاعة الثقة بين المستثمرين واصحاب رؤوس الاموال وحفزهم على الاستثمار الانتاجي الامر الذى يزيد من معدلات النمو الاقتصادى . ويمكن النظر الى حماية الافراد من الكوارث والحوادث غير المواتية باعتبارها سلعة عامة ، يفضل الجميع الحصول عليها ، ولكن الجهد الفردى غير كاف لانتاجها ، ومن هنا فان نظام الزكاة يوفر هذه السلعة التي تزيد من الامن والطمأنينة في الحياة .

جـ - دور مبدأ المشاركة في الارباح والخسائر في ضبط المخاطر .

يمكن النظر الى المعيار القانوني " legal norm " الذى يحرّم توظيف النقود السائلة مقابل عائد ثابت ومحدد مسبقا (يسمى الفائدة) ودون تحمل اى مخاطر بمثابة حكم اخلاقي محقق للكفاءة . ذلك ان هذا المعيار يستلزم وجوب مشاركة اصحاب رؤوس الاموال بالمخاطرة المتضمنة في اقامة مختلف المشاريع الاستثمارية . وعليه يمكن النظر الى المبدأ الاسلامي القائل بوجوب المشاركة في الارباح والخسائر بمثابة آلية من آليات نشر المخاطر " risk - spreading " في الاقتصاد الاسلامي . فتحريم التعامل بالفائدة يستلزم عدم حصول اصحاب رؤوس الاموال على عائد لاموالهم ، الا عن طريق المشاركة في مخاطر المشاريع ، الامر الذى يكفل تحقيق التوزيع الكفيّ للمخاطر في التنظيم الاقتصادى الاسلامي .

د - دور التأمين التبادلي في علاج مشكلة الغرر الاخلاقي والاختيار المعاكس .

التأمين التبادلي هو ماتقوم به جمعيات تعاونية ، تتكون من اعضاء يجمع بينهم تماثل الاخطار التي يتعرضون لها ، ويتفقون جميعا على تعويض من يتحقق الخطر بالنسبة اليه منهم ، في سنة معينة ، من الاشتراك الذى يؤديه كل عضو ، ومن ثم يكون الاشتراك متغيرا يزيد وينقص بحسب قيمة التعويضات التي تدفعها الجمعية في خلال السنة (حسان ، ص٤٣٦) . والتأمين التبادلي هو عقد جائز ومطلوب في الشريعة الاسلامية ، لانه نوع من التعاون على البر والتقوى بعكس الحال مع التأمين التجارى او التأمين بقسط الذى يرى كثير من الفقهاء عدم جوازه .

لسنا هنا بصدد ذكر الجدل الدائر بين المحللين للتأمين التجارى

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وبين المحرمين له ، انما يهمنا التأكيد على تفوق التأمين التبادلي (الشرعي) على التأمين بقسط (المختلف في جوازه) في علاج مشكلة الغرر الاخلاقي والاختيار المعاكس .

ذلك ان توفر نية التعاون والبذل بين افراد الجمعية التعاونية التي تقوم بالتأمين التبادلي من ناحية ، ووجود نوع من التعارف وتيسر الاحاطة بظروف كل عضو من ناحية اخرى ، سيوجد الثقة بين اعضاء الجمعية ، بشكل يؤدي الى انعدام او تقليل حدة مشكلة الغرر الاخلاقي . فتوفر نية التبرع والتضامن والتعاون ، وهو امر منعدم في التأمين التجاري ، يشكل دافعا داخليا لدى عضو الجمعية تجعله يحجم عن اي افعال تؤدي الى الاسراف في استخدام التغطية التأمينية المتاحة لديه كما ان وجود التعارف والتفاعل الاجتماعي يشكل دافعا خارجيا لدى العضو للالتزام بمصلحة الجمعية ككل . وهذا ينطبق تماما اذا كانت الجمعية التعاونية هي جماعة صغيرة . فهنا تلعب امكانية ملاحظة سلوك الأخرين وامكانية تطبيق الضغط الاجتماعي دورا في ضبط سلوك العضو ، بما يجعله اكثر اهتماما بتجنب الحوادث الخطرة او عدم الاسراف في استهلاك التغطية التأمينية ، وبما يجعل كافة اعضاء الجمعية بوضع افضل . وغني عن التفصيل ان المستأمنين في عقود التأمين بقسط لايجمعهم ارادة عامة او اتفاق على البذل والتعاون والتضامن ، فكل منهم يهتم بمصلحته فحسب . كما ان هؤلاء المستأمنين لايعرف بعضهم بعضا ، وليس هناك امكانية لتطبيق الضغط الاجتماعي على العضو " المنحرف " .

هذا من ناحية ، ومن ناحية اخرى فان التأمين التبادلي يكاد يقضي على مشكلة الاختيار المعاكس ، لان الجمعية التعاونية عادة مايجمع بين اعضائها مخاطر متشابهة ، وهناك ايضا نوع من المعرفة باحوال ومخاطر كل عضو فعلي او محتمل ، وبالتالي فان بامكان اي مجموعة من الافراد يجمع بينهم مستوى معين من المخاطر ان يكونوا جمعية تعاونية للتأمين التبادلي .

وباختصار فان التأمين التبادليتضمن عوامل حافزية (نية التعاون والبذل والتبرع والتضامن) وعوامل معلوماتية (احاطة بظروف كل عضو) بما يقلل او يزيل مشكلات الغرر الاخلاقي والاختيار المعاكس ، وبالتالي بما يحقق الكفاءة الاقتصادية .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢ ـ ٤ ـ ٦ وجود تأثير سلبي لتفضيلات الجيل الحالي على رفاهية الاجيال القادمة .

ان المدخل الباريتي لاقتصاديات الرفاه قائم على الحكم القيمي القائل بان التخصيص " الامثل " للموارد هو ذلك الذي يحقق تفضيلات الافراد . ولكن ماذا اذا كانت تفضيلات الجيل الحالي تؤدي الى نتائج مستقبلية تتعارض وتفضيلات الاجيال القادمة ؟ . بكلمات اخرى ، الا يجب ان تؤخذ تفضيلات ورفاهية الاجيال المستقبلية بعين الاعتبار عند تحديد التخصيص الكفيّ للموارد ؟ واذا كان الجواب بالايجاب ، فكيف يتم ذلك ؟ .

هذه المعضلة واجهت الاقتصاديين الغربيين في موضوع تخصيص الموارد عبر الزمن " intertemporal allocation " . فكما اشرنا ـ سابقا ـ فان الافراد في التنظيم الاقتصادي غير الاخلاقي يعانون من " قصر النظر " او عدم الصبر او التفضيل الزمني ، وهذا الامر من المرجح ان يؤدي الى استخدام الموارد النادرة بشكل يحقق اكبر منفعة للجيل الحالي على حساب الاجيال التالية ، لاسيما في مجال الموارد الناضبة . ان تفضيلات الاجيال اللاحقة لايمكن تمثيلها في آلية السوق فالنظام السعري الوضعي يخصص الموارد استجابة لتفضيلات الجيل الحالي فقط ، ولكن هذا التخصيص ـ وفي ظل ظاهرة التفضيل الزمني ـ من المتوقع الا يعكس مصالح وتفضيلات الاجيال القادمة ، ومن هنا جاء الفشل السوقي . فليس هناك اسواق يمكن بواسطتها للاجيال المستقبلية ان تتفاوض مع الجيل الحالي حول تخصيص الموارد بين الاجيال (Quirk, P.348) .

هل تستطيع اليد المتدخلة ان تحل هذا الفشل السوقي او هذا التعارض بين المصالح ؟ . لقد واجه المتخصصون في اقتصاديات الرفاه صعوبات عديدة في الاجابة على هذا السؤال . فهناك ـ اولا ـ مسألة عدم التناسق في قيم اقتصاديات الرفاه ؛ افترضنا في البداية ان تفضيلات الافراد يجب ان تؤخذ بعين الاعتبار ، والآن نرفض هذه التفضيلات " غير العقلانية " ، وندعو الى سيادة تفضيلات " الحكومة " بدلا منها . ومن جانب آخر ، يجب ان نتذكر ان تفضيلات الاجيال

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

اللاحقة غير معلومة ، وكل مايستطيع عمله متخذو القرار او السياسيون في هذا المجال هو تخمين هذه التفضيلات(Dasgupta and Pearce,P.129) . كما اننا يجب ان نعلم ان السياسيين وصانعي القرارات هم أيضا بشر مثلنا ، وبالتالي فهم ايضا يعانون ، بدرجة او باخرى ، من قصر البصر او الاهتمام بالرفاهية العاجلة دون الاجلة ، وهذا ماسنشرحه بالتفصيل لاحقا عند تعداد عوامل الفشل الحكومي .

والأن ماهو دور المعايير الاخلاقية الاسلامية في علاج هذا النمط من انماط الفشل السوقي ؟ . في التنظيم الاقتصادى الاسلامي فان للقيم والمعايير الاسلامية تأثيرا فعالا في تحديد كيفية تخصيص الموارد ، حيث يشترك كل من احكام الشرع وتفضيلات الفرد في هذا التخصيص ، ويكون سلوك الفرد واختياراته مقيدة ـ طوعا في الغالب ـ بالمعايير والقيم الاخلاقية الاسلامية ، وحيث ان الله يريد الخير لكافة عباده وليس للجيل الحالي فقط ، فان احكام الشرع هي بلا شك تعكس مصالح كافة الاجيال ، الحالية والمستقبلية وعلى هذا الاساس فان القيم الاسلامية تزيل من التأثير السلبي لتفضيلات الجيل الحالي على رفاهية الاجيال القادمة.فمثلا من المعروف ان اقدام المرأة الحامل على تعاطي الكحول يؤثر سلبيا في صحة الجنين وقدراته . فاذا ما تعاطت المرأة الحامل الكحول وحققت تفضيلاتها الشخصية في هذا المجال ، فانها ستؤثر عندئذ بشكل سلبي على رفاهية طفلها ومصلحته ، ولكن عندما تنفذ النساء القيمة الاسلامية القائلة بتحريم تعاطي الخمر فان التأثير السلبي لتفضيلاتهن الشخصية على مصلحة الجيل القادم سوف تزول . وفي مجال استخدام الموارد الناضبة وغير الناضبة ، فانه من المتوقع ان يكون للفرد المسلم صبر زمني يزيد عن غيره ، ذلك ان كثيرا من آيات القرآن الكريم تحث على الايثار والتضحية وتفضيل الآجل على العاجل وعدم الاسراف والتوسط في اشباع الحاجات ، وهذا كله من شأنه ان يجعل معدل التفضيل الزمني للمسلم اقل منه لدى غير المسلم ومايتضمنه ذلك من عدم استنفاد الموارد الاقتصادية لصالح الجيل الحالي وعلى حساب الاجيال القادمة .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢ ـ ٥ نظريـــة الفشـــل الحكومـــــي

تبيـــن لنـا الأن ان آلية السوق او التنافس الحر في الاقتصاد الوضعـي عاجزة عن تحقيق الضبط الاقتصادى الكافي للوصول الى وضع باريتو الامثل ، كما اصبح جليا ان السعي الاقتصادى الفردى لتحقيق المصلحة الاقتصادية الانانية لـــن يؤدى الى تحقيق المصلحة الاقتصادية الجماعية ، اى ان هناك تناقضا[1] بين المصلحة الفردية والمصلحة الجماعية على الصعيد الاقتصادى ، على عكس مقولة أو نظريـــة آدم سميث . وقد تم اثبات ذلك كله من خلال عرض عوامل الفشل السوقي .

اكد كينيث آرو " K.Arrow " في كتابه حدود التنظيـــــم " The Limits Of Organization " على ان المجتمع يستخدم الاجـــــراء الجماعي (أو بكلمات أخرى،الاجراء الحكومي):"ليمد من مجال العقلانية الفردية " (1974, P.16) ، اى بكلمات اخرى ، لتحقيق اهداف وتفضيـــلات الفرد التي لايستطيع تحقيقها وحـــده .

فوجود فشل سوقي يعني ان هناك مكاسب او منافع كامنة او محتملـــــة وبالتالي فان هناك فرصة امام الحكومة او اليد المتدخلة لتحسين الكفـــــاءة الاقتصادية او الوضع الاقتصادى ، اما من خلال السياسة التنافسية او التنظيـــم القانوني للاحتكار الطبيعي او معالجة الآثار الخارجية التكنولوجية بالضرائـــب والاعانات ، او توفير السلع العامة من خلال الاكراه المنظم وماشابه .

كان الاعتقاد السائد بين الاقتصاديين ، الى ما قبل عام ١٩٦٩ ، ان التدخل الحكومي في الاقتصاد الوضعي قادر على علاج اى نمط من انماط الفشل السوقي. هذه النظرة المثالية او اليوتوبية اصبحت الأن موضع انتقاد شديد . ذلك ان كـون قوى السوق خاضعة لنوع من انواع الفشل لا يستلزم بالضرورة قدرة المؤســـــات الحكومية على علاج هذا الفشل ، وليس هناك اى مبرر مسبق لكي نتوقع من الاجـــراء الحكومي ، ان وجـــد ، ان يعمل دوما على اصلاح نقائص السوق وتحسين الكفـــــاءة الاقتصادية . فهو قد ينجح في علاج الفشل السوقي وقد لاينجح ، وهناك في بعض الاحيان مبررات قوية لكي نتوقع من التدخل الحكومي ، ان يزيد من عدم الكفاءة الاقتصادية .

---

(١) هذا التناقض من الممكن ان يكون جزئيا وليس من الموضوعية الادعاء بانه دوما تناقضا كليا .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فالحكومة في الاقتصاد الوضعي ليست "فردا خارقا يقوم دوما باتخاذ قرارات تصب في "المصلحة العامة" مهما عرف هذا المفهوم الغامض . فهي فقط مؤسسة " institution " يستطيع الافراد من خلالها اتخاذ قرارات جماعية " (Gwartney and Stroup, 1980a, p.75) .

هذا من ناحية ، ومن ناحية اخرى فان القائمين على السياسة العامة هم افراد مثلنا ، وسلوكهم هو امتداد لسلوك الفرد العادى . وحيث ان الفرد - في الاقتصاد غير الاخلاقي - يهتم بشكل اساسي بمصلحته الخاصة ، فان هذه السمة لابد ان تنعكس ، جزئيا على الاقل ، على مطبقي السياسة العامة او العاملين في القطاع العام . بل ان امتلاك موظفي الدولة للسلطة يجعلهم في موقع مغرٍ لاكتساب منافع شخصية على حساب العامة (Glahe and Lee, p.518) .

لقد شرحنا في نظرية الفشل السوقي ما يمكن لليد المتدخلة عمله في مجال علاج نقائص السوق او الحافز الانساني ، حيث لاحظنا في كل مرة عجز هذه اليد عن فعل الكثير . نبين - فيما يلي - عوامل الفشل الحكومي ، اى العوامل التي تجعلنا نعتقد ان اليد المتدخلة غير قادرة بالضرورة على علاج الفشل السوقي او قادرة بالضرورة على زيادة عدم الكفاءة الاقتصادية .

تنص نظرية الفشل الحكومي ، التي أعادت الى الاذهان مزايا السوق، على ان هناك مجموعة من العوامل التي اذا توفرت في اليد المتدخلة او في النظام الاقتصادى ، فان هذه اليد تفشل في الوصول بهذا النظام الى وضع باريتو الامثل، هذه العوامل يمكن تلخيصها بما يلي : -

١ - اثر الاهمال العقلاني " Rational-ignorance effect "

٢ - مشكلة جماعات المصالح الخاصة " Special-interest groups "

٣ - عدم الدقة في تمثيل تفضيلات الافراد

" Imprecise reflection of individuals' preferences "

٤ - مشكلة السياسات قصيرة النظر (او اثر قصر النظر

" The shortsightedness effect ") .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٥ ـ مشكلة انخفاض الكفاءة الانتاجية والادارية للمؤسسات العامة .

٦ ـ مشكلة تناقض التفضيلات "Preferences - conflict problem "

اما اذا لم تتوفر مثل هذه النقائص فان التدخل الحكومي يصبح مثاليا من حيث انه يعمل دوما على اصلاح الفشل السوقي والوصول بالنظام الاقتصادى الى وضع باريتو الامثل (١) .

وقبل ان نفصل كل عامل من عوامل الفشل الحكومي ، نود ان نؤكد على ان التدخل الحكومي في النظم الديمقراطية هو بمثابة بديل لآلية السوق في تحقيق تفضيلات الافراد(٢) .

---

(١) المراجع والمصادر حول موضوع الفشل الحكومي او اقتصاديات الاختيار العام نادرة عموما ، ولكننا وجدنا كلا من : (Gwartney and Stroup, 1980a) و (Glahe and Lee, 1981) مفيدا حول الموضوع .

(٢) بامكان الحكومة (في المجتمعات الوضعية) ان تكون مجرد آلية لتحقيق التفضيلات الفعلية للافراد ، وبامكانها كذلك ان تفرض تفضيلاتها الابوية على الافراد وفي الحالتين ليس هناك من وسيلة موضوعية لتحديد التفضيلات او الحاجات" الحقيقية " او " المثلى" للافراد ، اى ليس هناك من "معيار موضوعي للرفاه " .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢ ـ ٥ ـ ١ اثـر الاهمـال العقـلاني .

يمكن تعريف اثر الاهمال العقلاني بصورة عامة بانه انعدام وجود حافـز " عقلاني "لدى الفرد للاقدام على المشاركة في عملية اتخاذ القرارات الجماعيـة . ومن الامثلة على هذا الاثـر : (١) احجام الفرد العادى عن المشاركة في الانتخابات والتصويت في العملية الديمقراطية (اى في عملية اتخاذ القرارات الجماعيـة الحكومية) (٢) احجام المساهم الصغير عن المشاركة في انتخاب المدير الخـاص بالشركة المساهمة العامة (اى في عملية اتخاذ القرارات الجماعية فيـر الحكومية) وحضور اجتماعات هذه الشركة او الاهتمام بانجازهـا .

ففي كلا المثالين ، فـان السبب في الاحجام لايعود الى نقص ذكـاء الفرد العادى او المساهم الصغير ، وانما في الهيكل الدافعي الذى يواجهه هـذا الفرد او المساهم . ذلك ان معظم هؤلاء يدركون مسبقا ان مشاركتهم في عمليـة اتخاذ القرار الجماعي لن تحدد النتيجة لصالحهم ، وبالتالي فان المنافـع (الشخصية) من هذه المشاركة هي منافع ضئيلة (Gwartney and Stroup, 1980a,p.79,423) .

وهنـاك تشابه كبير بين اثر الاهمال العقلاني وبين منطق الركوب بالمجان من حيث وجود انفصال بين الفعل الفردي ونتيجة الفعل المتوخاة ، فالمشاركـة الفردية في توفير السلع العامة وفي عملية اتخاذ القرارات الجماعية هي شـرط غير ضرورى ولا كاف للحصول على النتيجة الشخصية المرغوبة . ومن هنا فليس هنـاك حافز" عقلاني " لدى الفرد (الذى يؤمن بمذهب الاهتمام بالنتيجة والذى يهتم فقـط بمصلحته الخاصة) للمشاركة في انتاج السلع العامة او في اتخاذ القـرارات الجماعيـة .

وينبغي الاشارة الى ان اثر الاهمال العقلاني لايقتصر على انعدام الحافز الفردى للمشاركة في الانتخابات ، وانما يشمل كذلك غياب الدافع لدى الفرد فـي ابداء الرأى (او التفضيلات) تجاه القضايا والمشكلات العامة ، حتى تلك الـتي ترتبط بمصلحتـه الخاصة او برفاهيتـه .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ولكن ، ماهي مضامين اثر الاهمال العقلاني على كفاءة اليد المتدخلة ؟. يجب ـ اولا ـ ان نتذكر ان اليد المتدخلة هي بمثابة " سوق سياسي " لتحقيق تفضيلات الافراد ، اما الاداة للدخول في هذا السوق فهي : التصويت الديمقراطي(١).

ان اثر الاهمال العقلاني يدفعنا الى القول بان اليد المتدخلة هي آلية غيرحسّاسة لتفضيلات الافراد ومصالحهم . ذلك ان وجود هذا الاثر يتضمن بالضرورة أن معظم الافراد في النظام الاقتصادي لايملكون الحافز للدخول الى السوق السياسي لجني ثماره وجعله اكثر استجابة لتفضيلاتهم ، لانهم يعلمون مسبقا ان تصويتهم الديمقراطي ، سواء كان ذلك من خلال الانتخابات او وسائل الاعلام ، لن يحدث الاثر او النتيجة المرجوة . كما ان تسلح الفرد العادي بالمعلومات والمعرفة الفنية المتخصصة التي تمكنه من ابداء وجهة نظر قوية ـ من خلال وسائل الاتصال مثلا ـ وتحقيق النتيجة المرغوبة ، هذه المعلومات والمعرفة عادة ماتكون مكلفة وغير متاحة عمليا (Glahe and Lee, p.532) ، وبالتالي فان المواطن العادي يحجم عن امتلاك مثل هذه المعرفة المتخصصة ، وما يعنيه ذلك من انعدام الحافز للمشاركة في تحديد القرارات العامة او الحكومية .

ان الشعارات الديمقراطية من امثال : "فرد واحد ، صوت واحد" ، " المساواة السياسية " وماشابه ، هي شعارات جميلة رنانة ، ولكن الواقع العملي والادلة التجريبية تؤكد على ان ما يتراوح من ثلث ونصف الناخبين الامريكيين فقط ، يقدمون على التصويت (Gwartney and Stroup,1980a, p.423) اما السبب فهو بالطبع اثر الاهمال العقلاني . كما ان وجود كثير من الحكومات التي أُنتخبت من قبل اقلية من الافراد المصوتين ، وبسبب الاثر نفسه ، هو امر شائع (Peace and Nash,p.8) ولاعجب في ذلك

---

(١) اما اليد الخفية فهي بمثابة " سوق اقتصادي " لتحقيق تفضيلات الافراد ولكن الوسيلة للدخول في هذا السوق هي : التصويت النقدي (الرغبة في الدفع) .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فالاغلبية " صامتـــة " .

ان منطق الركوب بالمجان يؤكد على حاجة قوى السوق الى التدخل الحكومي او الاكراه لتوفير السلع العامة ، ولكن اثر الاهمال العقلاني يؤكد على ان اليـــد المتدخلـــة هي غيـــر حساســة لتوفيـــر مثـــل هذه السلـــع .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢ ـ ٥ ـ ٢ مشكلة جماعات المصالح الخاصة .

تظهر مشكلة جماعات المصالح الخاصة في العملية الديمقراطية او في آلية التدخل الحكومي ، عندما يستطيع عدد قليل من الافراد اكتساب منافع شخصية كبيرة ، على حساب فرض تكلفة فردية صغيرة على كل شخص ينتمي الى الاغلبية غير المنظمة . مثال ذلك قدرة المحتكر الطبيعي الذى يخضع للتنظيم القانوني على استخدام التأثير السياسي لجعل اللجنة المنظمة اكثر تطويعا لمصالحه الخاصة وعلى حساب كافة افراد المجتمع الاستهلاكي . وقد يقول قائل : واين صوت الاغلبية واين مصالحهم ؟ . ان هؤلاء الافراد لايملكون الحافز او المعلومات الكافية للدفاع عن مصالحهم ، كما ان التكلفة التي يتحملها كل فرد للدفاع عن مصالحه ازاء جماعات المصالح الخاصة تزيد دائما عن المنفعة الشخصية (Glahe and Lee,p.535) .

ان مشكلة جماعات المصالح الخاصة تؤكد على ان العملية الديمقراطية عادة ما تكون متحيزة لصالح تفضيلات جماعات المصالح (Gwartney and Stroup,1980a,p.80) ، ويدعم هذا الاستنتاج وجود اثر الاهمال العقلاني.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢ ـ ٥ ـ ٣ مشكلة عدم الدقة في تمثيل تفضيلات الافراد .

وهذه المشكلة تأخذ عدة ابعاد ومظاهر (Gwartney and Stroup, 1980a,p.445) (Pearce and Nash,p.7-8) هي:

أ ـ ان التصويت الديمقراطي لايسمح بالتعبير عن كثافة التفضيلات " intensity of preferences " . فالمصوت على قرار حكومي اما ان يوافق او يرفض ، ولايميز التصويت السابق بين الفرد الذى يوافق بشدة مثلا وبين الفرد الذى يوافق ولكن باعتدال . من الملاحظ ان التصويت النقدى في السوق الاقتصادى يسمح بالتعبير عن شدة او كثافة التفضيلات ، فالذى يفضل سلعة ما كثيرا فانه يبدى رغبة اكبر في الدفع مقابل الحصول عليها .

ب ـ في السوق السياسي فان الفرد يصوت لصالح مرشح معين يمثل "تشكيلة" من السلع الحكومية . والمصوت اما ان يحصل على تشكيلة السلع الحكومية التي يروج لها المرشح (أ) او التشكيلة التي يعرضها المرشح (ب) . ان ايا من هاتين التشكيلتين لاتمثل ـ في اغلب الاحيان ـ مايريده الفرد تماما . في السوق الاقتصادى فان هناك مجالا اكبر للتنويع وشراء ما يريده الفرد من كل تشكيلة من السلع .

ج ـ ان هناك امكانية كبيرة لان يمتنع النائب المنتخب عن تمثيل وجهة نظر او تفضيلات الذين انتخبوه ، او لا يقدم على الوفاء بوعده الذى قطعه لهم خصوصا اذا كان هؤلاء لايستطيعون معرفة ذلك . ان السوق الاقتصادى او التصويت النقدى هو اكثر تعبيرا عن تفضيلات المصوت ،فبالتعريف اذا لم يرغب المصوت سلعة ما فانه لايشتريها .

د ـ انه من الصعب ، ان لم يكن من المستحيل ، اخضاع كل قضية او مسألة عامة تهم المواطنين للعملية الديمقراطية او التصويت الديمقراطي ، في حين ان آلية السوق تستجيب لاى نوع من التفضيلات ، بشرط توفر الرغبة في الدفع .

هـ ـ في التصويت الديمقراطي فان فشل المصوت في الانتخاب يجعل النتيجة تتحدد من خلال هؤلاء الذين اقدموا على التصويت او اظهار التفضيلات ، ولكن في التصويت النقدى ، فان الفشل في التصويت هو صوت (ضد) المشروع او السلعة .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢ ـ ٥ ـ ٤ مشكلة السياسات قصيرة النظر .

ان تعقيد كثير من القضايا العامة يحول دون قدرة المصوتين على تحديد المنافع والتكاليف المستقبلية الناتجة عن الاجراءات الحكومية . فمثلا هل يؤدى تخفيض معدل الضرائب الى التقليل من معدل البطالة في الاجل الطويل ؟ هل الرقابة على الاجور والاسعار هي اداة فاعلة للتعامل مع مشكلة التضخم ؟ . ان امثال هذه الاسئلة معقدة ، وقليل من المصوتين من يستطيع تحليل المضامين القصيرة الاجل والطويلة الاجل للسياسات الحكومية في الميادين السابقة . وعليه فان معظم الافراد سيعتمدون على الظروف الحالية في تقييم اداء اى سياسة حكومية . فبالنسبة للمصوت فان المؤشر الافضل لنجاح اى سياسة هو : " كيف تسير الامور الآن " ، وعليه فان المنظمين السياسيين"political entrepreneurs " الذين يسعون للفوز في الانتخابات الجارية لديهم حافز قوى لدعم ذلك النوع من السياسات والاجراءات التي تولد منافع حاضرة ، يمكن ملاحظتها بسهولة ، مع انها قد تولد تكاليف آجلة ولكنها معقدة وصعبة التحديد . وفي المقابل فان السياسات الحكومية ، في النظم الديمقراطية ، سوف تتحيز ضد ذلك النوع من الاجراءات والبرامج التي تتضمن تكاليف فورية وسهلة التحديد (زيادة معدل الضريبة ، مثلا) ولكنها تولد منافع مستقبلية معقدة وغير سهلة التحديد . وهذا مايعرف بـ اثر قصر النظر " shortsightedness effect "

والذى يؤدى الى حصول المنظمين السياسيين على مكاسب على حساب الاجيال القادمة .

ذكرنا ـ سابقا ـ ان اجتماع كل من ظاهرة الركوب بالمجان واثر الاهمال العقلاني ، يحول دون قدرة كل من السوق والدولة على انتاج السلع العامة . في مشكلة السياسات قصيرة النظر فان اجتماع كل من الفشل السوقي المتمثل في وجود تأثير سلبي لتفضيلات الجيل الحالي على رفاهية الاجيال القادمة والفشل الحكومي المتمثل في اثر قصر النظر ، هذا الاجتماع يحول دون قدرة اليد الخفية واليد المتدخلة على تحقيق رفاهية الاجيال القادمة . فوجود معدل عال للتفضيل الزمني لدى الافراد ، يجعل من معدل الادخار والاستثمار اقل مما يجب فيما لو اخذت تفضيلات

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ومصالح الاجيال القادمة بعين الاعتبار . اذن الحل الحكومي المثالي قد يكمن في فرض ضرائب اضافية على الاجيال الحالية لتمويل الاستثمارات التي تحقق مصالح الاجيال المستقبلية . ولكن هل يلاقي مثل هذا الحل القبول السياسي ؟ . حيث ان افراد الجيل الحالي لايشعرون باى نفع فورى من فرض ضرائب اعلى ، بل على العكس يشعرون بتكلفة آنية ، فان هذا الحل الحكومي غير قابل للتنفيذ العملي في النظم الديمقراطية .

ان علم الاقتصاد يؤكد لنا ان اتخاذ القرارات الديمقراطية يكون عادة غير منسجم مع التخطيط المنطقي طويل الاجل (Gwartney and Stroup, 1980a,p.447) .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢ ـ ٥ ـ ٥ مشكلة تدني الكفاءة الانتاجية والادارية للمؤسسات العامة

تشترك كل من الشركات المساهمة العامة والمؤسسات والدوائر الحكومية في ظاهرة انفصال الملكية عن الادارة ، وقد اشرنا في السابق الى ضعف الحافز لدى مدير الشركة المساهمة العامة لتحسين الكفاءة الانتاجية ، وشرحنا مبررات ذلك تحت ما يعرف بـ " النظريات الادارية للمنشأة " . نود ان نؤكد الآن على ان هناك من المبررات الكافية للاعتقاد بان الحافز لتحسين الكفاءة الانتاجية او الادارية لدى البيروقراطيين المسؤولين عن المؤسسات والوزارات العامة هو اضعف من نظيره لدى مديري الشركات المساهمة العامة ، وهذه المبررات يمكن تلخيصها بمايلي : ـ

أ ـ ان المؤسسات الحكومية البيروقراطية تعمل في بيئة احتكارية كاملة وهذا يجعل لهذه المؤسسات القدرة على التصرف باعتبارها جماعات للمصالح الخاصة تحقق اهدافها الشخصية على حساب الاداء الكفي للاقتصاد او على حساب الصالح العام (Kamarck,p.90) ، اما الشركات المساهمة العامة فمن الممكن ان تعمل ضمن بيئة تنافسية الى حد ما ، تحد من سلطتها الاحتكارية .

ب ـ ان المؤسسات الحكومية تمثل حالة متطرفة من ظاهرة المالكين المشتتين وغير العالمين بوضع ملكيتهم . فالمواطنون لديهم مصلحة مباشرة في تحسين اداء وانجاز المشاريع والمؤسسات العامة ، لانهم المستهلكون لمخرجاتها والممولون لأي خسارة تصاب بها . ولكن بما ان هؤلاء المواطنين لايملكون المعلومات الكافية او الحافز لتقييم ومحاسبة هذه المؤسسات فان نظام الرقابة الاهلي على هذه المشاريع يكون ضعيفا للغاية ، ويرجع ذلك الى اثر الاهمال العقلاني ومنطق الركوب بالمجان . فكل مالك (او مواطن) يدرك مسبقا ان جهده الفردي لتقييم ومحاسبة المؤسسات العامة سوف يجره الى تكاليف تزيد بشكل كبير عن المنافع (الشخصية) المتأتية من هذا الجهد . هذا بالاضافة الى ان الفرد لايستطيع ان يتخلى عن حقوق الملكية الخاصة بالمؤسسات العامة ، بعكس الحال مع المساهم في الشركة المساهمة العامة ، والذي يستطيع التخلي عن ملكيته ، اذا ماوجد عيبا في انجاز

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الشركة ، عن طريق بيع اسهمه في سوق الاسهم (Millward and others, p.217)

وحيث ان مديرى المؤسسات العامة لايكتسبون اى منافع شخصية مباشرة جرّاء تحسين الكفاءة الادارية والانتاجية لمؤسساتهم ، فمن المرجح ان يتصرفوا بشكل لايعكس مصالح المالكين (دافعي الضرائب والمصوتين) وانما يعكس مصالحهم الخاصة ، وهذا ما تفترضه " النظرية الاقتصادية للبيروقراطية " . فهذه النظرية تفترض ان هيئات ومؤسسات ودوائر الحكومة تهدف الى استقصاء موازناتها ، لان هذا يمكن المسؤولين عنها من تحقيق تفضيلاتهم براتب اعلى ويشبع حاجاتهم المتمثلة في الترقية والضمان الوظيفي والمزايا غير النقدية مثل السلطة والهيبة والجاه (Pearce, p.49) .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢ ـ ٥ ـ ٦ مشكلة تناقض تفضيلات الافراد

غني عن التفصيل ان الاجراءات الحكومية هي اجراءات جماعية يخضع لها كافة افراد المجتمع ، وهي في الوقت نفسه اجراءات تهدف الى تحقيق اهداف الافراد ومصالحهم وتفضيلاتهم ، او هذا هو المفترض فيها . ولكن ماذا اذا تناقضت هذه التفضيلات ؟ . حيث ان الوصول الى الاجماع بين افراد المجتمع حول اى قضية عامة هو امر متعسر ، فان الاجراءات الحكومية تحقق ـ عادة ـ تفضيلات بعض الافراد على حساب آخرين .

ان مشكلة تناقض التفضيلات "conflict of preferences" في العملية الديمقراطية تأخذ بعدين هما : ـ

أ ـ الآثار الخارجية الحكومية السلبية .

تعتبر قاعدة الاغلبية " majority rule " الآلية الاكثر شيوعا لاتخاذ القرارات الجماعية في العملية الديمقراطية . ولكن ، وبالرغم من ذلك ، فان هذه القاعدة لاتحقق الكفاءة او معيار التحسن الباريتي لانها لا تجعل كافة افراد المجتمع أحسن حالا في تجعل بعض الافراد (الأقلية) بوضع اسوأ ، في حين انها تحقق مصالح وتفضيلات الاغلبية . بما ان كافة الافراد في المجتمع الديمقراطي يدفعون الضرائب للحكومة ، فانهم من المفترض فيهم ان يكتسبوا المنافع من الاجراءات الحكومية على قدم المساواة .

ولكن قاعدة الاغلبية تتناقض مع هذه المساواة . اذن لابد للتدخل الحكومي من ان يرافقه آثار خارجية سلبية ، حيث تكتسب الاغلبية منافع لم تدفع كافة تكاليفها ، وتتحمل الاقلية تكاليف دون الحصول على تعويض مقابل(١) (Glahe and Lee, p.525 - 526) .

---

(١) علماء السياسة عالجوا مشكلة تناقض التفضيلات باسلوب براجماتي ، ولكنه غير منطقي بالنسبة لعلماء الاقتصاد . فحسب رأى علماء السياسة فان الحل العملي لمشكلة صراع المصالح والتفضيلات يكمن في ان تقوم الدولة بايجاد تسوية =

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ب ـ مـــدى امكانية تجميـــع تفضيـــلات الافـــراد .

لنفترض ان الحكومة الديمقراطية ارادت ان تهتدى بتفضيلات الافراد عنـــد اتخاذها للقرارات الجماعية او العامة ، هل بامكانها ان تجـمّـــــع أذواق أو تفضيلات الافراد المتناقضة لكي تحصل في النهاية على تفضيل او قرار جماعـــــي عقلاني ، يحقق خاصية التعـــدي " transitivity " (١) ؟ . لقد ناقـــــش كينيث آرو " K. Arrow " في كتابه المشهور الاختيار الاجتماعي وقيم الفـــرد " Social Choice and Individual Values " هذه المسألة ، وتوصل الى نتيجة عامة وهامة ، تعرف بنظرية استحالة آرو " Arrow's Impossibility theorem " ، مفادها : ـ ضمن مجموعة من الافتراضات"المعقولة"مـــن المتعذر تجميـع تفضيلات الافراد ، والحصول منها على قرار او اختيار جماعـــــي عقلانـــي ومتعـــــد(٢) . فاذا ماتذكرنا ان توفير السلع العامة من خلال التدخل الحكومي هي مسألة اختيار جماعي " collective choice " ، واذا ما علمنـــا ان الحكومة غير قادرة على تجميع تفضيلات الافراد للخروج منها بقرار او اختيـــار جماعي متسق ومتعد ، تبين لنا مدى ضعف اليد المتدخلة في انتاج السلع العامة في ظروف تتسم بانعدام الاجماع وتناقض التفضيـــلات .

= مرضية " satisfactory compromise " لتفضيلات الافراد ، فترضي هـــذا الفريق جزئيا وترضي الفريق المقابل جزئيا ايضا . ليس هذا فحسب بل تفتق اذهـان بعض علماء السياسة عن ادعاء آخر ، يفوق الاول في عدم منطقيته ، يرى ان "تنافـــس" الجماعات على تحقيق تفضيلاتها يؤدى الى الصالح العام ! . ان الادعاء الاخير هـــو اقرب الى التمنيات منه الى التحليل العلمي المنظم ، وهذا ماتؤكده نظرية الفشل الحكومي ونظرية الفشل السوقـــي .

(١) يقال عن تفضيل جماعي بانه يحقق خاصية التعدى اذا انجز الشرط التالي : اذا كان المجتمع يفضل الوضع (س) على (ص) ، والوضع (ص) على (ع) ، فانه يجب ان يفضل الوضع (س) على (ع) .

(٢) سنعود الى شرح وتفصيل نظرية استحالة آرو في الفصل الثالـــث .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وخـــلاصة القـــول حول اقتصاديات الاختيـــار العام ان لنظرية الفشل الحكومي دورا بالغ الاهميـــة في تذكيرنا بحاجة التنظيم الاقتصادى الى آليـــــة للضبط والتنسيق الاقتصادى غير آليـــات التنافس والتدخل الحكومي ، انها اليـــــد الاخلاقيـــــة .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢ ـ ٦ الكفاءة الجماعية ونموذج معضلة السجناء .

" Collective efficiency and Prisoners' dilemma model "

٢ ـ ٦ ـ ١ نموذج معضلة السجناء .

ان احد الاستنتاجات الرئيسية المستقاة من نظرية الفشل السوقي نقد الافتراض الكلاسيكي القائل بوجود انسجام " طبيعي " بين المصلحة الاقتصادية للفرد والمصلحة الاقتصادية للمجتمع . يعتبر نموذج معضلة السجناء من النماذج المشهورة في نظرية المباريات التي تعزز من الاستنتاج السابق وتؤكد على وجود تناقض بين المصلحة او العقلانية الفردية وبين المصلحة او العقلانية الجماعية . ففي هذا النموذج يلقى كل لاعب (فرد) الاخفاق عندما يسعى بانفراد الى استقصاء منفعته الشخصية ، دون اخذ مصالح اللاعبين الأخرين بعين الاعتبار .

نحاول ـ هنا ـ التعرض بالتفصيل الى حيثيات نموذج معضلة السجناء (ويسمى ـ احيانا ـ نموذج معضلة السجين) وعلاقته بمصطلح جديد اسميته " الكفاءة الجماعية " ، ثم بعد ذلك سنتطرق الى الحلول الوضعية الممكنة للمعضلة ، لنختم الموضوع بالاشارة الى دور اليد الاخلاقية وبالذات عامل الثقة بالآخرين في حل هذه المعضلة .

ان حكاية معضلة السجناء يمكن تلخيصها كما يلي : ـ

وضع سجينان في غرفتين منفصلتين ، وكل منهما متهم بالجريمة نفسها التي اشتركا في تدبيرها ، وقد اخبر كل سجين على انفراد ان بانتظاره احكاما بالعقوبة ، كما يلي : ـ

أ ـ اذا لم يعترف اى من المجرمين بارتكابه الجريمة ، فانهما سوف يواجهان عقوبة بسيطة (سنتي سجن) .

ب ـ اذا ما اعترف احدهما ، ولم يعترف الأخر ، فان الاول سوف يطلق سراحه في حين يجازى الثاني بعقوبة صارمة (٣٠ سنة) لعدم اعترافه .

ج ـ اذا اعترف كل من المجرمين ، فانهما سيحكمان بعقوبة تقل في شدتها عن العقوبة التي تنزل بالمجرم الذى لم يعترف في حين اعترف زميله (٢٠ سنة) .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

انتهت الحكاية ، ان وضع نتائج هذه المباراة او اللعبة على شكل مصفوفة يسهل من الرؤية كثيرا .

	المجرم (ب) الاستراتيجية الاولى (تعاون او عدم الاعتراف)	 الاستراتيجية الثانية (عدم التعاون او الاعتراف)
المجرم (أ) الاستراتيجية الاولى (تعاون او عدم الاعتراف)	(٢ ، ٢)	(٣٠ ، صفر)
الاستراتيجية الثانية (عدم التعاون او الاعتراف)	(صفر ، ٣٠)	(٢٠ ، ٢٠)

ان لدى اى من المجرمين استراتيجيتين هما : (١) التعاون مع الآخر وهذا يتم من خلال عدم الاعتراف ، (٢) عدم التعاون ، وهذا يتم من خلال الاعتراف .

وكمثال على كيفية قراءة الارقام في المصفوفة السابقة نقول ان النتيجة " outcome " (٣٠ ، صفر) تعني ان المجرم (أ) سيحصل على (٣٠) سنة سجن اذا لم يعترف في حين اقدم زميله على الاعتراف . والمجرم (ب) سيحصل على (صفر) سنة سجن اذا اعترف (اى اذا اختار الاستراتيجية الثانية) في حين لم يعترف زميله (اى اختار الاستراتيجية الاولى)[١] .

يتبين من المصفوفة ان هناك اعتمادا متبادلا وتداخلا بين مصالح

---

(١) يدل الرقم الايمن داخل القوسين على نتيجة المجرم (أ) ، في حين يدل الرقم الايسر على نتيجة المجرم (ب) .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

السجينين ، فلا يستطيع اى منهما ان يحدد مسبقا نتيجة قراره ، لان هذه النتيجة تعتمد على قرار او استراتيجية اللاعب الأخر . يتبادر الى الذهن ـ هنا ـ التساؤل التالي : هل هناك انسجام" طبيعي "بين مصالح السجينين ، ام ان هناك تناقضا في المصالح ؟ . من النظر الى المصفوفة السابقة يتبين ان مصلحة السجينين المشتركة لاتتحقق الا اذا التزم كل منهما بالاستراتيجية الاولى ، او بعدم الاعتراف ، ولكن هل لدى اى منهما حافز "عقلاني "للقيام بذلك ؟ .

بافتراض ان ايا من المجرمين يهتم فقط بمصلحته الخاصة ، ويؤمن بمذهب الاهتمام بالنتيجة (اى لايعتقد ان للسلوك الاخلاقي قيمة او منفعة مستقلة عن نتيجة هذا السلوك)،فانه سيختار استراتيجية الاعتراف (او عدم التعاون) ، لان هذا يحقق له افضل نتيجة مرغوبة بغض النظر عن استراتيجية او اختيار زميله، او بتعبير نظرية المباريات ، فان استراتيجية عدم التعاون هي استراتيجية مسيطرة " dominant strategy " .

فالمجرم(أ) عندما يختار استراتيجية عدم التعاون فانه يؤمن الحصولعلى حريته ، اذا ما اقدم زميله على التعاون ، ويحصل كذلك على (٢٠) سنة سجن اذاما اقدم زميله على عدم التعاون ، وهي نتائج افضل من تلك الخاصة باستراتيجية التعاون والتي هي (سنتان) اذا تعاون المجرم (ب) و (٣٠) سنة اذا لم يتعاون .

والمجرم (ب) بدوره يتصرف بشكل" عقلاني " عندما يختار استراتيجية عدم التعاون ، لانه بذلك يحصل على حريته اذا ما اقدم زميله على التعاون ويتخلص من مخاطر العقوبة القصوى (٣٠ سنة) اذا ما اقدم هو على التعاون وامتنع زميله عن ذلك .

اذن لدى كل لاعب يهدف الى استقصاء مصلحته او منفعته الذاتية حافز للاعتراف وان يدع الأخر يواجه العقوبة الصارمة ، او بمفاهيم نظرية السلع العامة هناك حافز لدى كل سجين للتصرف كراكب بالمجان . وبما ان الحافز موجود لدى السجينين معا ، فان النتيجة "التوازنية" للمباراة هي ان يحصل كل منهما على (٢٠ سنة) سجن ، وهي بالطبع نتيجة اسوأ مما لو قاما بعقد اتفاق بينهما

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

للتعاون او عدم الاعتـــراف (سنتـــان) .

ومن هنا جاء التناقض بين العقلانية الفردية " individual rationality " وبين العقلانية الجماعية " group rationality" او بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة [1] . فالسلوك العقلاني على المستوى الجـزئي " micro " في معضلة السجناء ادى بوضوح الى نتيجة كلية " macro " غير عقلانية (Pearce, p.352) .

ويمكن القول ان ايا من السجينين يمتلك الترتيب التالي للبدائـــل (بافتراض ان كلا منهما انانى ويهتم بالنتيجة فقط) : -

١ - ان يتعاون زميله ، ولكن هو لايتعاون ، فيطلق سراحه (اى بديـــل الركوب بالمجـــان) .

٢ - ان يلتزم كل من السجينين بقاعدة التعاون ، فيحصل كل منهما علـــى سنتي سجـــن .

٣ - الا يلتزم اى من اللاعبين بالسلوك الاخلاقي التعاوني ، فيحصل كل منهمـا على ٢٠ سنـــة سجـــن .

٤ - ان يلتزم هو بالتعاون (لايعترف) في حين يعترف الأخر ، فيحصل علـــى ٣٠ سنـــة سجـــن .

حسب هذا الترتيب للبدائل فان النتيجة الجماعية المستقـــرة او التوازنية (بافتراض عدم وجود عامل الثقة بالأخرين او عامل التفاوض والاتصـــال بين اللاعبين) هي النتيجة الخاصة بالبديل الثالث ، فمع ان البديل الثاني هـــو اكثر اغراءا من البديل الثالث ، الا انه يتضمن مخاطر ويقترن بنتيجة غيـــر مستقرة ، لان لدى كل فرد حافزا لعدم التعاون وبالتالي القفز الى البديل الاول . كما ان اختيار البديل الثالث يقي الفرد من الوقوع في البديل الرابع الاكثـــر

---

(١) حول هذه النقطة ، انظر (Buckley and others, 1974) (Dawes, 1975,p.88) (Hamburger,p.79) (Platt,p.645) (Rapoport,p.481) .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

سوءا ، حينما يتعاون هو ويقدم الأخرون على عدم التعاون (Wade,p.98) . وعليه فانه في غياب عقد اجتماعي ملزم فان كل سجين يكاد يكون مجبرا ليكون راكبا بالمجان او ان يختار استراتيجية عدم التعاون .

وبشكل عام فان معضلة السجناء متعددة اللاعبين " Multi - person prisoners' dilemma " يمكن تلخيصها كما يلي : -

أ - كل لاعب لديه استراتيجية مسيطرة ، اى استراتيجية تحقق له اقصى عائد فردى بغض النظر عن قرارات واستراتيجيات الأخرين . (في النموذج السابق ، فان الاستراتيجية المسيطرة هي الاعتراف) .

ب - اذا قام كل لاعب في المباراة باستخدام استراتيجيته المسيطرة فان النتيجة الجماعية لهذه المباراة هي ان يصبح الجميع بوضع اسوأ ، مقارنة بالوضع التعاوني . (في النموذج السابق ، ٢٠ سنة سجن بدلا من سنتين) .

قبل ان نأتي الى الحلول البديلة التي يمكن ان تلجأ اليها التنظيمات الاجتماعية لمواجهة اوضاعا اجتماعية شبيهة بمعضلة السجناء، نود ان نشير الى ان نموذج معضلة السجناء يدلي لنا بمعلومات وادلة مهمة في مجال تقييم افتراضات المدخل الغربي لاقتصاديات الرفاه ، اذ يبدو ان هذا النموذج بمعطياته يتناقض مع الافتراضات الباريتية .

أولا : حسب نتائج نموذج معضلة السجناء فان المذهب الشكلي او مذهب الواجب هو اكثر كفاءة من المذهب النفعي . ففي اوضاع اجتماعية مثل معضلة السجناء فان تقييم الفعل بالرجوع الى نتيجة هذا الفعل يؤدى ، في معظم الحالات ، الى تحويل الوضع الى مباراة صراع "conflict game" ، وهذا صحيح خاصة في حالة الجماعات الكبيرة . ذلك ان النتيجة "الجيدة" لفعل اى فرد تعتمد على افعال الأخرين وفي ظل انعدام الثقة بالأخرين ، فانه من المرجح ان يعتبر فعل التعاون فعلا " سيئا" حسب مذهب الاهتمام بالنتيجة ، لانه يتضمن مخاطر كبيرة وجهودا ضائعة اذا ما اقدم اللاعبون الاخرون على عدم التعاون .

اما اذا كان كل فرد يفضل التعاون بغض النظر عن نتيجة هذا التفضيل

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢ ـ ٦ ـ ٢ مفهوم الكفاءة الجماعية وآليات التوصل اليها .

ماهي العلاقة التي تربط بين معضلة السجناء وبين الكفاءة الباريتية ؟ وماهو المبرر لحشر موضوع معضلة السجناء في هذا الفصل ؟ .

سأطلق مفهوم الكفاءة الجماعية " collective efficiency "على تلك الكفاءة الناتجة عن حل معضلة السجناء وتحويلها من مباراة صراع الى مباراة تعاونية . فتحقيق الكفاءة الجماعية يعني جعل جميع اللاعبين في اوضاع معضلة السجناء بوضع افضل ، مما لو اتخذ كل منهم استراتيجية انانية . ففي النموذج السابق فان الكفاءة الجماعية تتحقق عندما تنتقل نتيجة المباراة من (٢٠ ، ٢٠) الى (٢ ، ٢) ، لان هذا التغير يجعل كلا من السجينين بوضع افضل ، دون ان يسيء الى آخرين ، اى ان هذا التغير يحقق تحسنا باريتيا " Pareto improvement ".

والآن نأتي الى السؤال الحرج : كيف يمكن الخروج من مأساة الحل التوازني لمعضلة السجناء ؟ وماهي آليات تحقيق الكفاءة الجماعية ؟

ان الاجابة على هذا السؤال هي ـ بلا شك ـ امر ضروري وشرط مسبق لحل كثير من المعضلات والمشكلات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية ، مثل التلوث البيئي والاسراف في استغلال الموارد الطبيعية والركود الاقتصادي والتضخم السعري وسباق التسلح وانتشار الامراض الجنسية وماشابه . فجميع هذه المشكلات الجماعية وامثالها ناتجة عن الحافز "العقلاني "الذي يواجهه الفرد في النظام غير الاخلاقي ، والذي يؤدي الى نتائج جماعية سيئة لكافة الافراد ، في الاجل الطويل .

لنرى ـ اولا ـ ماذا يمكن لليد الخفية عمله في هذا المجال ؟

اقترح بعض الباحثين في نظرية المباريات "الحل التفاوضي " ، اى استخدام التواصل او الاتصال " Communication " كاداة للتوصل الى الحل التعاوني . فمن الملاحظ ان نموذج معضلة السجينين " 2-person prisoners' dilemma " المذكور سابقا ، يستبعد وجود نوع من الاتصال بين السجينين .

لاشك انه من خلال التفاوض والتواصل يمكن عقد اتفاق بين السجينين بعدم الاعتراف ، وبما يحقق تحسنا باريتيا ، ولكن تبقى مشكلة دعم تنفيذ شروط

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

او بغض النظر عن افعال الآخرين ، فان المحصلة هي تحويل معضلة السجناء الى مباراة تعاونية (Sartorius,p.79) ، وهذا ينسجم مع ماذكرناه في الفصل الاول من ان المذهب الشكلي هو افضل من المذهب النفعي في تحقيق الضبط والنظام الاجتماعي .

ثانيا : في اوضاع اجتماعية مثل معضلة السجناء فان مبدأ سيادة تفضيلات الفرد هو مبدأ غير ملائم ، لانه في مثل هذه الاوضاع لايكون الفرد هو المقيم الافضل لمصلحته ، كما ان هناك مصلحة عامة او خيرا مشتركا مستقلا عن مجموع تفضيلات الافراد الانانية .

ثالثا : ان تفضيلات الافراد في معضلة السجناء ليست ثابتة ، غير قابلة للتعديل . ذلك انه من الممكن ان يختار اللاعب استراتيجية التعاون ، اذا ماوجد الضمان او التوكيد بان الآخرين سيقدمون على التعاون . وهذا يرجعنا الى متناقضة الانعزال " isolation paradox " ووجود انفصال بين تفضيلات الفرد كوحدة جزئية لاتؤثر في البيئة الاجتماعية المحيطة وبين تفضيلات الفرد باعتباره وحدة مرتبطة مع الاخرين بعقد اجتماعي .

رابعا : ان القدرة التنبؤية للنظرية الاقتصادية للاختيار في اوضاع معضلة السجناء هي قدرة ضئيلة او محدودة . ففي مثل تلك الاوضاع فان الفرد لايقدم على اختيار استراتيجية عدم التعاون لانه يفضل ذلك بالضرورة . فمن الممكن ان يكون هذا الاختيار تم نتيجة عدم وجود عقد اجتماعي يلزم الجميع بالتعاون ، او خوفا من الحصول على النتيجة الاكثر سوءا عندما يتعاون هو ، ويمتنع الآخرون عن التعاون.

خامسا :ان معضلة السجناء تقدم دليلا صارخا على عدم صحة الافتراض القائل باستقلال دوال الرفاه الخاصة بالافراد ، ذلك ان هذا النموذج يؤكد على حقيقة التداخل الكبير بين المصالح الفردية .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الاتفاق • ذلك ان اضافة عامل التواصل والتفاوض الى نموذج معضلة السجينين لايحل المعضلة الا اذا كان هناك نوع من الالتزام او ضمان التنفيذ • فبعد عقد الاتفاق بالتعاون فان لدى كل سجين او لاعب ، الحرية الكاملة في الوفاء بوعده او في انتهاك هذا الوعد بالاعتراف • ومن الممكن ان نثبت ان نقض الوعد او شرط الاتفاق هو الاستجابة " العقلانية " ، وكما يقول رابوبورت " A.Rapoport " فانه عندما تلعب معضلة السجينين لمرة واحدة فقط فان هناك مبررا جيدا واحدا فقط للقيام بالاختيار التعاوني ، هو عدم رغبة الفرد في ان يشعر بتعذيب او تأنيب الضمير (Tedeschi,p.17) •

مما سبق نجد ان الحل التفاوضي لمعضلة السجناء يعاني من مشكلة زيادة التكاليف المتعلقة بتنفيذ العقد " enforcement costs " •

كما انه يجب ان نلاحظ انه في حالة معضلة السجناء متعددة اللاعبين ، كما هوالحال مع المجتمعات او الجماعات الكبيرة ، فان الحل التفاوضي يصبح اكثر تكلفة واصعب تنفيذا وذلك يعود الى ارتفاع تكاليف المعاملات ووجود مشكلة الركوب بالمجان • فاحتمال التوصل الى التعاون يتناسب عكسيا مع عدد اللاعبين. من ناحية اخرى ، فان استخدام الاتصال لتحقيق الحلول التعاونية او الكفاءة الجماعية يواجه عددا من الصعوبات اهمها ان الاتصال قد يفتح المجال لاستخدام المعلومات المتبادلة للقيام بالتهديد (Rapoport,p.483) او ايذاء الطرف الأخر • كما ان الاتصال له اثر عكسي في حالة وجود عامل الشك (Chadwick - Jones,p.78) وعدم الثقة برغبة الأخر في تسوية النزاع •

بعد ان تبين ضعف اليد الخفية في انجاز الكفاءة الجماعية ، خصوصا في المباريات ذات العدد الكبير من اللاعبين ، نأتي الى ما يمكن لليد المتدخلة عمله في هذا المجال •

نلاحظ هنا ان تحقيق الكفاءة الجماعية لايمكن ان يتم من خلال قرارات واختيارات الفرد ، وانما من خلال قرارات جماعية تأخذ شكل الاجراء الجماعي " collective action " فتعاون احد الافراد في اوضاع معضلة السجناء لن يحل

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المعضلة بتاتا ، وانما التعاون الجماعي هو الجواب .

ان السياسة العامة تستطيع ان تتخذ اجراءات جماعية تساهم في اعادة ربط العقلانية الفردية بالصالح العام من خلال : -

أ - الاكراه المفروض جماعيا (القوانين والانظمة) .

ب - الحوافز المادية المفروضة جماعيا (الضرائب والاعانات النقدية) (هيرش ، ص ٢٤٨) .

ولكن ، للآليات السابقة عيوبا اهمها : -

١ - ان الاكراه وتطبيق القانون يخضع الى تكاليف المعاملات .

٢ - ان العملية الديمقراطية التي تنبثق من خلالها القوانين والانظمة تعاني من العديد من العيوب والشوائب (التي ذكرت في نظرية الفشل الحكومي) فمثلا ان اصدار قانون ما لعلاج نوع معين من معضلة السجناء يمكن ان يعوقه اثر الاهمال العقلاني ، او يستغل صدوره جماعات المصالح الخاصة او يحول دون تنفيذه عدم الكفاءة الادارية من قبل المؤسسات العامة او يؤدى اصداره الى الاساءة الى تفضيلات الاقلية (بافتراض انه صدر بواسطة قاعدة الاغلبية) . واخيرا فان تناقض التفضيلات وعدم وجود خاصية التعدي في التفضيلات الجماعية يحول دون اصدار القانون اصلا .

كما ان نظرة الى الواقع المعاش في كافة بلدان العالم تكفي للايمان بضعف الوسائل السابقة وقلة حيلتها تجاه المشكلات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية التي يعاني منها هذا العالم .

والآن ، وبعد ان ثبت لنا الفشل المزدوج لليد الخفية واليد المتدخلة في تحقيق الكفاءة الجماعية ، لنتبين دور اليد الاخلاقية في هذا المجال .

ان استدخال او زرع معايير التعاون والايثار والالتزام بالمسؤولية الجماعية في افراد التنظيم الاقتصادى الاسلامي له اثره الفعال في استبعاد بديل الركوب بالمجان في الترتيب التفضيلي الخاص باللاعب المسلم . كما ان وجود توقعات منتشرة او معايير اجتماعية تحث على التعاون وتعتبره السلوك الامثل

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

يحول دون وقوع افراد المجتمع في معضلة السجناء ، لان هذه التوقعات واسعة الانتشار تقوم بدورها في حفز السلوك التعاوني كما لو ان اتصالا مكثفا قد جرى بين اللاعبين (Williams,p.349) . فوجود عامل الثقة بالآخرين في الاقتصاد الاسلامي يشكل حافزا قويا للتعاون ، حتى في المباريات ذات العدد الكبير من اللاعبين ، لانه يقلل او يزيل تكاليف ضمان تنفيذ العقد التعاوني .

نود ان ننهي هذا الموضوع بالاشارة الى النقطتين التاليتين : -

١ - ان نسق القيم الاسلامي عندما دعا الى قيمة التعاون ، فانه شرطه بالتعاون على البر والتقوى ، ونهى عن التعاون بالاثم والعدوان ، فمثلا تعاون او تواطؤ مجموعة من المنتجين للحد من العرض او خفض السعر هو امر يرفضه التنظيم الاقتصادى الاسلامي ، لانه يولد سلطة احتكارية محرمة شرعا .

٢ - هناك من الاقتصاديين (Wade,p.98 - 99) من يرى ان نموذج معضلة السجناء لايصف الواقع بصورة جيدة ، لانه قائم على افتراض غيرواقعي، فالمباريات التي تحدث في الحياة العملية هي مباريات مكرّرة او معادة " repeated games "في كثير من الاحيان ، ووجود عنصر التكرار لابد ان يؤثر في الهيكل الدافعي الذى يواجهه اللاعب ويجعله اكثر رغبة في التعاون ، لعلمه ان قيامه بخداع الأخر والركوب بالمجان سوف يحفز هذا الأخر على القيام بالامر نفسه في المباريات المستقبلية ، الامر الذى يسيء الى مصالح كليهما في الاجل الطويل ، وبالتالي فان الاستراتيجية الاكثر حكمة هي ان يتعاون الفرد اولا ، فاذا وجد ان الأخر قد ركب بالمجان ، عندها يقدم على عدم التعاون . بكلمات اخرى فان هؤلاء الاقتصاديين يؤكدون على ان الركوب بالمجان في حالة معضلة السجناء هو امر غير حتمي في المباريات المكررة ، وبالتالي ليس هناك خوف على هدف الكفاءة الجماعية في الاقتصاد غير الاخلاقي .

يمكن الرد على ذلك بالقول ان هذا التحليل ، ان صح من الناحية التجريبية ، ينطبق فقط على المباريات ذات العدد القليل من اللاعبين ، او بصورة ادق على معضلة السجناء المكررة ذات الشخصين ، ولايمكن باى حال من الاحوال

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تعميمه على معضلة السجناء متعددة اللاعبين او على ماسماه داوز " Dawes " بالمعضلات الاجتماعية " social dilemmas " ، وذلك للاسباب التالية (Dawes,1980,p.182 - 183) : -

أ - في حالة معضلة السجناء ذات الشخصين (المكرّرة او غير المكرّرة) فان كل الضرر الناتج عن الركوب بالمجان ينتقل الى اللاعب الأخر ، اما في حالة المعضلات الاجتماعية فان الضرر يوزع وينتشر على عدد كبير من اللاعبين ، الامر الذى يهيء الظروف الملائمة للركوب بالمجان بشكل مستمر .

ب - في المعضلات الاجتماعية فان السلوك غير المتعاون من قبل لاعب ما من المحتمل ان يكون مجهولا غير مميز ، اما في حالة معضلة السجناء ذات الشخصين فان كل لاعب يعرف بالتأكيد استراتيجية اللاعب الأخر بعد اتخاذها ، وعليه فان مستوى الضغط الاجتماعي المحفز للتعاون هو مستوى منخفض في حالة المعضلات الاجتماعية .

ج - في حالة معضلة السجناء المكررة ذات الشخصين ، فان لدى كل لاعب القدرة على معاقبة الأخر على عدم تعاونه ، وكذلك القدرة على مكافأته اذا ما اقدم على التعاون ، اى ان لدى كل لاعب القدرة الجزئية على تشكيل اختيارات اللاعب الأخر. ولكن هذه الصفة غير متوفرة في حالة المعضلات الاجتماعية ، لان الفرد في الحالة الاخيرة هو نقطة في بحر ولايستطيع التأثير في سلوك النظام الذى ينتمي اليه .

مما سبق نجد ان تكرار المباراة لايشكل علاجا لمعضلة السجناء في المجتمعات او الجماعات الكبيرة ، والسبب في ذلك يعود الى عوامل عديدة اهمها : مشكلة الركوب بالمجان وارتفاع تكاليف المعاملات وانخفاض الضغط الاجتماعي لصالح التعاون وانخفاض القدرة الفردية على التأثير في اختيارات الأخرين .

ان بديل عدم التعاون هو البديل "العقلاني" في المجتمعات الكبيرة غير الاخلاقية ، والمعضلات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية التي يعاني منها العالم دليل عملي اكيد على هذا الزعم .

وبهذا فان نموذج معضلة السجناء يلتقي مع نظرية السلع العامة في التأكيد على اهمية السلوك الاخلاقي والايثارى ودور القيم المشتركة والواجب في تحقيق التعاون وانجاز الاهداف الجماعية .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصـــل الثالـــث

الاختيار الاقتصادى الجماعي : تحليل مقـارن .

٣ ـ ١ مقدمـــــة

ذكرنا في الفصل الاول ان اقتصاديات الرفاه ـ مهما كان مدخله الاخلاقي ـ ينظر الى تخصيص الموارد وتوزيع الدخول ويتساءل : ـ

أ ـ هل هناك وضع اقتصادى امثل " economic optimum " ؟ وما هي خصائص هذا الوضع الامثل ؟ وكيف يمكن التوصل اليه ؟

ب ـ هل بعض الاوضاع الاقتصادية افضل من غيرها ؟ وماهي اسس الاختيـــــار والمفاضلة بين الاوضاع البديلة التي قد لايشكل اى منها الوضع الاقتصادى الامثل ؟ وماهو المقصود بمصطلح التحسن الاقتصادي " economic improvement" ؟

في الفصل الثاني كان اهتمامنا منصبا على الاجابة على السـؤال الاول حيث ركزنا على هدف الكفاءة الاقتصادية باعتباره شرطا ضروريا لانجاز الوضـــع الاقتصادى الامثل . في هذا الفصل سيتركز جهدنا في التعرض للتساؤل الثاني الاكثر عمومية ، كيـف يمكن ان نختار ونفاضل بين وضعيين اقتصاديين ، قد لايشكـــل اى منهما الوضع الاقتصادى الامثل ؟ او، بكلمات اخرى ، كيف ندرك ما اذا كان التغير في السياسة (الاقتصادية) " policy change " الذى ينقلنا من وضـــع (اقتصادى) الى آخر يمثل تحسنا ام تردديا في الرفاه او الوضع (الاقتصـادى) ؟ وماهو بالتحديد المقصود بمصطلح "التحسن الاقتصادى " ؟ .

في مجال العلاقة بين التساؤلين او القضيتين السابقتين نقول انـــه يمكن النظر الى" الوضع الاقتصادى الامثل" على انه يمثل"قمة الجبل " ويهـدف المنظر في اقتصاديات الرفاه ـ عند محاولته الاجابة على القضية الثانية ـ الـى تحديد اسس ومعايير "التسلق" او تحسين الرفاه الاقتصادى . هذا من زاويـــة ومن ناحية اخرى فان التساؤل الاول يرتبط بمسألة الضبط الاقتصادى economic " control " (او مايسميـه علماء الاجتماع بالضبط الاجتماعـــــي " social control ") اى مسألة الاليات الكفيلة بتحقيق التنسيـــق

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الاقتصادى الهادف الى التوصل الى " الوضع الاقتصادى الامثل " . اما التساؤل الثاني فله نكهة متميزة نوعا ما ، فهو يركز على مسألة الاختيار الاقتصادى " economic choice " او بشكل ادق مسألة الاختيار الاقتصادى الجماعي " collective economic choice " (وهو مايسميه الاقتصاديون الغربيون بالاختيار الاجتماعي " social choice ") .

ما هو المقصود بالتحسن الاقتصادى ؟ وكيف نفاضل بين اى وضعيين اقتصاديين ؟ ، هل نستند في ذلك الى تفضيلات الافراد الشخصية ام الى تفضيلات اخلاقية مستقلة ؟ . ان الاجابة على مثل هذه الاسئلة لا يمكن ان تتم بطريقة " علمية " او "موضوعية " او" عقلانية " لان القضية قيد البحث هي ذات طبيعة اخلاقية معيارية ، وعليه فان الاجابة ستختلف تبعا للمنظور الاخلاقي لاقتصاديات الرفاه . فما يعتبر "تحسنا " اقتصاديا من وجهة نظر المدخل الغربي لاقتصاديات الرفاه يمكن ان يصبح" تراجعا " اقتصاديا في التصور الاسلامي للرفاه الاقتصادى.وكما اكدنا سابقا ، فان القيمة الاخلاقية للتغير الاقتصادى ليست مسألة واقعية او وصفية يمكن حلها بالرجوع الى الادلة المنطقية او التجريبية وانما هي مسألة فلسفية او اخلاقية ترتبط بالاحكام القيمية الشخصية . لاغراض المقارنة ومعرفة جوانب الالتقاء والافتراق في المنظور سنبين ـ اولا ـ معايير الاختيار أو التحسّن الاقتصادى الجماعي في النظرية الغربية لاقتصاديات الرفاه ، ثم بعد ذلك سنتطرق الى معايير الاختيار الاقتصادى الجماعي في النظرية الاسلامية للرفاه . كما سنقوم بشرح ما يعرف بنظرية استحالة آرو لنبين الصعوبات التي يواجهها اى تنظيم اقتصادى يود ان يعتمد بشكل كلي على تفضيلات الافراد ـ اى على مبدأ سيادة تفضيلات الفرد ـ عند اتخاذه للقرارات والاختيارات الجماعية .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٣ ـ ٢ معايير الاختيار (او التحسن) الجماعي في التنظيم الاقتصادى الغربـــي .

استنبط الاقتصاديون الغربيون العديد من المعايير التي يمكن بواسطتها تقييـــم الاوضاع الاقتصادية البديلة او التغيرات في السياسة الاقتصاديـــــــــة " policy changes " ، هي : ـ

أ ـ معيار الاجمـاع " Unanimity rule "

ب ـ معيار باريتو " Pareto rule "

ج ـ معيار الاغلبية " Majority rule "

د ـ معيار كالدور ـ هكس " Kaldor -Hicks rule "

هـ ـ معيار رولـز " Rawls rule "

و ـ معيار النمو في الناتج القومي الاجمالي " Growth in GNP rule "

ز ـ معيار بيرجسون " Bergson rule " (او دالة الرفاه الاقتصـادى " Economic welfare function ") .

وقبل ان نشرح مضمون وعيوب كل قاعدة ، فانه من الضرورى الاشارة الـــى الخصائص التي تجمع بينهـــا : ـ

١ ـ جميع القواعد السابقة ـ باستثناء المعيار الاخير ـ قائمة او مستنـدة الى مبدأ سيادة تفضيلات الفرد ، اى قائمة على حكم قيمي ـ غير قابل للاختبـــار العلمي ـ مفاده " ان تفضيلات الافراد يجب ان تؤخذ بعين الاعتبـار ".

٢ ـ جميع المعايير السابقة ـ باستثناء معيار رولز ـ تتقبل الوضع الراهن " status quo " لتوزيع الرفاه الاقتصادى وتعتبره توزيعا" امثـــل " او" اخلاقيـــا " .

أ ـ معيار الاجمـــاع

حسب هذا المعيار فانه يقال عن الوضع الاقتصادى (س) بانه مفضل جماعيا على وضع اقتصادى آخر (ص) ، اذا كان كل فرد في التنظيم الاقتصادى يفضل الوضـع (س) على (ص) (Greenwald, p.962) . بكلمات اخرى ، وحسب قاعدة

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الاجماع فان التغير في السياسة الاقتصادية الذى ينقلنا من الوضع س الى الوضع ص هو تغير " جيد " او يمثل تحسنا في الرفاه الاقتصادى ، اذا ما ادى الى جعل جميع افراد النظام الاقتصادى احسن حالا ، وفقا لتفضيلاتهم الشخصية .

اما عيوب هذه القاعدة فتكمن في صعوبة التوصل الى الاجماع في الانظمة الاقتصادية الوضعية ، نظرا لاختلاف التفضيلات الشخصية الخاصة بالافراد . كما ان هذه القاعدة تستند الى حكم قيمي بان تفضيلات الافراد يجب ان تؤخذ بعين الاعتبار وعليه لايمكن اعتبارها قاعدة " موضوعية " او " علمية " للتحسن الاقتصادى .

ب ـ معيار باريتو

(ويسمى كذلك معيار التحسن الباريتي الفعلي Actual Pareto improvement) . حسب هذا المعيار فانه يقال عن الوضع الاقتصادى (س) بانه مفضل جماعيا على وضع اقتصادى آخر (ص) اذا كان هناك فرد واحد على الاقل يفضل الوضع (س) على (ص) ، وليس هناك اى فرد يفضل الوضع (ص) على (س).وهذا المعيار اقل جمودا من السابق لانه يسمح لبعض الافراد ان يكونوا حياديين او غير مكترثين " indifferent " للتغير الاقتصادى ، حيث تقيم الاوضاع من قبل الذين لديهم تفضيل (Greenwald,p.962) . ومن هنا فان هذه القاعدة تشير الى ان التغير الاقتصادى يكون تغيرا " جيدا " اذا ما امكن تحسين اوضاع بعض الافراد حسب تفضيلاتهم الشخصية ، دون الاساءة الى رفاهية الأخرين ، ايضا حسب تفضيلاتهم .

اما عيب هذا المعيار فهو كسابقه لايسمح بتقييم التغير الاقتصادى الذى يجعل بعض الافراد احسن حالا والبعض الأخر اسوأ حالا ، اى ان هذا المعيار يعطي ترتيبا جزئيا "partial ranking" للاوضاع الاقتصادية وليس ترتيبا كاملا لانه لايستطيع التعامل مع مشكلة تناقض التفضيلات " conflict of preferences ". اضافة الى ذلك فان معيار التحسن الباريتي يعاني من عيوب اخرى تم ذكرها في الفصل الثاني .

جـ ـ معيار الاغلبية .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

حسب هذا المعيار فانه يقال عن الوضع الاقتصادى (س) بانه مفضل جماعيا على وضع اقتصادى آخر مثل (ص) ، اذا كان اغلبية الافراد (٥١٪ فاكثر) في النظام الاقتصادى يفضلون الوضع (س) على (ص) (Greenwald,p.962). على الرغم من ان هذه القاعدة تتعامل مع مشكلة تناقض التفضيلات ، الا ان علاجها لها كان ناقصا ، لان اللجوء الى قاعدة الاغلبية يتضمن مقارنة للرفاه بين الافراد والجماعات " interpersonal and intergroup comparisons of welfare " الامر الذى لايمكن ان يُعتمد عليه علميا ، لان الرفاه هو متغير غير قابل للقياس او المقارنة . بكلمات اخرى ، فان معيار الاغلبية يركز على اشباع تفضيلاتالاغلبية دون الاهتمام بتفضيلات الاقلية ، مع ان كثافة تفضيلاتها " intensity of preferences " قد تفوق كثافة تفضيلات الاغلبية .

د ـ معيار كالدور ـ هكس .

(ويسمى كذلك اختبار التعويض " Compensation test " او التحسن الباريتي المحتمل " Potential Pareto improvement ").

وحسب هذا المعيار فانه يقال عن الوضع الاقتصادى (س) بانه مفضل جماعيا على وضع اقتصادى آخر (ص) ، اذا كان بامكان المفضلين للوضع (س) ان يعوضوا نظريا المعارضين لهذا الوضع ، بحيث يتبقى لدى المؤيدين للوضع الاول مكاسب صافية بعد هذا التعويض . بكلمات اخرى فان هذا المعيار يشير الى انه اذا استطاع المستفيدون من الوضع (س) ان يعوضوا ـ نظريا وليس فعليا ـ المتضررين من هذا الوضع وفي نفس الوقت يبقى هؤلاء المستفيدون احسن حالا ، فان الوضع س مفضل على الوضع (ص) .

وعلى الرغم من ان هذا المعيار يلقى قبولا واسعا من قبل الاقتصاديين وهو كذلك الاساس النظرى لكل تحليلات المنافع والتكاليف " cost - benifit analysis " الخاصة بالمشاريع العامة ، الا ان هذا المعيار يعاني من العيوب التالية :

أ ـ عدم اشتراط اجراء تعويض فعلي للمتضررين والاكتفاء باجراء اختبار

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

للتعويض النظـــرى .

ب ـ افتراض او اعتبار التوزيع السائد او الاولي للدخل والثروة على انـــه توزيع " امثل" او " اخلاقي " . ومن هنا فان قاعدة كالدور ـ هكس تقبل الوضـــع الراهن لتوزيع الدخل والثروة وتعتبره وضعا مقبولا . (Awh,p.446)

مع ان خدعة التعويض النظرى في معيار التحسن الباريتي المحتمل قـــد سمحت بتقييم التغيرات الاقتصادية التي تجعل بعض الافراد احسن حالا في حين تسـيء الى آخرين ، الا ان هذا المعيار لم يسلم من مشكلة مقارنة الرفاهية بين الافـراد، ولبيان ذلك نضرب المثال التالي : لنفترض ان الفرد (أ) راغب في دفع (١٠٠) دينار للحصول على تغير معين ، في حين ان الفرد (ب) راغب في دفع (٧٠) دينـــار للحيلولة دون حدوث هذا التغير . حسب معيار كالدور فان هذا التغير يمثـــل تحسنا اقتصاديا لانه بامكان الفرد (أ) ان يعوض الفرد(ب)، نظريا ، ويبقـى بعد ذلك احسن حالا . لكن المشكلة في معيار كالدور انه يستخدم تقييمات نقدية " monetary valuations " للافراد عند المفاضلة بين الاوضاع ، وهـــذا الامر يجعل من تقييم التغيرات الاقتصادية خاضعا لمشكلة مقارنة الرفاه بين الافراد ففي مثالنا السابق فان الفرد (أ) قد يكون مليونيرا وتخليه عن(١٠٠)دينار قـــد لايعني له شيئا ، في حين ان الفرد (ب) قد يكون فقيرا معدما وبالتالي فان مبلـــغ الـ (٧٠) دينار قد يعني له ثروة حقيقية ، ومن هنا فان خسارة الفرد (ب) قـــد تزيد بشكل كبير عن مكاسب الفرد (أ) .

مما سبق نجد انه فقط في حالة كون المنفعة الحدية لوحدة النقدثابتـة لدى مختلف الافراد ، فان معيار كالدور ـ هكس يمكنه ان يقيم ـ بصورة مقبولـة ـ مدى تحسن الوضع الاقتصادى (Awh,p.446) .

هـ ـ معيـــار رولـــز

ان كافة المعايير السابقة تقبل الوضع الراهن لتوزيع الدخل والثـروة وتعتبره توزيعا " امثل " ، ومن ثم تحاول تحسين الوضع الاقتصادى . ومن هنـــا يمكن القول ان هذه المعايير تركز على هدف الكفاءة ، وتهمل هدف العدالـــــة

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

التوزيعية او التوزيع الاولي للرفاه الاقتصادى .

معيار رولز هو احد المعايير الذى يعطي هدف العدالة وزنا كبيرا فهو يؤكد على ان التغير الاقتصادى " الجيد " هو ذلك التغير الذى يحسن من اوضاع الافراد الاسوأ حالا ، بغض النظر عما يفعله باوضاع الافراد الاحسن حالا ، او بغض النظر عما اذا كان يحسن من اوضاع الفئة الاخيرة ام لايحسن منها . فحسب هذا المعيار فانه يقال عن الوضع الاقتصادى (س) بانه مفضل جماعيا على وضع اقتصادى آخر (ص) ، اذا كان الافراد الاسوأ حالا في النظام الاقتصادى يفضلون الوضع (س) على (ص) .

و ـ معيار النمو في الناتج القومي الاجمالي .

يعتبر معيار النمو في الناتج القومي الاجمالي من المعايير الشائعة في اقتصاديات التنمية ، وهو يشبه الى حد كبير معيار التحسن الباريتي المحتمل الذى تحدثنا عنه . ان استخدام النمو الاقتصادى كمعيار للتحسن الاقتصادى هو امر شائع ، لان النمو الاقتصادى هو الزيادة في قيمة السلع والخدمات المنتجة في سنة معينة في اقتصاد ما ، وعليه فانه من المنطقي ان يدرج هذا المؤشر ضمن معايير التحسن في الرفاه الاقتصادى ، بل لقد درج كثير من الاقتصاديين على اعتباره مقياسا او مؤشرا للرفاه الانساني ، وهوامر غير مبرر منطقيا كما اسلفنا .

ويمكن ان ننتقد هذا المعيار بما يلي : ـ

أ ـ ان معيار النمو في الدخل القومي لايدخل في حسابه الا تلك السلع والخدمات التي تتداول في السوق ، اما تلك السلع التي لاتخضع لتعامل او تبادل سوقي فانه يتم استبعادها حتى ولو كانت تساهم في الرفاهية الاقتصادية . وحجة المحاسبين القوميين في استثناء السلع والخدمات الاخيرة هي في عدم وجود وسيلة موضوعية يمكن بواسطتها تقدير قيمة هذه السلع والخدمات ، لانها لم تتداول في جهاز الاسعار .

ومن الامثلة على تلك السلع والخدمات الانتاجية التي تهملها احصائيات الدخل القومي : السلع والخدمات المنزلية التي تنتجها ربات البيوت ، سواء

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

كانت سلعا استهلاكية (اعداد الطعام ، غسل الصحون ، ...) ام استثمارية (تربية الاطفال وتعليمهم وتحسين اوضاعهم الصحية ..) .

ب ـ ان مؤشر الدخل القومي لايأخذ بعين الاعتبار سلعة وقت الفراغ ، التي تعتبر ، حسب معطيات اقتصاديات العمل ، من السلع المتفوقة " superior goods " التي يسعى الفرد الى شراء المزيد منها كلما تزايد دخله المتاح . فمثلا مع ان التحاق الزوجات بسوق العمل يؤدى الى زيادة السلع والخدمات المنتجة في السوق ، الا انه يقلل من سلعة وقت الفراغ لديها ، تلك السلعة العزيزة على الاطفال والزوج والمرأة نفسها .

ج ـ يهمل الناتج القومي الاجمالي مسألة توزيع الدخل ، ويعتبر الوضع الراهن لهذا التوزيع ، وضعا " جيدا " او " امثل " . هذا من ناحية ، ومن ناحية اخرى فان عملية النمو الاقتصادى يمكن ان يرافقها زيادة في عدم المساواة في توزيع الدخول ، اى سوء توزيع لمكاسب النمو . وعليه فان معيار النمو في الناتج القومي الاجمالي يهمل مسألة عدالة " الوضع " الاقتصادى ومسألة عدالة " التغير " الاقتصادى .

د ـ يرافق عملية النمو الاقتصادى دوما انتاج انواع من السلع السيئة " bads " غير المرغوبة مثل التلوث والضجيج وحوادث العمل وما شابه ، واذا ما اردنا ان نجعل من الدخل القومي مؤشرا دقيقا للرفاه الاقتصادى فانه ينبغي طرح هذه المنتجات الجانبية السلبية من الناتج القومي .

هـ ـ النمو الاقتصادى هو وسيلة لاشباع حاجات وتفضيلات الافراد ، ولكي نُضفي على هذا النمو مسحة اخلاقية ايجابية او نعتبره امرا " مرغوبا " ، لابد بداية من معرفة طبيعة هذه الحاجات والتفضيلات التي يشبعها النمو الاقتصادى ، وهل هي رغبات وتفضيلات "جيدة " ام " سيئة " .ذلك ان هناك الكثير من السلع والخدمات التي يثور الجدل حول فوائدها او مضارها مثل الدخان والمشروبات الكحولية وحبوب منع الحمل والاغذية المصنعة والمهدئات وخدمات دور السينما والنوادى الليلية وما شابه .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

و ـ حيث ان الناتج القومي الاجمالي يقيس قيمة السلع والخدمات فان هذا المؤشر يرتفع تلقائيا في ظروف التضخم او ارتفاع الاسعار ، دون ان يصاحب هذا الارتفاع ـ بالضرورة ـ اى زيادة في كمية السلع والخدمات .

ز ـ لايأخذ الناتج القومي الاجمالي او النمو فيه مسألة عدد السكان او معدل النمو السكاني بعين الاعتبار ، ولهذا يفضله متوسط الدخل الفردى (اى الدخل القومي مقسوما على عدد السكان) كمؤشر للرفاه الاقتصادى في دولة ما .

ح ـ يدخل ضمن رقم الناتج القومي الاجمالي وبالذات ضمن الانفاق الحكومي بند الانفاق العسكرى ، وهذا النمط من الانفاق مع انه يمكن ان يكون مفيدا للمجتمع الا انه ليس له تأثير ايجابي مباشر على الرفاه الاقتصادى .

ط ـ لايظهر رقم الناتج القومي مستوى جودة السلع والخدمات المنتجة ، علما بان المنفعة المستمدة من السلعة لاتتأتي من كمية هذه السلعة فحسب بل من جودتها ايضا .

ى ـ للتأكد من ان النمو الاقتصادى قد ساهم في تحسين الرفاه الاقتصادى يشترط الا تزيد رغبات الافراد بمعدل اكبر من تزايد القدرة على اشباع هذه الرغبات (Lewis,p.420) (Helleiner,p.390) .

وكما اشار جوارتني وستروب " Gwartney and Stroup " في كتابهما علم الاقتصاد الكلي فان " الناتج القومي الاجمالي GNP لايقيس الرفاه او السعادة او حتى التقدم الاجتماعي ، فهذه المفاهيم الذاتية (غير الموضوعية) تتأثر بعوامل عديدة اخرى . مايزال الرأى العام يربط بين زيادة الناتج القومي الاجمالي وبين التقدم والتحسن في نوعية الحياة ، هذا امر يؤسف له ، لان الناتج القومي الاجمالي لم يقصد به بتاتا ان يكون مقياسا للتقدم الاجتماعي ، فهو لايخبرنا اى شيء حول مدى فائدة النشاط الاقتصادى .... (انه مجرد) مؤشر للتغيرات قصيرة الاجل في النشاط الاقتصادى"(1980b,p.127).

ز ـ معيار بيرجسون (دالة الرفاه الاقتصادى[1]) .

---

(١) يسميها الاقتصاديون الغربيون تسمية مضللة ، "دالة الرفاه الاجتماعي".

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وحسب هذا المعيار فانه يقال عن الوضع الاقتصادى (س) بانه مفضل جماعيا على وضع اقتصادى آخر (ص) ، اذا كان هناك حكم قيمي بيّن يؤكد أن الوضع (س) افضل من (ص) (Awh,p.447) .

هذا المعيار ابتكر لان معظم التغيرات في السياسة الاقتصادية ـ ان لم نقُل جميعها ـ تجعل بعض الافراد احسن حالا ، في حين تسيء الى البعض الآخر وعليه فان معظم التغيرات الاقتصادية تتضمن مقارنة للرفاهية بين الافراد والجماعات ، وبالتالي تتضمن حكما قيميا حول الاهمية النسبية لرفاهية الافراد والجماعات وتفضيلاتهم ، وبدلا من ان نجعل هذا الحكم ضمنيا ـ كما هو الحال في معيار (كالدور ـ هكس) ، مثلا ـ فانه من الافضل ان نجعل هذا الحكم القيمي صريحا قبل ان يتم نقده .

ولكن المشكلة في هذا المعيار تتمثل في تحديد الجهة المؤهلة لاصدار مثل هذا الحكم ، وكيفية اشتقاق او صياغة هذا المعيار . ليس هناك من قول واحد في هذه المسألة ، انما تتعدد الاجابات او الاقوال . فمثلا يمكن ان يصدر هذا الحكم القيمي الصريح من الحكومة المُنتخبة او من حاكم مستبد او من مجموعة من الخبراء او من القيم الدينية ورجال الدين او من اقلية من الافراد او حتى من العادات والتقاليد (Dasgupta and Pearce,p.73)(Awh,p.447) .

وباختصار فان عيب هذا المعيار يتمثل في عدم وجود طريقة محددة يمكن بواسطتها اشتقاق دالة الرفاه الاقتصادى او ، بكلمات اخرى ، تعيين اوزان مريحة لتفضيلات الافراد المتناقضة .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٣ ـ ٣ نظرية استحالة آرو " Arrow's Impossibility Theorem "

اكدنا سابقا ـ ان الانتقاد الرئيسي الذى يمكن توجيهه الى معيار بيرجسون يتمثل في عدم وجود طريقة محددة يمكن بواسطتها تعريف واشتقاق دالة الرفاه الاقتصادى ، وذلك بهدف المفاضلة بين الاوضاع الاقتصادية وتقييم التغيرات الاقتصادية .

الاقتصادى كينيث آرو " K.Arrow " في كتابه المشهور "الاختيار الاجتماعي وقيم الفرد " Social Choice and Individual Values (1963) ، حاول الاجابة على التساؤل المركزى التالي : كيف يجب ان تُشتق دالة الرفاه الاقتصادى ؟ . لقد اعتقد "آرو" ان دالة الرفاه الاقتصادى لايمكن ان تكون مقبولة الا اذا اشتقت من تفضيلات الافراد انفسهم (Pearce,p.410) وهو بذلك يجاري مبدأ سيادة تفضيلات الفرد . ومن هذا المنظور تساءل " آرو " : هل هناك امكانية منطقية لايجاد قاعدة للاختيار الجماعي "collective choice rule" ، مثل قاعدة الاغلبية ، يمكن بواسطتها ترتيب الاوضاع الاقتصادية (او الانسانية) ، من ناحية اخلاقية ، ويكون هذا الترتيب مستندا فقط الى ترتيب الافراد لهذه الاوضاع وتفضيلاتهم الشخصية بخصوصها ؟ .

في نظريته المسماه " نظرية الاستحالة " وجد آرو انه ضمن عدد من الشروط " المعقولة " من المستحيل ايجاد قاعدة للتفضيل الاقتصادى (الانساني) الجماعي تكون مستندة الى التفضيلات الاقتصادية (الانسانية) الفردية فقط ، بكلمات اخرى ، فان آرو وجد انه من المستحيل تجميع تفضيلات الافراد والخروج منها بترتيب او تفضيل جماعي منطقي ومتسق " consistent " ومتعدٍ " transitive " اما السبب الرئيسي لهذا الامر فهو يعود الى تضارب وتنوع تفضيلات المصوتين او افراد المجتمع (Layard and Walters,p.44) مما يؤدى الى مايعرف بـ متناقضة التصويت " Paradox of voting " .

ولشرح المتناقضة الاخيرة نفترض وجود ثلاثة اوضاع اقتصادية هي س ، ص ، ع ونفترض كذلك ان في النظام الاقتصادى ثلاثة افراد فقط هم أ ، ب ، ج .وبعد

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

اخذ ترتيب الافراد وتفضيلاتهم بخصوص الاوضاع الاقتصادية البديلة ، خرجنا بالجدول التالي : ـ

ترتيب الاوضاع / الافراد	أ	ب	ج
البديل المفضل الاول	س	ص	ع
البديل المفضل الثاني	ص	ع	س
البديل المفضل الثالث	ع	س	ص

من هذه التفضيلات يتبين لنا ما يلي : ـ

(١) ان غالبية الافراد (أ و ب) يفضلون الوضع (ص) على (ع) .

(٢) ان غالبية الافراد (ب و ج) يفضلون الوضع (ع) على (س) .

اذن بناء على قاعدة التعدي "transitivity rule" والتي تعتبر شرطا ضروريا للعقلانية الجماعية " collective rationality " [١] لابد ان يكون الوضع (ص) مفضلا على الوضع (س) ، ولكننا نلاحظ من جدول التفضيلات ان هناك اغلبية (أ و ج) يفضلون الوضع (س) على (ص) .

في هذا المثال البسيط الذى افترضنا فيه ان كلا من عدد الافراد وعدد الاوضاع او البدائل المطروحة للتصويت لايزيد عن ثلاثة ، انتهت بنا قاعدة الاغلبية الى ترتيب جماعي غير متسق ولا يحقق خاصية التعدى (سليمان ، ص ٥٤ ـ ٥٥) . ان نتيجة هذه النظرية (نظرية استحالة آرو) هي ذات ابعاد مهمة فهي تعني ان المجتمع الليبرالي الذى تتشتت فيه التفضيلات والقيم ، لايستطيع التحدث عما يريد (Pearce,p.19) فتفضيلات فرد ما تتناقض مع تفضيلات آخر ، الامر الذى يجعل المجتمع الليبرالي غير قادر على اتخاذ قرارات جماعية

---

(١) يقصد بالعقلانية الجماعية قدرة مجموعة من الافراد على اتخاذقرار جماعيمتسق ومتعد .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

متعددية وعقلانية في مواجهة المشكلات والقضايا المستجدة التي يمر بها ، وهـــذا ما اطلق عليه " آرو " اصطلاح الشلل الديمقراطي " democratic paralysis " (1963,p.120)، اى الفشل في اتخاذ قرار جماعي ليس بسبب عدم الرغبة في اتخاذه ، ولكن بسبب عدم القدرة على الاتفاق على القرار او الاجراء الملائم .ولاشك ان لظاهرة الشلل الديمقراطي دورا كبيرا في اشاعة الفوضى والاخفاق الفـــردى والجماعي في المجتمعات الليبرالية ، وهي تؤكد كذلك على فشل اليد المتدخلة في تحقيق تفضيلات ومصالح الافراد (العامل السادس من عوامل الفشل الحكومي) .

ومن مضامين نظرية استحالة آرو ان العملية الديمقراطية من المتوقـع ان تؤدى الى نتائج اكثر كفاءة كلما كانت تفضيلات افراد المجتمع اكثر تشابهـا فالمنافع الصافية من الاجراءات الجماعية الحكومية (الضرورية لتوفير السلـع العامة ولتحويل معضلة السجناء الى مباراة تعاونية) هي اكثر وفرة كلما كـان المجتمع يتكون من افراد ذوى دوال تفضيل متشابهة (Gwartney and Stroup, 1980a,p.428) .

وحيث ان نظرية استحالة آرو تؤكد على عدم امكانية تجميع تفضيلات الافراد ، والحصول منها على قرار جماعي عقلاني ومتسق ومتعد، فان ترتيب الاوضاع او الاهداف أوالسياسات اوالتغيراتالاقتصادية من ناحية جماعية لابد ان يستند الى ترتيب دكتاتور لهذه الاوضاع او الاهداف،او (كبديل آخر للخروج من مأزق النظرية) ان تكون تفضيلات الافراد في التنظيم الاقتصادى متقاربة الى حد يسمح بتجميعها والخروج منها بترتيب جماعي متعد . وغني عن التفصيل انه فـي الانظمة الاقتصادية الاشتراكية او الاستبدادية ، فان الاختيار الجماعي يستند الى تفضيلات الحاكم او الحزب او اقلية من الافراد وبالتالي لاتوجد مشكلة تجميـع تفضيلات الافـراد .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٣ ـ ٤ معايير الاختيار (او التحسن) الجماعي في التنظيم الاقتصادي الاسلامي .

كيف يتم الاختيار الاقتصادي الجماعي (تمييزا له عن الاختيار الاقتصادي الفردي) في التنظيم الاقتصادي الاسلامي ، وماهي اسس الاختيار ؟ هل هي تفضيلات الافراد ؟ ام أحكام الشرع ؟ ام تفضيلات اولي الامر ؟ ام مزيج معين من هذه وتلك ؟ . يمكن تلخيص معايير الاختيار الجماعي في النظرية الاسلامية لاقتصاديات الرفاه بما يلي : ـ

أ ـ معيار سيادة احكام الشرع اذا كان هناك نص شرعي قطعي الدلالة والثبوت .(١)

وحسب هذا المعيار فانه يقال عن الوضع الاقتصادي (س) بانه مفضل جماعيا على وضع اقتصادي آخر (ص) اذا كان هناك دليل شرعي قطعي الدلالة والثبوت من قرآن او سنة أو اجماع ، يؤكد على ان الوضع (س) هو وضع مفضل شرعا على الوضع (ص) . فمثلا الوضع الاقتصادي الذي يحرم الاحتكار او انتاج الكحول او التعامل الربوي هو وضع مفضل شرعا على نقيضه ، والتغير في السياسة الاقتصادية الذي يؤدي الى صدور تشريع الزكاة يمثل ـ حسب المعيار السابق ـ تحسنا في الوضع الاقتصادي .

اما السند الشرعي لهذا المعيار فهو قوله تعالى : "فلا وربك لايؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لايجدوا في انفسهم حرجا مماقضيت ويسلموا تسليما" (النساء، ٦٥) . ويستطيع المرء ان ينظر الى هذا المعيار الاسلامي على انه حالة خاصة من معيار "بيرجسون" او دالة الرفاه الاقتصادي ، حيث يصدر الحكم الاخلاقي الصريح من مصادر التشريع الاسلامي الاصلية وهي القرآن والسنة . اما مزايا هذه المعيار فيمكن تلخيصها بما يلي : ـ

أ ـ ان القواعد الاخلاقية الاسلامية هي بمثابة معيار موضوعي للرفاه او للتفضيل بين الاوضاع الاقتصادية ، لانها تستند الى الوحي وليس الى تفضيلات وآراء الافراد ، وبالتالي فهي تحقق المصلحة العامة والرفاه الاقتصادي لافراد التنظيم

---

(١) اذا كان النص غير قطعي الدلالة او الثبوت فان هناك مجالا للاجتهاد والتعددية .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الاقتصادى وبطريقة موضوعية (١) .

ب ـ ان الاستناد الى احكـــام الشرع في مسألة الاختيار الاقتصادى الجماعي يجنبنا الوقوع في مشكلة تجميع تفضيلات الافراد ويريحنا من مأزق نظرية استحالـة آرو .

ج ـ يُفترض في المجتمع الاسلامي ان يكون هناك حالة من الاجماع على تفضيـل الوضع الاقتصادى الذى يفضله الشرع ، وهذا يتم ـ من ناحية عملية ـ من خـــلال مؤسسات التنشئة الاجتماعية الاسلامية ، سواء كانت اسرية ام تربوية ام اعلاميـة ام دينية . ويستطيع المرء ان يترجم هذه التنشئة بانها تمثـل ازالة او تخفيضا كبيرا لتكاليف التفاوض الفادحة واللازمة لتوصل اى مجتمع الى حالة الاجماع او الاتفاق على الاهداف والقيم الاساسية . فمعيار الاجماع يعتبر معيارا كفيا لانـه يحقق التحسن الباريتي الفعلي ، ولكن المشكلة في تطبيقه في التنظيم الاقتصـادى الوضعي تتمثل في صعوبة التوصل الى حالة الاجماع . ومع انه يمكن للتواصـل والتفاوض ان يسهما جزئيا في الاقتراب من حالة الاتفاق ، الا ان ذلك يستلزم تكلفة حقيقية ، تتناسب طرديا مع زيادة عدد الافراد المفترض فيهم الوصول الى تلـك الحالـة (Glahe and Lee, p.528) .

ب ـ المعيار الثاني : معيار الاغلبية المقيدة بالنصوص قطعية الدلالـة والثبوت والقياس والاجماع ومقاصد الشريعة والتحليل العلمي .

ينبغي ان نتفق على حقيقة اشار اليها احد الفقهاء، الا وهي "من قـال ان كل جزئية من جزئيات مصالح الناس (الاقتصادية او غير الاقتصادية) في اى زمن وفي اى بيئة قد راعاها الشارع ، وشرع بنصوصه ومبادئه العامة مايشهد لهـا ويلائمها فقوله لايؤيده الواقع ، فانه مما لاريب فيه ان بعض المصالح (الاقتصاديـة

---

(١) غني عن التفصيل ان التصويت بالاغلبية (او بالاجماع) لصالح اجراء جماعي معين لا يضمن صواب هذا الاجراء (Sen,1975,p.201) (Sturmey and Pearce, p.64) لان هذا الاخير يحتاج الى حكم قيمـي .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

او غيرها) التي تجد لايظهر شاهد شرعي على اعتبارها ذاتها " (خلاف ، ص ٨٨) . من هذه الحقيقة جاء مفهوم " المصالح المرسلة " في علم اصول الفقه ، اى تلك المصلحة التي لم يشرع الشارع حكما لتحقيقها ولم يدل دليل شرعي على اعتبارها او الغائها . وسميت مرسلة ، اى مطلقة ، لانها لم تقيد بدليل اعتبار او دليل الغاء (خلاف ، ص ٨٤) . وعليه فان المصالح المرسلة هي كل منفعة داخلة في مقاصد الشارع دون ان يكون لها شاهد بالاعتبار او الالغاء (البوطي ، ص ٣٣٠) . والمصالح المرسلة مقبولة بالاتفاق ، اى اتفاق الصحابة والتابعين والائمة الاربعة (البوطي ص ٤٠٧) . ولكن يشترط في هذه المصالح لكي تكون مقبولة شرعا ، الا تعارض نصا قطعي الدلالة والثبوت او اجماعا ، كما ينبغي ان تكون مصلحة عامة وليست مصلحة شخصية او فئوية ، واخيرا يجب ان تنسجم هذه المصلحة مع المقاصد العامة للشريعة .

ان المصالح المرسلة تكون في الامور التي لانص فيها ولامجال للقياس عليها ، ولكن يأتي التساؤل : من يحدد هذه المصالح ؟ وكيف ؟ وماهي علاقة هذه المصالح بـ (١) العلم (٢) تفضيلات الافراد في المجتمع الاسلامي (٣) قاعدة الشورى (٤) قاعدة الاغلبية .

بكلمات اخرى : كيف نختار بين وضعين أو تغيرين اقتصاديين ونفاضل بينهما من الناحية الجماعية والشرعية ، اذا لم يكن هناك دليل او نص شرعي يبين ايهما افضل ؟ .

قد يقول قائل ان الاختيار الاقتصادى (او الانساني) الجماعي في النظام (الاقتصادى) الاسلامي ، في الامور التي لانص فيها ، يتم من خلال اللجوء الى " المعرفة العلمية "او " العقل البشرى " فحسب . فما يعتبره العلم انه في " مصلحة " المجتمع الاسلامي فهو كذلك ، وما تعتبره المعرفة التجريبية انه ليس في دائرة " المصلحة العامة " فهو ليس كذلك . وقد يضيف هذا القائل ويدعم رأيه بالقول : ينبغي ان يكون هناك مسلمون متخصصون في حقول علمية حديثة ترتبط ارتباطا وثيقا بقضايا السياسة العامة او السياسة الاقتصادية من امثال : تحليل المنافع والتكاليف"cost - benefit analysis" ، تحليل النظم

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تحليل السياسة "policy analysis" [1] ، يقومون بدراسة وتحليل اى مسألة او قضية عامة ، مثل انشاء مفاعل نووى او اقامة معاهدة ، وتحديد موضع "المصلحة العامة" فيها .

الرد على ذلك يكمن في التذكير بالفرق بين عالم القيم و عالم الحقائق وكيف ان القيم والاهداف لايمكن اشتقاقها منطقيا باللجوء الى التحليل العلمي او المنطقي ، وبالتالي فليس هناك تعريف علمي موضوعي للمصلحة العامة ، والحقول العلمية السابقة لايمكن ان تخرج بتوصيات "علمية" ، وانما بتوصيات تستند الى الاحكام القيمية .

هل هذا يعني ان التحليل العلمي ليس له دور بتاتا في عملية اتخاذ القرارات الاسلامية الجماعية ؟ الجواب بالنفي .

فالتحليل العلمي ، حسب قول شولتز " C.Schultz " " يمكن ان يساعد في تركيز النقاش على المسائل التي يكون حولها اختلافات حقيقية في القيم حيث يستلزم الامر احكاما سياسية . وهو (اى التحليل) يمكن ان يقترح بدائل متفوقة ، كما انه يزيل او على الاقل يقلل من عدد الحلول الرديئة . وهكذا فعن طريق تشذيب النقاش " sharpening " ، فان التحليل المنظم يستطيع ان يحسّن منه بشكل كبير" (Friedman,p.10) .

كما ان للتحليل العلمي (او تحليل السياسة) دورا اساسيا في اتخاذ القرارات الاسلامية العامة من حيث : -

١ - تحديد المشكلة والتي يمكن ان تكون غامضة من قبل متخذ (متخذي) القرار.

٢ - ايجاد او تصميم بدائل او خيارات " policy proposals " جديدة .

٣ - تحديد نتائج وآثار هذه الخيارات .

٤ - التقييم المعيارى لهذه النتائج على ضوء مجموعة من القيم والاهداف العامة (Friedman,p.11- 12) .

---

(١) تحليل السياسة : مصطلح حديث يشير الى استخدام عُلوم السياسة " Policy Sciences" مثل علم الاقتصاد والسياسة والادارة العامة والهندسة لتحليل وعلاج قضايا السياسة العامة" policy problems " .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ولكن التحليل العلمي مع انه يحدد لنا نتائج وآثار الخيارات او الاوضاع المتاحة ، الا انه في النهاية لابد من اللجوء الى حكم سياسي او اخلاقي لترجيح الاهمية النسبية لنتائج الخيارات (البند الرابع من البنود السابقة) . من اين نأتي بهذا الحكم الاخلاقي اذا لم يكن واردا في كتاب الله او سنة نبيه ولايمكن القياس عليه ؟

يرى الباحث ان هذا الحكم يتحدد حسب قاعدة الشورى ، وان القاعدة الاخيرة قائمة على معيار الاغلبية المقيدة بالنص قطعي الدلالة والثبوت والاجماع ومقاصد الشريعة وقواعدها العامة والتحليل العلمي .

- فالشورى اذن مشروعة فيما لانص فيه .
- وهي تعتمد على معيار الاغلبية وليس على تفضيلات او رأى الحاكم المسلم ويقصد بالاغلبية هنا ، اغلبية مجلس منتخب بشكل مباشر من قبل افراد المجتمع الاسلامي(١) .
- وتفضيلات الاغلبية المسلمة هي ليست تفضيلات مطلقة وانما هي مقيدة بالنص قطعي الدلالة والثبوت والاجماع والقياس ومقاصد الشريعة والتحليل العلمي .

وهذه هي " الديمقراطية الاسلامية " ان جاز التعبير .

والآن نأتي الى مزايا هذا المبدأ من مبادىء الاختيار الجماعي الاسلامي او التحسن في الوضع الاقتصادى الاسلامي : -

١ - ان هذا المبدأ يجعل المجتمع الاسلامي قادرا على مواجهة الحوادث المستجدة والامور الطارئة التي لابد ان يمر بها اى مجتمع .

٢ - ان تقييد تفضيلات افراد المجتمع الاسلامي بالنصوص القطعية وبمقاصد الشريعة وقواعدها من شأنه تقييد القرارات والاختيارات الجماعية الاسلامية بمصالح

---

(١) ومن هنا فان الباحث هو مع الرأى القائل بان الشورى ملزمة للحاكم المسلم وليس معلمة فقط . وحول الادلة الشرعية لصالح هذا الرأى ، انظر (عبدالخالق ص ٩٧ - ١١٤) وبشكل اكثر تفصيلا انظر (الانصارى ، ص ١٠٩ - ٢٢٢) .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الافراد "الحقيقية" او " الموضوعية " ، لانه اذا تركت تفضيلات الافراد دون ان تنضبط بالاحكام والمقاصد الشرعية فانها قد تضل وتعتبر المصالح الموهومة مصالح حقيقية ، وهي ليست كذلك في الواقع . فها هي المجتمعات الغربية قد اقرت البغاء والاجهاض والزنا ، وفقاً لقاعدة الاغلبية .

٣ - ان تقييد تفضيلات افراد المجتمع الاسلامي بالنصوص قطعية الدلالة والثبوت وبمقاصد الشريعة وقواعدها العامة ، من شأنه ان يجعل هذه التفضيلات متشابهة او متقاربة الى حد يسمح بتجميعها والخروج منها بقرار جماعي متسق وعقلاني وبالتالي يجعل من قرارات الاغلبية المسلمة غير خاضعة لمعضلة استحالة آرو[1].

٤ - ان الاخذ بمعيار الاغلبية من شأنه ان يمنع الظلم او الاستبداد في المجتمع الانساني ، لان الركون الى تفضيلات فرد او اقلية من المرجح ان يؤدى الى اهمال تفضيلات عامة الشعب .

---

(١) حول دور تشابه التفضيلات في حل او الهروب من معضلة استحالة آرو ، انظر (Dasgupta and Pearce,p85- 89) .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصل الرابع

تطبيقات ونتائج

٤ - ١ التطبيقات

ان ماتجمع لدينا من معلومات وافكار فيما سبق، يمكن استخدامه لتحليل ومناقشه بعض القضايا الجوهرية المعاصرة التي ترتبط بشكل او بآخر مع نظام القيم الاسلامي . فمثلا ، كثيرا مايعيب المفكرون الغربيون على هذا النظام انه يهمل قيمتي " الحرية " و " الديمقراطية " ولا يعيرهما ماتستحقانه من تقدير ، اذ انه يفترض في " الحرية " و " الديمقراطية " ان تشكلا قمة التطور الانساني في مجال الفكر والقيم .

ولكنني اتساءل ، كباحث مسلم : ماهي الحرية ؟ وماهي الديمقراطية ؟ هل صحيح ان كلا منهما تشكل قيمة مطلقة غير قابلة للنقاش ؟ هل كل منهما "حقائق" غير قابلة للتفاوض ام "قيم" نسبية لها عيوبها ومثالبها ؟ .

سنرى ان السبب في الحالة التي تحيط بكل من الحرية والديمقراطية ناجمة عن انعدام القوة الفكرية الموازية " countervailing power " التي تناقش هذه المفاهيم وتردها الى عناصرها الاساسية (١).

ومن التطبيقات الاخرى التي سنتطرق اليها : مسألة النظام الاجتماعي " social order " ، حيث سنثبت ان التنظيم الاجتماعي المعاصر يفتقر كثيرا الى اليد الاخلاقية والقيم المشتركة لانجاز هدفه المتمثل في تحقيق النظام والاستقرار والبقاء .

---

(١) يجب ان اؤكد ، بداية ، الى انني لاأهدف الى اصدار حكم قيمي يرى بان " الحرية " و " الديمقراطية " هما امر سيء ، وانما اود ان اناقش هذه القيم نقاشا علميا محايدا ، يظهر لنا الخطأ الفادح في النظر الى هذه القيم على انها بمثابة " بقرات مقدسة " .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٤ - ١ - ١

الحريـــة : قيمـة مطلقـــة ؟

هنـاك ميل او نزعة متأصلة لدى الفكر الغربي الى الاعلاء من قيمة الحرية " Freedom or Liberty " ، كغاية في حد ذاتها وكوسيلة لتحقيق اهـداف اخرى مثل الكفاءة الاقتصادية . اما ان الحرية تدعم هدف الكفاءة الاقتصاديـــة فان معطيات نظرية الفشل السوقي ونموذج معضلة السجناء تتحدى هذا الادعاء ولذلك لن نتابع مناقشة هذه النقطة . ولكن هل الحرية قيمة مطلقة او مقدسة بحد ذاتها؟

للاجابة على هذا السؤال لابد بداية من ان نحدد المقصود بـ "الحريـــة " ليس هناك في الواقع تعريف متفق عليه لمفهوم "الحرية " ، الا ان المنظور الغربي او الليبرالي يرى بانها " حق الفرد في الا يكره على عمل شيء ضد رغبتـــه (او تفضيلاتـه) " (Pearce and Nash,p.12) . دعنا نناقش ونحلل هذا المفهوم الغربي للحرية .

اولا : ان القول بان الحرية هي حق الفرد في ان لايكره على عمل شيء ضـــــد تفضيلاته يفترض مسبقا ان للفرد رغبات وتفضيلات فطرية ، ولكن هذا الافتراض - كما اثبتنا في الفصل الاول - غير صحيح بتاتا . ذلك ان تفضيلات الفرد وآراءه واتجاهاته في معظمها ، هي نتيجة للتنشئة الاجتماعية والاسرية والدينية والتربوية والاعلامية والثقافية ، والهيكل او البناء الاجتماعي هو الذي يشكل تفضيلات الفرد منـــــذ طفولته وحتى مماته . ان الفرد الذي يتعاطى او يدمن على الكحول لايمارس - فـــي الواقع - تفضيلاته الفطرية او النفسية ، وانما ينفذ مايعتقده البناء الثقافـــي حوله بانه امر مقبول اخلاقيا واجتماعيا .

ان الثورة التكنولوجية في المجال الاعلامي في عصرنا الحاضر قادرة على تشكيل وتعديل كثير من التفضيلات الخاصة بالافراد او بتعبير آخر قادرة على " غسل دماغهم " حسب رغبات وتفضيلات القائمين على المؤسسات الاعلامية ، خصوصا بعد التقدم الكبير في حقول علم النفس وعلم النفس الاجتماعي وعلم النفس المعرفي وماشابـــه وعليه لايمكن اعتبار التفضيلات الدينية بمثابة تعد على حرية الفرد او بمثابـــة

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

(ابوية) غير مبررة ، لان التخلي عن التفضيلات الدينية يعني بالضرورة الأخذ بتفضيلات اخرى .

ثانيا : ان المفهوم الغربي للحرية يرتكز الى حد كبير على الافتراض القائل باستقلالية دوال الرفاه الخاصة بالافراد ، حيث لاتصادم بين حريات الافراد . فكل فرد يفعل ويختار ويتصرف كما يروق له ، دون ان يؤثر سلبيا على حرية ورفاهية ومصالح الأخرين . ان هذا تبسيط مخل بالواقع ، فالحقيقة التي لايمكن نكرانها في عالمنا المعاصر تتمثل في تداخل حريات ومصالح مختلف الافراد ، وفي وجود اعتماد متبادل " interdependence " كبير ومتزايد بين افراد النسق الاجتماعي خصوصا بعد التقدم التقني وزيادة التخصص وتقسيم العمل . وهذا ماتؤكده مجالات حديثة في العلوم الاجتماعية مثل نظرية المباريات والنظرية العامة للنظم . وفي ظل هذا الوضع المتشابك فان " حرية " اى فرد لابد ان يرافقها" واجب" لدى الأخرين . فحريتي في عدم التعرض لحادث سير تستلزم وجود واجب على السائقين بان يلتزموا بالسرعة المقررة وان يمتنعوا عن القيادة وهم تحت تأثير الكحول او المهدئات وحرية المرأة في كون زوجها ملتزم عاطفيا واسريا تستلزم وجود واجب على النساء الاخريات بعدم اللجوء الى الاغراء ووجود واجب على وسائل الاعلام ودور السينما بعدم عرض افلام وبرامج مخلة بالأداب . وارتباط الحرية بالواجب ادى الى وجود ما يعرف بالمعضلة الليبرالية " Liberal dilemma " .

وكما اشرنا - سابقا - في نظرية السلع العامة ونموذج معضلة السجناء فان الفرد مع انه يفضل - اولا - ان يتخذ استراتيجية الركوب بالمجان ، الا انه مع ذلك يفضل الاكراه او سيادة القانون (او القواعد الاخلاقية) اذا كان ذلك هو السبيل الضروري لضبط افعال الاخرين وحرياتهم ، وبما يحقق مصالح الجميع . وفي نموذج معضلة السجناء فان الفرد لايحصل على مايفضله حقيقة الا عن طريق وجود اجراء جماعي يكفل ويضمن تعاون الجميع . والاكراه - او سيادة القانون - هو - بالطبع - احد انواع الاجراء الجماعي . كما ان نظرية الفشل السوقي بمجملها تؤكد على وجود تناقض بين المصالح الاقتصادية للافراد ، الامر الذى يستلزم التدخل الحكومي

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

(او الاكراه) للحيلولة دون تعدى حرية فئة من الفاعلين الاقتصاديين على حريات ومصالح فئات اخرى . وبكلمات اخرى ، فانه في حالة انعدام ظاهرة الانسجام الطبيعي بين المصالح والحريات الخاصة بمختلف الافراد ، وهو امر تؤكده نظرية الفشل السوقي ونموذج معضلة السجناء ، فان حرية الفرد لايمكن ان تتحقق الا من خلال ضبط حريات وافعال الأخرين ، والامر الاخير يتحقق بواسطة الاجراء الجماعي .

وحول هذه النقطة الاخيرة يقول كومنز " J.Commons " في كتابه اقتصاديات الاجراء الجماعي " The economics of collective action " :-

" ان الاجراء الجماعي يعني اكثر من مجرد ضبط الاجراء او الفعل الفردى " individual action " ، انه يعني حرفيا تحرير وتوسيع الاجراء الفردى . وعليه فان الاجراء الجماعي هو ـ حرفيا ـ الوسيلة للحرية ؛ ان الوسيلة الوحيدة للحصول على الحرية هي عن طريق فرض واجبات على الاخرين الذين من الممكن ان يتدخلوا في نشاط الفرد (المحرَّر) . ان الافراد الامريكيين يحصلون على الحرية من الاستعباد عن طريق فرض واجبات على المتاجرين بالرق " (p.34 - 35) .

ان المعايير الشخصية والاجتماعية الاسلامية هي بمثابة نوع من الاجراء الجماعي مكمل للقوانين والانظمة الرسمية ، وغير خاضع لتكاليف المعاملات .وبالتالي فانه من الخطأ الادعاء بانها تمثل قيدا على حرية الفرد ، بل هو العكس من ذلك . انها الوسيلة الضرورية والوحيدة للحصول على الحرية الفردية في المجالات والمواقع التي يفشل فيها القانون والضوابط الرسمية والتنظيم القانوني .

ثالثا : اذا ماقبلنا المسلمة القائلة بان الرفاهية او السعادة هي الهدف الاسمى للانسان او هي القيمة التي لاتناقش ، فان الحرية لابد ان تقاس قيمتها او جدواها بقدر ماتساهم في توفير السعادة للفرد . ولكي تكون الحرية الشخصية وسيلة لتحقيق الرفاهية الفردية ، لابد من وجود نظرية معيارية للتفضيلات ، اى نظرية تفاضل بين التفضيلات" الجيدة " التي تساهم ايجابيا في الرفاه وبين التفضيلات" السيئة " التي تؤدي الى الشقاء. يرى كينيث بولدنج " K. Boulding "

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

في هذا الشأن ان " الحرية يمكن ان تفيد ويمكن ان تقود الى المصائب وهـــذا يعتمد على الظروف " (I973 , p. 98) . وكما اشرت ـ سابقا ـ فان الحريـة التي تؤدى الى التعاسة هي في الواقع " قيد " امام طموح الفرد والانسانية .

رابعا : كما هو الحال مع مفهوم " العقلانية " ، فان هناك العديد من التعاريف المقبولة لمصطلح " الحرية " غير ذلك المفهوم الغربي الشائع . فمثلا " دوركايم "، عالم الاجتماع المشهور ، يرى ان الحرية هي ليست في قيام الفرد بما يروق لـــه وانما هي في سيادة المرء لنفسه ، هي في ان يعرف كيف يتصرف بمنطق وان يقـــوم بواجبه (Pinker , p. I8) .

خامسا : ان المفهوم الغربي للحرية يستند ـ الى حد كبير ـ الى معطيـــات النظرية الاقتصادية للاختيار من حيث تفسير السلوك الانساني بالرجوع الى تفضيلات الفرد وسيكولوجيته الداخلية ، ومن حيث عدم تأثر هذا السلوك بالبيئة المحيطـــة ، ولكن هناك حقولا علمية حديثة مثل النظريـــــة العامة للنظم تؤكد على ان السلوك الفردى محكوم ـ جزئيا على الاقل ـ بالنظام او النسق الذى ينتمي اليه الفـــرد. اضافة الى ذلك فان مسألة حرية الارادة والاختيار هي مسألة فلسفية لم ينطفـــئ الجدل حولهـا (١) .

سادسا : يمكن ان يكون هناك بعض ، او حتى اغلبية ، من الافراد يفضلون او يرغبون في ان تكون اختياراتهم محدودة ، او ان يتخلوا عن جزء من حريتهـــم او اختياراتهم الى جهة او سلطة ما ، تتصرف وتختار بالنيابة عنهـــم (Marshal , p. 26) , (Benn and Peters , p. 403) وذلك يعود الى عـدة عوامل اهمها وجود عدم تأكد بخصوص نتائج الاختيارات .

---

(١) حول الخلاف الفلسفي بين المذهب القائل بحتمية الاختيار " determinism " ومذهب حرية الاختيار ، انظر على سبيل المثال (Titus , p. I8I- I96) ، (Downie , p. 62 - 69) .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٤ - ١ - ٢

نقائص الديمقراطية " Imperfections of democracy "

يمكن النظر الى فكرة " الديمقراطية " على انها تجسيد لحلم الانسان في التوصل الى النظام الاجتماعي - السياسي الامثل . فحاجة الانسان الى الايمان بوجود "وضع امثل "ورغبته في تحقيق هذا الوضع على ارض الواقع امر ثابت وبديهي، ومن هذا المنظور تصايح المفكرون في العالم الرأسمالي والاشتراكي على اعتبار الديمقراطية بمثابة النظام الاجتماعي السياسي الامثل ، ولكن دون ان يقدم اى منهم تعريفا محددا واجرائيا ومتفقا عليه لمفهوم "الديمقراطية " ! . ولقد ادرك المتخصصون في علم السياسة او "النظرية الديمقراطية" هذه الحقيقة (Lively, p. 2 - 3)، ففي عام ١٩٤٩ اعلنت اليونسكو عن دراسة ، اخذت بموجبها اراء اكثر من مائة باحث حول مفهوم الديمقراطية وابرزت نتائجها نقطتين اساسيتين: -

١ - ليس هناك من الباحثين من عارض الديمقراطية او اعتبرها امرا " سيئا " وربما لاول مرة في التاريخ يحصل اجماع كامل على اعتبار كلمة الديمقراطية معبرة عن التنظيم السياسي الاجتماعي الامثل .

٢ - ان فكرة الديمقراطية في ذهن الباحثين غامضة غير واضحة المعالم وحتى الذين يعتقدون انهم مدركون لحقيقتها اعترفوا بان هناك بعض الغموض في مفهوم الديمقراطية (Benn and Peters , p. 393).

فالقول بان الديمقراطية هي حكم الشعب " The rule of the people " لايقدم سوى صورة بدائية ومبسطة وغامضة لمقومات هذا النظام السياسي ومعالمه ، وهذا ماسنلاحظه بعد قليل .

لايهدف الباحث هنا الى تقديم حكم قيمي مباشر فيما اذا كانت الديمقراطية امرا "جيدا" ام "سيئا" ، كما انه ليس بصدد ان يقدم شرحا وافيا حول الجدل الذى يثار الآن في " النظرية الديمقراطية" في علم السياسة حول ماهية الديمقراطية واهدافها ومبررات الدفاع عنها(١) ، كل ما يرمي اليه ينحصر في

---

(١) حول هذا الموضوع انظر (Thorson , I962) ، (Lively , I977) ، (Mayo , I960) ، (Plamenatz , I973)

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تقديم مدخل اقتصادى لما يعتبره نقائص الديمقراطية باعتبارها اداة للاختيار الجماعي " collective choice " ، مستندا في ذلك الى معطيات اقتصاديات الرفاه واقتصاديات الاختيار الحكومي .

اولا : ان تطبيق الديمقراطية لايضمن تحقيق الرفاه او السعادة الانسانية -هدف البشرية الاسمى .

فالديمقراطية ، في ابسط صورها ، قائمة على حكم قيمي رئيسي - غير قابل للاختبار العلمي - مفاده ان تفضيلات الافراد يجب ان تؤخذ بعين الاعتبار(١).

" Individual preferences should count "

(Koslowski , p. 50) (Dasgupta and Pearce , p. I9)

وعليه فان النظام الديمقراطي يميل الى الاخذ بمبدأ سيادة تفضيلات الفرد ، ويستبعد وجود تفضيلات "ابوية " او اخلاقية مستقلة عن تفضيلات الافراد الشخصية . فحسب هذا النظام فان الفرد هو الحَكم او المقيم الوحيد والامثل لمصلحته او رفاهيته ، وليس هناك " مصلحة عامة " او"خير مشترك " مستقل عن مجموع تفضيلات افراد المجتمع الانساني .

يمكن للمرء ان يقدم "تبريرا "للحكم القيمي السابق ، اذا تحققت مجموعة من الافتراضات ، هي : -

١ - ان لدى الفرد مجموعة ثابتة وفطرية من التفضيلات .

٢ - ان الفرد هو متخذ قرار "عقلاني" ، يعرف بالتحديد ماذا يريد ، ويملك المعلومات الكافية والقدرة على التقييم ومعالجة المعلومات ومعرفة نتائج

---

(١) اذا ما توخينا الدقة في القول ، فان هذا هو المفهوم الغربي السائد للديمقراطية ، ولكنه ليس المفهوم الوحيد . فهناك من المفكرين السياسيين ، امثال " روسو "، من رأى في الديمقراطية وسيلة لتطبيق المبادئ والالتزامات الاجتماعية من قبل الافراد على امل الوصول الى الخير المشترك" common good " وليس وسيلة لتحقيق رغبات وتفضيلات الافراد المتحيزة والشخصية . انظر (Lively,p.II9-I20).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

البدائل المتاحة لديه ، وقادر على الاختيار الحر المنطقي (النظرية الاقتصادية للاختيار)،وبالتالي فهو عندما يصوت ويختار المرشح للنيابة فهو يفعل ذلك "بعقلانية" ، وعندما يدلي برأيه او وجهة نظره في وسائل الاعلام حول مسألة عامة فهو يفعل ذلك "بعقلانية" ايضا .

٣ - ان تفضيلات الافراد تعكس رفاهيتهم .

لقد ناقشنا هذه الافتراضات في الفصل الاول ويكفي ان نقول هنا : -

١ - ان تفضيلات الافراد هي غير فطرية ، بل هي في اغلبها نتاج اجتماعي حضاري . كما ان تفضيلاتنا غير ثابتة ، بل هي قابلة للتغيير والتعديل والتلاعب . ان هذه الحقائق تجعل المرء يتساءل : اذا كانت الديمقراطية قائمة على الاخذ بتفضيلات الافراد ، واذا كانت هذه التفضيلات غير فطرية وقابلة للتلاعب والتعديل والتشكيل ، فأي من تفضيلات الافراد يجب ان تؤخذ بعين الاعتبار ؟ وماهو المنطق في اعتبارها اذا لم تكن معروفة ومحددة سلفا ؟ . ان الديمقراطية تعاني من مشكلة عدم التحديد " indeterminacy "، اى عدم امكانية التوصل الى تطبيق وحيد وامثل لمسألة الديمقراطية .

٢ - ان ادعاء نظرية السلوك العقلاني القائل بان اختيار الفرد يعكس دوما تفضيلاته ، هو ادعاء خاطىء ، ذلك ان اختيار الفرد قد يكون نابعا من تأثير النسق الاجتماعي حوله (النظرية العامة للنظم) او نتيجة لعوامل لاشعورية (نظرية التحليل النفسي) او بداعي مثيرات " stimuli " الموقف الاجتماعي (النظرية السلوكية " behavioralism " او المذهب الحتمي) او بداعي الالتزام والواجب وماشابه .

٣ - ان تفضيلات الافراد لاتعكس بالضرورة رفاهيتهم ، فهناك فرق بين الحكم القائل بان الفرد "يفضل" الوضع (س)على(ص)، وبين الحكم بان الفرد هو "بوضع افضل" عند(س)مقارنة بـ(ص) . فالاول هو حكم واقعي يتعلق بما هو كائن والثاني هو حكم قيمي يرتبط بما يجب ان يكون عليه الوضع . فقد يفضل الفرد او المجتمع امرا "سيئا" او"مضرّا" ، وقد تكون هذه التفضيلات غير "عقلانية"

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

بمعيار او بآخر ، وتؤثر سلبيا في الرفاه . ولتوضيح هذه الفكره لنفترض ان مجتمعا ما فضل افراده استهلاك الكحول او اباحة الشذوذ الجنسي او البغاء او الاجهاض ، اوفضلت المرأة الالتحاق بسوق العمل ، هل تحقيق تفضيلات هؤلاء يعني تحسين رفاهيتهم ؟ ليس بالضرورة . وعليه فان النظام الديمقراطي هو آلية لتحقيق تفضيلات افراد المجتمع دون ان يستلزم ذلك ان مايريده هذا المجتمع هو جيد له (Dasgupta and Pearce , p. I2) ولكي نضمن تحقيق النظام السابق للرفاهية الانسانية لابد من ايجاد نظرية معيارية او اخلاقية للتفضيلات ، اي نظرية توضح لنا ماهي التفضيلات " الجيدة " التي يؤدى اشباعها الى زيادة الرفاه ، وما هي التفضيلات " السيئة " التي يؤدى اشباعها الى تقليل الرفاه . ان القول بأن فرض تفضيلات الدكتاتور على افراد المجتمع هو امر "سيء" او غير مرغوب فيه هذا القول بحد ذاته لايعني ان الاخذ بتفضيلات الافراد هو امر مرغوب بالضرورة[1].

ثانيا : تواجه الديمقراطية مشكلة فيما يتعلق بأخذ تفضيلات الافراد الذين لم يولدوا بعد . فمع انه يفترض في النموذج الديمقراطي الامثل ان يأخذ تفضيلات كافة الافراد في المجتمع بعين الاعتبار ، سواء كانوا موجودين فعلا ام سيوجدون في المستقبل ، الا ان النموذج الفعلي للديمقراطية لا يأخذ سوى تفضيلات افراد الجيل الحالي لان تفضيلات الاجيال اللاحقة غير معلومة (Dasgupta and Pearce , p. I38) . ولتوضيح هذه النقطة نفترض ان المجتمع النسائي الحالي في دولة ما ، فضل العمل خارج المنزل على مبدأ التخصص الاسري . ان هذا التفضيل قد لايعكس مايريده المجتمع النسائي بعد عشرة عقود مثلا ، اذا ماتبين ان هذا العمل يؤدى بعد مائة عام الى المساهمة في انقراض مؤسسة الزواج . ان الديمقراطية تفترض ان تفضيلات الجيل الحالي لن تؤثر سلبيا على رفاهية الاجيال القادمة ، وهو افتراض قابل للجدل خاصة في ظل ظاهرة التفضيل الزمني (اى ظاهرة تفضيل المنفعة الحالية على المستقبلية وتفضيل التكلفة المستقبلية على الحالية) وكذلك اذا ما اخذنا بعين الاعتبار ان الافراد في المجتمع الليبرالي يهدفون الى تحقيق مصالحهم الخاصة ، دون ان يرتبطوا بتفضيلات اخلاقية مستقلة عن رغباتهم وميولهم .

---

(١) من تحليلاتنا السابقة فان سيادة تفضيلات دكتاتور هو امر " مرغوب " في الحالات التالية :
أ- اوضاع الفشل السوقي ب - اوضاع معضلة السجناء ج - استحالة تجميع تفضيلات افراد المجتمع .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ثالثا : مع ان العبارة القائلة بان " الفرد " يفضل الوضع (س)على(ص)هي عبارة واضحة لا لبس فيها ، الا ان العبارة القائلة بان " المجتمع " يفضل الوضع (س)على(ص) محفوفة بالغموض . ذلك ا ن العبارة الاخيرة تستلزم وجود آلية لتجميع تفضيلات افراد المجتمع .

كما اكدنا - سابقا - فان نظرية استحالة " آرو " تؤكد على عدم امكانية تجميع تفضيلات الافراد والخروج منها بتفضيل او قرار جماعي عقلاني ، الامر الذى يجعل المجتمع الديمقراطي مصابا بالشلل او عدم القدرة على اتخاذ قرارات جماعية متعدية وعقلانية ومعتمدة على تفضيلات الافراد .

لقد حاول بعض الاقتصاديين ان يعيد النظر في الافتراضات" المعقولة " التي اقيمت على اساسها نظرية استحالة آرو ، وذلك في محاولة للتخلص من معضلة مضامينها ونتائجها " الا ان هذه المحاولات باءت بالفشل (Dasgupta and Pearce, p. 89) وهذا يؤكد على حقيقة مفادها ان القرارات الجماعية التي تتخذ في المجتمعات" الديمقراطية" هي في الواقع قرارات ابوية مفروضة لانها غير مشتقة من تفضيلات الافراد ، وكل مايستطيع الافراد عمله في هذه المجتمعات يقتصر على " الصراخ" ، او مايسميه البعض " التعبير عن الرأي " ولكن دون نتيجة ملموسة على الصعيد العملي .

رابعا : اضافة الى مشكلة عدم التعدى في قاعدة الاغلبية ، فان هذه القاعدة - الاكثر شيوعا واستخداما في العملية الديمقراطية - تعتبر اداة غير مثلى في معالجة مشكلة تناقض المصالح والتفضيلات . ذلك انه في غياب الاجماع ، وعند تطبيق قاعدة الاغلبية ، فان التغير في السياسة " policy change " لابد ان يجعل بعض الافراد اسوأ حالا ، الامر الذى يجعل من هذه القاعدة أداة لاتحقق تحسنا باريتيا فعليا . ولتوضيح هذه النقطة لنأخذ مسألة تقسيم الكعكة " cake - division problem " ، فاذا كان هناك توزيع معين للكعكة ، واذا ما اخذنا نصف حصة الفرد الاسوأ حالا وقسمناها بين بقية الافراد ، فاننا نحصل على" تحسن " اجتماعي وفقا لقاعدة الاغلبية ، واذا كنا طموحين واردنا مزيدا من " التحسن "

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الاجتماعي فاننا نعيد التمرين ! (Sen, I983 , p. I3) . ان الديمقراطية تدعي ان احد اهدافها الاساسية تحقيق "المساواة السياسية" ولكن قاعدة الاغلبية لابد ان تتناقض مع هذا الهدف ، لانها تخضع الاقلية لتفضيلات ومصالح الاغلبية ومن هنا فان هناك نوعا من التناقض بين مبدأ الاغلبية وحقوق الاقلية في النظام الديمقراطي(١) .

خامسا : ان النظام الديمقراطي لايأخذ سوى تفضيلات الافراد المسجلة " recorded preferences " ويهمل تفضيلاتهم غير المسجلة ، حتى ولو كانت ملّحة ، وعليه فان نتيجة العملية السياسية او الديمقراطية تتحدد بواسطة الذين اقدموا على التصويت والمشاركة في الانتخاب ، او اظهروا تفضيلاتهم من خلال وسائل الاتصال والاعلام .

وهنا نتساءل : هل الهيكل الدافعي " motivational structure " القائم لدى افراد المجتمع الديمقراطي الوضعي هو لصالح التصويت ام ضده ؟ في الواقع ان المحصلة النهائية للحوافز في هذه الحالة تؤدي الى عدم المشاركة في العملية الديمقراطية ، اما تفسير ذلك فهو عائد الى اثر الاهمال العقلاني فالسبب في عدم المشاركة في عملية التصويت لايعود الى نقص ذكاء الفرد العادي او المتوسط ، وانما يكمن في علمه المسبق بان مشاركته في الانتخاب من غير

---

(١) تباين رد المدافعين عن الديمقراطية في هذه المسالة . فهناك من يرفض ان يجعل من قاعدة الاغلبية المبدأ الوحيد او الاساسي للديمقراطية ويرى ان الديمقراطية تهدف الى حماية " الحقوق الطبيعية " والحرية الشخصية للفرد ، بغض النظر عن تفضيلات الاغلبية (Thorson , p. I52 - I53) . آخرون يشيرون الى ان المجتمع لايحوى اغلبية ثابتة ومتبلورة تجاه كل القضايا العامة وانما هناك اغلبية معينة تجاه كل قضية ، وعليه فان تطبيق قاعدة الاغلبية لايستبعد اى اقلية اوجماعة من تحديد بعض القرارات العامة على الاقل (Lively , p. 25) ولكن هذا الجدل يستبعد مشكلة " الاقليات الدائمة " .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المتوقع ان تحسم نتيجة الانتخاب حسب ما يفضله ، الامر الذى يفقده الحافز للقيام بمتطلبات التصويت وتكلفته ، والتي تشمل تكلفة الانتقال والبحث عن المرشح الذى يعكس تفضيلاته . ان هذه الحقيقة تجعل من جماعات المصالح الخاصة (الجماعات الضاغطة pressure groups) القوة المقررة لنتائج الانتخابات ، لان مثل هذه الجماعات الصغيرة لديها الحافز للمشاركة وتوجيه نتيجة التصويت لصالحها . ومن هنا فانه ليس من غير المألوف وجود كثير من الحكومات "الديمقراطية" التي انتخبت من قبل اقلية من الافراد بسبب سيادة ظاهرة "الاغلبية الصامتة" (Pearce and Nash , p. 8)، الامر الذى يؤكد صحة مايعرف بالقانون الحديدى للاقلية " the iron law of oligarchy " الذى يشير الى حتمية اتجاه المنظمات " organizations " (المجتمعات ، الشركات المساهمة العامة ، المؤسسات والدوائر العامة ، الجمعيات والنوادى والنقابات ، ..) الى وضع تكون فيه السيطرة والقيادة متمركزة في ايدى فئة قليلة من الافراد تملك المعلومات والمهارات والقدرات التنظيمية .

سادسا : ان النظام الديمقراطي لايأخذ بشكل عام كثافة التفضيلات " intensity of preferences " بعين الاعتبار ، فهو قائم على حكم قيمي مفاده "رجل واحد ، صوت واحد" (١) . قد يعتبر البعض هذا الشعار بمثابة بديهية او مبدأ مؤيد للمساواة ، ولكنه ليس كذلك بالضرورة . فبعض الافراد قد يفضلون وضعا او تشريعا محددا بصورة ملحة ، في حين ان الأخرين قد يعارضون هذا الوضع او التشريع ولكن بصورة غير ملحة . هل يجب ان نعامل تفضيلات الفئة الاولى بشكل متماثل مع تفضيلات الفئة الثانية ؟ الجواب على ذلك خلافي بالتأكيد وان كانت البداهة هي مع عدم تماثل المعاملة . ولكن لماذا اهملت الديمقراطية

---

(١) يمكن" تبرير "هذا الشعار الديمقراطي كما يلي : حيث انه لايستطيع اى فرد (او جماعة) ان يثبت تفوق تفضيلاته ، فان جميع الافراد (اوالجماعات) يجب ان يشاركوا في اتخاذ القراراتالعامة وعلى قدم المساواة (Thorson , p.157).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

مسألة شدة او كثافة التفضيلات ؟ . الجواب على ذلك ينحصر في القول بأنه لاتوجد طريقة علمية موضوعية يمكن بواسطتها قياس كثافة الرغبات ومقارنتها بين الافراد والجماعات . آخرون يردون فيقولون ان النظام الديمقراطي يأخذ كثافة التفضيلات بعين الاعتبار والدليل على ذلك وجود جماعات المصالح ولجوء الافراد الى واسطة المعارف من أهل السياسة وماشابه ، الا ان رد هؤلاء يفتقر الى الدقة ، ذلك ان " الرغبة " في اظهار شدة التفضيلات هو امر مختلف عن " القدرة " على اظهارها . فالذى يفتقر الى الوقت والمال والمهارات التنظيمية والقدرة على الاستخدام الفعال لوسائل الاعلام ، والذى لايستطيع ان يقترب من جماعات واهل السياسة ، لايستطيع ان يظهر شدة تفضيلاته حتى ولو كان راغبا بشدة في القيام بذلك (Lively, p. 22) .

سابعا : مع ان القاعدة العامة في العملية الديمقراطية هي " شخص واحد ، صوت واحد " الا ان هذا لايعني بالضرورة كون السلطة السياسية في المجتمع الديمقراطي الليبرالي موزعة بالتساوى . لان السلطة السياسية تتأثر الى حد كبير بالسلطة الاقتصادية ، ومن هنا فان التوزيع غير العادل او المتساوى للدخل والثروة (وهو حقيقة واقعية في الاقتصاديات الرأسمالية) لابد ان يؤثر سلبيا على الديمقراطية (Hodgson , p. 206).

ثامنا : كما تشير الى ذلك اقتصاديات الاختيار العام " public choice economics " او اقتصاديات السياسة "economics of politics "

فانه من التبسيط المخل او من قبيل التمنى ، الافتراض بان " ممثلي الشعب " في المجتمع الديمقراطي الليبرالي تحركهم دوافع ايثارية فحسب ، او يهدفون فقط الى استقصاء " المصلحة العامة " او " الرفاهية الانسانية " . فمع انه من المتوقع او المفترض فيهم القيام بذلك ، الا ان الواقع عكس ذلك (Glahe and Lee, p. 518) وعليه فان تطبيق الديمقراطية في المجتمع الليبرالي او في اى مجتمع آخر غير اخلاقي ، لايمنع من وجود عدم تطابق بين اهداف وتفضيلات السلطة واهداف وتفضيلات الافراد .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٤ ـ ١ ـ ٣ الضبط الاجتماعي والنظام الاجتماعي العام

" Social Control and Social Order "

من القضايا الجوهرية التي تهم علم الاجتماع والفلسفة الاجتماعية مايعرف بقضية النظام الاجتماعي . فتفسير النظام الاجتماعي يعني تفسير الكيفية التي يتم بها تحقيق التماسك والاستقرار والتعاون في التنظيم او النسق الاجتماعي وبشكل يقلل الانحراف والتفكك وسوء التنظيم الى ادنى حد ممكن .

وعبر التاريخ الحديث فان المرء يستطيع ان يذكر عددا محدودا من الرواد او المفكرين البارزين الذين حاولوا معالجة مسألة النظام الاجتماعي وتفسير وجوده ، وهم : هوبز " Hobbes " ولوك " Locke " وروسّو " Rousseau " ودوركايم " Durkheim " وبارسونز " Parsons " . وفيما يلي جدول يوضح الآلية التي فسر بواسطتها كل من هؤلاء المفكرين وجود النظام في المجتمع الانساني .

المفكر	الآلية
١ ـ هوبز	وجود سلطة مركزية (الاكراه coercion)
٢ ـ لوك وسميث	المنافع المشتركة من التبادل والتعاون (تكامل المصالح والمصلحة الذاتية المستنيرة)
٣ ـ روسو	اجماع افراد المجتمع على الحقوق والواجبات والمعايير الاجتماعية
٤ ـ دوركايم	استدخال المعايير الاخلاقية في الفرد (التربية الاخلاقية)
٥ ـ بارسونز	اجماع افراد المجتمع على القيم المشتركة وتنشئة الافراد على هذه القيم

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

يمكن تصنيف هؤلاء المفكرين الى ثلاث فئات : فئة ترى ان المصدر الاساسي للنظام في المجتمع الانساني هو السلطة " power " او الاكراه " coercion " ويمثل هذه الفئة هوبز ، وفئة ثانية ترى ان مصدر النظام هو العقلانية الفردية والمصلحة الذاتية المستنيرة (او العقل " reason " كما يحلو للبعض ان يسميه) ويمثل هذه الفئة لوك وسميث ، واخيرا فان الفئة الثالثة ترى ان سبب النظام لايمكن ان يكون سوى القيم والمثل المشتركة ويمثل هذه الفئة كل من روسو ودوركايم وبارسونز .

وفي الواقع فان لكل من نظرية الفشل السوقي ونظرية الفشل الحكومي ونموذج معضلة السجناء دورا اكيدا في مناقشة وتقييم هذه التفسيرات للنظام، معتمدين في ذلك على تحليل منظّم بعيد عن اليوتوبيا والتفكير المتمني " wishful thinking " والتبسيط المخل .

أ ـ تقييم التفسير الاول .

يميل هوبز الى الاعتقاد بان النفس الانسانية هي انانية بطبعها ، واذا ماتذكرنا حقيقة الندرة النسبية للموارد وتناقض المصالح ، فان سعي الافراد الدؤوب لتحقيق مصالحهم ورغباتهم الخاصة لابد ان يؤدي ، حسب رأي هوبز، الى ما اسماه بـ (حرب الكل ضد الكل) ، ولمنع حدوث مثل هذه النتيجة المأساوية التي هي اشبه ما تكون بمعضلة السجناء ، اقترح هوبز حلا لمشكلة النظام يتمثل في وجود سلطة مركزية محتكرة تقوم بمهمة حل النزاعات وفرض الاستقرار والنظام .

ولكن الاكراه ، كآلية لتسوية النزاعات وتأمين الوفاء بالتزامات التعاقد ، يعاني من عدة عيوب اهمها : ـ

١ ـ خضوع تطبيقه لتكاليف المعاملات ، اى تكاليف اعداد القانون او التشريع وتكاليف معرفة المخالف لنصوصه ، وتكلفة تنفيذ العقوبة على هذا المخالف. وتعتبر هذه التكاليف بمثابة قيد امام كفاءة القانون في تحقيق الضبط الاجتماعي خصوصا في المجالات الاسرية والمشكلات الاجتماعية كالادمان والتلوث والاغتصاب والعنف الاسرى وماشابه .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢ ـ ان نظرية الفشل الحكومي تؤكد على ان التدخل الحكومي والعمليـــة القانونية يشوبها كثير من النقائص وجوانب الضعف ، اطلقنا عليها مفهوم عوامـل الفشل الحكومي . فالاعتماد المتبادل " interdependence " هو شرط ضروري ولكنه غير كاف لكي تكون المركزية " centralization " اكثر كفاءة من اللامركزيـــة " decentralization " (Friedman , p. 565) .

٣ ـ ان القانون والاكراه يعالجان" مظاهر " الخلل في التنظيم الاجتماعـــي ولكنهما لايعالجان الخلل نفسه . فارتفاع معدلات الجريمة لايعالج بمجرد زيادة عدد افراد الشرطة او فتح مزيد من السجون ، وانما بمعرفة العوامل البيئية التي تحفز المجرم على ارتكاب الجـــرم .

ب ـ تقييم التفسيـــر الثانـــي .

اما لوك ، ومن بعده آدم سميث ، فقد آمنا بمسلمة وحدة المصالـــــح الطبيعية ، اى انه " اذا توفرت الحرية والعقلانية والمصلحة الذاتية المستنيرة فان البشر سوف يؤسسون من تلقاء انفسهم انساقا للتعاون والتعاقد والتبادل يكون مـن شأنها انتاج نفع متبادل للكل ، بحيث ظهر افتراض بان الميكانيزمـــــات الطبيعية التي تسود السوق تساعد بطريقة ما على تخليق نظام يمكّن من تحقيق حـد امثل من الاشباع والثروة " (ليلة ، ص ٥٧٧) .

فالتخصص وتقسيم العمل يفتحان المجال امام العلاقات التعاقدية وتكامل المصالح وانسجامها ، وحيث ان التبادل هو مباراة ذات مجموع موجب " positive-sum game " ، اى مباراة مفيدة للطرفين ، فان العقلانية الفرديـــة والاهتمام المستنير بالمصلحة الذاتية يقتضيان تعاون البشر على تحقيق مصالحهـم المشتركة ، وبغض النظر عن اى عوامل اخرى . ومن هنا جاءت مقولة " اليد الخفية " التي تستطيع ، من خلال التنافس والسوق ، تحقيق الانسجام بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمـــع .

ان آليات التبادل والتعاقد والتنافس ، كوسيلة لتحقيق النظام والضبط تعاني من عيوب ونقائص اهمهـا : ـ

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١ ـ ان ارتفاع تكاليف المعاملات المرتبطة باى تعاقد او تبادل او تعاون يحول دون التنفيذ العملي لهذا التعاقد او التعاون ، حتى ولو كان ذلك مفيدا لكافة الاطراف . فوجود تكاليف المعاملات ـ التي هي المسبب الرئيسي لعوامل الفشل السوقي ـ يؤدى الى وجود تناقض بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة في الميدان الاقتصادى .

٢ ـ ان عدم توافر ظروف المنافسة الكاملة يجعل من السوق او التنافس آلية غير كاملة للضبط الاقتصادى ، لان المحتكر ـ عندها ـ يستطيع تحقيق مصالحه على حساب الأخرين ، دون وجود مانع يحول دون ذلك .

٣ ـ مع ان "حقيقة" التبادل هي في صالح الاطراف المتبادلة ، الا ان هناك تناقضا بين المصالح في" معدلات "التبادل " terms of exchange "

(Boulding , I965 , p. I73) .

٤ ـ في اوضاع اجتماعية مثل معضلة السجناء ، وما اكثرها هذه الايام ، فان مصلحة الفرد الشخصية تتناقض كليا مع مصالح الأخرين ، فهو يحصل على اكبر منفعة ممكنة عن طريق عدم التعاون بغض النظر عن تصرف الأخرين . ان منطق الركوب بالمجان يتناقض كليا مع مسلمة وحدة المصالح الطبيعية .

مما سبق نجد ان كلا من نظرية الفشل السوقي ونموذج معضلة السجناء هما في تناقض بين مع التحليل المبسط الذى اقترحه لوك ، وطوره من بعده آدم سميث .

اما كل من " روسو "و" دوركايم "واخيرا " بارسونز " ، فقد اكدوا على اهمية وجود نسق قيم مجمع او متفق عليه بين افراد المجتمع ، يتم استدخاله في اعضاء البناء الاجتماعي ، بحيث يدرك كل عضو منهم ان عليه واجبات والتزامات اخلاقية واجتماعية تجاه الاعضاء الأخرين .

ان المنظور الاسلامي لمسألة النظام الاجتماعي يتفق مبدئيا مع الرؤية الاخيرة ، وهي رؤية قائمة على اسس علمية سليمة ودقيقة لاتستند الى تعميمات سريعة او تبسيطات مخلة . فمعطيات اقتصاديات الرفاه واقتصاديات الاختيار العام تؤكد بقوة على وجود فشل مزدوج في كل من " اليد الخفية " و" اليد المتدخلة "

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

اى فـــــي كـــــل مـن العقـــــل " reason " والاكراه ، وليس هنـاك من يد ثالثة سوى " اليد الاخلاقية" ، والتي يمكن بواسطتها توحيد جهود الافراد وتنسيق اهدافهم ومصالحهم بشكل يؤهلهم للوصول الى " الوضع الاقتصادى الامثل" ان لم نقل "الوضع الانساني الامثل" .

وفي الواقع فان هناك العديد من العوامل التي تؤكد على الاهميـــــــة المتزايدة للسلوك الاخلاقي والدوافع الايثارية والقيم المشتركة في تحقيق النظـام الاجتماعي في المجتمعات المعاصرة ، وهـــي : -

١ - زيادة عدد " اللاعبين" في " مباراة الحياة" : فارتفاع عدد سكـــــــان المجتمعات المعاصرة ، يزيد من الحاجة الى آليات التنسيق بين الجهود والنشاطات والاهداف الخاصة بالافراد ، وحيث انه من المعروف في نظرية المباريات ونظريـــــة السلع العامة ان هناك تناسبا عكسيا بين عدداللاعبين و احتمال التوصل الـــــى التعاون ، فان للمعايير الشخصية والاجتماعية والدينية دورا متزايد الاهمية فـــي تحقيق الضبط الاجتماعـي .

٢ - التصنيع والتقدم التكنولوجي والتخصص وتقسيم العمل : فلهذه العوامـل دور فعال في زيادة التداخل والاعتماد المتبادل بين مصالح الافراد وكذلك فـــــي زيادة مشكلات عدم التأكد وقلة المعلومات ، الامر الذى يوفر المناخ الملائم للاستغلال والانتهازية والغش ، اذا لم يكن هناك ضوابط ذاتية رادعـة لـدى الفـــرد .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٤ - ٢

نتائج البحث

١ - ان اهمال عنصر "الواجب" كاحد ضوابط السلوك الانساني ، وعدم استدخال القيم الاخلاقية في افراد النسق الاجتماعي ، وعدم تكوين قيم ومعايير واتجاهات اجتماعية محددة في التنظيم الانساني ، كل هذا له اثاره ونتائجه السلبية على عمل النسق الاجتماعي بمجمله ، وبما يزيد من عدم النظام او التفكك " disorder " فيه ، او ما يطلق عليه حقل الديناميكا الحرارية بالانتروبي " entropy ".

فاهمال قيمة الواجب في تحديد سلوك الفرد ، والامتناع عن استدخال المعايير الشخصية في الفرد منذ طفولته ، يؤدى الى مايعرف بالقصور الاخلاقي " ethical inertia " لدى الفرد ، اى عدم امكانية توجيهه لتحقيق هدف جماعي الا عن طريق توفير حوافز خارجية (مادية او معنوية) له .

كما ان عدم وجود معايير اجتماعية تحدد سلوك الفرد (او مايطلق عليه دوركايم بالانوميا) يزيد من تكاليف المعاملات التي يتحملها النظام الاقتصادى والاجتماعي . ذلك ان للمعايير الاجتماعية دورا او وظيفة تتمثل في تخفيض تكاليف اى علاقة او تبادل انساني " cost - reducing function " ، لانها تدخل عنصر الانتظام " regularity " وقابلية التنبؤ " predictability " في هذه العلاقة (Heath ، p. 88 - 89) وبما يحول دون وقوع الافراد في معضلة السجناء او اجبارهم على الركوب بالمجان .

لقد رأينا اثر وجود تكاليف المعاملات في ظهور عدم الكفاءة الاقتصادية الا ان هذا الاثر هو اشد وطأة في الميادين غير الاقتصادية ، مثل المجالات الاسرية والاجتماعية ، لان تحقيق الرفاهية الاسرية والرفاهية الاجتماعية يستلزم، بالبديهة، توفر قدر كبير من الثقة المتبادلة والعلاقة المنتظمة .

وغني عن القول ان لنظرية الفشل السوقي ونموذج معضلة السجناء ونظرية الفشل الحكومي دورا مهما في ابلاء مذهب الواجب " deontology " والمعايير الشخصية والاجتماعية والدينية اهمية متزايدة في تحقيق الضبط والنظام في النسق

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الاجتماعي وتقليل مايمكن ان يصيبه من الانحراف والخلل الوظيفي " dysfunction ".

٢ ـ ان مبدأ سيادة تفضيلات الفرد يتناقض مع الكفاءة الجماعية (في اوضاع اجتماعية مثل معضلة السجناء) ، ومع الكفاءة الباريتية (في اوضاع الفشل السوقي) ومع العقلانية الجماعية (نظرية استحالة آرو) . وعليه ، اذا اردنا ان نجعل جميع افراد مجتمع ما بوضع أسوأ ، فما علينا الا ان نَدَع كل فرد منهم يختار ما يشاء من الاهداف والقيم والتفضيلات ، عندها سيقع كافة هؤلاءفي مصيدة معضلة السجناء نتيجة انعدام عامل الثقة بالآخرين . ليس هذا فحسب ، فهم ايضا غير قادرين على تحسين اوضاعهم عن طريق اتخاذ قرار جماعي متسق وعقلاني . هل هذا يعني ان مبدأ سيادة تفضيلات دكتاتور ، اى اللجوء الى الاكراه والاستبداد ، هو الحل ؟ . الجواب بالنفي . فهناك بديل ثالث هو مبدأ سيادة تفضيلات اخلاقية ، اى تفضيلات تستدخل في الفرد منذ طفولته ، وتشكل معيارا اجتماعيا لسلوكه ، وبما يحقق التعاون والتنسيق بين الافعال الفردية .

٣ ـ ان مبدأ سيادة تفضيلات الفرد يعاني من عيب كبير ، اذا ما اعترفنا بالحقيقة القائلة بان معظم تفضيلات الفرد هي نتيجة لعمليات التنشئة الاجتماعية والتطويع الاجتماعي داخل النسق أو التنظيم الاجتماعي الذى ينتمي اليه الفرد ، فأي سيادة للفرد اذا كانت معظم تفضيلاته متأتية من البناء الاجتماعي الذى يعيش فيه .

٤ ـ تؤكد نظرية الفشل السوقي ونموذج معضلة السجناء على زيف مقولة آدم سميث من ان سعي الفرد لتحقيق اهدافه الاقتصادية الذاتية ، سوف يؤدى الى دعم " الصالح العام " او الكفاءة او المنفعة الاجتماعية . فالانانية هي مناقضة للكفاءة الاقتصادية ، ناهيك عن الرفاهية الاجتماعية والاسرية . وعليه فان تسيير النظام الاقتصادى والاجتماعي باستخدام دافع الاهتمام بالمصلحة الذاتية هو امر سيء ، والمطلوب في الوقت الحاضر دوافع اسمى تحكم السلوك

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الانسانـــي(١) .

٥ ـ تؤكد نظرية الفشل الحكومي على زيف الخرافة القائلة بان وجود فشـل سوقي او عدم كفاءة جماعية" collective inefficiency "يعني بالضرورة قـدرة السياسة العامة على علاج هذا الفشل او تحويل معظلة السجناء الى مباراة تعاونية، وهناك الكثير من المبررات التي تؤكد على قدرة اليد المتدخلة على زيادة الفشل السوقي .

٦ ـ يبدو ان اليد الاخلاقية هي امل البشرية الوحيد للجمع بين اهـداف الكفاءة والعدالة والحرية . فمن دونها فان الحرية تتناقض مع الكفاءة ، ومـن دونها ايضا فان الكفاءة تتناقض مع العدالة . ليس هذا فحسب ، فاليد الاخلاقية ـ التعاون والايثار ومساعدة الغير والحب ـ هي رجاء الانسانية في تحقيق الرفاهيـة غير الاقتصاديـة .

٧ ـ يمكن اعتبار المعايير الشخصية والاجتماعية والدينية الاسلامية بمثابة نوع من الاجراء الجماعي ، تزيد من عقلانية الفرد ، وتحقق له مصالح وتفضيـلات لايمكن ان تتأتي من خلال جهده الخاص او جهد الدولة . ويمتاز هذا الشكل من اشكال الاجراء الجماعي عن الاجراء الجماعي الحكومي او القانوني بانـه غير خاضع لتكاليف المعاملات . ليس هذا فحسب فهو غير خاضع ايضا لعوامل الفشل الحكومي مثل تناقـض التفضيلات واثر الاهمال العقلاني وجماعات المصالح الخاصة وانخفاض كفاءة العاملين الحكوميين وماشابـه .

٨ ـ يؤكد هذا البحث على دور " عامل الثقة بالآخرين " في تحقيق الكفـاءة

---

(١) يتفق كثير من المتخصصين في العلوم الاجتماعية والسلوكية على حقيقية وجـود تناقض بين المصلحة الخاصة والمصلحة الجماعية او العامة . انظر على سبيـل المثال : (Hardin, I968) (Platt, I973) (Schelling , I97I) (Dawes , I980) (Olson , I965) .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الاقتصادية وفي بناء التنظيم الاقتصادى والانساني الامثل . فعامل الثقة بالآخرين يقلل الى حد كبير من تكاليف المعاملات ، الامر الذى يعالج فشل السوق ويحوّل معضلة السجناء الى مباراة تعاونية . اما دور عامل الثقة بالآخرين في تحقيق الرفاه الاجتماعي فهو امر بدهي ثابت .

ويرى الباحث ان التصميم التنظيمي الامثل " optimal organizational design " لحل المشكلة الاقتصادية - اى كيفية اشباع حاجات الافراد المتزايدة من خلال استخدام الموارد النادرة - يتمثل في البديل التنظيمي الذى يجمع بين اللامركزية " decentralization " وعامل الثقة بالآخرين .

٩ - ان نسق القيم الغربي يركز على حرية الفرد ، وحقه في تحقيق تفضيلاته ومصالحه ورغباته ، دون ان يتعرض لأى قيد خارجي . ان هذا الاتجاه قد يكون منطقيا اذا كان هناك انسجام او استقلال بين مصالح الافراد وحرياتهم . ولكن في اللحظة التي نعترف فيها بوجود تناقض في المصالح ، او بوجود تداخل او اعتماد متبادل " interdependence " بين مصالح الافراد ، فان الاهتمام بمصلحة الفرد لابد ان يسبقه اهتمام بمصلحة الجماعة .

اما نسق القيم الاسلامي فيدرك حقيقة هذا التداخل ، ويدعمه في ذلك نظرية المباريات والنظرية العامة للنظم وفكرة الأثار الخارجية ، ويدرك كذلك حقيقة التناقض في المصالح ويدعمه في ذلك نظرية الفشل السوقي ونموذج معضلة السجناء ، ومن هنا فهو يرجح مصلحة الجماعة على مصلحة الفرد اذا ماحدث تعارض بينهما . ومن هنا ايضا يلجأ هذا النظام الى استخدام " القواعد الاخلاقية " التي تركز على تحقيق مصلحة الجماعة ، وبالتالي مصلحة الفرد . ان نظام القيم الاسلامي يرفض المدخل الذري " atomistic " في تفسير الظاهرة الاجتماعية ويؤمن بالمدخل الشمولي " holistic " او العضوى في دراسة النسق الاجتماعي فحسب هذا النظام فان المجتمع ليس مجرد مجموع افراده .

١٠ - هناك نزعة يوتوبية او " رومانسية " في الادبيات الحديثة للتنمية ترى ان التنمية " الحقيقية " هي تلك التي يشارك الافراد في تحديد اهدافها وغاياتها وفي تحقيق هذه الاهداف والغايات .

ان نظرية استحالة آرو تؤكد على استحالة تجميع تفضيلات الافراد الخاصة باهداف " التنمية " والخروج منها بتفضيل جماعي متسق وعقلاني . كما ان نظرية السلع العامة ونموذج معضلة السجناء تتحديان الادعاء القائل بان لدى الفرد

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

حافزا للمشاركة في تحقيق اهداف " التنمية " . هذا من ناحية ، ومن جانب آخر ، فان على الاقتصاديين المتخصصين في التنمية الاقتصادية ان يدركوا جيدا ان اليد المتدخلة تفشل كما يفشل السوق ، فالتخطيط اذن هو ليس اداة سحرية .

١١ - سنطلق مصطلح " فجوة الرفاه welfare gap "على تلك الشقة التي تفصل بين اليد الخفية او قوى السوق الفعلية وبين الرفاه الانساني الاقصى . فالادعاء بان قوى السوق تؤدى الى تحقيق اقصى رفاه ممكن هو اقرب الى الخرافة منه الى الحقيقة . وفيما يلي شكل يوضح هذا المصطلح .

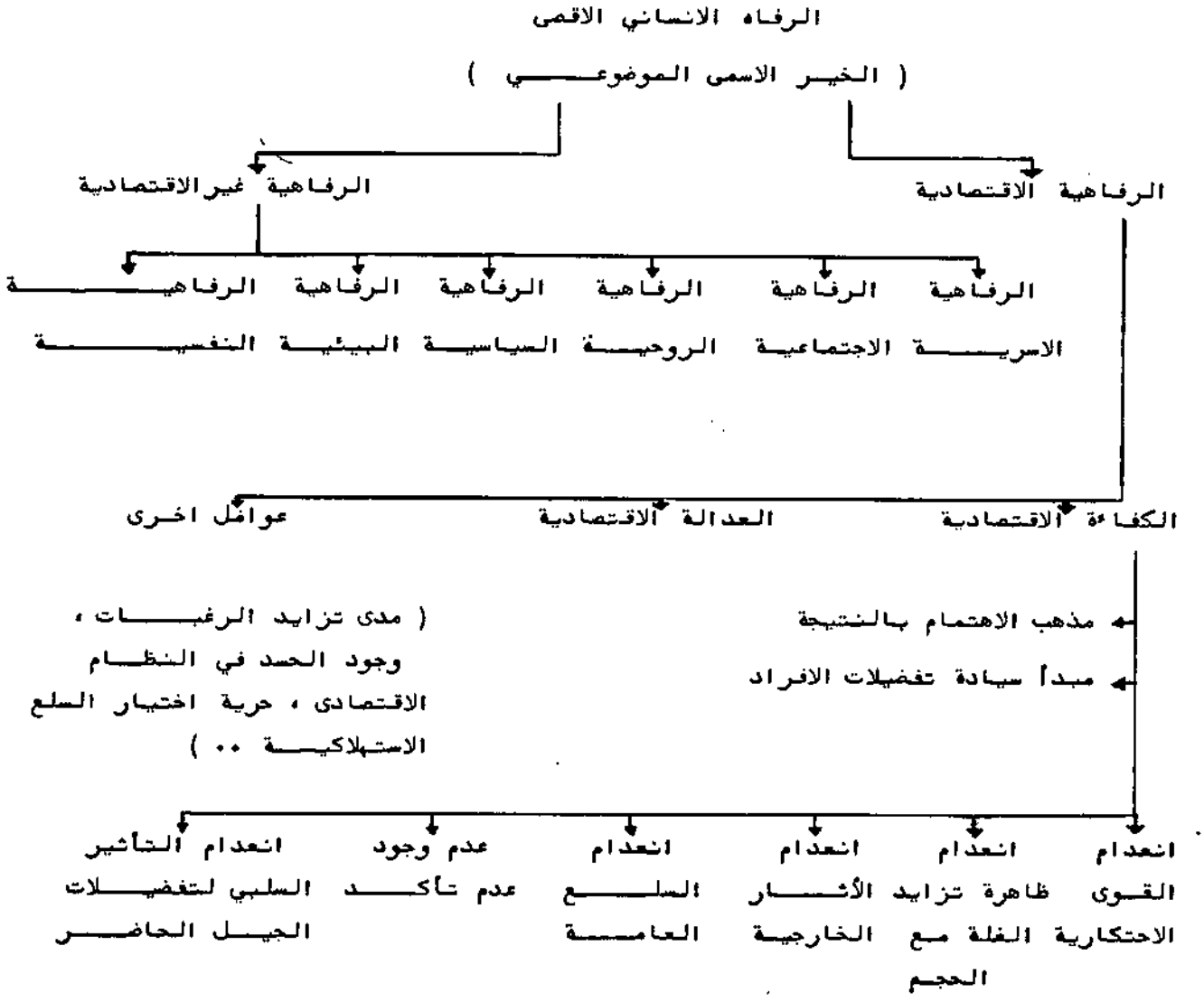

سنقوم بشرح هذا الشكل من الاسفل الى الاعلى . فلكي تحقق قوى السوق الكفاءة الاقتصادية لابد من ان تخلو من عوامل الفشل السوقي (القوى الاحتكارية

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

والاثار الخارجية وماشابه) . ولكي نجعل من الكفاءة الاقتصادية هدفا " مقبولا " او " مرغوبا " لابد من ان نؤمن بالمذهب النفعي ومبدأ سيادة تفضيلات الفرد ولكي تحقق قوى السوق الرفاهية الاقتصادية ، لابد من ان تنجز هدف العدالة الاقتصادية وان تتوفر عوامل اخرى في التنظيم الاقتصادى مثل عدم تزايد الرغبات بشكل كبير وانحصار صفة الحسد ضمن حدود معقولة . واذا ماتذكرنا ان الرفاهية الاقتصادية ما هي الا مكون واحد من سبعة مكونات للرفاهية الانسانية ، تبين لنا خرافة ادم سميث من ان اليد الخفية (او السلوك الانانى التنافسي) هي آلية قادرة على تحقيق الرفاه الانساني .

فمن الواضح ان قوى السوق الفعلية مليئة بعوامل الفشل السوقي ونظرية الفشل الحكومي تتحدى القول بأن السياسة العامة قادرة على علاج هذه العوامل . كما ان المذهب النفعي والمذهب الفردى ليسا حقائق ثابتة وانما قيم نسبية قابلة للجدل ، ثم انه من الواضح ان قوى السوق الفعلية في وقتنا الحاضر تعزز من عدم العدالة والحسد وتزايد الرغبات . واخيرا فان آلية السوق في النظام الاقتصادى الرأسمالي تساند القيم التي تسيء الى الرفاهية غير الاقتصادية ، بما تزرعه في النفس الانسانية من انانية وفردية ، وبما تنفثه في البيئة الطبيعية من تلوث وضجيج .

١٢ ـ هناك اهمال غير مقبول تماما من قبل كافة دول العالم للرفاهية غير الاقتصادية ، وقد اثر هذا التحيز الايديولوجي في مفاهيم وتعاريف جوهرية مثل: التنمية ونوعية الحياة ومستوى المعيشة بشكل افقد الحياة معناها ورونقها. فبرامج " التنمية " يجب ان لاتهدف فقط الى زيادة معدلات الانتاج او النمو الاقتصادى او رفع كفاءة العاملين او تنمية الموارد البشرية ، بل يجب كذلك ان تتضمن اهدافا وسياسات وبرامج لزيادة الرفاهية الاسرية والحد من المشكلات العائلية وتحسين علاقة الانسان باخيه الانسان (الرفاهية الاجتماعية) واعطاء القيم الروحية مكانة عالية والتركيز على الاعتناء بالرفاهية البيئية . ان من المؤسف ان تعطى الرفاهية الاقتصادية في اكثر دول العالم اكثر من ست وزارات او دوائر حكومية رئيسية (التخطيط والمالية والصناعة والبنك المركزى والطاقة

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

والتموين والاسكان والتجارة والثروة المعدنية ...) في حين لاتكاد تعطى الرفاهية الاسرية سوى اهتمام جزء من وزارة .

١٣ - يفشل العقل البشرى " reason " في حل مشكلتين اساسيتين هما : (١) مشكلة الاختيار بين الاهداف والقيم والتفضيلات (٢) مشكلة النظام الاجتماعي (علاج معضلة السجناء) ، علما بأن بقاء الانسان وسعادته يعتمدان على حل هاتين المشكلتين .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

مراجـــع البحـــــث

أ ـ المراجع العربيـــة

١ ـ الانصاري ، عبدالحميد اسماعيل . (١٩٨٠) ، الشورى واثرها في الديمقراطية دراسة مقارنة (بيروت : المكتبة العصرية) .

٢ ـ البوطي ، محمد سعيد رمضان ، (١٩٨٢) ، ضوابط المصلحة في الشريعة الاسلامية (بيروت ، مؤسسة الرسالـة) .

٣ ـ الزرقا ، محمد انس . (١٩٧٨) ، '' صياغة اسلامية لجوانب من دالة المصلحة الاجتماعية ونظرية سلوك المستهلك '' ، المسلم المعاصر ، الاعداد ١٥ ، ١٦ ١٧ . ومنشورة ايضا في : رؤى في النظام الاقتصادى في الاسلام (١٩٨٤) ، جمع واعداد صالح كركـر (تونـس) .

٤ ـ العيسوى ، عبدالرحمن ، (١٩٨٤) ، سيكولوجية التنشئة الاجتماعية (الاسكندرية : دار الفكر الجامعـي) .

٥ ـ جيارني ، اوريو ، ولوبرجيه ، هنري . (١٩٨٢) ، الحضارة التقنية الخاسرة ترجمة : صلاح الدين برمدا (دمشق :وزارة الثقافة والارشاد القومي) .

٦ ـ حسان ، حسين حامد .'' حكم الشريعة الاسلامية في عقود التأمين '' فـــي : الاقتصاد الاسلامي : بحوث مختارة من المؤتمر العالمي الاول للاقتصاد الاسلامي (١٩٨٠) ، (مكة المكرمة : جامعة الملك عبدالعزيـز) .

٧ ـ خلاف ، عبدالوهاب . (١٩٧٨) ، علم اصول الفقه (الكويت : دار القلم) .

٨ ـ رايلي ، كافين . (١٩٨٦) ، الغرب والعالم : تاريخ الحضارة من خلال موضوعات (القسم الثاني) ،(الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب) .

٩ ـ زهران ، حامد عبدالسلام . (١٩٧٧) ، علم النفس الاجتماعي (القاهرة : عالم الكتـب) .

١٠ـ سليمان ، سلوى على . (١٩٧٢) ، السياسة الاقتصادية (الكويت : وكالـة المطبوعـات) .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١١ ـ عبدالخالق ، عبدالرحمن . (١٩٧٥) ، الشورى في ظل نظام الحكم الاسلامي (الكويت : دار القلم) .

١٣ ـ كرم ، انطونيوس ، (١٩٨٠) ، اقتصاديات التخلف والتنمية (بيروت : مركز الانماء القومي) .

١٣ ـ ليلة ، علي . (١٩٨١) ، النظرية الاجتماعية المعاصرة : دراسة لعلاقة الانسان بالمجتمع (القاهرة : دار المعارف) .

١٤ ـ محمد ، محمد علي . (١٩٨٧) ، تاريخ علم الاجتماع : الرواد والاتجاهات المعاصرة (الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية) .

١٥ ـ مرعي ، توفيق . وبلقيس ، احمد . (١٩٨٤) ، الميسر في علم النفس الاجتماعي (عمان : دار الفرقان) .

١٦ ـ هيلبرونر ، بروبرت . وثارو ، ليستر . الاقتصاد المبسط . ترجمة : صفوت عبدالحليم ، مكتبة غريب ، مصر .

١٧ ـ هيرش ، فريد . (١٩٨٢) ، القيود الاجتماعية للنمو الاقتصادي . ترجمة : رفيق جبور (دمشق : منشورات وزارة الثقافة والارشاد القومي) .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ب ـ المراجـــع الاجنبيـــــه :

(A)

1 - Abramovitz , M . " The Welfare Interpretation of Secular Trends in National Income and Product " , in The Allocation of Economic Resources . (1965) , ed. M. Abramovitz and others . (Stanford , California : Stanford University) .

2 - Albanese , R . , and Van Fleet , D . (1983) , Organizational Behavior : A Managerial View Point (Chicago : Dryden) .

3 - Alisjahbana . S . T . (1966) , Values as Integrating Forces in personality , Society and Culture (Kuala Lumpur , University of Malaya) .

4 - Argyle , M. , and Beit - Hallahmi , B . (1975) , The Social Psychology of Religion (London : Routlege and kegan paul) .

5 - Arrow , K.J.(1963), Social Choice and Individual Values (New York : Wiley) .

6 - Arrow , K.J. (1974) , The Limits of Organization (New York : Norton) .

7 - Awh , R.Y. (1976) , Microeconomics : Theory and Applications (Santa Barbara : Wiley) .

(B)

8 - Baumol , W.J. (1965) , Welfare Economics and The Theory of The State (London : G . Bell and Sons) .

9 - Benn , S.I. , and Peter , R.S. (1964) , The Principles of political Thought (New York : Collier)

10 - Blaug , M. (1970) , An Introduction to the Economics of Education (Harmonds worth , Eng : Penguin Books)

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

11 - Boulding , K.E. " The Economics of Human Conflict " in The Nature of Human Conflict . (1965) , ed . E.B. Mcneil (Englewood Cliffs , N.J : Prentice - Hall , inc) .

12 - Boulding , K.E. (1970) , Economics as a Science (New york : Mcgraw - Hill) .

13 - Boulding , K.E. (1973) , The Economy of Love and Fear : A Preface to Grants Economics (Belmort , Calif : Wadsworth) .

14 - Bozeman , B. (1979) , Public Management and Policy Analysis (New York : St Martin's Press)

15 - Breeden , C.H., and Toumanoff , P.G. " Transactions Costs and Economic Institutions " in The Political Economy of Freedom :Essays in Honor of F.A. Hayek . (1985) , ed. K.R. Leube and A.H. Zlabinger (Berlin : Philosophia Verlag Munchen Wien) .

16 - Brough , W. T., and Naka.S. " Man , the Market , and the Transfer State " in The Political Economy of Freedom : Essays in Honor of F.A. Hayek . (1985) , ed . K.R. leube and A.H. Zlabinger . (Berlin : Philosophia Verlag Munchen Wien) .

17 - Buchanan , J.M. , (1965) , " Ethical Rules , Expected Values, and Large Numbers " , Ethics , 76 .

18 - Buchanan , J. M. , (1975) , The Limits of Liberty (Chicago : University of Chicago) .

19 - Buchanan , J.M. , " Constitutional Contract in Capitalism " in Philosophical and Economic Foundations of Capitalism . (1983), ed. S. Pejovich . (Toronto : D.C. Health and Company).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

20 - Buckley , W . , and others (I974) , " Structural Rosolutions of Collective Action Problems " , Behavioral Science , I9 .

2I - Burrows , P., and Veljanovski, C. G. (I98I) , The Economic Approach to law (London : Butter wonths)

(C)

22 - Campagna , A.S. , (I974) , Macroeconomics : Theory and Policy (Boston : Houghton Mifflin) .

23 - Chadwick - Jones , J.K. , (I976) , Social Exchange Theory (London : Academic Press) .

24 - Commons, J.R.,(I950), The Economics of Collective Action (New York : Macmillan) .

(D)

25 -Dasgupta , A.K., and Pearce , D.W. (I978) , Cost - Benefit Analysis : Theory and Practice (London : English Language Book Society) .

26 - Davis, A.J., and Aroskar , M.A. (I983), Ethical Dilemmas and Nursing Practice (Norwalk : Appleton - Century) .

27 - Dawes , R.M. " Formal Models of Dilemmas in Social Decision Making " in Human Judgment and Decision Processes . (I975), ed. M. Kaplan , and S. Schwartz (New York : Academic Press) .

28 - Dawes, R.M. (I980) , " Social Dilemmas " , Annual Review of Psychology , 3I .

29 - Degeorge , R.T.(I986) , Business ethics (New York : Macmillan)

30 - Demsetz , H. (I969) , " Information and Efficiency :Another Viewpoint" , Journal of Law and Economics , I2 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

31 - Derlega , V. , and Grzelak , J. (eds) (1982) , Cooperation and Helping Behavior : Theories and Research (New York :Academic Press) .

32 - Dolan , E.G. (1980) , Basic Microeconomics (Hinsdale : Dryden) .

33 - Domar , E. " Reflections on Economic Development " in Readings in Economic Development . (1972) , ed . W. L. Johnson . , and D.R. Kamerschen (Cincinnati : South - Western) .

34 - Dow , S.C. , and Earl , P.E.(1982) , Money Matters(Totowa : Barnes and Noble Books) .

35 - Downie , R.S., (1971) , Roles and Values :An Introduction to Social ethis (London : Methuen) .

36 - Dyck, A.J.(1977), On Human Care : An Introduction to Ethics (Nashville : Parthenon)

(F)

37 - Fairchild , H.P.(ed)(1962) , Dictionary of Sociology (Paterson :Littlefield , Adams and co.,) .

38 - Fitzgerald , Ross. " The Ambiguity and Rhetoric of ' Need ' in Human Needs and Politics . (1977) , ed . R. Fitzgerald (New York : Pergamon Press)

39 - Frey , B.S.(1983) , Democratic Economic Policy (New York : St. Martin's) .

40 - Friedman , L.S. (1985) , Microeconomic Policy Analysis (New York : Mc Graw - Hill)

41 - Frohock , F.M.(1979) , Public Policy : Scope and Logic (Englewood Cliffs, N.J : Prentice - Hall)

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

(G)

42 - Glahe , F.R., and Lee , D.R. (1981) , Microeconomics : Theory and Applications (New York : Harcourt Brace Jovanovich) .

43 - Glover , Jonathan . " It Make No Difference Whether Or Not I Do It " in Applied Ethics (1986) , ed . Peter Singer (Oxford : Oxford University) .

44 - Graff, J.V. (1975) , Theoritical Welfare Economics (Cambridge : Cambridge University) .

45 - Greenwald , D.(ed)(1982) , Encyclopedia of Economics (New York : Mc Graw - Hill)

46 - Gwartney ,J.D., and Stroup, R. (1980a) , Microeconomics Private and Public Choice (New York : Academic Press) .

47 - Gwartney , J.D., and Stroup , R.(1980b) , Macroeconomics Private and Public Choice (New York : Academic Press)

(H)

48 - Hamburger , H. (1979), Games as Models of Social Phenomena (San Francisco : W. H. Freeman and Company) .

49 - Hardin , G.R.(1968) , " The Tragedy of the Commons " , Science , 162 .

50 - Hardwick , Philip., and others . (1982) , An Introduction to Modern Economics (London : Longman) .

51 - Harsanyi, J.C. (1955), " Cardinal Welfare , Individualistic Ethics and Interpersonal Comparisons of Utility ", Journal of Political Economy, 63 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

52 - Hay , D.A., and Morris , D.J. (1980) , Industrial Economics : Theory and Evidence (Oxford : Oxford University) .

53 - Head, J. G., (1974), Public Goods and Public Welfare (Durham , N.C : Duke University) .

54 - Heath, A. (1976), Rational Choice and Social Exchange : A Critique of Exchange Theory (Cambridge : Cambridge University) .

55 - Heathfield , D.F. (1977) , The Economics of Co - Determination (London : Macmillan)

56 - Hebding , D., and Glick , L. (1976) , Introduction to Sociology (Massachusetts : Addison - Wesley) .

57 - Helleiner , K.F. " Moral Conditions of Economic Growth"in Studies in Economic Development. (1961) , eds. Okun, B., and Richardson , R (New York : Holt , Rinehart and Winston) .

58 - Hodgkinson , C. (1978) , Toward a Philosophy of Administration (Oxford : Basil Blackwell) .

59 - Hodgson , G. (1984) , The Democratic Economy : A New Look at Planning , Markets and Power (New York : Penguin Books) .

60 - Homans , G.C. (1974), Social Behavior : Its Elementary Forms (New York , Harcourt Brace Jovanovish)

(K)

61 - Kamarck, A.M., (1983) , Economics and the Real World (Oxford : Basil Blackwell) .

62 - Koslowski , P.F., " The Ethics of Capitalism " in Philosophical and Economic Foundation of Capitalism (1983) , ed . S . Pejovich (Toronto : D. C. Health and Company) .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

63 - Koutsoyiannis , A. (1979) , Modern Microeconomics (London : Macmillam) .

(L)

64 - Lancaster, K. (1974) , Introduction to Modern Microeconomics (Chicago : Rand Mc Nally) .

65 - Layard , P.R.G. , and Walters , A.A. (1978) , Microeconomic Theory (New York : Mc Graw - Hill) .

66 - Leibenstein , H. (1976) , Beyond Economic Man (Cambridge : Harvard University) .

67 - Lewis, W. A. (1965) , Theory of Economic Growth (London : Allen and Unwin) .

68 - Lipsey , R.G. (1983) , An Introduction to Positive Economics (London : The English Language Book Society) .

69 - Little , I.M.D. (1957) , A Critique of Welfare Economics (Oxford : Oxford University) .

70 - Lively , J. (1977) , Democracy (New York : Capricorn) .

(M)

71 -Marshall, G.P. (1980) , Social Goals and Economic Perspectives (New York : Penguin Books) .

72 - Maslow, A. (1970), Motivation and Personality (New York : Harper and Row) .

73 - Matthews, R.C.O. (1981) , " Morality , Competition and Efficiency " , The Manchester School , 49 .

74 - Mayo , H.B. (1960) , An Irtroduction to Democratic Theory (New York : Oxford University)

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

75 - Mayor , F. (ed) (1982) , Scientific Research and Social goals : Toward a New Development Model (Oxford : pergamon).

76 - Mc Nulty , p.J. " Economic Theory and the Meaning of Competition " in READINGS IN PRICE theory . (1973) , ed. R.E. Nell (Cincinnati : South - Western publishing Co) .

77 - Miller , R.L. (1978) , Intermediate Microeconomics : Theory , Issues and Applications (Tokyo : MC Graw - Hill) .

78 - Millward , R. and Others . (1983) , Public Sector Economics (New York : Longman) .

79 - Mishan , E.J. (1981) , Introduction to Normative Economics (New York : Oxford University) .

80 - Morgan , G. " Cybernetics and Organizational Theory : Epistomology or Technique " in New Perspectives in Management Control . (1983) , eds. T. Lowe. , and J. Machin (New York : St. Martin's press) .

(O)

81 - Olson , M. (1965) , The Logic of Collective Action (Cambridge : Harvard Press) .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

82 - Oskamp , S. (1977) , Attitudes and Openions (Englewood Cliff, New Jersey : Prenctice - Hall) .
(P)

83 - Pattanaik , P.K. (1971) , Voting and Collective Choice (Cambridge : Cambridge University).

84 - Peacock, A., and Rowley , C. (1975), Welfare Economics : A Liberal Restatement (London : Martin Robertson)

85 - Pearce, D.W.(ed)(1983) , The Dictionary of Modern Economics (London , Macmillan) .

86 - Pearce , D.W., and Nash, C.A., (1981) , The Social Appraisal of Projects : A Text in Cost - Benefit Analysis (London : Macmillan) .

87 - Peck , H.W. (1935) , Economic Thought and its Institutional Background (London : Allen and Unwin)

88 - Phelps , E.S. (ed), (1975), Altruism , Morality , and Economic Theory (New York : Russell Sage Foundation) .

89 - Pinker ,R.(1979) , Social Theory and Social Policy (London : The English Language Book Society) .

90 - Plamenatz , J. (1973) , Democracy and Illusion (London : Longman) .

91 - Platt, J. (1973) , " Social Traps " , American Psychologists, 28 .

92 - Pollitt , C., and Others. (eds) (1979) , Public Policy in Theory and Practice (London : English Language Book Society) .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

(Q)

93 - Quirk , J.P. (1976) , Intermediate Microeconomics (Chicago : Science Research Associates , Inc) .

(R)

94 - Radomysler , A. " Welfare Economics and Economic Policy " in Readings in Welfare Economics (1969), eds. K. Arrow and T. Scitovsky (London , Allen Unwin) .

95 - Randall, A. (1981) , Resource Economics : An Economic Approach to Natural Resource and Environmental Policy (Columbus : Grid Pub) .

96 - Rapoport, A. " Critiques of Game Theory " , in Modern Systems Research for the Behavioral Scientists .(1968) , ed. W. Buckley (Chicago : Aldine) .

97 - Reynolds , L.G.(1982) , Micro Economics (Homewood : Irwin) .

98 - Rothenberg , J. " Values and Value Theory in Economics" in The Structure of Economic Science (1966) , ed. S.R. Krupp (Englewood Cliffs , New Jersey : Prentice - Hall, inc).

99 - Rothenberg , J. " Consumer Sovereignty " , in International Encyclopedia of the Social Sciences . (1968) , ed.D.L.Sills (New York : Macmillan) .

(S)

100 - Sartorius , R.E.(1975) , Individual Conduct and Social Norms (Encino , Calif : Dickenson) .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

101 - Sawhill , I.V. "Economic Perspectives of the Family " , in The Economics of Women and Work . (1980) ,ed.A.H. Amsden (New York : Penguin Books) .

102 - Schelling , T.C.(1971) , " The ecology of Micromotives ", Public Interest , 25 .

103 - Schelling , T.C. (1979) , The Strategy of Conflict (Cambridge : Harvard University)

104 - Schneider , F., and Pommerehne , W. (1981) , " Free Riding and Collective Action : An Experiment in Public Microeconomics " , The Quarterly Journal of Economics , XCVI .

105 - Scitovsky , T. (1978) , The Joyless Economy (Oxford : Oxford University)

106 - Sen ,A. " The Concept of efficiency " in Contemporary Issues in Economics . (1975) , ed. M. Parkin and A.R. Nobay (Manchester : Manchester University).

107 - Sen, A. (1983) , Choice , Welfare and Measurement (Oxford : Basil Blackwell)

108 - Skinner , B.F.(1971) , Beyond Freedom and Dignity (Harmondsworth : Penguin Books) .

109 - Stilwell , F.J. (1975) , Normative Economics : An introduction to microeconomic theory and radical critiques (Ruschcutters Bay , Australia : Pergamon) .

110 - Sturmey, S.G., and Pearce, D.W.(1966), Economic Analysis (London : Mc Graw - Hill) .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

(T)

111 - Tedeschi,J.T., and others . (1973), Conflict , Power and Games (Chicago : Aldine)

112 - Thorson, T.(1967) , The Logic of Democracy (New York : Holt , Rinehart and Winston) .

113 - Thurow, L. (1973) , " Toward a definition of economic justice " , Public Interest , Spring .

114 - Titus ,H.H.(1970) , Living Issues in Philosophy: Introductory Textbook (New York : Van Nostrand Reinhold) .

115 - Todaro , M.P.(1982) , Economics for a Developing World (London : Longman) .

(V)

116 - Van Gigch , J.(1974), Applied General Systems Theory (New York : Harper and Row) .

(W)

117 - Wade , R.(1987), " The Management of Common Property resources :collective action as an alternative to privatis - ation or state regulation ", Cambridge Journal of Economics , 11 .

118 - Weston , J.F., and Brigham , E.F. (1982), Managerial Finance (Tokyo : Holt - Saunders international editions).

119 - Williams , R.M." Individual Welfare and Collective Dilemmas : Problems Without Solutions ? " in Social Structure and Behaviour . (1982) , ed. R.M.Hauser and Others (London : Academic Press) .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

120 - Williamson , O.E.(1975), Markets and Hierarchies : Analysi and Anti - Trust Implications (London : Macmillan).

121 - Winch, D.M.(1973), Analytical Welfare Economics (Harmondsworth : Penguins Books)

122 - Wonnacott , P., and Wonnacott , R. (1979) , Economics (Tokyo : Mc Graw - Hill) .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

Abstract

The study of welfare economics has grown in importance over the last two decades . It has become the most systematic and devel field of what is known as " Policy Sciences " . These sciences a concerned with the contribution of scientific knowledge and empirical inquiry to better policy - making .

However , welfare economics is not a " value - free " discip Policy - making involves value judgments or premises (i.e. judgm and premises which can't be subjected to empirical and / or logica test to determine their truth or falsity) . What welfare economi can do is to make value premises explicit and determine if they " warranted " in terms of some axiological system .

We recall , here , that the western (or so - called the Paretian) approach to welfare economics is not a " general " , " objective " or " scientific " theory of welfare economics . It a biased theory which proceeds from a number of definite assumpti or premises , both ethical and factual , which are closely relate to western philosophy or ideology . In principle , one could conce of a whole host of theories of welfare economics , based upon different sets of ethical and factual premises , and with differe recommendation concerning public (or microeconomic) policies .

The main objective of our thesis is to make a step toward " islamizing " welfare economics . This attempt is done through (1) changing its policy philosophy or premises , so as to make its

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

policy prescription based upon the islamic value system .(2) studying the subjects of welfare economics from an islamic perspective .

Welfare economics' main interests can be classified into two broad subjects : economic control and economic choice . Economic control deals with economic efficiency , or what might be called the " organizational problem " , i.e. how to make the actions and objectives of economic actors compatible with the objective of the whole economic system . Economic choice deals with the " value problem " , that is ; what is meant by economic optimum and economic improvement .

In this thesis , and with regard to those broad subjects , we trace out the important role that islamic altruistic motives can play in solving the organizational problem , and examine the islamic solution to the criterion problem .

The specific objectives of this research can be summarized as follows :

(1) To analyze the nature , scope , and methodology of welfare economics , and its relationship to moral philosophy and positive economics .

(2) To scrutinize , evaluate and criticize , from both islamic and scientific points of view , the factual and value premises which underly the Paretian theory of welfare economics . In evaluating these premises , the researcher will borrow from moral philosophy , general systems theory , sociology , social psycholo

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

social exchange theory , game theory , etc .

(3) To illustrate the intense need of present economic systems to the ethical and altrustic motives (or what the researcher calls " the ethical hand ") in achieving economic efficiency , this will be done by proving the existence of dual failure of b the market (" the invisible hand ") and the government (" the visible hand ") . To prove the existence of this dual failure the researcher discusses the following theories and models :

a - The theory of market failure . This theory asserts that a decentralized perfectly competitive price mechanism will not under certain and prevailing conditions , produce economic effic The conclusion of this theory contradicts sharply with the so - " the theorem of invisible hand " which assumes that , given a number of ideal conditions , optimizing behavior on the part of individuals and firms under pure competition leads to an efficie collective outcome .

b - The theory of government failure . This theory states th central institutions and procedures will not , under certain and prevailing conditions , remedy market failures or imperfections and , on the contrary , it may increase economic inefficiency . Therefore , interdependence is a necessary but not a sufficient condition for the government (the visible hand) to be more efficient than the market mechanism (the invisible hand) .

c - Prisoners' dilemma model. This analytical model belongs to the so - called game theory .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

Its central theme is to show that rational behavior at the micro level can lead to an apparently irrational macro outcome . That is to say , there is a conflict between individual rationality and group rationality .

(4) To give a comparative analysis to the subject of collective (or social) choice , from both an islamic and western perspecti Here , we examine and compare between the islamic and western criteria for evaluating alternative economic states , and show the relationship between the islamic criteria for collective choice a both islamic ethical preferences (rules) and majority rule .

This thesis reveals , among other things , the importance of " trust " in achieving economic efficiency and non - economic wel The " rehabilitation " of this missing element in any economic or human organization decreases transaction costs (i.e. costs of uncertainty , bargaining and enforcing contracts) and hence it w facilitate transactions and exchanges , economic or otherwise . T study comes to a conclusion that the optimal organizational solut to the economic problem (i.e. how to satisfy increasing wants of man by using limited or scarce resources) is the one which combi market mechanism with trust .

٣٨٣٣٨٦

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit